
محمد الانطاكي
المحيط
في أصوات العربية
ونحوها وصرفها
دار الشرق العربي
بيروت ـ شارع سورية ـ بناية درويش
٢

الباب الثالث

نواسخ المبتدأ والخبر

تدخل على المبتدأ والخبر كلمات ، بعضها حروف ، وبعضها أفعال ، فتنسخ - أي تبدل - حكم المبتدأ في كونه صدر جملته ، وتنسخ - اي تبدل - حكم المبتدأ والخبر في وجوب رفعها ، فتسمى لذلك بالنواسخ .

وهي على ثلاثة أنواع : نوع يترك للمبتدأ رفعه ، ويكتفي بنصب الخبر ، مثل : « صار زيد عالماً » ، ويدخل في هـذا النوع كل الأفعال الناقصة ، وما شبّه بعضها من الحروف ؛ ونوع يبقي للخبر رفعه ، ويكتفي بنصب المبتدأ ، مثل : « إن زيداً عالم » ، ويدخل في هذا النوع الحروف المشبهة بالفعل ، و « لا » النافية للجنس ؛ ونوع ينصب الاثنين على انهما مفعولان له ، وهي افعال الظن واليقين ، مثل : « رأيت العلم نافعاً » .

١ ـ الأفعال الناقصة

ما الفعلُ الناقص ؟ لِمَ سميَ ناقصاً ؟ ما وظيفته في الجملة ؟

ثلاث اسئلة لا تمكن الاجابة عنها إلا بعد الرجوع إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، ودراسة طبيعة كل منها ، وبيان الفرق الاساسي بينها :

تتألف الجملة الفعلية ، كما رأينا ، من فعل اسند إلى مرفوع ، فاعلاً كان هذا المرفوع ام نائبَ فاعل ، مثل : « كبر زيدٌ ـ عوقب المذنبُ » .

وتتألف الجملة الاسمية ، كما رأينا ، من مبتدأ اسند اليه خبر ، مثل : « زيد كبير ـ المذنب معاقبٌ » .

والآن . ما الفرق بين جملتي : « كبر زيد » و « زيد كبير » ؟ ستقول لي : إن الأولى مؤلفة من فعل واسم ، وان الثانية مؤلفة من اسمين . وهذا صحيح . ولكنه ليس الفرق الجوهري بينهما . انما الفرق الجوهري هو ان الأولى تتضمن فكرة الزمن ، وان الثانية لا تحمل فكرة عن الزمن مطلقاً . فاذا قلت : « كبر زيد » ، فهم السامع ان زيداً اتصف بالكبر في الزمن الماضي ، واذا قلت له : « يكبر زيد » ، فهم ان هذا الاتصاف يجري الآن ، واذا قلت له : « سيكبر زيد » ، فهم ان هذا الاتصاف سيجري في المستقبل . أما اذا قلت له : « زيد كبير » ، فلن يعرف في اي وقت جرى هذا الاتصاف . سيعرف فقط مجرد اتصاف زيد بالكبر .

تتمتع الفعلية إذن بميزة لا تتمتع بها الاسمية ، هي ميزة التعبير عن الزمن ، أي تقييد الاسناد بزمن معين : الماضـــي ، أو الحاضر ، أو المستقبل .

ولكن من اين جاءتها هذه الميزة ؟

لقد جاءتها من فعلها الذي له ثلاث صيغ ، تحمل كل واحدة منهـا فكرة زمن من الازمنة الثلاثة . أما الاسمية ، فلكونها مؤلفة من اسمـاء فقط ، ولأن الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال ـ فقد افتقرت الى فكرة الزمن .

الجملة الاسمية اذن ناقصة ، ونقصها نقص جوهري . فماذا تفعل اللغة ؟ أتسكت على هذا النقص وتصبر عليه ؟ ام تحاول سدّه ؟

اللغة لا تسكت على نقص أبداً . وليس شيء ابرعَ منها في الاحتيال لسد ما تراه في نفسها من نقص . فماذا احتالت العربية في هذا الشأن ؟

لقد كان الأمر عندها في غاية البساطة : أتت إلى الفعل « كان » الذي معناه « وجد » ، ثم فرغته من معناه هذا ، لأنها ليست في حاجة إلى هذا المعنى اللغوي ، إنها فقط في حاجـة إلى لفظه القابل للتصرف ، والذي يحمل بتصرفه فكرة الزمن ، ثم ضمته إلى الجملة الاسمية قائلة له : إن عملك هنا يقتصر على التصرف ، لتعطي هذه الجملة فكرة الزمن التي كانت محتاجة إليها . أما معناك اللغوي فقد افقدناك إياه . لقد اصبحت الآن مجرد لفظ يتصرف وليس له معنى .

وهكذا ، أصبحت جملة « كان زيد كبيراً » تساوي تماماً جمـــلة « كبر زيد » ، وجملة « يكون زيد كبيراً » تساوي « يكبر زيد » ،

وجملة « سيكون زيد كبيراً » تساوي « سيكبر زيد » .

بهذا نكون قد أجبنا عن الاسئلة الثلاثة المطروحة فى أول الفصل .
لنعد الآن إلى هذه الاسئلة مع أجوبتها مختصرة :

١ ـ ما الفعل الناقص ؟ .

هو فعل فرغته اللغة من معناه اللغوي ، واستعملته مجرد لفظ قابل للتصرف .

٢ ـ لِمَ سميَ ناقصاً ؟

لانه فقد معناه اللغوي . لقد أصبح لفظاً لا معنى له ، وليس فيه شيء إلا فكرة الزمن الناتجة عن ميكانيكيته المتحركة . ولم يعد في قدرته أن يؤلف مع مرفوعه جملة مفيدة . لقد اصبح مجرد اداة نحوية لا تختلف في شيء عن بقية الأدوات ، إنه ملحق بالجملة الاسمية ، وليس طرفاً اساسياً فيها [1] .

٣ ـ ما وظيفة الفعل الناقص ؟

---

(١) لقد ظلمنا الفعل الناقص بهذا الحكم ظلماً كبيراً ، فالواقع ان الفعل الناقص لا يفقد شخصيته الفعلية تماماً . اذ نراه يتخذ من المبتدأ ما يشبه الفاعل الذي كان له في حال تمامه ، من حيث التطابق في الجنس وعدم التطابق في العدد ، ومن حيث الترتيب ... الخ . ولهذه الأسباب ، أو قل لهذه العلاقات التي قامت بين الفعل الناقص الوافد على الجملة الاسمية ، وبين المبتدأ ، دعي المبتدأ اسماً للفعل الناقص . ولم يسم فاعلاً له ، لأنه ، كما نعلم ، لم يعد فعلاً بالمعنى الصحيح للكلمة .
وشيء آخر . وهو أن الجملة الأسمية تصير معدودة في الجمل الفعلية بعد دخول الفعل الناقص عليها .

وظيفته ان يعطي الجملة الاسمية فكرة الزمن التي كانت تحتاج اليها .

وبعد . فهل فعلت اللغة بكل الافعال الناقصة ما فعلته بفعل « كان »؟

الجواب : لا . لأن اللغة وجدت الفرصة سانحة لاستغلال عملية تحويل الافعال التامة الى ناقصة ، إلى ابعد حدود الاستغلال . فعندما جاءت الى الفعل « ارتدّ » مثلاً ، لم تفرغه تمام التفريغ من معناه اللغوي الذي هو الرجوع إلى الوراء ، بل حولت هـذا المعنى اللغوي ببراعة فائقة الى معنىً نحوي هـو معنى الصيرورة ، وغدت عبارة « ارتد الاعمى بصيراً » تعني اتصاف الاعمى بالابصار في الزمن الماضـي بعد ان لم تـكن له هذه الصفة من قبل .

وهكذا نرى ان بعض الافعـال الناقصة ، لا يحمل فكرة الزمن فقط الى الجملة الاسمية ، كما يفعل الفعل « كان » ، بل تحمل ، بالاضافة الى ذلك ، معنىً نحوياً تضيفه الى الاسناد ، كمعنى الصيرورة ، والاستمرار ، وغيرهما مما سنراه قريباً .

وعلى العكس من ذلك ، نرى اللغة أحياناً تأتي الى أفعـال جامدة لا تقبل التصرف ، فتستعملها أفعالاً ناقصة ، وذلك مثل « ليس – عسى – ما دام » . وهنا نسأل : لِمَ فعلت ذلك وهذه الافعال لا تحمل فكرة الزمن بسبب جمودها ؟ فجملة « ليس زيد قائماً » تساوي تماماً الجملة الاسمية « زيد غير قائم » في خلو كل منها من فكرة الزمن .

والجواب : ان اللغة لا تريد من هذه الافعال فكرة الزمن ، فهي تعرف أنها خالية منها بسبب جمودها ، ولكنها تريد منها فقط المعنى النحوي ، فالفعل « ليس » يحمل معنى النفي : « ليس زيد قائماً = ما زيد قائم » ، و « ما دام » يحمل معنى المدة التي تغدو مقياساً لمدة فعل آخر ، مثل :

« سأشتاق اليك مادمت غائباً عني » ، حيث تصبح مدة الاشتياق محددة بمدة غيابك عني .

وهكذا يمكن ان نقسم الافعال الناقصة من حيث وظيفتها إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ ناقص لا يحمل الى الجملة الا فكرة الزمن : وليس في هذا القسم الا الفعل « كان » .

٢ ـ ناقص لا يحمل الى الجملة إلا معنىً نحوياً : مثل « ليس » الحامل لمعنى النفي ، و « عسى » الحامل لمعنى الرجاء . وافعال هذا القسم كلها جامدة ، ومن هنا خسرت فكرة الزمن ، والجمل معها ـ من حيث الزمن ـ تظل كما كانت في حالتها الاسمية : اسناداً يخلو من القيد الزمني .

٣ ـ ناقص يحمل الى الجملة فكرة الزمن مع معنىً نحوي ، كالاستمرار والصيرورة ، والنفي ، والمقاربة ، والرجاء ، والشروع : ويدخل في هذا القسم سائر الافعال الناقصة [١] .

والخلاصة : ان الأفعال الناقصة افعال تدخل على المبتدأ والخبر فترفع الأول ، ويسمى اسمها ، وتنصب الثاني ويسمى خبرها . وتصبح الجملة فعلية بعد ان كانت اسمية ، وذلك بسبب تصدرها بالفعل .

وتنقسم الافعال الناقصة بسبب شروط معينة في أخبارها إلى طائفتين:

---

(١) نعتذر عن هذا الاسهاب الذي ناقشنا فيه فكرة الفعل الناقص ، لانه ضروري جداً من أجل فهم كثير من أحكام هذا الفصل ومصطلحات النحاة فيه .

آ - كان وأخواتها

١ - (**كان**) : فعل ناقص لا يحمل الى الجملة سوى فكرة الزمن، وهذا ما عبر عنه النحاة بقولهم : إنه لمجرد اتصاف المسند اليه بالمسند . والجملة معه ذات زمن ماض إن كان هو بصيغة الماضي « كان زيد كريماً » ، وذات زمن يصلح للحاضر والمستقبل إن كان هو بصيغة المضارع : « يكون زيد كريماً » ، وذات زمن مستقبل ان كان هو بصيغة الأمر : « كن يا زيد كريماً (١) » .

وتختص « كان » من بين سائر أخواتها بثمانية اشياء :

(١) - أنها قد تأتي زائدة لا عمل لها : ولا يكون ذلك إلا اذا كانت بلفظ الماضي ، وكانت بين شيئين متلازمين ، كالفعل ومرفوعه ، والمبتدأ وخبره ، والصفة وموصوفها ... الخ ، مثل قولهم : « ولدتْ فاطمةُ بنت الخُرشُبِّ الانمارية ُ الكَمَلَةَ من بني عبس ، لم يوجد - كان - أفضلُ منهم » ، واكثر ما تزاد بين « ما » التعجبية وفعل التعجب ، نحو : « ما - كان - أحلى ايامَ المدرسة ! » .

(٢) - أنها قد تحذف هي واسمها ويبقى خبرها ، وكثر ذلك بعد « إنْ ، ولو » الشرطيتين ، نحو : « سر مسرعاً ، إن راكباً ، وإن ماشياً » . التقدير : إن كنت راكباً ، وان كنت ماشياً ، وكالحديث الشريف « إلتمس ولو خاتماً من حديد » . التقدير : ولو كان الملتَمَسُ خاتماً من حديد .

(١) يقول النحاة ان « كان » قد تأتي لمعنى « صار » ، كما في قوله تعالى : « فكان من المغرقين » ، ونحن نخالفهم ونرى انها لا تحمل غير الزمن، وأن « كان من المغرقين » تساوي « غرق » لا اكثر ولا أقل .

(٣) أنها قد تحذف وحدها ، ويبقى اسمها وخبرها ، ويعوض منها « ما » الزائدة . ولا يكون ذلك إلا بعد « أَنْ » المصدرية ، نحو : « أمّا أنت ذا سلطان تهددني ؟ » . والأصل : أنْ كنتَ ذا سلطان تهددني؟ أي : ألأنك كنت ذا سلطان تهددني ؟ .

ومن ذلك قول العباس بن مرداس يتحدى خصمه الشاعر أبا خراشة :

٢٣ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ
فَانَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(اللغة : ذا نفر : كثير الرجال . المعنى : أتهددني يا ابا خراشة لأنك كنت كثير الرجال والاعوان ؟ ألا فاعلم أن قومي ليسوا ضعافاً تعيث فيهم الضباع . الاعراب : « أبا » منادى باداة نداء محذوفة ، منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « خراشة » مضاف اليه مجرور بالفتحة لانه ممنوع من الصرف . « أما » اصلها : أن ما : « أن » ، حرف مصدرية ، «ما» زائدة عوضاً من « كان » المحذوفة . « أنت » ضمير منفصل في محل رفع اسم « كان » المحذوفة. « ذا » خبرها منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « نفر » مضاف اليه . « أن » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر في محل جر بلام محذوفة . والجار والمجرور متعلقان بفعل تفتخر المفهوم من الكلام . التقدير : أتفتخر علي لكونك ذا نفر ؟ « فان » حرف استئناف مع حرف مشبه بالفعل . « قومي » اسم «ان» والضمير المتصل مضاف اليه . « لم تأكلهم » جازم ومجزوم ومفعول به . «الضبع» فاعل مرفوع . « جملة النداء » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت ذا نفر » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : فان قومي مع الخبر » استئنافية لا محل لها . « جملة : لم تأكلهم الضبع » خبر « ان » محلها الرفع . الشاهد : « أما أنت » : حذفت « كان » وعوض عنها بـ « ما » الزائدة) .

(٤) ـ أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها معاً ، ويعوض من الجميع « ما » الزائدة ، وذلك بعد « إن » الشرطية في مثل قولهم : « إفعل هذا إمّا لا » ، والأصل : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت

« كان » واسمها والفعل الذي هو خبرها، وبقي من الفعل « لا » النافية، ثم عوض من المحـــذوفات « ما » الزائدة، فانقلبت نون « إن » ميماً وادغمت في « ما »، فصارت : « إمّا ».

(٥) ـ أنها قد تحذف هي واسمها وخبرها بلا عوض، أقول لك : اقرأ هذا الكتاب فانه مفيد. فتجيب : « لن أقرأه وإنْ » التقدير : وانْ كان الكتاب مفيداً.

(٦) ـ أنها اذا كانت بصيغة المضارع، وكانت مجزومة، وكانت علامة جزمها السكون[1]، ولم يكن بعدها ساكن، ولا ضمير متصل ـ فيجوز حذف نونها للتخفيف، مثل قوله تعالى : « ولم أكُ بغياً[2] ». ومن النحاة من اجاز هذا الحذف ولو كان بعدها ساكن، وقد قرىء : « لم يكُ الذين كفروا . . . ».

(٧) ـ أن خبرها صالح للجر بالباء الزائدة للتوكيد إن كان مفرداً وكانت هي مسبوقة بنفي، مثل : « لم يكن زيد بعـالم »، أما إن كان خبرها جملة مضارعية، فالتوكيد حينئذٍ بلام الجحود، مثل : « لم يكن زيد ليخونَ العهدَ ». وقد مر ذلك في نصب المضارع.

(٨) ـ أن خبرها اذا جاء جمـلة ماضـوية لم يحتج إلى اقترانه بـ « قد »، مثل : « كان المطر انقطع عندما خرجت ».

٢ - (صار - أصبح - أضحى - أمسى - بات ـ وما في

---

(١) خرج بذلك ما كانت علامة جزمه حذف النـون، وذلك اذا كانت بصيغة فعل من الافعال الخمسة، مثل : لم يكونوا، لم تكوني ...

(٢) وعند ذلك يقال في اعرابها : مجزومة، وعلامة جزمها السكون الظاهر على النون المحذوفة للتخفيف.

معانيها) : وتفيد - إلى جانب فكرة الزمن - معنى التحوّل والصيرورة ، مثل : « أصبح الولد رجلاً » [١] .

٣ - (**ظل - ما زال - ما فتىء - ما برح - ما انفك**) : وتفيد معنى الاستمرار ، وملازمة المسند للمسند إليه ، مثل : « ما زال الطفل صغيراً » . أي : هو مستمر في صغره وصغره ملازم له .

ويشترط في الاربعة الاخيرة منها أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه ، فأما النفي فكالذي مثلنا به ، وأما شبهه فهو النهي والدعاء ، مثل : « لا تزل مثابراً على دروسك » و « لا زال جنابك محروساً » .

٤ - (**ما دام**) : ويفيد تحديد طول مدة ما قبله بطول مدة ما بعده وبعبارة نحوية : يفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاةِ والزكاةِ ما دمتُ حياً » . أي : أوصاني أن تكون مدة قيامي على أداء الصلاة والزكاة معادلة لمدة حياتي .
ويشترط في هذا الفعل أن يكون مسبوقاً بـ « ما » الظرفية الزمانية ، كما مثلنا . ويكون المصدر المؤول في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية :

---

(١) يقول النحاة إن « أصبح واضحى وظل وامسى وبات » تفيد اتصاف المسند اليه بالمسند في أزمنة الصباح والظهر و . . . الخ . ونحن نخالفهم في ذلك لسببين : أولهما : أن هذه الافعال لم ترد في أفصح النصوص إلا لمعنى الصيرورة والتحول ، الثاني : أنها لو قصد منها معانيها اللغوية هذه لما كانت مفرغة ، اي ناقصة وبالتالي : لكان مرفوعها فاعلاً لها ، ولكان منصوبها حالاً من الفاعل . اذ لو قلت « بات زيد مهموماً » وأنا أقصد اتصافه بالهم في وقت البيات ، لكان معنى كلامي : أنه دخل في وقت البيات مهموماً . ولا شك عندئذ ان الفعل تام ، وان مرفوعه فاعل ، وان منصوبه حال ، ولبطلت عندئذ فكرة التفريغ التي شرحناها في صدر هذا الفصل .

(اعراب الآية : « أوصاني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالصلاة » متعلقان بأوصاني . « والزكاة » معطوف على الصلاة . « ما » حرف مصدري زماني (بمعنى أن المصدر المؤول منه ومما بعده يقوم بمهمة الظرف الزماني) . « دمت » فعل ماض ناقص والتاء اسمه . « حيا » خبره . « ما » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، متعلق بالصلاة والزكاة . التقدير : واوصاني بالصلاة والزكاة دوامَ حياتي . أي : مدةَ دوامِ حياتي . على تقدير حذف المضاف وانابة المضاف اليه منابه) .

٥ - (**ليس**) : ويفيد النفي فقط ، وليس فيه فكرة الزمن بسبب جموده وعدم قدرته على التصرف ، فالجملة معه كالجملة الاسمية : خالية من الزمن . وذلك مثل : « ليس زيد كريماً » . فهي تساوي تماماً الجملة الاسمية : « زيد غير كريم » .

وتدخل الباء كثيراً في خبر ليس لتوكيد النفي ، مثل : « ليس زيد بكريم » . وهي حرف جر زائد ومجرورها مجرور اللفظ فقط ، منصوب المحل على الخبرية لليس .

ب - ملاحظات وأحكام عامة :

١ - بعض اخوات « كان » جامد لا يأتي منه إلا الماضي ، وهما فعلان : ليس ، وما دام . وبعضها ناقص التصرف ، أي يأتي منه الماضي والمضارع فقط ، وهي : ما زال - ما انفك - ما فتىء - ما برح . وبعضها تام التصرف ، وهو سائر الأفعال الناقصة من **أخوات كان** .

٢ - احكام اسم كان واخواتها ، من حيث أشكاله ، وترتيبه ، وذكره وحذفه - كأحكام الفاعل تماماً .

٣ - العلاقات التي بين الافعال الناقصة واسمائها ، من حيث المطابقة

في الجنس والعدد ، هي كالعلاقات بين الفعل والفاعل تماماً .

٤ ـ أشكال خبر الفعل الناقص وأحكامه ، هي نفسها أشكال وأحكام خبر المبتدأ .

٥ ـ إذا وقع خبر « كان » واخواتها جملة فعلية ، فالا كثر أن يكون فعلها مضارعاً . وقد يجيء ماضياً بعد « كان ـ أمسى ـ أضحى ـ ظل ـ بات ـ صار » ، وحينئذ يجب اقترانه بـ « قد » إلا مع « كان » فيجوز عدم الاقتران . فمثال اقترانه : « أمسى زيد قد عرف واجبه » ، **ومثال عدم الاقتران مع « كان » خاصة قوله تعالى : « إن كنت قلته فقـد علمتَه » ، وقوله « إن كان كبر عليكم مقامي » ، وقوله : « وإن كان كبرَ عليكَ إعراضهم »** (١) .

٦ ـ إذا وقع خبَر كان واخواتها جملة مضارعية ، وكان الفعل الناقص بصيغة الماضي ، فالمضارع الذي في الخبر زمنـه ماض كزمن الفعل الناقص ، نحو : « كانت السماء تمطر » (٢) .

٧ ـ قواعد الترتيب بين أسماء « كان » واخواتها ، وبين أخبارها ، هي كقواعد الترتيب بين المبتدأ والخبر تماماً .

٨ ـ أجمع النحاة على جواز تقديم الأخبار على الافعال الناقصة ، مثل : « نائماً كان زيد » ، ما عدا الافعال المسبوقة بالنفي « ما زال ـ ما فتىء ـ ما برح ـ ما انفك ـ ليس » . فهـذه الافعال قد اختلفوا فيها ، فاجاز بعضهم تقديم أخبارها عليها ، ومنعه آخرون . أما « ما دام » فقد اتفقوا على منع تقدم خبره عليه .

(١) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي البعيد Plus - que - parfait
(٢) يقابل هذا التركيب ما يسمى في الفرنسية بالماضي الناقص « Imparfait »

٩ – اختلف البصريون والكوفيون في تقديم معمول الخبر على الاسم ، فأجاز الكوفيون أن يقال : « كان طعامَك زيدٌ آكلاً » ، ومنعه البصريون .

١٠ – أجاز الجميع تقدم معمول الخبر على الفعل الناقص ، كقوله تعالى : « وأنفسَهم كانوا يظلمون » .

١١ – كل ما تصرف من الافعال الناقصة ، وكل ما اشتق منها ، وكل مصادرها – تعمل عملها : فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها ، مثل : « أنت صائرٌ بطلاً » ، ومثل : « يسرني كونك ناجحاً » .

(اعراب المثالين : « انت » مبتدأ . « صائر » خبر . وهو اسم فاعل ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه تقديره أنت . « بطلاً » خبر اسم الفاعل الناقص . « يسرني » مضارع ونون وقاية ومفعول به . « كون » فاعل يسرني . وهو مصدر ناقص . « ك » ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وفي محل رفع على انه اسم للمصدر الناقص . « ناجحاً » خبر المصدر الناقص منصوب) .

١٢ – إذا عادت لهذه الافعال الناقصة معانيها اللغوية التي فُرِّغت منها ، رجعت أفعالاً تامة ؛ فمرفوعها عندئذ فاعل . وان كان لها منصوب فهو حال لا خبر ، مثل قوله تعالى : « وإن كان ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَةٍ » ، اي : إن وُجِدَ ذو عسرة ، وقوله تعالى : « فسبحانَ اللهِ حينَ تُمسونَ وحين تُصبحون » ، اي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، وقوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض » ، اي : ما بقيت السماوات والأرض .

ج – الأحرف المشبهة بليس :

هناك أربعة حروف نافية تعمل عمل ليس ، فترفع المبتدأ ويسمى

اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبرها . إلا أن الجملة تظل معها اسمية ، لأنها حروف وليست أفعالاً . وهي :

١ - (ما) الحجازية : وسميت حجازية لأن أهل الحجاز هم وحدهم الذين يعملونها عمل ليس ، أما بنو تميم فيهملونها ، فتسمى وهي مهملة بالتميمية . ومثال الحجازية العاملة قوله تعالى : « ما هذا بشراً » .

لكنها لا تعمل إلا بالشروط الآتية :

(١) ألا تزاد بعدها « إنْ » ، فان زيدت بطل عملها ، نحو : « ما إنْ زيدٌ قائم » .

(٢) ألا ينتقض نفيها بـ « إلا » ، فان انتقض بطل عملها ، نحو : « ما زيد إلا قائم » .

(٣) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « ما قائم زيدٌ » .

(٤) ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، فان تقدم بطل عملها ، نحو : « ما طعامَك زيدٌ آكلٌ » .

(٥) الا يبدل من خبرها موجب ، فان أبدِل بطل عملها ، نحو : « ما زيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعبأ به » . فشيء الأولى مجرورة لفظاً بحرف الجر الزائد مرفوعة محلاً على أنها خبر للمبتدأ .

وقد أجاز بعض النحاة إعمالها بلا قيد ولا شرط .

٢ - (لا) : وخلاف الحجازيين والتميميين في إعمالها وإهمالها كخلافهم في « ما » . وشروطها للعمل عند الحجازيين هي الآتية :

(١) ألا تكون لنفي الجنس نصاً ، فان كانت له ، عملت عمل « إنّ » ، نحو : « لا رجلَ في الدار » .

(٢) ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، وإلا بطل عملها ، نحو : « لا عندك رجلٌ مقيم ولا امرأة » .

(٣) أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، فان كان أحدهما معرفة بطل عملها ، نحو : « لا أنت مسافر ولا خالدٌ » . ومن النحاة من لم يشترط ذلك .

(٤) ألا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم بطل عملهـا ، نحو : « لا قائم رجلٌ » .

(٥) ألا ينتقض نفيها بـ « إلا » فان انتقض بطل عملها ، نحو : « لا رجلٌ إلا أفضلُ من زيد » .

ومثال ما توفرت فيها الشروط قول شاعر مجهول :

٢٤ ـ تَعَزَّ ، فَلا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقيا
وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا

(اللغة : تعز : كن ذا عزاء . الوزر : الملجأ . الواقي : الحافظ . المعنى : واضح . الاعراب : « تعز » أمر فاعله مستتر . « فلا » الفاء استئنافية ، و « لا » حرف نفي يعمل عمل ليس . « شيء » اسمها مرفوع . « على الأرض » متعلقان بالخبر « باقيا » أو بصفة محذوفة للاسم . التقدير : فلا شيء موجود على الارض باقياً . « باقياً » خبر لا منصوب . « ولا » حرف عطف مع حرف نافٍ يعمل عمل ليس . « وزر » اسم لا . « ممـا » متعلقان بالخبر « واقيا » . « قضى الله » فعل وفاعل . « واقياً » خبر لا منصوب . « جملة : تعز » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا شيء باقيا » استئنافية لا محل لها . « جملة : ولا وزر واقيا » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . « جملة : قضى الله » صلة

الموصول لا محل لها . الشاهد : « لا شيء باقيا » : عملت « لا » عمل ليس بعد توفر الشروط فيها) .

٣ ـ (**لات**) : وهي « لا » النافية نفسها زيدت عليها تاء التأنيث المبسوطة وشروطها هي شروط « لا » مضافاً اليها أنها لا تعمل إلا في اسماء الزمان ، كالحين والساعة ، وما أشبهها ، وأنه لا بد من حذف أحد معموليها ، ويكثر أن يكون الاسم محذوفاً ، كقوله تعالى : « ولات حينَ مناص » . التقدير : ولات الحينُ حينَ مناصٍ .

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً . فاما الحين المنصوب في الآية فعلى تقدير فعل مضمر : « لات أرى حينَ مناص » . أما ان ارتفع الحين بعدها ، كما في قراءة : « ولاتَ حينُ مناص » ، فالرفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : « لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم » .

٤ ـ (**إنْ**) : حرف نفي اختلف النحاة كثيراً في أمر إعماله . فأكثر البصريين على أنه مهمل ، وأكثر الكوفيين على أنه عامل . وشروط إعماله كشروط « لا » ما عدا شرط تنكير الاسم والخبر ، فتقول : « إن رجل قائماً ـ وإن زيدٌ قائماً » .

د ـ أفعال الشروع :

وهي : بدأ ـ شرع ـ طفق ـ جعل ـ أخذ ـ وما كان في معناها مما يدل على الانشاء والشروع ، مثل : « بدأ المطرُ يهطلُ » و « أخذ الطالب يقرأ » و « جعل الفنان يرسم » ... الخ .

وهي أفعال ناقصة فرّغتْ من معانيها اللغوية ، كما ترى ، واصبحت تدل جميعاً على معنى نحوي واحد هو معنى شروع المبتدأ بالاتصاف بالخبر .

ولا تختلف أفعال الشروع عن « كان » واخواتها إلا في شيء واحد ، وهو وجوب أن تكون أخبارها جملاً فعلية مضارعية ، كما رأيت في الأمثلة أعلاه . وشيء آخر هو أن هذه الافعال ، بعد نقصها وتفريغها من معانيها اللغوية ، أصبحت كلها جامدة على صيغة المضي ، فلا يأتي منها المضارع ولا فعل الأمر ، كما ليست لها مصادر ولا مشتقات .

٥ ـ أفعال المقاربة :

وهي ثلاثة فقط : « كاد ـ أوشَك ـ كرب » . وجميعها تفيد معنىً نحوياً واحداً ، هو مقاربة المبتدأ لاتصافه بالخبر ، مثل : « كاد الولد يسقطُ » ، أي : اقترب الولد من اتصافه بالسقوط .

ولا تختلف أفعال المقاربة عن أفعال الشروع إلا في أمرين : أولهما : أن « كاد وأوشك » ليسا جامدين ، بل هما ناقصا التصرف ، فيأتي منهما الماضي والمضارع : « كاد ـ يكاد ، أوشك ـ يوشك » ، كما يأتي منهما اسم الفاعل « كائد ـ موشك » . الثاني : أن أخبارها يجوز اقترانها بـ « أنْ » المصدرية الناصبة ، كقول شاعر مجهول :

٢٥ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لَأَوْشَكُوا
ـ إِذا قِيلَ : هَاتوا ـ أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

(المعنى : طبع الناس على البخل ، فلو طلب منهم انسان قليلاً من التراب لاوشكوا ان يبخلوا به عليه . الاعراب : « ولو » حرف امتناع لامتناع . « سئل الناس » ماض ونائب فاعل . « التراب » مفعول ثانٍ ، اما المفعول الأول فقد غدا نائب فاعل . « لأوشكوا » اللام واقعة في جواب « لو » . « أوشكوا » فعل ماض ، والواو اسمه . « اذا » ظرف لما يستقبل من الزمن متعلق بجوابه المحذوف الذي دل عليه الكلام السابق . « قيل » ماض مبني للمجهول . « هاتوا » فعل وفاعل . « أن » حرف مصدرية ونصب . « يملوا » مضارع منصوب بأن وعلامة

نصبه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة ، والواو فاعل . « أن » وما بعدها بتأويل مصدر في محل نصب خبراً لأوشكوا . « ويمنعوا » معطوف على « يملوا » . « جملة : سئل الناس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أوشكوا مع الخبر » جواب « لو » لا محل لها . « جملة : قيل » مضاف إليها محلها الجر . « جملة : هاتوا » نائب الفاعل لفعل « قيل » محلها الرفع . « جملة جواب اذا » محذوفة لا محل لها . « مجموع جملتي اذا » اعتراض بين اسم اوشك وخبره ولا محل له من الاعراب . « جملة : يملوا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يمنعوا » معطوفة على جملة الصلة لا محل لها . الشاهد : « ان يملوا » : اقترن خبر « اوشك » بـ « أن » جوازاً) .

و ـ افعال الرجاء :

وهي ثلاثة فقط : « عسى ـ حرى ـ إخلولق » . وكلها تفيد معنى الرجاء .

وينحصر الخلاف بينها وبين الزمرتين السابقتين من الافعال الناقصة في النقاط الآتية :

١ ـ يجب اقتران الخبر بـ « أنْ » مع « حرى ـ واخلولق » . أما مع « عسى » فالاقتران وعدمه جائزان ، فهي في ذلك كأفعال المقاربة .

٢ ـ يجوز في « عسى » وحدها أن تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتغدو عندئذ حرفاً مشبهاً بالفعل مثل « لعل » معنىً وعملاً . قال صخر بن جعد يتغزل بحبيبته « نار كأس » :

٢٦ ـ فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَّهَا
تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « عساها » حرف مشبه بالفعل والضمير اسمه . « نار » خبر عسى مرفوع . « كأسٍ » مضاف إليه . « وعلها » حرف عطف مع حرف مشبه بالفعل مع اسمه. « تشكى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « فآتي » حرف عطف ومضارع مرفوع وفاعل مستتر . « نحوها » نائب عن ظرف المكان منصوب متعلق بفعل « آتي » ، والضمير المتصل في محل جر بالاضافة . « فأعودها » حرف عطف ، ومضارع مرفوع، وفاعل مستتر ، ومفعول به . « جملة : فقلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عساها نار كأس » ابتداء القول لا محل لها . جملة : « وعلها تشكى » معطوفة على ابتداء القول لا محل لها . « جملة : تشكى » خبر عل محلها الرفع . « جملة : فآتي » معطوفة على الخبر محلها الرفع . « جملة : فأعودها » معطوفة على السابقة لا محل لها . « مجموع الجمل التي بعد القول » مقول القول محله النصب . الشاهد : « عساها نار » : استعملت « عسى » حرفاً مشبهاً بالفعل) .

٣ - اذا ولي « عسى واخلولق » المصدر المؤول ، مثل : « عسى أن يسافر زيد » أو « زيد عسى أن يسافر » ، فالجمهور على انهما تامتان، وان المصدر المؤول فاعل لهما . وتشترك « أوشك » معهما في هذه الخصيصة، فتقول : « أوشك أن يسقط المطر (١) .

---

(١) - اضطربت أقوال النحاة اضطراباً كبيراً في اعراب امثال هذه التراكيب، فمنهم من أصر على بقاء النقص في هذه الافعال ، ومنهم من قال بتمامها . كذلك اختلفت آراؤهم في « عسى » فمن قائل إنها حرف لا غير ، ومن قائل انها فعل لاغير ، ومن قائل بالرأيين معاً . ولا تتسع هذه الخلاصة التي نكتبها للتفصيل في كل ذلك . وانما ذكرنا لك فوق ، اشهر الآراء وما سار عليه الجمهور .

٢ ـ الأحرف المشبهة بالفعل

هي ستة أحرف (إنَّ ـ أنَّ ـ كأنَّ ـ لكنَّ ـ لعل ـ ليت). تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب الأول ويسمى اسمها ، وترفع الثاني ويسمى خبرها ، مثل : « إن العلمَ نورٌ » .

وقد سميت مشبهة بالفعل لأسباب : لأنها جميعاً مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي ، ولانها تنصب الاسماء بعدها كما تنصبها الأفعال ، ولأن نون الوقاية قد تتوسط بينها وبين ياء المتكلم : « إنني ـ لكنني ـ ليتني ـ لعلني » ، ولأن معانيها مما يؤدى بالافعال ، فان التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي ، هي من معاني الأفعال .

آ ـ معانيها :

١ ـ (إنَّ) : للتوكيد ، نحو : « إن زيداً مسافر » .

٢ ـ (أنَّ) : للمصدرية ، نحو : « يسرني أن تنجحَ » التقدير : يسرني نجاحك [1] .

---

(١) أجمع قدماء النحاة على أن « إن وأن » حرف واحد للتوكيد ، تكسر همزته حيناً ، وتفتح حيناً آخر ، وتقصوا مواضع الفتح ومواضع الكسر بغير كلل ولا ملل . والذي نراه انهما حرفان مختلفان كل الاختلاف ، أولهما للتوكيد لاغير وثانيهما للمصدرية لا غير ، واذا كان لا بد من قرابة ، فهي ، بين « أن » و « أن » الناصبة للمضارع ، وليست بين « إن وأن » ، فالناصبة للمضارع مصدرية ، ومدخولها ←

٣ – (**كأنّ**) : للتشبيه ، وذلك اذا كان خبرها جامداً ، نحو : « كأن زيداً أسدٌ » . فان كان الخبر مشتقاً فهي للشك ، نحو : « كأنك فاهم » .

٤ – (**لكنّ**) : للاستدراك ، وهو استثناء ما يتوهم السامع انه داخل في العموم ، أي ان تنسب لما بعدها حكما مخالفاً لحكم ما قبلها ، نحو : « زيد كريم لكنه جبان » ، فقبل الاستدراك كان السامع يتوهم ان صفة الشجاعة داخلة في عموم كرم زيد ، فاستثنيتها ببيان ضدها ، فقلت : « لكنه جبان » .

٥ – (**ليت**) : للتمني ، وهو طلب المتعذر ، أو ما فيه صعوبة كبيرة بحيث لا مطمع فيه ، نحو : « ليتني مليونير » .

٦ – (**لعل**) : للترجي ، وهو طلب الأمر الممكن المحبوب ، نحو : « لعلك تزورنا » ، أوللاشفاق ، وهو الخوف من وقوع مكروه ، نحو : « مرض زيد فلعله هالك » ، أي : فأخشى أن يهلك ، أو للتعليل ،

← هو الجملة الفعلية ، و « أن » مصدرية ايضاً ، ولكن مدخولها هو الجملة الاسمية .

وهناك فرق آخر بين « إن وأن » يؤكد كونهما حرفين مختلفين ، وهو أن المكسورة تصحبها لام الابتداء خلافاً للمفتوحة ، تقول : « إن زيداً لمسافر » ، ولاتستطيع ان تقول : « علمت أن زيداً لمسافر » . أما قولهم : إن المفتوحة للتوكيد أيضاً ، فمخالف للمفهوم من أفصح النصوص العربية ، إذ لم تفرق هذه النصوص – من حيث درجة التوكيد – بين عبارتي : « علمت بانك مسافر » ، و « علمت بسفرك » . وإلا لوجب علينا أن نقول : إن عبارة « أريد أن اسافر » آكد من عبارة « اريد السفر » . وما علمنا احداً قال بهذا .

لهذه الاسباب جميعاً ، لن نعقد فقرة لبيان مواضع (انِ) المكسورة ، ومواضع (أن) المفتوحة ، لانهما حرفان مختلفان ، واللغة كلما أرادت المصدر استعملت المفتوحة ، وكلما أرادت الجملة استعملت المكسورة . فعقد فصل لبيان موضع كل منهما، فيه ارهاق للطالب لا لزوم له .

نحو : « لعلكم تتقون ، لعلكم تذكـّرون ... » ، أو للظن ، نحو : «لعلي ازورك غداً » أي : أظن انني ازورك .

ب ـ خصائص لبعضها :

١ ـ تختص « لعل » من بين سائر أخواتها بجواز دخول « أنْ » الناصبة على خبرها تشبيهاً لها بعسى ، كقول متمم بن نويرة يخاطب الشامت بهلاك أخيه مالك :

٢٧ ـ لَعَلَّكَ يَوْماً أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عَلَيْكَ مِنَ اللَّائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا

(اللغة : ملمة : مصيبة ، يدعنك : يجعلنك ، اجدعا : مقطوع الانف . الاعراب : « لعلك » حرف مشبه بالفعل مع اسمه . « يوماً » ظرف متعلـق بالفعل « تلم » . « ان تلم ملمة » ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول في محل رفع خبر لعل . « عليك » متعلقان بالفعل « تلم » على تضمينه معنى « تنزل » . « من اللائي » متعلقان بصفة محذوفة لملمة . « يدعنك » مضارع مبني على السكون في محل رفع ، والنون فاعل ، والـكاف مفعول به أول . « اجدعا » مفعول به ثان . « جملة : لعل واسمها وخبرها » إبتدائية ، لا محل لها . « جملة : تلم ملمة » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . « جملة : يدعنك » صلة الاسم الموصول لا محل لها . الشاهد : « أن تلم » : دخلت « أن » الناصبة على خبر « لعل » تشبيهاً لها بـ « عسى ») .

هذا ، واستعملت « لعل » حرف جر شبيهاً بالزائد في لغة عقيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

فقلتُ : ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً   لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ (١)

---

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ . فارجع إليه .

٢ ـ وتختص « إن » المكسورة الهمزة ، دون سائر أخواتها ، بجواز مصاحبة لام التوكيد لها .

ولام التوكيد هذه هي لام مهملة معناها التوكيد . ولها اسماء عديدة : فان تصدرت الكلام سميت لام الابتداء ، نحو : « لأنت رجل عظيم » و « لخير لك أن تجتهد » و « لقد جاء زيد » ... الخ . وإن صحبت « إن » سميت بالمزحلقة ، لتزحلقها الى عجز الجملة ، نحو : « إن زيداً لفي الدار » و « إن في الدار لزيداً » . فاذا خففت « إنّ » وجبت مصاحبتها لها للتفريق بينها وبين « إنْ » النافية . وتسمى عند ذلك بالفارقة ، نحو « إنْ زيدٌ لمجتهد » .

وهذه اللام لتوكيد المثبت فقط ، فلهذا لا تصحب « إنّ » إذا كان خبرها منفياً أو مقترناً بأداة شرط ، لان الشرط كالنفي في امتناعه اذا كان بـ « لو » ، وفي الشك فيه إن كان بـ « إنْ » .

كذلك يشترط لها ـ إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً ـ ان يقترن بقد . نحو : « إن زيداً لقد جاء » .

وهذه اللام المزحلقة تدخل ، كما قلنا ، على عجز الجملة التي فيها « إنّ » : فان تصدر الاسم دخلت على أول كلمة في حيز الخبر ، نحو : « إن زيداً لقادم » و « إن زيداً لهو العالم » و « وإن ربك ليحكم بينهم » و « إن زيداً لفي الدار جالسٌ » ... الخ . وان تقدم شيء من الخبر على الاسم (١) ، باشرت الاسم ، نحو : « إن في الدار لزيداً » و « إن عندي لكتاباً » ... الخ .

---

(١) تقول ذلك لان الخبر نفسه لا يتقدم الاسم في باب إن واخواتها ، كما ←

٣ - يجوز في « ليت » أن يليها المصدر المؤول من « أنَّ » واسمها وخبرها ، فيسدُّ مسدَّ معموليها ، نحو : « ليت أن السماء مصحيةٌ [١] »

(الاعراب : « ليت » حرف مشبه بالفعل . « أن السماء مصحية » أن واسمها وخبرها ، والمصدر المؤول من جميعها سد مسد اسم ليت وخبرها) .

ج - خبرها :

١ - أشكال خبر الحرف المشبه بالفعل كاشكال خبر المبتدأ ، فارجع اليها .

٢ - أحكامه في الذكر والحذف كأحكام خبر المبتدأ . يضاف اليها وجوب حذفه في عبارة « ليت شعري » اذا وليها استفهام ، كقول شاعر مجهول :

٢٨ - يَا لَيْتَ شِعْرِي - وَالمُنى لا تَنْفَعُ -
هَلْ أَغْدُوَنْ يَوْماً وَأَمْرِي مُجْمَعُ ؟

(الاعراب : « يا » للتنبيه . ويجوز : هي حرف نداء والمنادى محذوف تقديره : ياقومي . « ليت » حرف مشبه بالفعل . « شعري » اسمها ، والياء مضاف إليه . والخبر محذوف وجوباً . التقدير : ياليت شعري حاصل . « والمنى »

← ستعلم بعد قليل . أما تقدم شيء من الخبر على الاسم فجائز ، كما ترى في الامثلة اعلاه . وحين يتقدم الجار والظرف المتعلقان بالخبر على الاسم ، ويكون الخبر محذوفا ، يقدر محله بعد الاسم لا قبله .

(١) وقد أجاز الاخفش قياس « لعل » على « ليت » في هذه الخصيصة ، فتقول : « لعل أن زيداً قائم » .

الواو اعتراضية ، والمنى مبتدأ . « لا تنفع » حرف نفي ، ومضارع مرفوع ، وفاعل مستتر . « هل » حرف استفهام . « أغدون » مضارع مبني على الفتح لا تصاله بنون التوكيد الخفيفة ، في محل رفع ، والفاعل مستتر ، والنون نون التوكيد لا عمل لها . « يوماً » ظرف متعلق بأغدون . « وأمري » الواو حالية ، والأمر مبتدأ ، والياء مضاف إليه . « مجمع » خبر المبتدأ . « جملة : ليت واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : والمنى لا تنفع » اعتراضية بين شعري ومفعوله لا محل لها . « جملة : لا تنفع » خبر للمنى محلها الرفع . « جملة : هل اغدون » مفعول به للمصدر شعري ، لأن شعري هنا بمعنى علمي . والتقدير : ليت علمي بغدوي حاصل . « جملة : وامري مجمع » حاليه محلها النصب . الشاهد : « ليت شعري » : حذف الخبر وجوباً بعد ليت شعري (١)) .

٣ ـ الخبر في باب إن واخواتها لا يتقدم على الاسم مطلقاً ، فلا يقال : « إن قائمٌ زيداً » . أما معمول الخبر فيجوز تقدمه إن كان ظرفاً أو جاراً ، نحو : « إن في الدار زيداً جالس ، وان عندك عمراً مقيمٌ » . كما يجب أن يتقدم هذا المعمول بالشروط المذكورة له في الخبر ووجوب تقدمه . فراجع ذلك .

د ـ العطف على اسمها :

إذا عطفت على اسم الحرف المشبه بالفعل ، فالمعطوف منصوب ، سواءٌ أجاء قبل الخبر ، نحو : « إن زيداً وعمراً قادمان » ، أم جاء بعده ، نحو : « إن زيداً قادم وعمراً » .

وتختص « إنّ وأنّ ولكنّ » بجواز رفع ما بعد حرف العطف اذا كان ذلك بعد استيفاء الخبر ، نحو : « إن زيداً قادمٌ وعمرٌو» .

(١) هذا هو المشهور في اعراب مثل هذا التركيب ، وهناك من يقول بان ليت ههنا لا خبر لها ، ومن يقول : ان جملة الاستفهام هي الخبر . (انظر : المغني ـ الباب الثاني ـ الجملة الاعتراضية) .

واختلف النحاة في أمر هذا المرفوع : فقال بعضهم : هو معطوف على محل إسم « إن » . لان اسمها في حكم المبتدأ ، وذلك لانها لم تغير معناه ، فقولك : « ان زيداً قائم » يساوي قولك : « زيد قائم » ، ولا فرق بينهما إلا في درجة القوة ، وهي التوكيد . وقال آخرون: بل المرفوع بعد الواو مبتدأ خبره محذوف دل عليه خبر « إن » . التقدير : إن زيداً قادم وعمرو قادم كذلك . ويكون العطف ، على هـذا ، عطف جمل لا عطف مفردات .

أما « كأن و ليت ولعل » فلا يجوز فيها العطف بالرفع ، لان هذه الأحرف تبدل معاني الجمل التي تدخل عليها ، فقولك : « زيد قادم » معناه ثبوت القدوم لزيد ، فاذا ادخلت « ليت » على هذه الجملة وقلت : « ليت زيداً قادم » فهم منها أن القدوم غير واقع من زيد ، ولكنك تتمنى أن يقع منه . وعلى هذا ، فلو عطفت على هـذه الجملة بالرفع وقلت : « ليت زيداً قادمٌ وعمروٌ » ، وقدرت لعمروٍ خبراً بدلالة خبر ليت ، لأصبح الكلام على هذه الشاكلة : « ليت زيداً قادمٌ ، وعمروٌ قادم » . وهو ممتنع ، لأنه عطف قدومٍ قد وقع من عمرو ، على قدومٍ لم يقع من زيد ، ولكنه متمنى الوقوع .

وقد يعطف بالرفع مع « إن وأن ولكن » قبل استيفاء الخبر ، ولا يكون ذلك إلا لغرض بلاغي . والمرفوع حينئذ مبتدأ محـــذوف الخبر ، والجملة اعتراضية . ومنه قول ضابىء بن الحارث البرجمي وهو محبوس بالمدينة :

٢٩ ـ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى في المَدِيْنَةِ رَحْلُهُ
فاني ـ وَقَيَّارٌ ـ بِها لَغَرِيْبُ

(اللغة : قيار : اسم جمله أو فرسه . الاعراب : « من » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « يك » مضارع ناقص مجزوم لانه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر على نونه المحذوفة للتخفيف . واسمه مستتر تقديره هو يعود على « من » . « أمسى » ماض ناقص . « في المدينة » متعلقات بخبر أمسى المقدم المحذوف . « رحله » اسم أمسى المؤخر ، والهاء مضاف إليه . « فاني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، « اني » إن واسمها . « وقيار » الواو اعتراضية ، قيار مبتدأ خبره محذوف بدلالة خبر « إن » . التقدير : وقيار غريب بها ايضاً . « بها » متعلقان بحال محذوفة من اسم « ان » . التقدير : اني حالة كوني بها لغريب . ولا يجوز التعليق بالخبر لامرين : لأن الباء لا تتعلق بفعل التغرب ، ولانهما لو كانا متعلقين بالخبر للزم ان تتصل اللام المزحلقة بهما لانهما عندئذ صدر حيز الخبر . « لغريب » اللام مزحلقة ، وغريب خبر « إن » . « جملة : من وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يك مع اسمه وخبره » خبر « من » محلها الرفع. « جملة : امسى رحله في المدينة » خبر « يك » محلها النصب . « جملة : إن واسمها وخبرها » جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم . « جملة : وقيار مع خبره المحذوف » اعتراضية بين اسم « ان » وخبرها لا محل لها . الشاهد : « اني – وقيار – » : عطف بالرفع قبل استيفاء خبر « ان » لغرض معنوي هو بيان شدة وطأة الغربة حتى على الحيوان الاعجم) .

٥ ـ تخفيف بعضها :

١ ـ **تخفيف (إنّ)** : اذا خففت « إنّ » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب أمران : اهمالها ، وأن يكون الفعل بعدها فعلاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله » وقوله : « وإنْ نظنُّك لمن الكاذبين » . وشذ دخولها على غير الناسخ ، كقولهم : « إنْ يَزِينُك لنفسُك » .

وان دخلت على الاسمية ، فالغالب اهمالها ، مثل : « إنْ زيدٌ لقادم » . ويجوز بقاء عملها ، نحو : « إنْ زيداً لقادمٌ » .

وفي كل احوال تخفيفها يجب ان تصحبها اللام المزحلقة للتفريق بينها وبين « انْ » النافية ، كما رأيت في الامثلة اعلاه . وتسمى هذه اللام عند ذلك باللام الفارقة .

٢ ـ **تخفيف « أنّ »** : اذا خففت « أنّ » جاز دخولها على الجملة الفعلية وعلى الجملة الاسمية .

فاذا دخلت على الفعلية خيف ان تلتبس بـ « أنْ » الناصبة للمضارع ، فدفعاً لهذا اللبس فصلوا بينها وبين الفعل باحد الفواصل الآتية : (قد) ، كقوله تعالى : « ونعلم أنْ قد صدقتنا » ، (س ـ سوف) ، كقوله تعالى « علم أنْ سيكون منكم مرضى » ، (لم ـ لن ـ ما) ، كقوله تعالى : « أيحسب الانسان أنْ لن نجمع عظامه ؟ » و « أيحسب أنْ لم يَرَهُ أحد ؟ » و « أفلا يَرَوْنَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً ؟ » . (اداة الشرط) ، كقوله تعالى : « وأنْ لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غَدَقاً » . (رب) ، كقولك : « آمنت أنْ رب كسولٍ مرزوقٌ » .

ويجوز ترك الفاصل اعتماداً على كاشف آخر يكشف عن شخصية « أنْ » المخففة ، ويميزها من « أنْ » الناصبة للمضارع . هذا الكاشف هو أن المخففة لا تأتي إلا بعد فعل يقيني مثل المشددة ، أما الناصبة فلا تأتي إلا بعد فعل دال على الرغبة ، فمثال الأولى : « علمت أنْ تسافرون » ، ومثال الثانية : « أريد أن تسافروا » .

فان دخلت على الجملة الاسمية ، مثل : « علمت أنْ زيد مسافر » ، أو على الفعلية التي فعلها جامد ، مثل : « علمت أنْ ليس زيد قادماً » ، لم تحتج الى الفاصل مطلقاً ، لعدم الالتباس بينها وبين الناصبة ، لأن الناصبة لا تدخل هذه المدخولات .

ومتى خففت « أن » ، فسيبويه والكوفيون يعدونها مهملة ، لاعمل لها سوى سبك الجملة التي بعدها بمصدر . أما سائر البصريين فيعتبرونها عاملة ويقدرون اسمها ضميرَ شأنٍ محذوفاً ، والجملة التي بعدها خبر لها .

وقد اجمع النحاة على أن المخففة لا تنصب ـ ان كانت عاملة ـ إلا ضمير الشأن المحذوف ، واعتبروا نصبها للضمير البارز شذوذاً ، كقول الشاعر المجهول :

٣٠ ـ فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ

(الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « أنك » أن المخففة واسمها . « في يوم » متعلقان بفعل سألتني . « الرخاء » مضاف اليه . «سألتني» فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « فراقك » مفعول به ثانٍ والكاف مضاف إليه . « لم أبخل » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « وانت صديق » واو حالية ومبتدأ وخبر . المصدر المؤول من « ان » المخففة واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » . « جملة : ثبت مع فاعله » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها من الاعراب. « جملة : سألتني » خبر أن محلها الرفع . « جملة : لم ابخل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « جملة : وانت صديق » حالية محلها النصب . الشاهد : « أنك » : نصبت أن المخففة ضميراً بارزاً على الشذوذ) .

٣ ـ **تخفيف « كأن »** : اذا خففت « كأن » دخلت على الفعلية والاسمية .

فان دخلت على الفعلية وجب الفاصل بينها وبين مدخولها ، لكيلا تلتبس بـ « كأنْ » المؤلفة من كاف التشبيه و « ان » الناصبة للمضارع . والفاصل مع « كأنْ » هو واحد من اثنين : (قد) ، نحو : « كأنْ

قد جاء زيد » ، (لم) ، كقوله تعالى : « كأنْ لم تغنَ بالأمس » .

وان دخلت على الاسمية لم تحتج الى الفاصل لعدم احتمال الالتباس ، نحو : « كأنْ زيدٌ أسدٌ » .

واكثر النحاة على أنها إذا خففت بقيت عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجملة التي بعدها خبر لها .

٤ ـ **تخفيف « لكن »**: اذا خففت « لكن » دخلت على الاسمية ، نحو : « جاء زيد لكنْ أخوه غائبٍ » ، وعلى الفعلية ، نحو : جاء زيد لكنْ غاب أخوه » . وهي عند الجميع مهملة في حال التخفيف .

و ـ كفها :

اذا لحقت « ما » الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل ، كفتها عن العمل فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ، و كقولك : « كأنما النجوم لآلىء » ، وكقول الفرزدق :

٣١ ـ أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما
أَضاءَتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

(الاعراب : « اعد » أمر فاعله مستتر . « نظراً » مفعول به . « يا » اداة نداء . « عبد قيسٍ » منادى منصوب ، ومضاف إليه مجرور . « لعلما » مكفوفة وكافة لا عمل لها . « أضاءت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث . « لك » متعلقان بأضاءت . « النار » فاعل . « الحمار » مفعول به . « المقيدا » صفة . « جملة : اعد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ياعبد قيس » استئنافية لا محل لها . « جملة : اضاءت النار » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « لعلما » : دخلت « ما » الزائدة على « لعل » فكفتها عن العمل) .

واذا كفت الاحرف المشبهة بالفعل عن العمل ألغي اختصاصها بالجملة الاسمية ، وصارت صالحة للجملتين ، كما تلاحظ ذلك من الآية والشاهد أعلاه

وقد استثنيت **ليت** دون سائر اخواتها ، فاجازوا ابقاء عملها واختصاصها ، تقول : « **ليتما** زيداً قادم » و « **ليتما** زيدٌ قادم » [1] .

---

(١) قال ابن يعيش (٨/٥٦) : ويجوز ان تجعل « ما » زائدة مؤكدة .... فلا يبطل عمل [الحروف المشبهة] ، فتقول : إنما زيداً قائم ، كما تقول : إن زيداً قائم .

٣ ـ (لا) النافية للجنس

يلحق بالحروف المشبهة بالفعل ـ من حيث نصبها للاسم ورفعها للخبر ـ حرف نفي يدعى (لا) النافية للجنس ، أو (لا) التبرئة ، وذلك لأنها تنفي الخبر عن جميع أفراد جنس المبتدأ ، أو تبرىء جنس المبتدأ بجميع افراده عن الاتصاف بالخبر . فاذا قلت : « لا طالبَ كسولٌ » فانت تنفي الكسل ، لا عن طالب واحد ، بل تنفيه عن جميع أفراد جنس الطالب ، وبعبارة أخرى : انت تبرىء الطلاب جميعاً من صفة الكسل .

هذه الـ « لا » اذا دخلت ـ وبمعناها الذي شرحناه ـ على المبتدأ والخبر عملت فيها عمل الحروف المشبهة بالفعل ، فتنصب الأول على أنه اسمها ، وترفع الثاني على أنه خبرها . ولكنها تحتاج في ذلك الى توفر بعض الشروط ، كما أن لاسمها وخبرها أحكاماً خاصة . وفيما يلي بيان ذلك كله :

آ ـ شروط اعمالها :

لا تعمل « لا » النافية للجنس عمل الحروف المشبهة إلا بتوفر أربعة شروط :

١ ـ أن تكون نصاً على نفي الجنس ، كأن تقول : « لا رجلَ مسافرٌ » مريداً نفي السفر عن جميع الرجال . فان أردت نفيه عن رجل واحد ، واثباته لرجلين أو أكثر ، قلت : « لا رجلٌ مسافرٌ ، بل رجلان » ، فتهملها ، أو تعاملها معاملة « ليس » فتقول : « لا رجلٌ

مسافراً » . وكل ذلك يعود الى ارادة المتكلم ، والى المعنى الذي يريد التعبير عنه ، أما السامع ، فانه ان سمعها عاملة عمل الحروف المشبهة ، فعليه أن يفهم منها نفي الجنس كله ، وان سمعها عاملة عمل « ليس » أو مهملة ، فله أن يفهم منها نفي الجنس كله أو نفي الواحد .

٢ ـ أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، نحو « لا عاملَ مهملٌ » . وهذا الشرط نتيجة للشرط السابق ، ذلك لأن اسمها يعني جنسه كله ، فيجب لذلك أن يكون نكرة ، لأن التعريف تحديد ، والتحديد يتنافى مع ارادة الجنس كله .

فاذا قلت : « لا سعيدٌ في الدار » فانت لا تنفي الوجود في الدار عن جميع الرجال ، بل تنفيه عن سعيد فقط ، واذن تكون « لا » غير نافية للجنس كله ، وبالتالي فهي مهملة ويجب تكرارها ، تقول : « لا سعيدٌ في الدار ولا خالدٌ » .

٣ ـ أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل . فاذا فصل ـ ولو بالخبر ـ اهملت ، ووجب تكرارها ، مثل : « لا في الدار رجلٌ ، ولا امرأةٌ » .

٤ ـ أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخل عليها ، اهملت ، وكان ما بعدها مجروراً به ، نحو : « سافرت بلا زادٍ » .

ب ـ اسمها :

١ ـ اذا كان اسم « لا » النافية للجنس مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، وجب بناؤه على الفتح ، أو على ما ينوب عن الفتح

من الحركات والحروف ، ويكون في محل نصب ، مثل : « لا رجلَ مسافرٌ ـ لا رجلين مسافران ـ لا معلمين مسافرون ، لا طالباتِ عندنا » . ويجوز في الجمع المؤنث السالم وحده أن يبنى على الكسرة ، لأن الكسرة فيه في مقابل الفتحة في غيره ، وان يبنى على الفتحة نفسها ، فتقول : « لا طالباتَ عندنا » . قال سلامة بن جندل السعدي :

٣٢ ـ إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ
فِيْهِ نَلَذُّ ، ولَا لَذَّاتَ لِلشَّيْبِ

(الاعراب : « ان الشباب » ان مع اسمها . « الذي » اسم موصول في محل نصب نعتاً للشباب . « مجد عواقبه » خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « فيه » متعلقان بنلذ . « نلذ » مضارع مرفوع والفاعل مستتر . « الواو » عاطفة . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « ان » . « لذات » اسم « لا » مبنى على الكسرة ، أو مبني على الفتحة (روي بالوجهين) في محل نصب. « للشيب » متعلقان بخبر « لا » المحذوف . « جملة : ان الشباب مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : مجد عواقبه » صلة الذي لا محل لها . « جملة : نلذ » خبر « ان » محلها الرفع . « جملة : ولا لذات للشيب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ولا لذات » : جاز للجمع المؤنث السالم الواقع اسماً للا النافية للجنس ان يبنى على الكسرة أو على الفتحة (١)) .

٢ ـ اذا كان اسمها مضافاً فهو معرب منصوب ، نحو : « لا رجلَ كذبٍ عندنا ـ لا أخا جهلٍ عندنا ـ لا معلمي رياضةٍ عندنا ... الخ » .

---

(١) اختلف النحاة في هذا الشأن فكانوا على اربعة مذاهب : ١ ـ انه مبني على الفتح لا غير ، ٢ ـ انه مبني على الكسرة لا غير ، ٣ ـ انه مبني على الكسرة لا غير مع بقاء التنوين : لا لذاتٍ ٤ ـ انه يجوز فيه البناء على الكسرة والبناء على الفتحة . وهذا ما رجحناه هنا .

٣ ـ اذا كان اسمها شبيهاً بالمضاف ، فهو معرب منصوب أيضاً . والشبيه بالمضاف هو كل اسم اتصل به شيء يتمم معناه ، كجار ومجرور مثلاً ، نحو : « لا راغباً في الشر بيننا » ، أو ظرف ، نحو : « لا مسافراً اليوم حاضرٌ » أو تمييز ، نحو : « لا عشرين درهماً معك » ، أو مفعول به ، مثل : « لا كاتباً رسالةً عندنا » ، أو فاعل ، نحو : « لا قبيحاً خُلُقُهُ حاضرٌ » ، أو نائب فاعل ، نحو : « لا مذموماً فعله بيننا » . وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده كما رأيت من الامثلة .

٤ ـ قد يحذف اسم « لا » اذا فهم ، مثل : « لا عليك » ، والأصل : لا بأسَ عليك ، أو : لا جناحَ عليك . وذلك نادر .

هذا ، وتعتبر « لا » مع اسمها كلمة واحدة مركبة تركيب « خمسةَ عشرَ » ، فتعامل وكأنها كلمة واحدة مثل كلمة « لاسلكي » ، ويقال في الاعراب : « لا رجل » كلها كلمة واحدة في محل رفع مبتدأ . و (حاضر) خبر لـ (لا رجلَ) .

ولهذا أجازوا للتابع أن يتبع محل الابتداء ، فتقول في العطف : « لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » ، كما تقول في النعت : « لا رجلَ كسولٌ عندنا » .

ج ـ خبرها :

١ ـ أشكال خبر « لا » كأشكال خبر المبتدأ : يأتي مفرداً : « لا طالبَ مهملٌ » ، ويأتي جملة فعلية : « لا مسرحية تمتع قراءتها في كتاب » ، ويأتي جملة اسمية : « لا مسرحية قراءتُها امتعُ من مشاهدتها » ، ويأتي شبه جملة : « لا رجلَ عندك ـ لا رجل في الحديقة » .

٢ ـ يكثر حذف الخبر ، مثل : « لا ريبَ ـ لا شكَّ ـ لا غروَ ـ لا مفرَّ ـ لا عجبَ ـ لا بدَّ ـ لا محالةَ ـ لا بأسَ ـ لا ضررَ ـ ... الخ » .

د ـ تكرارها :

اذا تكررت « لا » ، مثل : « لا حول ولا قوة إلا بالله » جاز لك ما يأتي :

١ ـ إعمال الاثنتين عمل « إنَّ » : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله .

٢ ـ إعمال الاثنتين عمل « ليس » : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله . وتقدير الخبر (موجوداً) .

٣ ـ اهمال الاثنتين : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله . وتقدير الخبر عندئذٍ (موجودٌ) .

٤ ـ اعمال إحداهما عمل « ان » أو « ليس » واهمال الأخرى : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله ـ لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجوداً ، وللثانية : موجودةٌ) ـ لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله ـ لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله (فيقدر الخبر للأولى : موجود ـ وللثانية : موجودةً) .

٥ ـ إعمال الأولى عمل « ان » وعطف الثانيـــة على محل اسم الأولى : لا حولَ ولا قوةً إلا بالله .

٥ ـ نعت اسمها والعطف عليه :

١ ـ اذا عطفت على اسم لا النافية للجنس جاز في المعطوف الرفع على أنه معطوف على محل « لا » مع اسمها ، لأنها مع اسمها ـ كما علمت ـ تعتبر كلمة واحدة في محل رفع على الابتداء ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةٌ في الدار » . وجاز النصب على أنه معطوف على اسمها تابع له في المحل ، لأن محله كما علمت ـ النصب ، فتقول : « لا رجلَ وامرأةً في الدار » .

٢ ـ اذا نعتَّ اسم « لا » النافية للجنس جاز في النعت ما جاز في العطف ، تقول : « لا رجلَ خائنٌ عندنا » و « لا رجلَ خائناً عندنا » . وهناك حالة ثالثة جائزة أيضاً وهي أن يبنى النعت على الفتح كما بني منعوته ، نحو : « لا رجلَ خائنَ عندنا » . ويشترط لهذه الحالة أن يكون اسمها مبنياً لا معرباً ، وأن يكون نعته مفرداً ، أي ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، لأن هذين النوعين لا يبنيان ، ثم أن يكون متصلاً بمنعوته ، كما رأيت في المثال . فان اختل شرط من هذه الشروط ، لم يجز إلا الرفع والنصب .

٤ ـ ظن وأخواتها

وهذه طائفة أخرى من الأفعال الناسخة للابتـــداء . وهي ليست ناقصة مثل كان وأخواتها ، أو مثل أفعال المقاربة والشروع والرجاء ، بل هي أفعال تامــة كسائر الأفعال ، لكن خصيصتها الوحيـدة أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبها على أنهما مفعولان لها . وتسهيلاً للدراسة سنقسمها الى الزمر الآتية :

آ ـ أفعال القلوب :

وهي مجموعة أفعال ، منها ما يدل على اليقين ، ومنهـا ما يدل على الرجحان والظن ، وقد يستعمل الواحد منها في كلا المعنيين : وهذه اشهرها :

١ ـ (رَأى) : رأيت العلمَ نافعاً .

٢ ـ (عَلِمَ) : علمت زيداً مسافراً .

٣ ـ (وجد) : وإنْ وَجَدْنا اكثرَهُمْ لفاسقين .

٤ ـ (درى) : دريت زيداً ناجحاً .

٥ ـ (تَعَلَّمْ) : وهذا فعل جامـد بمعنى « اعلم » : تَعَلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوها .

٦ ـ (خال) : خلت زيداً أخاك .

٧ - (**ظن**) : وظنوا أنْ لا ملجأ من اللهِ إلا اليه .

٨ - (**حسب**) : حسبت التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ .

٩ - (**زعم**) : زعمت زيداً صديقك .

١٠ - (**عدّ**) : عددت زيداً صديقي .

١١ - (**حجا**) : قد كنت أحجوك رفيقاً لي .

١٢ - (**جَعَلَ**) : وهي التي بمعنى « اعتقد » ، كقوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً » . وهي غير « جعل » التي بمعنى « صيَّر » .

١٣ - (**هَبْ**) : وهي فعل جامد بمعنى « إفرض » . كقول ابن همام السلولي :

٣٣ - فَقُلْتُ : أَجِرْنِي أَبا مَالِكٍ
وَإلاَّ ، فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكا

(الاعراب : « فقلت » فعل وفاعل . « أجرني » فعل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « أبا » منادى باداة نداء محذوفة منصوب بالالف لانه من الاسماء الخمسة . « مالك » مضاف اليه . « والا » الواو استئنافية . الا : مؤلفة من « ان » حرف شرط ، ولا نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره: وان لا تجرني . « فهبني » الفاء رابطة لجواب الشرط . هبني : فعل أمر وفاعله مستتر والنون للوقاية والياء مفعول به أول . « امرأً » مفعول به ثان . « هالكاً » نعت للمفعول الثاني . « جملة : قلت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اجرني » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : ابا مالك » استئنافية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » استئنافية لا محل لها . « جملة : فهبني » جواب شرط جازم

محلها الجزم . « مجموع الجمل التي بعد القول » في محل نصب مفعول به للقول .
الشاهد : « فهبني امرأ » : جاءت « هب » بمعنى « افرض أو احسب » ، فنصبت المبتدأ والخبر مفعولين لها) .

ويحسن التنبيه على أن هذه الأفعال لا تكون ناسخة للابتداء ، أي لا تنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، إلا اذا جاءت لمعنى العلم والظن ، فان استعملت في معانٍ أخرى ، كانت أفعالاً عادية لها الأحكام التي لكل الأفعال العادية . فاذا استعملت فعل « رأى » بمعنى « أبصر وشاهد » ، فهو فعل عادي له مفعول واحد ، مثل : « رأيت الهلالَ » ، فان كان له منصوب ثانٍ فهو حال وليس مفعولاً ثانياً ، مثل : « رأيت زيداً مقبلاً » . وكذا الأمر اذا استعملت فعل « علم » بمعنى « عرف » ، مثل : « علمت المسألة » ، وفعل « وجد » بمعنى « عثر على » ، مثل : « وجدت الكتابَ المفقود » ، وفعل « عد » بمعنى العد والحساب ، مثل : « عددت الدراهم » .. الخ .

كما يحسن التنبيه على أن كل فعل جاء لمعنى الظن واليقين فله حكم أفعال القلوب التي ذكرنا أكثرها أعلاه .

هذا ، ولأفعال القلوب مع المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع من السلوك :

١ ـ **الاعمال** : وهو أن تنصبها لفظاً كما رأينا في الأمثلة .

٢ ـ **الالغاء** : وهو أن لا تنصبها ، لا لفظاً ، ولا محلاً ، مثل : « ظننت زيدٌ مسافرٌ » ، فيعودان مبتدأ وخبراً يؤلفان جملة مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

وحالة الالغاء هذه جائزة مهما يكن وضع الفعل القلبي وترتيبه . لكنها تفضل اذا كان الفعل القلبي متأخراً عن المبتدأ والخبر ، مثل :

« زيد مسافرٌ ظننت » ، ولا أفضلية اذا كان متوسطاً ، مثل : « زيد ـ ظننت ـ مسافرٌ » ، وتستكره اذا كان متقدماً عليها ، كقول كعب بن زهير :

٣٤ ـ أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها
وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

(الاعراب : « أرجو » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وآمل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أن » حرف مصدرية ونصب « تدنو » مضارع منصوب ، وسكن آخره للضرورة . « مودتها » فاعل ومضاف اليه « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به لفعل « آمل » . « وما اخال » حرف عطف وحرف نفي ومضارع مرفوع فاعله مستتر . « لدينا » ظرف مكان متعلق بخبر مقدم محذوف ، والضمير المتصل مضاف اليه . « منك » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للمبتدأ . « تنويل » مبتدأ مؤخر . « جملة : أرجو » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وآمل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : تدنو مودتها » صلة الحرف المصدري لا محل لها « جملة : وما اخال » معطوفة على جملة « آمل » لا محل لها . « جملة : لدينا تنويل » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « وما اخال لدينا منك تنويل » : الغى الشاعر الفعل القلبي رغم تقدمه على المبتدأ و الخبر . وهو قليل (١)) .

٣ ـ **التعليق** : وهو منع الفعل القلبي من التسلط على المبتدأ والخبر ، ومن نصبه لهما لفظاً على أنهما مفعولان له ، فيتسلط على محل جملتها ، ويجعلها سادة مَسَدّ مفعوليه ، نحو : « علمتُ لزيدٌ مسافرٌ » .

---

(١) يمنع البصريون الالغاء في حال تقدم الفعل . فان جاء في النصوص ما يوهم الالغاء ، أول على اضمار ضمير الشأن : « وما اخاله لدينا منك تنويل » اي : وما اخال الأمر . أو على تقدير لام الابتداء : « وما اخال للدينا منك تنويل » . فعلى التأويل الأول ، يكون ضمير الشأن المحذوف مفعولاً أول ، وجملة المبتدأ والخبر مفعولاً ثانياً . وتكون الحالة حالة اعمال . وعلى التأويل الثاني ، تكون جملة المبتدأ والخبر سادة مسد المفعولين ، وتكون الحالة حالة تعليق . ومذهب الكوفيين الذي سرنا عليه أقل كلفة كما ترى .

ولا تكون حالة التعليق إلا اذا فصل بين الفعل القلبي ومعموليه فاصل يسمى المعلق ، وهو « ما » النافية ، مثل : « علمت ما زيدٌ مسافر » ، أو « إنْ » النافية في جواب القسم ، مثل : « علمت ـ والله ـ إنْ زيدٌ مسافرٌ » ، أو « لا » النافية في جواب القسم ، مثل : « ظننت ـ والله ـ لا زيدٌ مسافرٌ ولا عمروٌ » ، أو لام الابتداء ، مثل : « علمت لزيدٌ مسافرٌ » ، أو وجود استفهام في جملة المبتدأ والخبر ، مثل : « علمت أيُّهم أبوك ؟ ـ علمتُ ديوانُ أيِّ الشعراء عندك ؟ ـ علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ؟ » .

وتلاحظ أن أكثر هذه المعلقات مما له الصدارة في الكلام ، فلا يسمح لما قبله أن يعمل فيما بعده .

وتختلف حالة التعليق عن حالة الالغاء في أمرين : أولهما : أن الالغاء جائز لا واجب ، فتستطيع أن تلغي فتقول : « زيدٌ ظننتُ مسافرٌ » كما تستطيع أن تُعمل فتقول : « زيداً ظننت مسافراً » . أما التعليق فواجب متى وجد المعلق ، فلا تستطيع أن تقول : « ظننت لزيداً مسافراً » الثاني : أن الفعل القلبي في حالة الالغاء هو الذي لا يريد أن يعمل في المبتدأ والخبر ، لا لفظاً ولا محلاً ، لذا فالجملة بعده مستأنفة لا محل لها ، أما في حالة التعليق ، فالفعل يريد العمل لفظاً ، ولكن المعلق يمنعه من ذلك ، فيتسلط الفعل عندئذ على المحل . وتظهر فائدة هذا الخلاف فى المعطف : فلو عطفت مبتدأ وخبراً على مبتدأ وخبر بعد فعل ملغىً ، لعطفتها مرفوعين ، ، فتقول : « ظننت زيد مسافرٌ وعمروٌ حاضرٌ » ، لأن الفعل الملغى لم يعمل في المبتدأ والخبر الأولين لا لفظاً ولا محلاً ، أما لو عطفت مبتدأ وخبراً ليس فيها معلق ، على مبتدأ وخبر فيها معلق ، اعطفتها منصوبين ، فتقول : « ظننت لزيد مسافرٌ وعمراً حاضراً » ، لأن الفعل القلبي هنا يريد العمل ، ولكن المعلق في المبتدأ والخبر الأولين منعه من ذلك لفظاً ، ولم يكن في المبتدأ والخبر الثانيين ما يمنعه من ذلك .

ملاحظات :

١ - كل ما مضى من الأحـكام يسري على مصادر أفعال القـلوب وما اشتق منها . تقول : « زَعْمُكَ زيداً مسافراً غيرُ صحيح » ، حيث « الزعم » مبتدأ ، والـكاف فاعله في المعنى ، مضاف اليـه في اللفظ ، وحيث « زيداً مسافراً » مفعولان للمصدر « الزعم » .

٢ - قـد تدخل « أنَّ » الحرف المشبه بالفعل على معمولي الفعل القلبي ، مثل : « ظننت أنَّ زيداً مسافرٌ » ، فيكون المبتدأ والخبر عندئذ معمولين للحرف ، الأول اسمه والثاني خبره ، أما الفعـل القلبي فينصب المصدر المؤول من « أنّ » واسمها وخبرها ساداً مسدَّ مفعوليه .

٣ - أحكام الالغاء والتعليق تسري على جميع أفعال القلوب ، ما عدا ما كان منها جامداً ، وهما فعلان فقط : « تَعَلَّمْ » بمعنى « إعلمْ » ، و « هَبْ » ؛ بمعنى « إفرضْ » .

٤ - يجوز سقوط أحد المفعولين ، أو سقوط كليهما ، بشرط وجود دليل يدل على الساقط . فمن سقوط أحد المفعولين قول عنترة :

ولقد نَزَلْتِ ـ فلا تَظُنِّي غَيْرَهُ ـ مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي : فلا تظني غيره واقعاً .

ومن حذف المفعولين معاً قول الكميت :

٣٥ ـ بأيِّ كتابٍ أَمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ

تَرى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وتَحْسَبُ

أي : وتحسب حبهم عاراً عليّ .

(الاعراب : « بأي » متعلقان بفعل « ترى » . « كتاب » مضاف اليه « أم » حرف عطف . « بأية » معطوفان على « بأي » . « سنة » مضاف اليه . « ترى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « حبهم » مفعول به أول ، والضمير مضاف اليه . « عاراً » مفعول به ثانٍ . « علي » متعلقان بصفة محذوفة للمفعول الثاني . التقدير : عاراً كائناً علي . « وتحسب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . والمفعولان محذوفان بدليل مفعولي « ترى » . والتقدير : وتحسب حبهم عاراً علي . « جملة : ترى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وتحسب » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « وتحسب » : حذف المفعولان بدليل) .

ب - القول بمعنى الظن :

قلنا مراراً إن كل فعل استعملته اللغة بمعنى « ظن » أو « علم » ، فهو واحد من أفعال القلوب ، يسري عليه ما يسري على جميعها .

ومن هذه الأفعال التي تستعمل بمعنى « ظن » فعل « قال » . إلا أن اللغة لا تستعمله بهذا المعنى إلا في حالة مخصوصة وبشروط مخصوصة . وهذا ما حملنا على أن نفرد له هذه الفقرة .

وهذه الشروط هي :

١ ـ أن يكون بصيغة المضارع .

٢ ـ أن يكون للمخاطب فقط .

٣ ـ أن يسبق باستفهام .

٤ ـ أن لا يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل ، إلا أن يكون

ظرفاً أو جاراً ، أو أحد معمولي الفعل « قال » .

ومثال ما توفرت فيه الشروط قول هدبة بن خشرم العذري يتغزل :

٣٦ ـ مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِما
يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِما ؟

أي : متى تظنها تحملها ؟

(اللغة : متى تقول : متى تظن . القلص : جمع قلوص ، وهي الناقة الشابة الضامرة . الرواسم : المسرعات . الاعراب : « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية . متعلق بالفعل « تقول » . « تقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر « القلص » مفعول به أول لفعل تقول . « الرواسما » صفة القلص . « يحملن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل رفع . ونون النسوة فاعل . « ام » مفعول به لفعل يحملن . « قاسم » مضاف اليه . « وقاسما » معطوف على أم . « جملة : متى تقول » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يحملن » مفعول به ثانٍ لفعل تقول . الشاهد : « متى تقول » : استعمل « تقول » بمعنى « تظن » فعومل معاملة افعال القلوب (١) .

ج ـ (أَعْلَمَ) وأخواتها :

(أعلم) هي نفسها « عَلِمَ » القلبية المتعدية لمفعولين أصلهما المبتدأ

---

(١) من العرب من يجري القول مجرى الظن بلا شرط من الشروط المذكورة أعلاه . وهم بنو سليم . فيقولون : قال زيد خالداً مسافراً . وهو هنا ليس على تضمينه معنى الظن ، بل على معنى الزعم . هذا ، واجراء القول مجرى الظن ليس ضرورياً في حال توفر الشروط ، بل يمكن رفع المبتدأ والخبر على الحكاية ، فتقول : « أتقول : زيد مسافر ؟ » فتكون جملة المبتدأ والخبر مفعولاً واحداً لتقول .

والخبر ، ولكنها الآن صارت على وزن (أفعل) ، أي بزيادة همزة التعدية . وقد عرفنا فيما مضى أن همزة التعدية تجعل الفعل اللازم متعدياً الى مفعول واحد ، مثل : « دخل زيدٌ إلى الغرفة ← أدخل عمرٌو زيداً إلى الغرفة » ، وانها تجعل المتعدي الى واحد متعدياً الى اثنين ، مثل : « لبس زيد ثوباً ← ألبس عمرٌو زيداً ثوباً » ، وها هي الآن تجعل « علم » المتعدي الى اثنين متعدياً الى ثلاثة ، مثل : « علم زيدٌ خالداً مسافراً ← أعلم عمرٌو زيداً خالداً مسافراً » .

وعلى هذا تكون (أعلم) فعلاً قلبياً لا يختلف عن أفعال القلوب إلا بكونه ذا ثلاثة مفعولات ، ويأتي ترتيب مفعوله الجديد الناتج عن زيادة همزة التعدية أولاً ، أما مفعولاه السابقان فهما الثاني والثالث من مفعولاته .

والنتيجة المنطقية لكل ذلك ، أن مفعولي (اعلم) الثاني والثالث لهما كل أحكام المفعولين لـ (علم) ، من حيث الاعمال والالغاء والتعليق وغير ذلك ، تقول معملاً : « أعلم زيد عمراً خالداً مسافراً » ، وتقول ملغياً : « أعلم زيدٌ عمراً خالدٌ مسافرٌ » ، وتقول معلقاً : « أعلم زيدٌ عمراً لخالدٌ مسافرٌ » . وتقول مدخلاً « أنّ » : « أعلم زيدٌ عمراً أنّ خالداً مسافرٌ » ، فيكون المصدر المؤول ساداً مسدّ المفعولين الثاني والثالث ، وتقول معملاً المصدر : « إعلامُك عمراً خالداً مسافراً غيرُ صحيح » ، فتكون الكاف فاعلاً في المعنى للاعلام ، وتكون « عمراً خالداً مسافراً » مفعولات ثلاثة للمصدر « اعلام » .

هذه (أعلم) ، وهذه أحكامها . أما أخواتها فهي كل فعل جاء بمعناها ، مثل : أرى (التي مضارعها يُري) ، وأخبر ، وأنبأ ، وخبّر ونبّأ ، وحدّث ، وما في معناها .

ويغلب في هذه الأفعال أن يحذف الفاعل وينوب المفعول الأول عنه ، كقول رجل من بني كلاب :

٣٧ ـ وَمَا عَلَيْكِ ـ إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً
وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً ـ أَنْ تَعُودِيْنِي ؟

(اللغة : الدنف : من لازمه مرض العشق . البعل : الزوج . تعوديني : تزوريني في مرضى . الاعراب : « وما » اسم استفهام في محل رفع مبتدأ . « عليك » متعلقان بالخبر المحذوف . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجوابها المحذوف المدلول عليه بالكلام السابق . « أخبرتني » فعل ماض مجهول . والتاء نائب فاعل (وكانت هي المفعول الأول) . والنون للوقاية . والياء مفعول به ثانٍ . « دنفاً » مفعول به ثالث . « وغاب بعلك » فعل وفاعل ومضاف اليه . « يوماً » ظرف متعلق بفعل « غاب » ، ويجوز تعليقه بفعل « أخبرت » . « أن » حرف مصدرية ونصب . « تعوديني » مضارع منصوب بحذف النون لانه من الأفعال الخمسة . والياء الأولى فاعل . والنون للوقاية . والياء الثانية مفعول به . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف الذي هو لـ « ما » . التقدير : وما عليك من عيادتي ، أو بعيادتي ، أو في عيادتي ، أي : وأي شيء يجري عليك بسبب عيادتي ؟ « جملة : وما عليك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أخبرتني » مضاف اليها محلها الجر . « جملة جواب الشرط المحذوفة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع جملتي الشرط » إعتراض بين الخبر والجار المتعلق به لا محل له من الاعراب . « جملة : وغاب بعلك » معطوفة على الجملة المضاف اليها محلها الجر . ويجوز اعتبارها حالية على تقدير « قد » : وقد غاب بعلك . ويكون محلها عندئذ النصب . « جملة : تعوديني » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « اخبرتني دنفا » : بني « أخبر » للمجهول فناب المفعول الأول عن فاعله ، وظل الثاني والثالث مفعولين .)

د ـ أفعال التحويل :

وأما أفعال التحويل فهي كل فعل بمعنى « صيَّر » . وقد عد النحاة

منها سبعة : « صيَّر » ، نحو « صيَّرْتُ الطينَ خزفاً » ، و « جعل » ، نحو قوله تعالى : « وقَدِمْنا إلى ما عَمِلوا مِنْ عَمَلٍ فَجعلْناهُ هَباءً مَنْثوراً » ، و « وهب » ، كقولهم : « وَهَبني اللهُ فِداك » ، أي : جعلني فداك ، و « تخذ » ، كقراءة : « لَتَخِذْتَ عليْهِ أجْراً » و « اتَّخَذَ » ، كقوله تعالى : « واتَّخَذَ اللهُ إبراهيمَ خليلاً » ، و « تَرَكَ » ، كقوله تعالى : « وتَرَكْنا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَموجُ في بَعْضٍ » ، و « ردَّ » ، كقول عبد الله بن الزَبير الأسدي :

٣٨ ـ رَمَى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ
بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ له سُمُودا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السودَ بِيْضاً
وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيْضَ سُودا

(اللغة : الحدثان : نوازل الدهر ومصائبه . بمقدار : بكمية من المصائب . سمدن : حزنّ . الاعراب : « رمى الحدثان » فعل وفاعل . « نسوة آل حرب » مفعول به ومضاف اليه ثم مضاف اليه . « بمقدار » متعلقان بالفعل رمى . « سمدن » فعل وفاعل . « له » متعلقان بفعل سمدن . « سموداً » مطلق . « فرد » فعل وفاعل مستتر . « شعورهن » مفعول به أول . والهاء مضاف اليه . « السود » صفة للشعور . « بيضاً » مفعول به ثانٍ . « ورد وجوههن البيض سوداً » اعرابه كاعراب الشطر الأول . « جملة : رمى الحدثان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : سمدن » صفة للمقدار محلها الجر . « جملة : فرد »يجوز عطفها على الابتدائية وعلى الوصفية . الشاهد : « رد شعورهن بيضاً » : نصب الفعل « رد » مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر لانه من افعال التحويل .)

هذا ، ولا يسري على أفعال التحـويل ما سرى على أفعال القلوب من الغاء وتعليق ، فليس في هذا الباب شيء من ذلك .

أما مشتقات هذه الأفعال ومصادرهـا فتعمل عملها أيضاً ، فتنصب المبتدأ والخبر مفعولين لها ، تقول : « جَعْلُكَ الكتابَ رفيقاً لك حَسَنٌ » .

ولا تدخل « أنَّ » على معمولي هذه الأفعال ، فلا تقول : « جعلت أن الكتاب رفيق لي » .

الباب الرابع

الجمل

بحثنا حتى الآن في الجملة بقسميها الفعلية والاسمية ، فدرسنا عمدها (الفعل ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ والخبر) ، وبيّنّا ما يعرض لكل عمدة من رفع ، ونصب ، وجزم ، وتقديم ، وتأخير ، وحذف ... الخ . وبقي علينا أن نتساءل : هل الجملة الواحدة بطرفيها ، المسند والمسند اليه ، كافية لتكوّن كلاماً تاماً يعطي السامع فائدة يحسن السكوت عليها ؟

الواقع أن أكثر الكلام كذلك . إلا أن هناك حالات لا يتم فيها الكلام إلا بجملتين اثنتين . وذلك كالشرط والقسم . وهذا الباب مخصص للبحث فيها .

١ ـ الشرط

الشرط هو كلام يقتضي وجود جملتين ، لا يتم المعنى إلا بهما معاً ، فكأن أولاهما مبتدأ ، وكأن ثانيتهما خبر ، وذلك كقولك : « إن جاءَ زيدٌ أكرمته » ، فأنت ترى أن الفائدة لا تتم بالأولى وحدها « إن جاء زيد » ، ولا بالثانية وحدها « اكرمته » ، بل لا بد من الجملتين مجتمعتين حتى تتم الفائدة . وتسمى الجملة الأولى جملة الشرط ، وتسمى الثانية جواب الشرط وجزاءه .

وقبل أن نبحث في جملتي الشرط ، وفيما يجب لكل منهما ، أو

يجوز ، أو يمتنع ، نرى من الضروري أن نعرف أشياء كافية عن معنى الشرط وأنواعه .

آ ـ معنى الشرط :

الشرط هو تعليق حدث على حدث ، وبعبارة أخرى ، هو : ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول ، وذلك كربطك نجاح زيد باجتهاده في قولك : « إن يجتهد زيد ينجح » . حيث نجد الاجتهاد سبباً للنجاح ، كما نجد النجاح مسبباً عن الاجتهاد .

وهذه الرابطة السببية تستلزم ، عقلاً ، أن يوجد الثاني في حال وجود الأول ، وأن يمتنع الثاني في حال امتناع الأول .

ولكن هل تتقيد العربية بما قلناه فلا تركب تركيباً شرطياً إلا إذا كان مبنياً على السببية وحدها ؟

الواقع اللغوي يشير الى عكس ذلك ، إذ نجد التركيب الشرطي في العربية يقوم تارة على بيان السببية بين الحدثين ، وتارة أخرى يقوم على نفي السببية بينهما ، وتارة ثالثة يقوم على ربطها بغير رابط السببية . يضاف الى ذلك أن العربية تقيم رابطة السببية وحدها على أشكال مختلفة . وكل ذلك أدى الى أن يكون التركيب الشرطي في العربية على أنواع كثيرة سنفصلها لك فيما يأتي :

١ ـ الشرط الاحتمالي :

هو شرط سببي ، بمعنى أنه يقوم على ربط حدثين برابط السببية ، بحيث يكون الأول سبباً للثاني ، ويكون الثاني مسبباً عن الأول . أما تسميته بالاحتمالي فناتجة عن أن الحدث الأول ، وهو حدث السبب ، محتمل

للوجود وللعدم على حدٍ سواء . وذلك كقولك : « إن هطل المطر نبت الزرع » . حيث هطول المطر هو الحدث الأول ، حدث السبب ، وحيث نبات الزرع هو الحدث الثاني ، الحدث المسبَّب ، وحيث نجد هطول المطر حدثاً احتمالياً ، فقد يقع ، وقد لا يقع ، وبعبارة أخرى : قد يتحقق على شكل وجود ، وقد يتحقق على شكل عدم . ولما كان الحدث المسبب ، وهو نبات الزرع ، تابعاً للحدث الذي هو السبب ، أي هطول المطر ، كان نبات الزرع نفسه احتمالياً أيضاً .

وإذا جاز لنا أن نستعمل الرموز الرياضية لبيان العلاقة بين حدثي الشرط الاحتمالي ، كانت العلاقة على الشكل التالي :

$\pm$ ب $\Leftarrow$ $\pm$ ج : شرط احتمالي

حيث (ب) ترمز الى السبب ، و (ج) ترمز الى المسبب ، وحيث السهم يرمز الى أن السبب يؤدي الى المسبب ، وحيث إشارة الزائد ترمز الى التحقق على شكل إيجابي وجودي ، وإشارة الناقص ترمز الى التحقق على شكل سلبي عدمي امتناعي .

ففي كل شرط احتمالي ، مثل : « إن جئتني أكرمتك - إن هطل المطر نبت الزرع - إن جاء زيد فسلِّم عليه ... الخ الخ » - نفهم الأشياء الآتية :

١ - هناك حدث محتمل للوقوع وللعدم . فله وجهان من التحقق .

٢ - هناك حدث ثانٍ مربوط بالأول برابط السببية ، وله وجهان من التحقق تبعاً لسببه الذي هو الحدث الأول .

أما الأدوات الشرطيــة التي تقوم بهــذا النوع من الربط ، وتعطي هذه الصورة من العلاقة السببية ، فهي : إن ـ إذما ـ إذا .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو هذا :

« في أي الأزمنة يجب أن يكون الحدث حتى يغدو حدثاً احتمالياً ؟ أفي الزمن الماضي ، أم في الزمن المستقبل ؟ » .

لعلك ـ أيها القارىء ـ أجبت بسرعة قائلاً : إنه الزمن المستقبل . وهذا صحيح إلى حدٍ ما ، فنحن بالتجربة نرى أن الاحــداث المستقبلة محتملة للوقوع ولعــدمه . ولا يتعين أحد الوجهين إلا بعد أن يصــير المستقبل ماضياً .

من هنــا جاءت قاعــدة النحويين الصارمة ، والقائلة : ليس هناك شرط احتمالي إلا والزمن فيه مستقبل ، سواء أعبرنا عن الأحداث بصيــغ المضارع ، مثل : إن ينزل المطر ينبت الزرع » ، أم عــبرنا عنها بصيغ الماضي ، مثل : « إن نزل المطر نبت الزرع » .

ولكن مهلاً . فالأمر لم ينته بعد . ولن ينتهي بمثل هذه السهولة . فقبل أن نقرر شيئاً يجب أن نطرح هذا السؤال على أنفسنا : هل احتمالية الحدث نابعة من كونه في المستقبل ؟ أم هي نتيجــة شيءٍ آخر ؟ لانه اذا تقرر الأول ، كنا مع النحويين في قاعدتهم الصارمة ، أما إن ظهر خلاف ذلك ، فقد وجب علينا أن نفتش لأنفسنا عن قاعدة أخرى .

وللاجابة عن هذا السؤال نلجأ الى الفرضية الآتية :

لنتصور إنسانا آتاه الله علم الأولين والآخرين ، فهو يعـلم ما مضى وما سيأتي بكل دقة وتفصيل . فهل تكون الأحداث المستقبلية بالنسبة لهذا

الرجل احتمالية ؟ هل تكون بالنسبة اليه صالحة للوجود وللعدم على حد سواء ؟ أم هي متعينة التحقق على وجه واحد ، اما العدم ، واما الوجود ؟

لا يشك أحد في أن الأحداث بالنسبة لهذا الرجل ليست احتمالية ، لأنه يعرف سلفاً الوجه الوحيد الذي سيتحقق عليه كل حدث في المستقبل ، فهو إما أن يتحقق على صورة وجود فقط ، وإما أن يتحقق على صورة عدم فقط ، وليس عنده للحدث المستقبلي وجهان محتملان .

فأين ذهبت الاحتمالية إذن ؟ وما سبب ذهابها ؟

لقد ذهبت الاحتمالية لأن الرجل عالم بالمستقبل كعلمنا نحن بالماضي ، فلا مكان للاحتمال عنده . لأن الاحتمال لا يوجد إلا حيث يوجد الجهل . واذن ، فالاحتمالية التي كانت عندنا بالنسبة للاحداث المستقبلية ، ليست ناتجة عن كون هذه الأحداث في المستقبل بل هي ناتجة عن جهلنا نحن بهذا المستقبل وبما يأتي به من أحداث .

فاذا تقرر هذا لديك ، تبين لك فساد القاعدة النحوية السابقة التي تلزم أن يكون الشرط الاحتمالي مستقبل الزمن في كل الأحوال . فالشرط الاحتمالي جائز في الزمن الماضي اذا كانت صورة تحقق الحدث الماضي مجهولة للمتكلم . مثال ذلك أن تقول لرفيقك عن زيد الذاهب في سفر : « إن كان زيد قد عاد البارحة من سفره ، فسنلقاه اليوم في المدرسة » . ذلك لأن عودة زيد البارحة محتملة للوجهين بالنسبة اليك ، فأنت تجهل الصورة التي تحققت عليها ، أتحققت على شكل وجود ، أم على شكل عدم ؟ .

غير أن النحويين يتأولون هذا المثال الذي أسلفناه تأولاً لا يكسر قاعدتهم ، فيقولون : مثل هذه العبارة تؤول على الشكل التالي : إن يثبت أن زيداً قد عاد البارحة ، فسنلقاه غداً في المدرسة . فيصبح ثبوت عودته

هو الشرط ، والثبوت مستقبل معنىً وصيغة ، وليس ماضياً . وعلى ذلك تبقى القاعدة مطردة .

وهذا تأويل فاسد فوق ما فيه من التكلف ، ذلك لأن ثبوت عودته والاستيثاق منها ليس شرطاً للقائنا له ، ففي حال تحقق عودته على صورة الوجود ، سنلقاه حتماً ، أستوثقنا من هذه العودة أم لم نستوثق ، أما في حال تحقق عودته على صورة الامتناع ، فلن نلقاه ، سواء أستوثقنا من ذلك أم لم نستوثق أيضاً .

وعلى ما قررناه من صحة مجيء الشرط الاحتمالي ماضياً عند جهل المتكلم بالوجه الذي تحقق عليه الحدث ، لا نكون في حاجة الى تقدير شيء في الآية المشهورة : « وَإذْ قالَ اللهُ : يا عيسى بنَ مَرْيَمَ أأنتَ قُلْتَ للناسِ اتَّخِذُوني وأمِّيَ إلهَيْنِ من دونِ اللهِ ؟ قالَ : سُبْحانكَ !! ما يكونُ لِيْ أنْ أقولَ ما ليسَ لي بحقٍّ . إنْ كنتُ قُلْتُهُ فقد عَلِمْتَهُ . تَعْلَمُ ما في نَفْسِي ، ولا أعْلَمُ ما في نَفْسِكَ ؛ إنَّكَ أنْتَ عَلاَّمُ الغُيوب ...) . ذلك أن عيسى ـ عليه السلام ـ لما توجه اليه ربه بهذا الاستفهام التقريري ـ والاستفهام التقريري كما نعلم يقتضي ثبوت الحدث عند المقرر ـ شك في نفسه ولم يعد واثقاً من أنه قال هذا الكلام أم لم يقله ، فلما دخله الشك ، أصبح الحدث بالنسبة اليه احتمالياً على الرغم من كونه في الماضي ، فقال : « إن كنتُ قلته فقد علمته » .

فاذا تقرر لدينا أن الشرط الاحتمالي صالح لأن يكون في الماضي وفي المستقبل ، فأين يقع زمن جوابه ؟

إن زمن الجواب يلي زمن الشرط دائماً ، لأن الشرط سبب ، وجوابه وجزاؤه مُسبَّب . والسبب سابق للمسبب دائماً . فاذا كان الشرط

في المستقبل ، كان جوابه في المستقبل قطعاً ، بل وفي مستقبل يلي مستقبل شرطه . أما إن كان الشرط في الماضي ، فجـوابه ، إما في ماضٍ يلي ماضي شرطه ، كالآية : « إن كنتُ قُلْتُهُ فقد علِمْتَهُ » ، وإما في الحال ، وإما في الاستقبال ، كالمثال : « إن كان زيد عاد البارحة فسنلقاه غداً في المدرسة » .

أما أن يكون الشرط في الحال أو الاستقبال ، ويكون جوابه في الماضي ، فهذا لا يجوز قطعاً ، وإلا لزم منه أن يكون المسبب قبل السبب ، وهو باطل عقلاً . لكن اللغة كثيراً ما تتلاعب بعباراتها ، فتحذف أو تقفز ، فتأتي بتراكيب يخيل اليك أنها جارية على غير ما قررناه ، وعندئذ يجب رد ما حذف حتى يستقيم الكلام على قواعد العقل . فمن ذلك مثلاً قوله تعالى : « إنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ » . فهذا على تقدير : « إن يسرق يكن مماثلاً لاخ كان قد سرق من قبل » .

يمكن الآن أن نخلص الى ما يأتي :

١ ــ الشرط الاحتمالي شرط سببي ، السبب فيه محتمل ، فالمسبب تابع له في الاحتمال .

٢ ــ الشرط الاحتمالي جائز الوقوع في كل الازمنة ، ولا يلزمه إلا أن يكون المتكلم غير عالم بصورة معينة لتحقق الحدث .

٣ ــ زمن الجواب متأخر عن زمن الشرط ، ولا يجوز أن يتقدم عليه .

٤ ــ أدوات الشرط الاحتمالي هي : إن ــ إذما ــ إذا .

٢ - الشرط الامتناعي :

هو شرط سببي ، أي يقوم على عقد السببية والمسببية بين حدثين ، فيجعل أولهما سبباً لثانيهما ، ويجعل ثانيهما مسبباً عن أولهما . والفرق الوحيد بين هذا النوع والنوع السابق ، هو أن السبب هنا ليس له وجهان محتملان في التحقق ، بل له وجه واحد فقط ، هو وجه الامتناع . ولما كان المسبب تابعاً للسبب عدماً ووجوداً ، كان المسبب هنا ممتنعاً أيضاً لامتناع سببه . وذلك نحو : « لو جاء زيد لأكرمته » . حيث نفهم أن السبب ، وهو مجيء زيد ، ممتنع ، وأن المسبب ، وهو اكرامه ، ممتنع أيضاً لامتناع سببه .

وهنا أيضاً قال النحاة : إن الشرط الامتناعي لا يكون إلا في الماضي سواء أعبر عنه بصيغة المضي ، مثل : « لو جاء زيد اكرمته » ، أم عبر عنه بصيغة الحال والاستقبال مثل : « لو يجيء زيد لاكرمته » ، محتجين بأن علمك بامتناع الحدث لا يتهيأ لك إلا بعد أن يدخل هذا الحدث في الزمن الماضي من غير أن يحدث .

وهنا نرد أيضاً قائلين : إن الامتناع أو ضده ليس له علاقة بالزمن ، فالزمن نسبي ، وما هو مستقبل بالنسبة لي ، سيكون ماضياً بالنسبة لاحفادي ، انما الامتناع وغيره تابع لعلم المتكلم أو جهله ، فاذا تهيأ لامرىء أن يعلم امتناع أمر في المستقبل ، جاز له أن يجعله شرطاً في تركيب امتناعي ونضرب لك على ذلك أمثلة :

يجيئك أحدهم فيقول لك : مات زيد . فتقول له : « لو مات بعد خمسين سنة لشهد صعود الانسان الى المريخ » . فموت زيد بعد خمسين سنة حدث مستقبلي قطعاً ، ولكنك ، وقد علمت امتناعه في المستقبل ، لأنه

يمتنع على الانسان أن يموت مرتين ، أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في قالب شرط امتناعي .

مثال آخر : يجيئك أحدهم فيقول لك : حفظت الفية ابن مالك قبل أن أقرأ شروحها . فتقول له : « لو حفظتها بعد قراءة الشروح لكان ذلك أسهل عليك » . فحفظه لها بعد قراءة الشروح حدث مستقبلي ، ولكنك تعلم منذ الآن أن هذا الحفظ ممتنع الوقوع في المستقبل ، بسبب وقوعه الآن ، إذ لا يمكن الانسان أن يحفظ شيئاً هو حافظ له ، وإلا كان ذلك من تحصيل الحاصل ، وهو أمر باطل ، فلهذا كله أمكنك أن تصب هذا الحدث المستقبلي في تركيب امتناعي .

فاذا تقرر عندك ذلك فاعلم أن الشرط الامتناعي ليس له إلا أداة واحدة ، هي : « لو » . وان العلاقة فيه بين الحدثين يمكن التعبير عنها بالرموز الرياضية على الشكل التالي :

- ب ⇐ - ج : شرط امتناعي

حيث (- ب) يرمز الى امتناع السبب ، و (- ج) يرمز الى امتناع المسبب الناتج عن امتناع سببه .

وقد اختلف النحاة في أمر « لو » وإفادتها الامتناع اختلافاً كبيراً . فزعم الشلوبين أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي . وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي .

وقد رد ابن هشام الانصاري عليها في مغنيه قائلاً : « وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات ، إذ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي ، فان كل من سمع « لو فعل » فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في

كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنىً ، تقول : « لو جاءني اكرمته ، لكنه لم يجيء » ... ومنه قوله تعالى : « ولو شِئْنا لآتَيْنا كلَّ نفسٍ هُداها ، ولكنْ حقَّ القولُ مني لأملأنَّ جهنَّمَ » أي : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني».

وذهب آخرون الى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً . وهذا هو معنى عبارة المعربين : « حرف امتناع لامتناع » . وقد أبطله ابن هشام محتجاً بقوله تعالى : « ولو أننا نزّلنا إليهم الملائكةَ ، وكلّمهمُ الموتى ، وحشرْنا عليهم كل شيءٍ قُبُلاً ما كانوا ليُؤمِنوا » . إذ المفهوم من الآية أن عدم إيمانهم ثابت ، سواء أُنزِّلت إليهم الملائكة أم لم تنزل . وليس ابطال ابن هشام لهذا الرأي بشيء ، لأن شاهده ليس من الشرط الامتناعي الذي نحن بصدده ، بل هو من نوع آخر من أنواع الشرط سيأتي بيانه بعد قليل . أما قول المعربين « لو : حرف امتناع لامتناع » ، فهو صحيح كل الصحة إذا كان لا يقال إلا في الشرط الامتناعي . وسندافع عن هذا القول في حينه .

وقال ابن الحاجب في أماليه : « ظاهر كلامهم (أي المعربين) أن الجواب امتنع لامتناع الشرط ، لأنهم يذكرونها مع « لو لا » فيقولون : لولا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع « لولا » هو الثاني قطعاً ، فكذا يكون قولهم في « لو » . وغير هذا القول أولى ، لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه (!!) ؛ لجواز أن يكون ثمّ أسبابٌ أُخر . ويدل على هذا « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » ، فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد ، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع [تعدد] الآلهة » . اهـ .

وهذه مغالطة ظاهرة . ولست أدري كيف خفيت على ابن هشام

الأنصاري ، فسكت عنها مكتفياً بالقول : ان رأي ابن الحاجب اذا صح في هذه الآية ، فلا يصح في كل تركيب فيه « لو » الامتناعية .

ومغالطة ابن الحاجب تقوم على الخلط بين إفادتين تعطيها الجملة الامتناعية : الأولى هي افادة السببية والمسببية بين شيئين ، والثانية هي افادة الاستدلال بأحد الشيئين اذا عُلِم ، على الآخر اذا جُهِل . ذلك أن العقل ـ بعد أن يربط بين شيئين برابط السببية ـ يصبح من السهل عليه أن يستدل على وجود أحدهما أو على امتناعه بوجود الآخر أو امتناعه . ولنوضح ذلك بمثال :

كلنا يعلم أن مولد الكهرباء الذي في معمل شركة الكهرباء خارج المدينة ، هو الذي يمد مصابيح شوارع المدينة بالقوة الكهربائية ، وانه في حال عمله تكون المصابيح منيرة ، وفي حال توقفه تكون المصابيح مطفأة ، فعمله إذن هو سبب الانارة ، وتوقفه هو سبب الاطفاء .

لنعبر الآن عن هذه العلاقة السببية بالجملة الامتناعية الآتية : « لو توقف المولد لانطفأت الأنوار » . ولنقل هذه الجملة لانسان يقف في شوارع المدينة والمصابيح مشتعلة ، فهو ـ عندما يرى أن « الانطفاء » ممتنع بالمشاهدة ـ سيستدل على امتناع « توقف المولد » ولو كان لا يراه . ثم لنقل الجملة نفسها لانسان يقف في معمل الشركة والمولد أمامه يعمل ، فهو حين يرى امتناع « توقف المولد » بالمشاهدة ، سيستدل على امتناع « انطفاء الأنوار » في المدينة ، ولو لم يكن يراها .

ولكن الجملة في الحالين لم تتبدل فيها العلاقة السببية ، فقد ظل عمل المولد هو السبب ، وظل اشتعال الأنوار هو المسبب . وكل ما في الأمر أننا ـ في مقام الاستدلال ـ إذا رأينا السبب موجوداً أو ممتنعاً ، استدللنا به على وجود المسبب أو امتناعه ، واذا رأينا المسبب موجوداً أو

ممتنعاً ، استدللنا به على وجود السبب أو على امتناعه .

والآية الكريمة التي احتج بها ابن الحاجب مسوقة للاستدلال ، إذ لما كنا ، بالمشاهدة ، نرى امتناع الجواب ، وهو فساد الكون ، لزمنا الحكم بامتناع الشرط ، وهو تعدد الآلهة . ولكن ليس معنى ذلك أن امتناع الجواب سبب امتناع الشرط ، إنما يقال : إن امتناع الجواب دل على امتناع الشرط . أما العلاقات فهي هي : الشرط هو السبب ، والجواب هو المسبب ، وامتناع الشرط هو سبب امتناع الجواب . وعلى ذلك تظل عبارة « لو حرف امتناع الجواب لامتناع الشرط » صحيحة لا غبار عليها .

٣ ـ الشرط الوجودي :

هو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، فيكون الشرط هو السبب ، ويكون الجواب هو المسبب . إنما الأمر هنا على عكس الأمر في الشرط الامتناعي : السبب هنا متحقق على صورة الوجود ، لا على صورة الامتناع ، ولما كان الجواب يتبع الشرط امتناعاً ووجوداً ، فهو هنا موجود أيضاً . وذلك مثل : « لما رأيت الجبن عاراً تشجعت » حيث نفهم أن الحدث الثاني . وهو التشجع ، موجود لوجود الحدث الأول ، وهو رؤيتي الجبن عاراً .

ويقرر النحاة هنا أيضاً أن الشرط الوجودي لا يكون إلا في الماضي ، محتجين بأن الحدث لا يمكن الحكم عليه بالوجود إلا اذا دخل في الماضي وتحقق وجوده . وردّنا عليهم هنا كردّنا عليهم في الشرط الامتناعي ، فنقول : إذا ثبت للمتكلم تحقق حدث مستقبلي على صورة وجود ، فلا مانع يمنع من صبه في قالب شرط وجودي ، مثل : « لما كنت ستسافر غداً فاني أحمّلك هذه الرسالة الى زيد » .

هـذا ، والاداة الوحيـدة للشرط الوجودي هي « لمـّا » التي يقال فيها : حرف وجود لوجود ، أو حرف وجوب لوجوب [١] . أي وجود الثاني لوجود الأول . ويمكن التعبير عن علاقة الشرط الوجودي بالصورة الآتيـــة :

+ ب ⇐ + ج : شرط وجودي

٤ ـ الشرط الامتناعي الوجودي :

وهو شرط سببي أيضاً ، أي يقوم على ربط الشرط بالجواب برابط السببية ، لكن الشرط ههنا موجود ، ووجوده سبب امتناع الجـــواب ، وذلك مثل : « لولا المطر لهلك الزرع ـ ولوما رحمة الله لهلك الناس » . حيث نفهم أن هلاك الزرع والناس ممتنعان بسبب وجود المطر ورحمة الله .

وهذا النوع من الشرط يمكن رده بسهولة الى الشرط الامتناعي الذي يكون فيه الشرط والجواب ممتنعين . أما سبب وجود الشرط هنـا وعدم امتناعه ، فهو أنه كان ممتنعاً مع « لو » ، فلما جاءتـه «لا ، وما » مركبتين مـع « لو » على شكل « لولا ولوما » ، انتفى امتناعه ، فانقلب الى وجود ، لان نفي النفي اثبات ، كما نعلم .

---

(١) وزعم ابن السراج ـ وتبعه الفارسي ثم ابن جني ثم جماعة ـ انها ظرف بمعنى « حين » ، وانها مضافة إلى الجملة التي بعدها ، وانها متعلقة بجوابها . والواقع خلاف ذلك ؛ لان الظرف لا يقيم علاقة سببية بين الحدثين . فاذا قلت : سافرت حين طلعت الشمس ، لم يكن طلوع الشمس سبباً لسفري ، بل كان محدداً لوقت سفري فقط . أما « لما » فهي تقيم سببية بـين الحدثين ، ألا ترى كيف ان تشجعي كان بسبب رؤيتي الجبن عاراً ، كما في المثال اعلاه ؟ فلهذا كانت حرفاً مثل سائر حروف الشرط بما فيها « إذا » التي نعتبرها حرفاً لهذا السبب نفسه . وسيكون لنا كلام على « اذا » هذه فيما بعد .

وعلى هذا تكون « لولا » هي « لو » نفسها ، أضيف اليها حرف نفي من أجل نفي امتناع شرطها ، لينقلب الامتناع إلى وجود . وكذا الأمر مع « لوما » .

هذا ، والشرط الامتناعي الوجودي له أداتان هما : لولا ـ ولوما ، اللتان يقال في كل منها : حرف امتناع لوجود . أي : امتناع الجـــواب لوجود الشرط . ويمكن التعبير عن علاقة هذا النوع من الشرط بالصورة التاليـــة :

+ ب ⟸ - ج : شرط امتناعي وجودي

٥ ـ الشرط اللا سببي :

وهذا النوع يختلف عن الأنواع السابقة اختلافاً جوهرياً ، فهو لا يرمي إلى إقامة علاقة سببية بين الحـدثين ، بل على العكس تماماً ، يرمي الى نفي العلاقة السببية المتوهمة بينها ، ولهـذا سميناه بالشرط اللاسبي ، كما يمكن تسميته بالشرط الوصلي ، لأن المعربين جروا على اعراب اداته في بعض الأحيان بقولهم « وصلية » . ويتضح كل ذلك بالمثال الآتي :

كلنا يعلم أن الموت لا علاقة سببية تربطه بالحذر أو بعكس الحذر ، أي الغفلة . لكن قد يتوهم أحدنا ، عن جهل منه ، أن الغفـــلة سبب للموت ، وان الحـذر سبب للخلود . فاذا أردنا أن ننفي هـــذه العلاقات الوهمية القائمة في ذهنه ، لجأنا إلى حيلة بارعة ، وهي أن نأخذ الحذر الذي ارتبط في ذهن صاحبنا بالخلود ، فنربطـه له بالموت ، قائلين : « ستموت ولو كنت حذراً » . فاذا قبل حكمنا هذا ، انقطعت الرابطة التي كان يقيمها بين الحذر والخلود ، لكنه في الوقت نفسه ، لا يستطيع أن يؤمن بأن الحذر سبب للموت ، فينتهي به الأمر إلى رفض كلتا العلاقتين ، والاعتقاد

بأن الموت وعكسه ، لا ارتباط له بالغفلة وعكسها . وهذا هو المطلوب .

الشرط اللاسببي هو إذن شرط لفظي فقط ، وهو ، بدلاً من أن يقيم بين الحدثين علاقة سببية كانت مجهولة لدى السامع ، ينفي علاقة سببية كان يتوهمها السامع بين الحدثين .

ويكثر مجيء الشرط اللاسببي على النظام الظاهر في المثال السابق . وهو أن يكون جواب الشرط محذوفاً ، مدلولاً عليه بالكلام السابق . ولكن هذا ليس لازماً دائماً . فقد يأتي على النظام الطبيعي لكل شرط ، مثل قوله تعالى : « ولو رُدُّوا لعادوا لما نُهُوا عنه » . حيث نفهم أن عودة الكفار إلى كفرهم لا علاقة لها بردهم إلى الحياة الدنيا ، وأنها ستقع سواءٌ أردّوا أم لم يردوا ، ومثل قوله تعالى : « ولو أننا نزّلنا إليهمُ الملائكة ، وكلمهمُ الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قُبُلا ما كانوا ليؤمنوا » ، حيث نفهم أن عدم إيمانهم لا علاقة له بتلك الأشياء ، وانه واقع سواءٌ أوقعت هي أم لم تقع ، ومثل قولهم تعالى : « ولو أنّ ما في الأرضِ من شجرةٍ أقلامٌ ، والبحرُ يَمُدُّه من بعدِهِ سبْعَةُ أبحرٍ ، ما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ » حيث نفهم أن كلمات الله لن تنفد سواءٌ أكان البحر مداداً والشجر أقلاماً ، أم لم يكونا كذلك .

وكثيراً ما يلتبس الشرط الامتناعي بالشرط اللاسببي ، فالذي يميز أحدهما من الآخر أن الأول يصح أن يعقبه حرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً ، مثل : « لو جئتني لاكرمتك ، لكنك لم تجيء » ، وان الثاني يصح أن يعقبه اسم الاستفهام « كيف » داخلاً على فعل الشرط منفياً ، مثل : « لو حلفت بالله ما صدقتك ، فكيف إذا لم تحلف ؟ » .

وأداة الشرط اللاسببي التي رأيناها في جميع الشواهد والأمثلة السابقة هي « لو » . ولكنها ليست الوحيدة ، بل تشاركها في ذلك « إنْ »

أيضاً ، تقول : « يعمل زيدٌ وإن كان متعباً » ، فعمله ثابت سواءٌ أكان متعباً أم لا . ومنه قوله تعالى : « إن تستغفرْ لهم سبعين مرةً فلن يغفرَ اللهُ لهم » . فعدم المغفرة ثابت سواء استغفر الرسول لهم أم لم يستغفر .

إن النحاة لم يفرقوا بين الشرط السببي والشرط اللاسببي ، بل عدوهما شيئاً واحداً . فمن هنا ـ على ما نعتقد ـ جاء اضطراب قواعدهم واختلافهم الكبير ، إذ من غير الممكن أن تطرد القواعد نفسها في نوعين من الشرط يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً جوهرياً . فاذا علمنا هذا ، فهمنا لماذا يزعم الشلوبين أن « لو » لا تفيد امتناعاً مطلقاً ، ذلك لأنه ينظر في شواهد من الشرط اللاسببي فلا يجد امتناعاً من نوع ما ، وهو في قوله على حق ، ولكنه يمثل نصف الحقيقة ، أما النصف الثاني فيمثله المعربون عندما يقولون : لو حرف امتناع لامتناع . ناظرين الى شواهد من الشرط السببي الامتناعي .

وأخيراً ، يمكننا التعبير عن الشرط اللاسببي بالرموز الرياضية على الصورة التالية :

$$\mp \text{ب} \Leftarrow + \text{ج}$$

ولنلخص ما مر معنا بما يلي :

١ ـ الشرط السببي الاحتمالي : ($\pm$ ب $\Leftarrow$ $\pm$ ج). وأدواته إن ـ إذما ـ إذا .

٢ ـ ألشرط السببي الامتناعي : (ـ ب $\Leftarrow$ ـ ج). وأداته : لو

٣ ـ الشرط السببي الوجودي : (+ ب $\Leftarrow$ + ج). وأداته : لما

٤ ـ الشرط السببي الوجودي الامتناعي : (+ ب $\Leftarrow$ ـ ج) وأداتاه : لولا ـ لوما.

٥ ـ الشرط اللاسببي : ($\pm$ ب ⇐ + ج) وأداتاه : إن ـ لو

٦ ـ شبه الشرط :

شبه الشرط هو ربط بين حدثين ، ولكن لا برابط السببية كما رأينا في الشرط ، بل برابط آخر من الروابط الآتية : الذات العاقلة ـ الذات غير العاقلة ـ الزمان ـ المكان ـ الكيفية .

١ ـ فمثال الربط بالذات العاقلة : « من يجتهد ينجح » . وأداته : مَنْ

٢ ـ « « « غير العاقلة : « ما تزرعْ تحصدْ » . وأداتاه : ما ـ مهما .

٣ ـ « « بالزمان : « متى تجلس أجلس » . وأداتاه : متى ـ أيان

٤ ـ « « بالمكان : « أين تجلس أجلس » . وأدواته : أين أنى ـ حيث .

٥ ـ « « بالكيفية : « كيفما تجلس أجلس » . وأداته : كيف

وأما (أيٌّ) فهي تصلح لأنواع الربط الخمسة ، لانها اسم شديد الابهام ، وانما يأخذ معناه مما يضاف اليه ، فان أضيفت الى عاقل فهي بمنزلة « من » ، مثل : « أيُّ رجلٍ يجتهد ينجح » ، وان أضيفت الى غير عاقل ، كانت بمنزلة « ما ومهما » مثل : « أيَّ شيءٍ تزرعْ تحصدْ » .. وهكذا .

لنعد الآن الى الامثلة الخمسة . سنجد في المثال الأول أن النجاح

والاجتهاد يشتركان في ذات عاقلة واحدة غير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « من » . وسنفهم منه أن المجتهد والناجح شخص واحد ، دون تحديد لهذا الشخص ، فقد يكون زيداً أو عمراً أو خالداً أو غيرهم . ولكننا لن نفهم منه أن الاجتهاد سبب للنجاح .

وسنجد في المثال الثاني أن الحصاد والزراعة يشتركان في ذات واحدة غير عاقلة وغير محددة ، معبرٍ عنها بكلمة « ما » . وسنفهم منه أن المزروع والمحصود شيء واحد ، دون تحديد لهذا الشيء ، فقد يكون قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو غيرها .

وكذا الأمر في بقية الأمثلة ، حيث تجد جلوسي وجلوسك يشتركان في زمن واحد غير معين ، ثم في مكان واحد غير معين ، ثم بكيفية واحدة غير معينة .

غير أن شبه الشرط يعطي ـ بأسمائه المبهمة هذه : من ـ ما ـ مهما أين ... الخ ـ يعطي معنى آخر فوق معنى الربط ، هو معنى العمومية ، وتصبح الجمل السابقة مساوية في معانيها للعبارات الآتية بهذا الشكل :

١ ـ من يجتهد ينجح = كل مجتهد ناجح . لا ينجح إلا المجتهد .

٢ ـ ما تزرع تحصد = كل شيء تزرعه تحصده . لا تحصد إلا ما تزرعه .

٣ ـ متى تجلس أجلس = كل زمن تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في زمن جلوسك .

٤ ـ أين تجلس أجلس = كل مكان تجلس فيه أجلس فيه . لا أجلس إلا في مكان جلوسك .

٥ - كيفما تجلس أجلس = كل كيفية تجلس عليها أجلس عليها .
لا أجلس إلا على كيفية جلوسك .

واضح مما تقدم أننا نختلف مع النحاة في مسألة واحدة ، هي : هل في التراكيب التي تستعمل فيها اسماء الشرط (من - مهما - أين ... الخ) - علاقة سببية بين الحدثين بالاضافة الى الربط بالذات أو بالمكان أو بالزمان ... الخ - أم لا ؟

أما نحن فقلنا : لا . ولهذا سمينا هذا النوع من التراكيب بشبه الشرط ولم نسمه شرطاً حقيقياً .

وأما النحاة فقالوا: بل توجد علاقة سببية بين الحدثين . وانما استعملوا الاسماء في هذه التراكيب بدل الحروف لغاية التعميم . فبدلاً من أن نقول : « إن يجتهد زيد أو عمرو أو بكر أو خالد ، ينجحوا » قلنا « من يجتهد ينجح » . فأغنت « من » بابهامها عن ذكر ما لا يعد ولا يحصى من الاسماء .

وفي اعتقادنا أن الذي حملهم على توهم علاقة السببية بين الحدثين في هذا الذي نسميه بشبه الشرط ، هو معنى التعميم من جهة ، والتلازم الشديد بين الحدثين لارتباطها بذات واحدة ، أو مكان واحد ، أو زمان واحد ، من جهة ثانية . غير أن هذين يجب ألا يخدعانا عن حقيقة هذا النوع من الربط ، فهو ربط خالٍ من معنى السببية قطعاً . وسنبرهن على ذلك بمثالين اثنين فقط خوف الاطالة:

١ - قال الله تعالى : « أينما تكونوا يُدْرِكْكُمُ الموت ، ولو كنتم في بروج مشيدة » .

فماذا نفهم من هذه الآية ؟

نفهم منها شيئين فقط : أولهما ربط الحدثين ـ وجـــودنا وادراك الموت لنا ـ بمكان واحد ، والثاني عمومية هذا المكان . وعلى هذا ، نفهم الآية على الشكل الآتي : كل مكان توجدون فيه ، يتربص بكم الموت فيـه أيضاً .

هل هناك رابط سببي بين الحدثين بالاضافة إلى ما ذكرت ؟ لا . والدليل على ذلك من جهتين :

الأولى : أنه ليس هناك عاقل يرى أن وجود الكائن الحي في مكان ما مسبب لادراك الموت له ، فلو كان التحيّز في المكان سبباً للموت ، لـكان كل حي ميتاً بمجرد أن يخلق ويأخذ حيّزه من المكان . وهذا باطل عقلاً ، كما أنه باطل بالمشاهدة .

الثانية : أنه لو كان بين الشرط وجوابه علاقـة سببية ، لما عطف الله عليه شرطاً لا سببياً بقوله : « ولو كنتم في بروج مشيدة » . فهـذا الشرط اللاسببي يشير بوضوح إلى عدم وجود علاقة سببية بين التحيز في المكان وبين ادراك الموت لنا .

٢ ـ وقال تعالى : « وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره » .

فواضح من هذه الآية أيضاً أن وجودنا في كل مكان ليس سبباً لتولية وجوهنا شطر المسجد الحرام . بل السبب المعروف لهذا الحدث هو إرادة الصلاة ، وليسَ الوجودَ في كل مكان ، وإلا لكان علينا أن نتجه بوجوهنا شطر الكعبة في كل تنقلاتنا . ولم يقل بهذا عاقل .

وأخيراً ، فلنا دليل على صحة ما نذهب اليـــه مستمد مما قرره النحاة أنفسهم فيما سموه هم بشبه الشرط . وذلك أنهـم قالوا : كل تركيب يفهم منه العموم فهو شبيه بالشرط ، ويصح أن تلحق الفاء خـبره ، كما

ضميراً مستتراً يعود على « من » . فأما قول سعد بن مالك :

مَنْ صدَّ عن نيرانِهـا فأنا ابن قيس لا براحُ

فعلى تقدير : « فأقول له أنا ابن قيس » فيكون الضمير في « له » عائداً على « من » . وهذه الظاهرة شيء طبيعي ، لأننا قلنا إن هذه الاسماء لا تقيم علاقة سببية بين الحدثين ، بل تجعل الحـدثين يشتركان في الذات أو في المكان أو في الزمان ، فكان طبيعياً أن يوجد في جملة الشرط اسم المكان ... ظاهراً ، وان يوجد في جملة الجواب ضميره العائد عليه ، فبغير هذا لا يتم اشتراك ولا ارتباط .

فاذا تقرر هذا لديك ، فاعلم أن « إذا » ليس لها في الجواب ضمير يعود عليها . وهذا دليل واضح على حرفيتها .

ولا أعلم أحداً من النحاة ـ في حدود ما قرأت ـ أشار إلى مثل ما نذهب اليه ، إلا ابن يعيش . ولكنه اشترط لحرفيتها أن تكون متلوة بـ « ما » الزائدة . قال في شرحه على المفصل (١) : فأما « إذا ما » ، فان سيبويه لم يذكرها في الحروف . والقياس أن تكون حرفاً كـ « إذما » ولذلك لا يعود اليها ضمير مما بعدها كما يعود إلى غيرها مما يجازي به من نحو « من ـ وما ـ ومهما » . فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى » . اهـ .

★ ★ ★

وبعد هذا الحديث الطويل عن الشرط وأنواعه وأدواته ، نرى أن الوقت قد حان للكلام على جملتي الشرط وأحكامها :

ب ـ أحكام جملة الشرط :

---

١ ـ ٧/٤٧

تلحق الفاء جواب الشرط ، وذلك مثل : « كل مجتهد فهو ناجح ، والذي يأتيني فله درهم » . ولست أدري أي فرق بين هـذا وبين أن نقول : « من يجتهد ينجح ، ومن يأتني فله درهم » . فاذا كانوا لا يقولون بوجود رابط سببي بين المبتدأ وخبره فيما سموه بشبه الشرط ، فان ذلك يلزمهم أيضاً فيما سميناه نحن بشبه الشرط ، لأن شبه شرطنا مثل شبه شرطهم في المعنى ، بلا زيادة ولا نقصان .

بقي شيء أخير لا بد من إيضاحه . وهـو قضية « إذا » . فلعل القارىء لاحظ أننا لم نذكرها بين أدوات شبه الشرط . بل ضمناها إلى أدوات الشرط السببي الاحتمالي . ذلك لأننا نميل إلى اعتبارهـا حرفاً مثل « إن » ، لا ظرفاً للزمان مثل « متى ، وأيان » . وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ إن « إذا » تربط الحدثين برابط السببية . وهـذه وظيفة الحروف الشرطية كلها . أما ما يسمى باسماء الشرط ، فقد رأينـا أنه لا سببية بين حدثيها .

٢ ـ إن كل الأحكام الـتي يختص بها حرف الشرط « إن » ، تسري على « إذا » أيضـاً . وذلك مثل جواز إضمار فعـل الشرط على شريطة التفسير ، نحو : « إن أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب ـ إذا أحد جاءك فسلمه هذا الكتاب » . وغير ذلك مما لا ينطبق إلا على « ان » و « إذا » . فلو كانت « إذا » اسم زمان ، لكانت معاملتها معاملة اسمي الزمان « متى ـ أيان » ، لا معاملة حرف الشرط « إن » .

٣ ـ إن كل ما يسمى باسماء الشرط لا بد معه من ضمير في جوابه يعود عليه ، مثل : « من يجتهد ينجح » ، حيث نجـد فاعل « ينجح »

١ - لا بد أن تكون فعلية . (إلا مع لو ولولا كما سنرى) . فان تلا أداة الشرط منصوب فهو مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مثل : « إنْ زيداً رأيتَه فسلـّم عليه » ، إذ التقدير : إن رأيتَ زيداً رأيتَه فسلم عليه . وقد يكون المنصوب خبراً لكان المحذوفة ، مثل : « التمس ولو خاتماً من حديد » إذ التقدير : ولو كان الملتمس اخاتماً . أما إن تلاها مرفوع ، فليس مبتدأ ، وإنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مثل : « إن زيدٌ جاء فسلم عليه » ، إذ التقدير : إن جاء زيد جاء فسلم عليه [1] .

٢ - يجوز أن تكون مضارعية ، مثل : « إن تجتهدْ تنجحْ » ، أو ماضية ، مثل : « إن اجتهدت نجحت » . أما بعد « لمّا » فلا تكون إلا ماضية ، مثل : « لما جاءني زيد سلمت عليه » .

٣ - يغلب على جملة الشرط بعد « لولا » أن تكون مؤلفة من مرفوع فقط ، مثل : « لولا المطر ، لهلك الزرع » . ثم اختلف النحاة

(١) هذا هو المذهب المشهور . وهو مذهب البصريين . أما الكوفيون فيعتبرون المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً مقدماً للفعل الذي بعده ، لأنهم - كما علمت - يجيزون تقدم الفاعل على فعله . وهناك فريق يقول بجواز أن يكون المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده ؛ ولكن أكثر النحاة يضعفونه . ولست أرى وجهاً للتضعيف . نعم ، إن الشرط لا يكون إلا بربط الأحداث ، لكن هذا لا يلزم منه أن تباشر أداة الشرط الفعل المعبر عن الحدث ، بل يكفي أن تكون الجملة مشتملة على فعل حتى تصير صالحة لأن تقع جملة شرطية . ثم ان « زيد جاء » و « جاء زيد » متساويتان في المعنى كل التساوي ، أما قولنا عن الأولى انها اسمية وعن الثانية انها فعلية ، فهو مجرد اعتبار نحوي لا يغير من واقع العبارتين شيئاً . هذا ، وما دامت الشواهد مستفيضة على دخول أداة الشرط على مرفوع ، فلست أرى داعياً للتمسك بهذه القاعدة مع ما تجره من التكلف والتأويلات التي لا لزوم لها . واذا كنا قد سلمنا أن جملة الشرط بعد « لولا » اسمية ، فما المانع من تجويز الاسمية بعد غيرها من الأدوات؟

في أمر هذا المرفوع : قال فريق منهم : هو فاعل لفعل محذوف ، جرياً على القاعدة العامة القائلة إن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل . ورُدَّ هذا القول لأنه يتنافى مع قاعدة أخرى تقول : لا يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء فاعله إلا شريطة التفسير ، وليس بعد مرفوع « لولا » مفسر . وقال فريق ثانٍ : هو مرفوع بلولا لنيابتها عن الفعل المحذوف ، أو بها أصالةً . وردّ هذان أيضاً للسبب المذكور . وقال فريق ثالث ، وقولهم هو المشهور : إنه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً . ولا يكون هذا الخبر إلا كوناً عاماً ، فان كان كوناً خاصاً لم يجز ذكره ، فلا تقول : « لولا زيد مسافر لذهبت اليه » ، بل تقول ـ اذا أردت هذا المعنى : « لولا سفرُ زيدٍ لذهبت اليه » جاعلاً من مصدر الكون الخاص مبتدأ محذوف الخبر . وأجاز قوم ظهور الخبر إن كان كوناً خاصاً لا يعلم إلا بذكره ، مستشهدين بالأثر : « لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة » .

ويكثر وقوع « أنّ » وصلتها بعد « لولا » ، مثل : « لولا أن زيداً مسافر لزرته » . وقد اختلف النحاة في المصدر المؤول من « أن » وصلتها : قال سيبويه : هو مبتدأ لا خبر له لاشتمال الصلة على المسند والمسند اليه . وقال غيره : هو مبتدأ محذوف الخبر . وقال آخرون : هو فاعل لفعل محذوف تقديره « ثبت » .

واذا ولي « لولا » ضمير رفع ، مثل : « لولا أنتَ لوقعت في ورطة » . فلا خلاف في أنه قائم مقام الاسم المرفوع ، فيعرب اعرابه على اختلاف المذاهب السالفة الذكر . أما اذا وليها ضمير جر ، مثل : « لولاك لوقعت في ورطة » ، فقد اختلفوا : قال سيبويه والجمهور : هو مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، وتكون « لولا » في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وقال الاخفش : « لولا » غير جارة ، والضمير مبتدأ

وقد أنيب الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع (١) .

٤ ـ قد يلي « لو » أنّ وصلتها ، مثل : « لو أنك مجتهد لكافأتك » . والخلاف في المصدر المؤول كالخلاف المذكور في « لولا » .

وقد تليها الجملة الاسمية شذوذاً ، كقول عدي بن زيد العبادي :

٣٩ ـ لو بغيرِ الماءِ حَلْقي شَرِقٌ
كنت كالغَصَّانِ : بالماءِ اعتصاري

(اللغة : الشرق : المحتبس الماء في الحلق . الغصان : من أصابته الغصة . الاعتصار : شرب الماء قليلاً لتزول الغصة . المعنى : لو غصصت بغير الماء لأزلت غصتي به ، ولكن إن شرقت بالماء نفسه ، فبماذا أزيل شرقي ؟ ! الاعراب : « لو » حرف شرط غير جازم . « بغير » متعلقان بشرق . « الماء » مضاف اليه . « حلقي شرق » مبتدأ ومضاف اليه وخبر . « كنت » كان واسمها . « كالغصان » الكاف اسم في محل نصب خبراً لكان ، وهو مضاف والغصان مضاف اليه . « بالماء » متعلقان بخبر مقدم محذوف . « اعتصاري » مبتدأ مؤخر ومضاف اليه . « جملة : حلقي شرق » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كنت كالغصان » جواب شرط لا محل لها . « جملة : بالماء اعتصاري » بدل من خبر « كنت » فمحلها النصب ، أو تفسير له فلا محل لها . الشاهد : « لو حلقي شرق » : وقعت الجملة الاسمية شرطاً بعد « لو » شذوذاً (٢)) .

---

(١) وهناك وجه ثالث لم يذكره النحاة ، ولا أرى بأساً به . وهو أن يعتبر الضمير مضافاً اليه ناب عن مضافه المحذوف ، فأصل : « لولاك » : « لولا وجودك » . ثم حذف المضاف ، وهو « وجود » وناب المضاف اليه ، وهو الكاف ، منابه محتفظاً بشكله المخفوض .

(٢) يرفض الفارسي هذا الشذوذ ، ويؤول البيت على تقدير محذوفين : « لو شرق حلقي هو شرق » . فحذف الفعل « شرق » ، والمبتدأ « هو » . وعلى ذلك يكون « حلقي » فاعلاً لفعل محذوف . و « شرق » خبراً لمبتدأ محذوف وهذا تكلف ظاهر كما ترى ، سببه الحرص على اطراد القاعدة . ولو أن النحاة سلموا بمبدأ الشذوذ ـ وهو شيء حتم في كل لغة ـ ثم وسعوا قليلاً من دائرته ، لاستغنوا عن كثير من هذه التأويلات التي لا لزوم لها .

٥ ـ يجب الترتيب بين أجزاء جملة الشرط ، فلا يتقدم فعلها على أداة الشرط ، ولا شيء من معمولاته ، إلا أن يكون جاراً لاداة الشرط أو مضافاً اليها ، مثل : « في أي مكان تجلس أجلس » و « ديوانَ من تقرأ أقرأ » .

٦ ـ لا يكون فعل الشرط طابياً أبداً ، فلا يقال : « إنْ إضربِ الغلام يتأدبْ » .

٧ ـ لا يكون فعل الشرط جامداً أبداً ، فلا يقال : « إنْ ليس زيدٌ مسافراً زرته » .

٨ ـ لا يجوز اقتران فعل الشرط بحرف استقبال ، أو بقسم ، أو بأداة استفهام (١) ، أو « ما » ، أو « لن » ، أو « إنْ » النافية ، أو « قد » ، أو « إنما » ، أو « ربما » .

٩ ـ يجوز حذف فعل الشرط مع بقاء مرفوعه ظاهراً يتلوه مفسر للفعل المحذوف ، مثل قوله تعالى : « وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشْرِكين استجارَكَ فأجِرْهُ » . والتقدير : إن استجارك أحد استجارك . وكقول عمر رضي الله عنه : « لو غيرك قالها يا أبا عبيدة » . والتقدير : لو قالها غيرُك قالها . وكقوله تعالى : « إذا السماءُ انفطرتْ ، وإذا الكواكب انتثرتْ ، وإذا البحارُ فُجّرَتْ ، وإذا القبُورُ بُعْثِرَتْ ـ علِمَتْ نفسٌ ما قَدّمَتْ وأخَّرَتْ » . والتقدير : إذا انفطرت السماءُ انفطرت ... الخ . وهذا الحكم خاص بالأدوات الشرطية الثلاث : إن ـ لو ـ إذا .

---

(١) إلا أن تكون أداة الاستفهام همزة ، وان تأتي قبل أداة الشرط ، نحو : « أإن جاء زيد سلمت عليه ؟ » .

١٠ ـ يجوز حذف فعل الشرط وفاعله مع بقاء مفعوله متلواً بالمفسر ، وهذا ما يسمى بالاشتغال ، مثل : « إنْ زيداً رايتَه فسلّمْ عليه » التقدير : إن رأيت زيداً رأيته . وهذا الحكم خاص بالأدوات الثلاث : إن ـ لو ـ إذا .

١١ ـ يجوز حذف جملة الشرط كلها استغناء عنها بجملة الجواب مع وجود دليل يدل عليها ، كقول الأحوص يخاطب زوج اخته :

٤٠ ـ فَطَلِّقْها ، فَلَسْتَ لها بِكُفْءٍ
وإلاّ ، يعلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي : وإنْ لا تطلقها يعل مفرقك الحسام .

(الاعراب : « فطلقها » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « فلست » فاء استئنافية ثم ليس واسمها . « لها » متعلقان بكفء . « بكفء » باء زائدة ، ثم خبر لليس مجرور لفظاً منصوب محلاً . « وإلا » واو عاطفة ، ثم حرف شرط جازم ، ثم لا نافية لا عمل لها . « يعل » مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة . « مفرقك » مفعول به مقدم ، والضمير مضاف اليه . « الحسام » فاعل . « جملة : طلقها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فلست لها بكفء » استئنافية لا محل لها . « جملة الشرط المحذوفة » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . « جملة : يعل الحسام » جواب شرط لا محل لها . الشاهد : « وإلا يعل » : حذفت جملة الشرط لدليل دل عليها .)

وهذا الحذف يكثر بعد « إن » ، ويقل بعد غيرها قلة بالغة ، حتى حكم بعضهم بعدم جوازه .

١٢ ـ يجوز زيادة « ما » بعد أدوات الشرط ، واحكام هذه الزيادة ثلاثة : (١) ـ لازمة : وذلك في « إذما وحيثما » . (٢) ـ ممتنعة : وذلك بعد « لو ـ لولا ـ لوما ـ من ـ مهما ـ ما ـ أيان » (٣) ـ

جائزة : وذلك بعد سائر الأدوات ، مثل « إما ـ إذا ما ـ متى ما ـ أينما كيفما ـ أيا » .

هذا ويعتبر النحاة « ما » التي في « إذما وحيثما » كافة لهما عن الاضافة الى الجملة التي بعدهما .

ج ـ أحكام جملة الجواب :

١ ـ لا يشترط في جملة الجواب شكل معين ، فتأتي فعلية أو اسمية ، متصرفة الفعل أو جامدته ، خبرية أو انشائية . (ما عدا جواب لو ولولا ولوما ولما كما سنرى) .

٢ ـ يجب حذف جملة الجواب إن سبق الشرط أو اكتنفه ما يدل عليها ، نحو : « انت ظالم إن فعلت » . التقـــدير : أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم . و « أنت ـ إن فعلت ـ ظالم » .

٣ ـ إذا كانت جملة الجواب ذات شكل من الأشكال الممنوعـة في جملة الشرط ، وجب اقترانها بالفاء ، مثل : « إن تجتهد فأنت ناجح ـ إن تجتهد فعسى أن تنجح ـ إن كان زيد في الدار فهل تزوره ؟ ـ من اجتهد فقد ضمن نجاحه ـ إن جئتني فـأ كرمك ـ إن جئتني فسوف أكرمك ـ ... »

وقد جاءت جمل جوابية خالية من الفاء رغم توفر الشروط الموجبة لها ، كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث اللقطة : « فان جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها » ، وكقوله تعالى : « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » ، وكقوله : « وإذا رآك الذين كفروا إنْ يتّخذونك إلا هُزُوا » .

وعلى عكس ذلك ، جاءت جملة جوابيـة مقرونة بالفاء وليس فيهـا

سبب يدعو إلى ذلك ، كقوله تعالى : « فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّهِ فلا يخافُ بخساً ولا رَهَقاً » ، وقوله : « ومَنْ يَعْمَلْ من الصالحاتِ وهو مُؤمِنٌ فلا يخافُ ظُلْماً ولا هضماً » ، وقوله : « ومن جاء بالسَّيِّئَةِ فكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ » .

٤ ـ تنوب « إذا » الفجائية مناب الفاء الرابطة بشروط : أن تكون الأداة « إن » أو « إذا » ، وأن تكون جملة الجواب اسمية ، وأن لا تدل على طلب ، وأن لا تسبق بنفي ولا بناسخ . فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « فاذا أصابَ بِهِ مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ ، إذا هم يَسْتَبْشِرون » ، وقوله : « ثُمَّ إذا دعاكم دعوةً من الأرضِ ، إذا أنتم تخرجون » .

٥ ـ ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إنْ » الشرطية باللام بدلاً من الفاء ، كقول أبي بكر رضي الله عنه : « يا معشرَ الأنصارِ ، إنْ شئتم أن تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا ، وشاطرناكم في أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا ـ لقلتم » . ولعل الذي سهل ذلك بُعْدُ ما بين الشرط وجوابه ، حتى ظن المتكلم أنه بدأ بـ « لو » بدل « إن » .

٦ ـ يشترط في جواب : « لو ـ لولا ـ لوما » أن يكون جملة فعلية ذات فعل ماضٍ لفظاً ، مثل : « لو جاء زيدٌ أكرمته » ، أو ماضٍ معنى ـ وذلك هو المضارع المنفي بلم ـ ، مثل : « لولا اجتهاد زيدٍ لم ينجح » .

٧ ـ يجوز في جواب « لو » فقط أن يكون جملة اسمية ، كقوله تعالى « ولو أنهم آمَنُوا واتَّقَوا لمثوبةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ » .

٨ ـ إذا كان جواب « لو ولولا » فعلاً ماضياً مثبتاً ، أو منفياً بما ، أو جملة اسمية (وهذا خاص بلو) ، جاز اقترانه باللام ، وعدم

اقترانه بها . فمن أمثلة اقترانه بها قوله تعالى : « لو نشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً » ، ومن أمثلة تجرده منها قوله تعالى : « لو نشاءُ جَعَلْناهُ أجاجاً » .

٩ – يجوز في جواب لما ثلاثة أشكال فقط : فعلية ماضيّة ، وفعلية مضارعية ، واسمية مقترنة بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كقوله تعالى : « فلمّا نجاكُم إلى البَرِّ أعرَضْتُمْ » . « فلمّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءته البشرى ، يجادلنا » . « فلمّا نَجَّاهُمْ إلى البَرِّ إذا هم يُشْرِكون » « فلمّا نجَّاهُمْ إلى البَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ » .

د – أحكام الجملتين معاً :

١ – لا يجوز تقدم جملة الجواب على جملة الشرط . فان وجد قبل الشرط كلام يظن أنه الجواب ، فليس هو بالجواب ، وإنما هو دليل الجواب المحذوف ، وذلك مثل : « أنت ناجحٌ إن اجتهدت » . والتقدير : أنت ناجح ، إن اجتهدت فأنت ناجحٌ .

٢ – يجوز حذف جملتي الشرط والجواب معاً إن كان في الكلام ما يدل عليها ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « من فعل فقد أحسنَ ، ومن لا فلا » . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسْنَ منه . وكقولهم : « من يسلّم عليك فَسَلِّمْ عليه ، ومن لا فلا » التقدير : ومن لا يسلم فلا تسلم عليه . وكقولهم : « إفعلْ هذا إما لا » . التقدير : إن كنت لا تفعل غيره فافعله . وكقول رؤبة :

٤١ – قالتْ بناتُ العمِّ : يا سلمى وإنْ
كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنْ

التقدير : وإن كان فقيراً أتزوجه .

(الاعراب : « قالت بنات العم » فعل وفاعل ومضاف اليه . « يا سلمى » أداة نداء ومنادى . « وان » واو استئنافية ثم حرف شرط . « كان فقيراً » فعل ماض ناقص اسمه مستتر ، وخبر منصوب . « معدماً » نعت للخبر . « قالت » ماض فاعله مستتر . « وإن » واو استئنافية ثم حرف شرط جازم . « جملة : قالت بنات العم » ابتدائية لا محل . « جملة : يا سلمى » ابتداء القول لا محل لها . « جملة : وان كان فقيراً » استئنافية لا محل لها . « جملة جواب الشرط المحذوف » لا محل لها . « مجموع جمل القول » مقول القول محله النصب . « جملة : قالت » استئنافية لا محل لها . « مجموع جملتي الشرط المحذوفتين » مقول القول محله النصب . الشاهد : « وان » : حذفت جملتا الشرط والجواب لدليل دل عليهما .)

٢ ـ القسم

القَسَمُ من الكلام الذي لا يتم معناه إلا بجملتين . تسمى أولاهما جملة القسم ، وتسمى الثانية جواب القسم ، نحو : « أقسم باللهِ لأسافرنّ »

١ ـ أحكام جملة القسم :

١ ـ إذا كانت جملة القسم فعلية ، ففعلها دائماً دال على القسم ، مثل : « أقسم ـ أحلف ـ آليت ـ أشهد ... الخ » نحو : « آليت لا أترك الدراسة أبداً » .

٢ ـ يجوز حذف فعل القسم وذكره إن كان المقسم به مجروراً بالباء ، مثل : « أقسم بالله لأدرسنّ ـ بالله لأدرسنّ » .

٣ ـ يجب حذف فعل القسم إن كان المقسم به مجروراً بالواو أو التاء ، مثل : « واللهِ لأدرسنّ ـ تاللهِ لقد آثرك الله علينا » .

٤ ـ إذا كانت جملة القسم اسمية ، وكان أحد طرفيها مما لا يستعمل إلا في القسم ، ذكر هذا الطرف ، وحذف الطرف الآخر وجوباً ، فمن ذكر المبتدأ وحذف الخبر قولك : « لعمري لأسافرنّ ـ أيمنُ الله لأجتهدنّ » التقدير : لعمري قسمي ـ أيمنُ اللهِ قسمي . ومن ذكر الخبر وحذف المبتدأ قولك : « في ذمتي لأكرمنَّك » . التقدير : في ذمتي عهدٌ أو ميثاقٌ .

٥ ـ إذا لم يكن أحد طرفي الجملة الاسمية مختصاً بالقسم ، جاز

ذكر الطرفين ، وجاز حذف أحدهما ، تقول : « عهدُ الله عليّ لأقولنّ الحقَ ـ عهدُ اللهِ لأقولن الحقّ » .

٦ ـ يجوز حذف جملة القسم برمتها إذا كان جوابها دالاً عليها ، مثل : « لأسافرنّ » . التقدير : أقسم بالله لأسافرنّ . وانما دل عليها كون جوابها مقترناً باللام وكونه مؤكداً بالنون .

٧ ـ إذا حذفت جملة القسم قبل الشرط ، بقي منها لام تسمى اللام الموطئة للقسم ، نحو : « لئن زرتني لأكرمنك » . التقدير : أقسم لئن زرتني لأكرمنك .

٢ ـ أحكام جملة جواب القسم :

جملة جواب القسم إما أن تكون مثبتة ، وإما أن تكون منفية :

١ ـ فان كانت منفية ، فلا تنفى إلا بأحد النوافي الآتية : ما ـ لا ـ إنْ [1] . سواء في ذلك الاسمية والفعلية ، مثل : « والله ما جاء زيد ـ والله ما زيد مسافراً ـ والله لا أخونُك ـ والله لا زيد عندنا ولا عمرو ـ والله إنْ أعرف شيئاً ـ والله إنْ زيدٌ مسافراً » . ومن ذلك قول امرىء القيس يقسم ألا يذهب دم أبيه باطلاً :

٤٢ ـ واللهِ لا يَذْهَبُ شيخي باطلاً
حتى أُبيرَ مالكاً وكاهلا

---

١ ـ وشذ النفي بلم وبلن ، كقول أبي طالب مخاطباً رسول الله :
والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أُوَسَّدَ في التراب دفينا

(اللغة : أبير : أبيد . ومالك وكاهل : القبيلتان الجانيتان على أبيه .
الاعراب : « والله » متعلقان بفعل القسم المحذوف . « لا » نافية . « يذهب شيخي » فعل وفاعل ومضاف اليه . « باطلاً » حال أو مفعول مطلق . « حتى » حرف جر . « أبير » مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى . وفاعله مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحتى . والجار والمجرور متعلقان بالفعل يذهب . « مالكاً وكاهلاً » مفعول به ومعطوف عليه . « جملة : والله » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لا يذهب شيخي » جواب القسم لا محل لها . « جملة : أبير » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « لا يذهب » : نفي الفعل بلا ، لأنه في جواب قسم .)

هذا ، ولا يجوز توكيد جملة جواب القسم المنفية بشيء ، إلا أن يكون الباء أو « من » الزائدتين ، نحو : « والله ما زيد بمسافر » و « والله ما جاءنا من أحد » .

٢ ـ أما ان كانت جملة جواب القسم مثبتةً ، فيجب توكيدها بأحد المؤكدات الآتية :

آ ـ (باللام والنون معاً) : وذلك إذا كانت فعلية ، مضارعية ، مصدرة بالمضارع ، دالة على الاستقبال ، نحو : « والله لأسافرنَّ » .

ب ـ (باللام وحدها) : وذلك إذا كانت فعلية مضارعية ليست مصدرة بالمضارع ، أو ليست دالة على الاستقبال ، فمثال الأولى : « والله لسوف أسافر » ، ومثال الثانية : « والله لأسافر الآن » .

ج ـ (باللام وحدها أيضاً) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات فعل جامد ، نحو : « والله لَنِعْمَ الرجل زيدٌ » .

د ـ (باللام وقد) : وذلك إذا كانت فعلية ماضية ذات فعل متصرف ، نحو : « تالله لقد آثرك الله علينا » .

هـ ـ (بان واللام أو باحداهما فقط) : وذلك إذا كانت جملة اسمية ، نحو : « والله إن العلم لنافع ـ والله إن العلم نافع ـ والله للعلمُ نافع »

٣ ـ يجوز حذف جواب القسم إن جاء بعده ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « والنازعاتِ غَرْقاً .... يومَ تَرْجُفُ الراجِفَةُ » . التقدير : لَتُبْعَثُنَّ يوم ترجف الراجفة .

٤ ـ يجب حذف جواب القسم إن سبق القسم أو اكتنفه ما يدلُ على جوابه ، نحو : « زيد قائم والله ، زيد ـ والله ـ قائم » .

٣ ـ نوعا القسم :

للقسم نوعان : استعطافي ، وغير استعطافي :

١ ـ **فالاستعطافي** : قسم يراد به توكيد معنى جوابه الطلبي . نحو : « بربك لا تؤاخذني ـ بحياتك هل رأيت أخي ؟ ـ بعيشك ، يا سلمى ، ارحمي ذا صبابةٍ ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة طلبية كما رأيت من الامثلة .

٢ ـ **وغير الاستعطافي** : قسم يراد به توكيد معنى جوابه الخبري ، نحو : « والله لاجتهدنَّ ... الخ » . ويشترط في هذا النوع أن يكون جوابه جملة خبرية كما رأيت .

٣ ـ اجتماع الشرط والقسم

علمنا مما مضى أن الشرط يحتاج الى جواب ، وان القسم يحتاج إلى جواب أيضاً . فاذا اجتمعا في كلام ، فليس لكل واحد منهما جواب مستقل ، بل يكون وضعهما على واحد من الأوضاع الآتية :

١ ـ فاما أن يحذف جواب أحدهما مدلولا عليه بجواب الآخر .

٢ ـ وإما أن يكون أحدهما مع جوابه جواباً للآخر .

٣ ـ وإما أن يكون أحدهما وحده جواباً للآخر .

ثم إن الجواب المذكور في الكلام قد يكون من نصيب الشرط مطلقاً ، أو من نصيب القسم مطلقاً ، أو من نصيب السابق منهما .

واليك بيان ذلك :

١ ـ (**الجواب للشرط مطلقاً**) : سواء أتقدم على القسم ، أم تأخر عنه . ويكون ذلك في حالين :

آ ـ أن يكون الشرط امتناعياً ، مثل : « لولا المطر ـ والله (١) ـ

(١) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

لهلك الزرع » و « والله [١] لولا المطر لهلك الزرع » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

ب ـ أن يسبق الشرط والقسم مبتدأ يحتاج إلى الخبر ، مثل : « زيد [٢] إن جاء ـ والله ـ فأنا أكرمه » و « زيد [٢] ـ والله ـ إن جاء فأنا أكرمه » . فالجواب للشرط في كلتا الجملتين .

٢ ـ (**الجواب للقسم مطلقاً**) : وذلك إذا تأخر القسم على الشرط غير الامتناعي واقترن بالفاء ، مثل : « إن جاء زيد [٣] فوالله لأكرمنّه » .

٣ ـ (**الجواب للسابق منها**) : وذلك في غير ما ذكر من الحالات السابقة ، فمثال ما تقدم فيه القسم فأخذ الجواب : « والله ـ لئن جئت [٤] ـ لأكرمنّك » . ومثال ما تقدم فيه الشرط فأخذ الجواب : « إن جئتني ـ والله [٥] ـ أكرمْك » .

تنبيه :

إذا أعطيت الجواب للشرط ، أو للقسم ـ بحسب ما تقتضيه القواعد المذكورة أعلاه ـ فلا يعني الاعطاء أن تقول في الاعراب فقط : هـــذا

(١) جواب القسم هنا ليس محذوفاً ، وانما هو الشرط مع جوابه .

(٢) خبر المبتدأ هو مجموع جملتي الشرط وجوابه .

(٣) جواب الشرط هنا ليس محذوفاً ، وانما هـو جملة القسم نفسها الـتي اقترنت بالفاء .

(٤) جواب الشرط هنا محذوف دل عليه جواب القسم .

(٥) جواب القسم هنا محذوف دل عليه جواب الشرط .

الجواب للشرط ، أو هو للقسم ، بل لا بد – من حيث التصميم – أن تجعل الجواب يتزيا بزي ما يعطى له . فان أعطي للشرط ، تزيا بزي جواب الشرط ، كأن يجزم ، أو يقرن بالفاء ، أو غير ذلك مما عرفته من أزياء جواب الشرط ، وان أعطي للقسم ، تزيا بزي جواب القسم ، كأن يؤكد بالنون ، أو باللام ، أو بغير ذلك مما عرفته من أزياء جواب القسم .

٤ ـ اجتماع الشرط والشرط

إذا توالى في الكلام شرطان أو أكثر ، فليس هناك إلا جواب واحد :

١ ـ فان تواليا بغير عاطف ، اعتبر الجواب للأول ، أما الثاني فجوابه محذوف لدلالة جواب الأول عليه ، مثل : « إن تجتهد ، إن تواظب على دراستك ، تنجحْ » .

٢ ـ وإن تواليا مع عطف بالواو ، اعتبر الجواب لكليهما ، لأن الواو للجمع ، فيكونان كشرط واحد ، مثل : « إن تدرس ، وإن تجتهد ، تنجحْ » .

٣ ـ وإن تواليا والعاطف « أو » ، فالجواب لأيهما شئت ، وما حرمته منها ، فجوابه محذوف دل عليه جواب صاحبه ، وانما قرروا ذلك لأن « أو » تأتي ـ في الغالب ـ لأحد الشيئين .

٤ ـ وإن تواليا والعاطف « الفاء » ، فالجواب للثاني ، لأن الفاء تفيد الترتيب ، ويكون الثاني مع جوابه جواباً للأول ، مثل : « إن جاء زيد ، فان رأيته فسلم عليه » .

الباب الخامس

تكملات الفعل

قلنا فيما سبق إن الكلام يتألف من جمل ، وان كل جملة تتألف من عمدتين لا غنى عن إحداهما ، سميناهما المسند والمسند اليه . إلا أن الكلام لا يتألف في الواقع من عُمَدٍ فقط ، بل قد ينضاف إلى هذه العمد في أكثر الأحيان كلمات نسميها التكملات ، لأنها تكمل المسند أو المسند اليه ، أو يكمل بعضها بعضاً .

وتقسم هذه التكملات إلى قسمين : قسم يكمل الفعل [1] ، نسميها تكملات الفعل ، وقسم يكمل الاسم ، نسميها تكملات الاسم .

وتكملات الفعل تخدمه في كثير من النواحي ، فمنها ما يؤكده ، أو يبين نوعه ، أو يشير إلى عدد مرات حدوثه ، أو ينوب عنه في الاستعمال ، وتلك هي وظائف المفعول المطلق ؛ ومنها ما يبين الجهة التي نُفِّذ فيها ، وتلك هي وظيفة المفعول به ، ومنها ما يحدد زمانه أو مكانه ، وهذه هي مهمة المفعول فيه ... وهكذا .

وخَدَمَةُ الفعل خمسة فقط ، تسمى المفعولات . وهي : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه . ويضاف اليها المجرور بالحرف المؤدي خدمة من خدمات المفعولات .

وهذا الباب معقود للبحث في هذه المفعولات .

---

(١) أو ما يعمل عمل الفعل من المصادر والمشتقات .

١ ـ المفعول المطلق

آ ـ اسمه :

سمي المفعول المطلق مطلقاً لأنه غير مقيد بحرف جر كسائر المفعولات فقولنا « مفعول مطلق » نعني به « مفعول فقط » من دون تقييده بحرف مثل « به ، أو فيه ، أو له ، أو معه » .

ولكن لماذا لم يقيد هذا المفعول بحرف جر كسائر اخوته من المفعولات ؟

والجواب ان المفعول المطلق هو وحده المفعول الحقيقي للفعل ، أما غيره فلا يسمى مفعولاً إلا على سبيل المجاز . ويتضح ذلك بالمثال الآتي :

« شربنا البارحةَ وخالداً فنجانَ قهوةٍ شرباً سريعاً » .

في هذه الجملة أربعة منصوبات ، هي : البارحة ، وخالد ، وفنجان القهوة ، والشرب السريع . ولا يستحق الواحد منها أن يسمى مفعولاً إلا إذا استطعنا أن نقول عنه : « اننا فعلناه » . وهذا أمر طبيعي ، إذ لا نسمي الشيء مكسوراً إلا إذا كسرناه ، ولا مضروباً إلا إذا ضربناه ... وهكذا . ولنعد الآن إلى منصوباتنا ، ولنر أيها يمكن أن نقول عنه إننا فعلناه :

فهل فعلنا البارحةَ ؟ لا . البارحةُ لا تُفعَل . إذن ، فهل فعلنا خالداً ؟ لا . خالد لا يُفعَل . إذن ، فهل فعلنا فنجان القهوة ؟ لا . فنجان القهوة لا يُفعَل . إذن ، فهل فعلنا الشرب السريع ؟ نعم ، لقد فعلنا الشرب السريع .

إذن ، فالشرب هو الذي فُعل . وإذن ، فهو الوحيد المستحق لاسم « المفعول » . ولكن ما شأن « البارحة » و « خالد » و « فنجان القهوة » إذا لم تكن هذه الأشياء قد فُعِلَت ؟ .

والجواب : إن « البارحة » لم تُفعل ، ولكن فُعِل الشرب فيها ، فالشرب مفعول فيها ، فسميت « مفعولاً فيه » . أما « خالداً » فقد فُعِل الشربُ معه ، فالشرب مفعول مع خالد ، فسمي خالد « مفعولاً معه » ، وكذا فنجان القهوة ، فهو لم يُفعل ، ولكن فعل الشرب به ، فالشرب مفعول بالفنجان ، فالفنجان إذن « مفعول به » .

ب - وظائفه :

كل المفعولات لا تخدم أفعالها إلا في ناحية واحدة فقط ، إلا المفعول المطلق ، فانه يستطيع أن يقدم لفعله واحدة من الخدمات الأربع التالية :

١ - **توكيد الفعل** : وذلك كقول الطفل لأمه عن أخيه : « ماما حطَّم أخي لعبته تحطيماً » . حيث نرى « تحطيماً » مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله « حطَّم » .

ولكن لماذا استعمل الطفل المفعول المطلق المؤكد في عبارته ؟ ألم تكن أمه تصدقه ؟ بلى ، أمه مصدقة . ولو لم تكن كذلك لاستعمل الطفل في كلامه مؤكدات أخرى غير المفعول المطلق ، كأن يقسم لها ،

فيقول : « والله لقد حطم أخي لعبته » ، أو أن يكرر فيقول : « حطم أخي حطم أخي لعبته » . ولكن الطفل خشي أن تفهم أمه فعل « حطم » فهماً مجازياً ، وأن تظن أن الأخ لم يزد على أن خدش لعبته خدشاً بسيطاً ، فأراد أن يفهم أمه أنه يستعمل فعل « حطم » بمعناه الحقيقي لا المجازي ، فأتى بالمفعول المطلق .

إذن ، فالتوكيد الذي يقدمه المفعول المطلق لفعله توكيد من نوع خاص ، وهو : إفهام السامع أن الفعل مستعمل على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز .

قد تقول لي : ولكننا نستعمل المفعول المطلق أحياناً ويظل فعله مفهوماً فهماً مجازياً ، كأن نقول : « طار زيد إلى المدرسة طيراناً » . فما من سامع يسمع هذه العبارة إلا ويفهم منها أن « طار » مستعملة بمعنى « أسرع » ، لا بمعناها الحقيقي .

هذا صحيح . ولكن المتكلم عندما يستعمل المجاز ، ثم يشعر أن مجازه قد كُشِفَ لسامعه ، يدرك أنه أخفق فيما كان يرجوه من قوة التأثير في نفس سامعه . ذلك لأن المجاز نوع من الكذب اللغوي ، والكذبة تفقد تأثيرها إذا كشفت ، فيأتي المتكلم بالمفعول المطلق محاولاً اقناع السامع بأنه لا يستعمل المجاز ، وإن كانت محاولته محاولة مخفقة .

٢ ـ **بيان عدد مرات وقوع الفعل** : مثل : « ضربت زيداً ضربتين » .

٣ ـ **بيان نوع الفعل أو هيئته** : مثل : « رجعت القهقرى » . فالقهقرى هي نوع من أنواع الرجوع ، أو هي هيئة خاصة نُفِّذَ فعل الرجوع عليها .

٤ - **النيابة عن الفعل** : وهي أن تحذف الفعل مستغنياً عنه بمفعوله المطلق ، مثل : « سيراً إلى الامام » . أي : سيروا إلى الامام .

هذا ، ولعلك لاحظت من الامثلة السابقة أن المفعول المطلق قد جاء في أكثر الأحيان مصدراً من لفظ فعله « حطم - تحطيماً ، طار - طيراناً ، ضرب - ضربتين ، سيروا - سيراً » . وعلى هذا ، يمكن أن نعرف المفعول المطلق بما يأتي :

ج - تعريفه :

المفعول المطلق مصدر يذكر بعد فعل من لفظه إما لتأكيد الفعل (أي إفهام السامع أنه مستعمل على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز) وإما لبيان عدد مرات حدوثه ، وإما لبيان نوعه أو هيئته ، وإما بدلاً من التلفظ بالفعل نفسه .

فأما التوكيد وبيان النوع والعدد ، فهي متروكة للمتكلم واختياره . إن شاء فعلها ، وإن شاء تركها . ليس عليه في ذلك قيد ولا شرط . أما إنابة المفعول المطلق عن الفعل ، فليست مهيئة للمتكلم إلا في الأحوال الآتية :

د - متى ينوب المصدر عن فعله :

١ - **(إذا أردت الامر)** : فتقول : « رجوعاً إلى الوراء » بدلاً من أن تقول : « إرجع إلى الوراء » .

٢ - **(إذا أردت النهي)** : فتقول : « صبراً لا جزعاً » بدلاً من أن تقول : « لا تجزع » . ويشترط في هذه الحالة أن يكون المصدر

المستعمل في مقام النهي مسبوقاً بمصدر آخر مستعمل في مقام الأمر ، كما رأيت في المثال « صبراً لا جزعاً = إصبر ولا تجزع » .

٣ ـ (**إذا أردت الدعاء**) : فتقول : « بعداً للظالمين » بدلاً من أن تقول : « أبعد اللهم الظالمين » . ومن هذا النوع مصادر أهملت أفعالها في الاستعمال ، وبقيت ـ أي هذه المصادر ـ هي التي تستعمل بدلاً من أفعالها المهملة ، وهي : « ويل » و « ويب » ، وهما كلمتان للتهديد ، تستعملان عند الشتم والتوبيخ ، نحو « ويلك وويبك ! » . ثم « ويح » و « وَيْس » ، وهما للرحمة ، وتستعملان عند الانكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم ، نحو : « ويحك يا زيد ! ماذا فعلت بنفسك ؟ » .

٤ ـ (**إذا أردت التوبيخ أو التعجب أو التوجع**) : فتقول لابنك موبخاً : « أتهاوناً وقد سبقك رفاقك ؟ ! » ، وتقول لنفسك متعجباً من سرعة اشتياقك إلى الوطن : « أشوقاً ، ولم يمض على اغترابي غير شهر ؟ ! » ، وتقول متشكياً متوجعاً : « أفقراً وظلماً ؟ ! » . وكل هذه المصادر استعملت بدلاً من أفعالها : « أتتهاون يا بني ؟ ! ـ أأشتاق ؟ ! ـ أأفتقر وأُظلم ؟ ! » . ولعلك لاحظت أن كل هذه المصادر قد وردت مسبوقة بالاستفهام وهذا هو شرطها . غير أنه ليس من الضروري أن يكون الاستفهام ظاهراً ، بل يجوز أن يكون مقدراً ، كقول أحد الشعراء :

٤٣ ـ خُمولاً وإهمالاً ؟ وغيرُكَ مولعٌ
بتثبيتِ أركانِ السيادةِ والمجدِ ؟

(الاعراب : « خمولا » مفعول مطلق لفعل محذوف . « واهمالا » مفعول مطلق لفعل محذوف . « وغيرك » واو حالية ، ومبتدأ ومضاف اليه . « مولع » خبر . « بتثبيت » متعلقان بالخبر . « اركان » مضاف اليه . « السيادة » مضاف اليه . « والمجد » معطوف على المضاف اليه الثاني . « جملة :

خمولاً مع فعله المحذوف » ابتدائية لا محل لها . « جملة : واهمالاً مع فعله المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وغيرك مولع » حالية محلها النصب . الشاهد : « خمولاً ؟ » : ناب المصدر عن فعله في مقام التوبيخ مسبوقاً باستفهام مقدر . تقديره : أخمولاً ؟) .

٥ ـ (**إذا أردت التفصيل بعد مجمل**) : كقوله تعالى : « فَشُدُّوا الوَثَاقَ : فامَّا مناً بعدُ ، وإمَّا فِداءً » . فهذا بدل من أن يقال : « فاما أن تمنوا على الاسرى فتطلقوا سراحهم ، واما أن يفديهم أهلهم » .

ومن هذا القبيل قول أحد الشعراء :

٤٤ ـ لأَجْهَدَنَّ ، فامَّا دَرْءَ مَفْسَدَةٍ
تُخشى ، وإما بلوغَ السُّؤْلِ والأملِ

فهذا بدل من أن يقول : فاما ان ادرأ المفسدة ، وإما أن أبلغ السؤل والأمل .

(الاعراب : « لأجهدن » لام واقعة في جواب قسم محذوف ، وفعل مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل رفع ، وفاعل مستتر ، ونون توكيد لا محل لها . « فاما » الفاء استئنافية ، وأما حرف تفصيل لا عمل له . « درء » مفعول مطلق لفعل محذوف . « مفسدة » مضاف اليه . « تخشى » مضارع مرفوع مجهول نائب فاعله مستتر . « وإما » الواو عاطفة ، وإما تكرار للأولى « بلوغ » مفعول مطلق لفعل محذوف . « السؤل والأمل » مضاف اليه ومعطوف « جملة القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لاجهدن » جواب قسم لا محل لها . « جملة : درء مفسدة مع الفعل المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تخشى » صفة للمفسدة محلها الجر . « جملة : بلوغ السؤل مع الفعل المحذوف » . معطوفة على الاستئنافية لا محل لها . الشاهد : « فاما درء » : يجوز أن ينوب المصدر عن فعله في مقام التفصيل بعد المجمل .)

٦ ـ (**إذا أردت الاخبار عن المبتدأ**) : فتقول : « زيد سيراً سيراً » بدلاً من قولك : « زيد يسير » . ويشترط في هذه الحالة التكرير ، كما رأيت ، أو الحصر كقولك : « ما زيد إلا سيراً » بدلاً من : « ما زيد إلا يسير » .

٧ ـ (**إذا أردت توكيد معنى جملة**) : فتقول : « حقك عليّ ، اعترافاً » بدلاً من : « حقك عليّ ، اعترف » . ذلك أن جملة « حقك علي » هي نفسها اعتراف ، ثم أردت توكيد هذا الاعتراف بفعل اعترف ، فجاز لك استعمال المصدر بدل فعله .

٨ ـ (**إذا أردت دفع مجاز متوهم في جملة سابقة**) : فتقول : « زيد أخي ، حقاً » بدلاً من « زيد أخي ، أحقُّ » أي : أستعملُ جملة « زيد أخي » على سبيل الحقيقة ، لا على سبيل المجاز .

٩ ـ (**إذا أردت تشبيه مصدر مذكور في جملة سابقة**) : فتقول : « لزيد صوتٌ صوتَ البلبل » بدلاً من : « يصوّت كالبلبل » . ويشترط لذلك أن يكون المصدر المشبَّه في جملة مستقلة مشتملة على فاعله في المعنى ، كما رأيت في المثال ، حيث « زيد » هو فاعل المصدر المشبَّه في المعنى .

وفي سوى ما ذكرنا من المقامات، لا يجوز لك استعمال المفعول المطلق بدلاً من استعمال الفعل ، فلا تقول : « زيد سفراً » وأنت تريد : « زيد سافر » . اللهم إلا أن يكون ذلك مما ورد به السماع ، فيحفظ ولا يقاس عليه . فمن ذلك قولهم : « حمداً لله وشكراً ـ عجباً ـ أفعلُ ذلك كرامةً ومسرةً (أي : اكرمك بفعله وأسرك) ـ لا أفعل ذلك لا كيداً ولا همّاً (أي : لا أكاد أفعله ، ولا أهم بفعله) ـ لأفعلن ذلك رغماً وهواناً (أي : أُرغمُك بفعله وأُهينُك) سبحانَ الله ـ معاذ الله

(أي : أسبح الله وأعوذ بالله) - لبيك وسعديك وحنانيك و دواليك وحذاريك (أي : ألبيك وأسعدك واسترحمك ويتداول) . وليست التثنية في هذه المصادر الأخيرة مقصودة بمعناها ، بل هي تثنية يراد بها معنى التكرار ، فمعنى « لبيك » : « ألبيك تلبية بعد تلبية » . وكذا سائر المصادر التي على شاكلته .

واعلم أنك متى استعملت المفعول المطلق بدلاً من فعله ، وجب عليك ألا تذكر هذا الفعل أبداً .

٥ - ما ينوب عن المصدر :

قلنا إن المصدر إذا خدم فعله إحدى الخدمات الأربع المذكورة ، (وهي توكيده ، وبيان عدده ، وبيان نوعه ، والنيابة عنه) سمي المفعول المطلق . فهل لا يجوز لغير المصدر أن يقوم بهذه الخدمات ؟ الواقع أن كثيراً من الكلمات تستطيع أن تقوم مقام المصدر في هذا الشأن ، فاذا فعلت ذلك سميت هي أيضاً بالمفعول المطلق . ولا يقال لها إنها نائبة عن المفعول المطلق ، بل يقال انها نائبة عن المصدر في أداء وظيفة المفعول المطلق ، لأن هذه الوظيفة في الأساس هي للمصدر قبل غيره .

وهذه الكلمات هي :

١ - (**اسم المصدر**) : نحو : « كلمتك كلاماً » . والأصل : « تكليماً » .

٢ - (**مصدر يلاقيه في الاشتقاق**) : كقوله : « وتَبَتَّلْ اليه تَبْتيلاً » . والأصل : « تبتلاً » .

٣ - (**مرادفه**) : نحو : « جلست قعوداً » . والأصل : « جلوساً » .

٤ ـ (**صفته**) : نحو : « سافرت كثيراً » . والأصل : « سفراً كثيراً » .

٥ ـ (**ضميره**) : نحو : « كتبت كتابةً لم يكتبها غيري » . والأصل : « لم يكتب الكتابة غيري » .

٦ ـ (**آلته التي عهدت له**) : نحو : « ضربته سوطاً » . لأن السوط هو الآلة المعهودة للضرب ، فاذا قلت : « ضربته مائدةً » لم يجز ، لأن المائدة ليست من الأدوات المعهودة للضرب .

٧ ـ (**ما يدل على نوعه**) : نحو : « جلست القرفصاءَ » . لأن القرفصاء نوع مخصوص من أنواع الجلوس .

٨ ـ (**ما يدل على عدده**) : نحو : « زرتك مرتين ، أنذرتك ثلاثاً ، سافرت عشر مرات ... الخ » .

٩ ـ (**ما ، واي ، الاستفهاميتان**) : نحو : « أيةَ كتابةٍ تكتب ؟ » و « ما أكرمت زيداً ؟ » أي : أيَّ إكرامٍ أكرمته ؟

١٠ ـ (**ما ، ومهما ، وأي ، الشرطيات**) : نحو : « ما تجلس أجلس » أي : أجلس كل جلوسٍ تجلسه . ومثله : « مهما تجلس أجلس » و « أيَّ جلوس تجلس أجلس » .

١١ ـ (**كل ، وبعض ، وأي الكمالية**) مضافاتٍ الى المصدر : نحو : « اجتهدت كل الاجتهاد ، وسهرت بعض السهر ، واجتهدت أيَّ اجتهاد ! » . وهذه الأشياء في الحقيقة من صفة المصدر النائبة عنه ، إذ الأصل : « اجتهدت اجتهاداً كل الاجتهاد ، أي اجتهاداً كلياً ، وسهرت سهراً بعضَ السهرِ ، أي سهراً جزئياً ، واجتهدت اجتهاداً أيَّ اجتهادٍ ، أي اجتهاداً كاملاً .

١٢ - (**الاشارة اليه**) : نحو : « جلست هـــذا الجلوس » . وهذا أيضاً من نوع الصفة النائبة عن الموصوف ، إذ الأصل : « جلست جلوساً هذا » . حيث يكون اسم الاشارة صفة للمصدر ، ثم حـــذف المصدر وناب اسم الاشارة الذي هو صفته منابه .

١٣ - (**الـكاف ، ومثل**) وما في معناهما من أسماء التشبيه مضافة الى المصـدر الصريح أو المـؤول ، نحـو : « جلست مثلَ جلوسك » و « جلست كما جلست [١] » . والتقدير : « جلست كجلوسك » . وهذه أيضاً من نوع الصفة النائبة عن المصدر المحذوف ، إذ الأصل « جلست جلوساً مثلَ جلوسك » .

و - حركة آخره وترتيبه :

المفعول المطلق منصوب أبداً .

أما ترتيبه مع عامله ففيه ثلاث حالات :

١ - (**يجب تأخيره**) : وذلك إذا كان يؤدي وظيفة التوكيـد ، نحو : « سرت اليك سيراً » .

٢ - (**يجب تقديمه**) : وذلك إذا كان اسم استفهام أو اسم شرط ، لأن هذه الأسماء لهـا الصدارة دائمـاً في الكلام ، نحو : « أيَّ جلوسٍ تجلس ؟ » .

٣ - (**يجوز التقديم والتأخير**) : وذلك إذا كان لبيان النوع أو العدد ، فتقول مبيناً نوع فعلك : « القهقرى رجعت - ورجعت القهقرى » وتقـول مبينـاً عـدد مرات فعلك : « عشرين مرةً سافرت - وسافرت عشرين مرة » .

---

(١) تعتبر الـكاف هنا اسماً بمعنى مثل في محل نصب على المفعولية المطلقة . وهو مضاف ، والمصدر المؤول من « ما » وصلتها في محل جر بالاضافة .

٢ ـ المفعول به

١ ـ تعريفه :

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل . نحو : « كلمت زيداً [١] » .
ولا يكون في الجملة مفعول به ، إلا والفعل متعـدٍ بنفسه . فان كان الفعل لازماً فلا مفعولاً به ، نحو : « سافر زيد » .

ولما كانت الأفعال المتعدية ـ من حيث التعدي ـ على درجات ، جاز أن تشتمل الجملة على مفعول به واحد ، إذا كان الفعل لا يتعدى الى أكثر من واحد ، مثل : « كسر الولد الزجاج » ، وأن تشتمل الجملة على مفعولين أصلها المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل من أفعال القلوب أو أفعال التحويل [٢] ، نحو : « ظننت زيداً قادماً » ، وأن تشتمل على مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر ، إذا كان الفعل يتعدى لمفعولين ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، وأن تشتمل على ثلاثة مفعولات ، إذا كان الفعل من أخوات « أعلم [٢] » ، نحو : « أعلمت زيداً عمراً مسافراً » .

٢ ـ أشكاله :

١ ـ يأتي المفعول به اسماً ظاهراً : نحو : « كسر الولد الزجاجَ » .
٢ ـ » » » ضميراً متصلاً : نحو : « الكتاب قرأته » .

---

(١) راجع أول مبحث المفعول المطلق لتعـلم سبب تسمية هذا بالمفعول به .
(٢) راجع باب نواسخ الابتداء .

٣ ـ يأتي المفعول به ضميراً منفصلاً : نحو : « إياكَ نعبدُ » .
٤ ـ « « « مصدراً مؤولاً : نحو : « أرجو أن تزورني » = أرجو زيارتك .
٥ ـ « « « جملة مؤولة بمفرد : نحو : « ظننتك تجتهد » = ظننتك مجتهداً .
٦ ـ « « « جملة غير مؤولة : نحو : « قال : إني عبد الله » .
٧ ـ « « « مجروراً بحرف جر أصلي : نحو : « أمسكت بالقلم [1] » .

٣ـ حركة آخره :

١ ـ المفعول به منصوب ، نحو : « قرأت الكتابَ » .

٢ ـ وقد يجر لفظاً بالباء الزائدة ، نحو : « علمت بالأمر » ، والأصل : علمت الأمر .

٣ ـ وقد يجر لفظاً بمن الزائدة ، وذلك إذا كان نكرة بعد نفي أو استفهام ، نحو : « ما علمت من شيء » ، والأصل : ما علمت شيئاً .

٤ ـ وقد يرفع وينصب فاعله ، نحو قولهم : « خرق الثوبُ المسمارَ » . وهذا لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع . ثم ان العرب لم تأته إلا عند ظهور المعنى وعدم الالباس .

٤ ـ ذكره وحذفه :

---

(١) سنبحث هذا الشكل بالتفصيل عند الكلام على المجرور بالحرف .

المفعول به فضلة في الكلام وليس عمدة . وعلى هـــذا ، يكون كـكل الفضلات : يذكر إذا أراد المتكلم ذكره ، أو ـ كما يقولون ـ إذا تعلق به غرض المتكلم ، ويحذف إذا لم يتعلق بـه غرض المتكلم ، أي لم يرد ذكره ، فاذا أردت أن تفهمني ما الذي أكله زيد ، قلت لي : « أكل زيد تفاحةً » ذاكراً المفعول به ، وأما إذا لم ترد ذلك ، وكان قصـدك فقط أن تعلمني بان حـدث الأكل قد وقع من زيد فلا حاجة الى دعوته للطعام ، قلت لي : « لقد أكل زيد » ، من غير ذكر للمفعول به .

وقد يكون غرض المتكلم متعلَقاً بالمفعول به ، ومع ذلك يحـذف ، ولكن هذا لا يصح إلا عند وجود ما يدل عليه ، نحـــو قوله تعالى : « ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى » ، أي : وما قلاكَ .

وقد مر معنا أن مفعولي « ظن » وأخواتها يجوز عند وجود الدليل حذف أحدهما أو كليهما .

فمن حذف أحدهما قول عنترة :

٤٥ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ ـ فلا تَظُنّي غَيْرَهُ ـ
مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي : لا تظي غيره واقعاً .

(الاعراب : « ولقد » الواو بحسب ما قبلها ، واللام واقعة في جواب القسم المحذوف ، ويجوز اعتبارها لام ابتداء ، وقد حرف تحقيـــق . « نزلت » فعل وفاعل . « فلا » الفاء اعتراضية ، ولا ناهية جازمة . « تظني » مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء فاعل . « غيره » مفعول به أول ، والهاء مضاف اليه . أما المفعول الثاني فمحذوف تقديره : واقعاً ، أو حاصلاً أو كائنـــاً . « مني » متعلقان بنزلت . « بمنزلة » متعلقات بنزلت . « المحب

المكرم » مضاف اليه ونعت له . « جملة : ولقد نزلت » جواب قسم لا محل لها ان اعتبرت اللام للقسم ، وابتدائية لا محل لها ان اعتبرت اللام للابتداء . « جملة : فلا تظني » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « فلا تظني غيره » حذف المفعول الثاني جوازاً لدلالة الكلام عليه .)

ومن حذف الاثنين معاً قول الكميت :

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ
تَرَى حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ وتَحْسَبُ (١)

٥ ـ رتبته مع الفاعل :

الأصل في المفعول به أن يكون بعد الفاعل . ويجوز تقديمه عليه إذا أُمِنَ اللَّبسُ ولم يكن في الكلام ما يمنع من ذلك . على أنه قد يوجد في الكلام ما يوجب تقديمه ، أو يوجب تأخيره :

١ ـ (فيجب تقديمه على الفاعل) :

آ ـ إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به ، نحو : « قرأ الكتابَ صاحبهُ » ، ونحو قوله تعالى : « وإذ ابتلى ابراهيمَ ربُّه بكلماتٍ » .

واعتبر من باب الضرورة الشعرية قول حسان يرثي مطعم بن عدي :

٤٦ ـ فلو كانَ مجدٌ يخلدُ اليومَ واحداً
من الناس ، أبقى مجدُهُ اليومَ مُطْعِما

والأصل : أبقى مطعماً مجده (٢) .

---

(١) مر اعراب البيت في فصل « ظن » وأخواتها .

(٢) وهذا ضروري لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأن رتبة المفعول به هي بعد الفاعل .

(المعنى : لو أن المجد يخلد صاحبه ، لكان مطعم بن عدي من أول المخلدين ، لأنه يتمتع بمجد عظيم . الاعراب : « فلو » حرف شرط غير جازم . « كان مجد » كان واسمها . « يخلد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « اليوم » ظرف متعلق بيخلد . « واحداً » مفعول به . « من الناس » متعلقان بصفة محذوفة للمفعول به . التقدير : واحداً كائناً من الناس . « أبقى » ماض مبني على الفتح المقدر . « مجده » فاعل مرفوع ، والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « اليوم » ظرف متعلق بأبقى . « مطعماً » مفعول به . « جملة : كان مجد يخلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يخلد » خبر كان محلها النصب . « جملة : ابقى مجده » جواب شرط غير جازم لا محل لها . الشاهد : « أبقى مجده مطعماً » : تأخر المفعول به عن الفاعل رغم أن له ضميراً متصلاً بالفاعل . وتلك ضرورة شعرية لا تجوز في النثر .)

ب ـ إذا كان المفعول به ضميراً وكان فاعله ظاهراً ، نحو : « زارني زيدٌ » . وذلك لأن الضمير حقه أن يسبق الظاهر .

ج ـ إذا حصر الفعل في الفاعل ، نحو : « ما قرأ الكتابَ إلا زيدٌ » ، و « انما قرأ الكتابَ زيدٌ » . وذلك لأن المحصور فيه واجب التأخير ليتميز من المحصور الواجب التقديم .

٢ ـ (ويجب تأخيره عن الفاعل) :

آ ـ إذا خيف اللبس لخفاء العلامات الاعرابية ، وعدم وجود دليل آخر يدل على الفاعل من المفعول به ، نحو : « أكرم مصطفى مرتضى ـ ضرب أخي ابني » .

ب ـ إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ، نحو : « أكرمتك » .

ج ـ إذا كان الفاعل ضميراً والمفعول ظاهراً ، نحو : « أكرمت زيداً » .

د ـ إذا حصر الفعل في المفعول ، نحو : « ما أكرم زيد إلا

خالداً » و « إنما أكرم زيدٌ خالداً » .

٦ ـ ترتيبه مع الفعل والفاعل :

بصورة عامة ، يجوز تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معاً ، نحو قوله تعالى : « فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ ، وفريقاً تَقْتُلُون » . ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب تقديمه عليها . وذلك في حالتين :

١ ـ أن يكون المفعول به واحداً من أسماء الصدارة ، أو مضافاً إلى واحدٍ منها ، كأن يكون اسم شرط ، نحو : « من يُضْلِلِ الله فما له من هاد » ، أو مضافاً الى اسم شرط ، نحو : « ديوانَ منْ تقرأْ تستفدْ » ، أو اسم استفهام ، نحو : « ماذا فعلت ؟ » ، أو مضافاً الى اسم استفهام ، نحو : « ديوانَ مَنْ اشتريت ؟ » ، أو « كم وكأين » الخبريتين ، نحو : « كمْ ديوانٍ قرأتُ » ، أو مضافاً إلى واحدة منها ، نحو : « ديوانَ كم شاعرٍ قرأتُ » .

٢ ـ أن يكون فعله جواباً لـ « أمّا » ، وليس بينها وبين جوابها فاصل غيره ، نحو قوله تعالى : « فأما اليتيمَ فلا تقهر ، وأما السائلَ فلا تنهر » . ذلك لأنه لا بد من فاصل بين « أما » وجوابها المقترن بالفاء ، إذ لا يقال : « فأما فلا تقهر اليتيم » . فان وجد في الجملة فاصل غير المفعول به ، لم يجب تقديمه ، نحو : « فأما في المساء فاقرأ دروسَك » .

٧ ـ ترتيب المفعولات :

قلنا إن الجملة قد تشتمل على مفعولين أصلها المبتدأ والخبر ، نحو : « ظننت زيداً قادماً » . والترتيب الطبيعي لهذين المفعولين ، أن يكون ما أصله المبتدأ أولاً ، وهو « زيد » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثانياً ،

وهــو « قادم » . فان لم يكن أصل المفعولين مبتدأ وخبراً ، مثل : « أعطيت زيداً كتاباً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون المفعول الأول هـو « زيداً » لأنه في المعنى فاعل ، إذ هو الذي أخذ الكتاب عندما أعطيته إياه ، وأن يكون المفعول الثاني هو « الكتاب » ، لأنه هو المفعول به لفظاً ومعنىً . فان كان في الجملة ثلاثة مفعولات ، نحو : « خبَّرتُ زيداً عمراً قادماً » ، فالترتيب الطبيعي أن يكون ما أصله المبتدأ ثانياً ، وهو في المثال المذكور « عمرو » ، وأن يكون ما أصله الخبر ثالثاً ، وهو في المثال « قادم » ، وأن يكون ما هـو فاعل في المعنى أولاً ، وهـو في المثال « زيد » ، لأن زيداً هو فاعل في المعنى ، إذ إنه عـلم أن عمراً قادم عندما خبرته بذلك .

آ ـ فأما في حالة المفعولات الثلاثة ، فالترتيب الطبيعي لازم واجب ، لأن أدنى اخلال به يوقع في اللبس .

ب ـ وأما في حالة المفعولين ، فيجوز الالتزام بالترتيب الطبيعي ، ويجوز الاخلال به ، إذا لم يؤدِّ ذلك إلى شيء من الالباس .

ولكن قد يعرض في الكلام ما يوجب الترتيب الطبيعي ، أو يوجب عكسه . وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ ـ إذا خيف اللبس ، كأن يكون كل من المفعولين في باب « أعطى » صالحاً لأن يكون فاعلاً في المعنى ، نحو : « سلّمت زيداً عمراً » ، أو أن يكون كل من المفعولين في باب « ظن » صالحاً للابتداء ، مثل : « ظننت زيداً عمراً » . في هذه الحالة يجب أن تقدم ما تريد أن يكون فاعلاً في المعنى ، فتقول : « سلمت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أن زيداً تسلّم عمراً ، وتقول : « سلّمت عمراً زيداً » إذا كنت تقصد أن عمراً تسلّم زيداً . كما يجب أن تقدم ما تريد أن يكون مبتدأ في المعنى ،

فتقول : « ظننت زيداً عمراً » ، إذا كنت تقصد أنك ظننت أن زيداً هو عمرٌو ، وتقـول : « ظننت عمراً زيـداً » ، إذا كان عمرو هو المظنون أنه زيدٌ .

٢ ـ إذا كان أحدهما ضميراً والآخر ظاهراً ، فيجب تقديم الضمير وتأخير الظاهر ، نحو : « أعطيتك كتاباً ـ والكتاب أعطيته زيداً » .

٣ ـ إذا حصر الفعل في أحدهما ، وجب تأخير المحصور فيـه ، نحو : « ما أعطيت زيداً إلا كتاباً ـ وما أعطيت الكتابَ إلا زيداً » . و « ما ظننت زيداً إلا مجتهداً ـ وما ظننت مجتهداً إلا زيداً » .

٤ ـ إذا اتصل أحـد المفعولين بضمير يعود على المفعول الآخر ، وجب تأخير حامل الضمير ، نحو : « أعطيت الكتابَ صاحبه ـ وأعطيت الطالبَ كتابه [1] » .

٨ ـ المشبه بالمفعول به :

نحن نعلم أن للصفة المشبهة معمولاً ، كما للمصدر ولسائر الأوصاف المشتقة . ويجوز في معمولها ثلاثة أمور :

١ ـ رفعه على أنه فاعل لها ، فتقول : « زيد حسَنٌ خلقُه » .

٢ ـ وجره بالاضافة لفظـاً ، فتقول : « زيد حسنُ الخلقِ » . ويظل فاعلاً حكماً .

---

(١) أجاز النحاة تقديم حامل الضمير إذا كان الضمير يعـود على المتأخر لفظاً لا رتبة ، وهو هنا المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى ، أي أجازوا أن يقال : « أعطيت كتابه الطالب » . وليس هذا من الأساليب العربية المسموعة ، ولكن النحاة قاسوه على أسلوب الترتيب بين الفاعل والمفعول . وليست اللغة دائماً قياساً .

٣ ـ ونصبه على أنه تمييز : فتقول : « زيد حسنٌ خلقاً » . ويغدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على « زيد » الذي هو قبلها . ولا يجوز هذا الاعتبار إلا إذا كان المعمول نكرة ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة .

٤ ـ ونصبه على أنه مشبَّه بالمفعول به ، فتقول : « زيد حسنٌ خلقَهُ » . ويغدو فاعل الصفة المشبهة ضميراً مستتراً يعود على ما قبلها . ولا يجوز هذا الاعتبار إلا حين يكون المعمول معرفة .

فهذا هو المشبّه بالمفعول به : هو معمول الصفة المشبَّهة المعرّف المنصوب .

٣ ـ المفعول له

١ ـ تعريفه :

المفعول له ـ ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أجله ـ : هو مصدر يذكر في الكلام ليبين سبب حدوث الفعل الذي قبله ، نحو : « سافرت طلباً للعلم » ، حيث نجد المصدر « طلباً » مبيناً سبب حدوث السفر .

ولكن ما كل مصدر يستطيع ـ عن طريق نصبه ـ أن يؤدي للفعل هذه الخدمة ، وهي بيان سبب الحدوث ، بل لا بد من توفر بعض الشروط فيه إذا أريد له أن يكون منصوباً على المفعولية لأجلها .

٢ ـ شروطه :

١ ـ (**أن يكون مصدراً**) : فان كان غير ذلك لم يجز نصبه لبيان السبب ، فلا تقول : « كتبتُ رسالةً أباً » ، تريد « من أجل أبيك » ، بل تجر باللام فتقول : « كتبت رسالة لأبي » .

٢ ـ (**أن يكون المصدر قلبياً** [١]) : أي من أفعال النفس الباطنة ، مثل الرغبة والرهبة والحب والكره والحرص والعلم ... الخ . فان كان غير قلبي ، أي كان علاجياً يجري بالحواس الظاهرة ، مثل السير

---

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

والركوب والأكل والجلوس ... الخ ، فلا يجوز نصبه لبيان السبب : فلا تقول : « ذهبت الى المطعم أكلاً » تريد « من أجل الأكل » ، بل تجر باللام قائلاً : « ذهبت إلى المطعم للأكل » .

٣ ـ (**أن يكون متحداً مع الفعل في الزمان** (١)) : نحو : « سافرت رغبة في العلم » فالرغبة في العلم جارية أثناء السفر . أما إذا اختلف زمن الحدثين فلا يجوز نصب المصدر مبيناً للسبب ، فلا تقول : « ذهبت إلى الساحل استجماماً » ، لأن زمن الاستجمام سيكون بعد انقضاء زمن الذهاب ، بل تجر عندئذ باللام فتقول : « ذهبت إلى الساحل للاستجمام » .

٤ ـ (**أن يكون متحداً مع الفعل في الفاعل** (١)) : فلا يقال : « أرسلت زيداً إلى المدرسة طلباً للعلم » ، لأن المرسل وطالب العلم شخصان مختلفان : المرسل أنت ، وطالب العلم زيد . بل تجر في هذه الحالة باللام فتقول : « أرسلت زيداً إلى المدرسة لطلب العلم » .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « ولا تَقْتُلُوا أوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إملاقٍ . نحن نَرْزُقُهُمْ وإياكم » .

فان فقد شرط من هذه الشروط المذكورة ، وأريد بيان سبب حدوث الفعل ، وجب جر السبب بأحد الحروف المفيدة للتعليل ، وهي : اللام ـ من ـ في ـ الباء .

فمثال الجر باللام قولك : « أمسكت القلم للكتابة » ، ومثال الجر بمن قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادَكم من إملاقٍ . نحن نرزقكم وإياهم » ، ومثال الجر بفي قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأةٌ النارَ في هرة

(١) من النحاة من لم يشترط هذا الشرط .

حبستها ، لا هي أطعمتها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاشِ الأرض » .
أي : دخلت امرأة النار بسبب هرة ...

٣ - حركة آخره :

إذا استوفى المفعول له شروط نصبه ، فلا يوجب ذلك نصبه ، بل يجوز نصبه ، على أنه مفعول له ، كما يجوز جره بأحد حروف التعليل . وقد اجتمعت الصورتان في قول الفرزدق يمدح زين العابدين :

يُغْضِي حياءً ، ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ
فلا يُكلَّمُ إلا حين يَبْتَسِمُ (١)

حيث نجد « الحياء » منصوباً على أنه مفعول لأجله مبين سبب إغضاء الممدوح ، كما نجد « المهابة » مجرورة على أنها اسم مجرور مبين سبب إغضاء الناس أمام الممدوح .

على أنه يفضل النصب إذا كان نكرة ، نحو « سافرت رغبةً في العلم » . ويرجح الجر إن كان محلىً بالألف واللام (٢) ، نحو : « سافرت للرغبة في العلم » . وقل في هذه الحالة نصبه ، كقول شاعر مجهول :

٤٧ - لا أقْعُدُ الجبنَ عن الهَيْجاءِ
ولو توالت زُمَرُ الأعداءِ

---

(١) مر اعراب البيت في فصل نائب الفاعل .

(٢) من النحاة من أنكر مجيء المفعول لأجله معرفاً . وقال : إن المفعول لأجله كالتمييز والحال ، يجب أن يكون نكرة ، فان اقترن بـ (ال) ، فهي زائدة ، وإن أضيف فلاضافة لفظية . والمشهور خلاف ذلك .

(الاعراب : « لا » نافية . « أقعد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « الجبن » مفعول لأجله منصوب . « عن الهيجاء » متعلقان بأقعد . ويجوز تعليقهما بالجبن ، إذ يقال : جبن فلان عن الحرب . « ولو » الواو حالية ، ولو حرف شرط غير جازم ، أو قل : هي وصلية لأن ربطها هنا لا سببي (راجع مبحث الشرط) . « توالت زمر الاعداء » فعل وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لا أقعد » ابتدائية لا محل لها . « ولو توالت زمر الاعداء » حالية محلها النصب . الشاهد : « الجبن » : نصب المصدر المبين للسبب مع كونه معرفاً بالالف واللام . وهذا جائز ولكنه قليل . والاكثر جره بالحرف) .

فاذا كان المصدر المبين للسبب معرفاً بالاضافة ، استوى فيه النصب والجر . نحو : « ضربت ابني تأديبَه ، ولتأديبِه » . ومما جاء منصوباً قوله تعالى : « يجعلون أصابعَهُمْ في آذانِهِمْ من الصواعقِ حَذَرَ الموتِ » ومنه قول حاتم الطائي :

٤٨ ـ وأَغْفِرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ
وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّما

(الاعراب : « وأغفر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عوراء الكريم » مفعول به ومضاف اليه . « ادخاره » مفعول لأجله منصوب . والضمير مضاف اليه . « وأعرض » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « عن شتم » متعلقان بأعرض . « اللئيم » مضاف اليه . « تكرماً » مفعول لأجله منصوب . « جملة : اغفر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : واعرض » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ادخاره » : نصب المصدر المبين للسبب وهو مضاف . وهذا جائز ليس راجحاً ولا مرجوحاً .)

ومن جره وهو مضاف قوله تعالى : « وإنَّ منها لَمَا يهبط مِنْ خَشْيَةِ اللهِ » .

٤ ـ ترتيبه مع الفعل :

الأصل في المفعول لأجله أن يتأخر عن فعله ، ويجوز أن يتقدم عليه سواء أكان منصوباً أم مجروراً ، نحو : « رغبةً في العلم سافرت ، وللتجارة سافرت » .

٤ ـ المفعول معه

لنفرض أن زيداً وخالداً جلسا إلى مائدة واحدة ، ثم طلب زيد طعاماً فأكله ، وخالد ينظر اليه من غير أن يشاركه في الأكل . فكيف نعبر عن هذا الواقع الذي نشاهده ؟

هناك وسيلتان للتعبير عن ذلك :

١ ـ نقول : « أكل زيد ، وخالدٌ معه » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملتين : أولاهما ابتدائية ، هي « أكل زيد » ، والثانية حالية مقترنة بواو تسمى واو الحال ، وهي جملة « خالد معه » . ونفهم من هذا التركيبِ الواقعِ الذي أشرنا اليه ، وهو أن زيداً يقوم بفعل الأكل في حضور خالدٍ .

٢ ـ ونقول : « أكل زيدٌ وخالداً » ، فنكون أمام تركيب مؤلف من جملة واحدة ، فيها فعل وفاعل ، وواو تسمى واو المعية ، واسم منصوب يسمى المفعول معه ، أي الاسم الذي فُعِلَ الفعل بحضرته . وهذا التركيب أقل من سابقه عدد كلمات ، ولكنه لا يختلف عنه في شيء من حيث المعنى ، إذ نفهم منه أيضاً أن فعل الأكل قد وقع من زيد بحضور خالدٍ فقط ، من غير أن يشارك خالد في فعل الأكل .

لنعد الآن الى زيد وخالد ، ولنفرض أنهما جلسا يأكلان معاً . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد المختلف عن سابقه ؟

هنا يكون المتكلم في الخيار :

١ - فإن شاء أن يشير وينبه إلى اشتراكهما في حدث الأكل ، فليس أمامه إلا أن يقول : « أكل زيد وخالدٌ » ، فتكون جملته مؤلفة من فعل وفاعل وحرف عطف واسم معطوف على الفاعل . ونفهم من كلامه ما كان يريده ، وهو أن كلاً من زيد وخالد قد أكل .

٢ - أما إن كان ليس مهتماً بأمر أكل خالدٍ ، بل كان منصرفاً إلى فكرة أن أكل زيد قد حدث أثناء حضور خالد ، فليس له في هذه الحالة إلا واحد من التركيبين السالفين ، تركيب الحال : « أكل زيد ، وخالد معه » ، وتركيب المفعول معه : « أكل زيد وخالداً » . فاذا فهمنا نحن وجود المشاركة في حدث الأكل بين زيد وخالد ، فهذا شأننا نحن ، أما المتكلم فهمّه منصرف إلى التعبير عن وقوع الأكل من زيد في حضور خالد .

لنعد مرة أخرى إلى زيد وخالد ، ولنفرض أن زيداً جلس وحده فأكل ، ثم انصرف ، ثم جاء خالد فأكل ، ثم انصرف . فكيف نعبر عن هذا الواقع الجديد ؟

ليس لهذا الواقع غير الصورة التعبيرية العطفية ، وهي أن نقول : « أكل زيد وخالدٌ » . حيث يفهم السامع أن حدث الأكل قد وقع من رجلين ، من غير أن يكون في الأمر مصاحبة ، لاختلاف زمن أحدهما عن زمن الآخر .

لنعد مرة ثالثة إلى زيد وخالد ، ولنفرض الآن أنهما في الملعب يتصارعان . فكيف نقول في التعبير عن واقعهما الجديد ؟

لا نستطيع في هذه الحالة إلا أن نستعمل العطف أيضاً فنقول : « تصارع زيد وخالدٌ » .

ولكن لماذا ؟ أليس الزمن واحداً ههنا ؟ أليس زيد في صحبة

خالد أثناء قيامه بالمصارعة ؟ أليس في إمكان المتكلم أن ينصرف عن فكرة مشاركة خالد في المصارعة إلى فكرة قيام زيد بالمصارعة وحده في أثناء حضور خالد ؟

والجواب : لا . لأن فكرة المشاركة هنا مفروضة على المتكلم فرضاً ، لأن حدث المصارعة لا يتم من طرف واحد ، بل لا بد من طرفين اثنين على الأقل حتى تكون هناك مصارعة .

بعد هذه الأمثلة نستطيع أن نفهم ما المفعول معه ؟

إنه الاسم المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » المذكور في الكلام لبيان أن الحدث وقع من محدثه في أثناء حضوره من غير مشاركة له في الحدث ، نحو : « جاء زيد والشمسَ ، وسرت والجبلَ ، ومشيت والنهرَ ، وسافرت والنجمَ ... الخ » .

ولكن بعض النحاة يرفضون عبارة « من غير مشاركة له في الحدث » الواردة في التعريف اعلاه ، محتجين بأننا قد نفهم المشاركة في كثير من عبارات المفعول معه ، مثل : « سافر زيدٌ وخالداً - أكل زيد وخالداً - جاء زيدٌ وخالداً ... الخ » .

ونجيب على ذلك بما قلناه قبل قليل ، وهو أن هذه المشاركة فهمها السامع لنفسه ، أما غرض المتكلم فلم يتعلق بها مطلقاً . ولو تعلق بها لوجب عليه استعمال العطف لا المفعول معه . ألا ترى أنه عندما تفرض على المتكلم فكرة المشاركة (وذلك عند اختلاف الزمنين وعدم وجود المصاحبة ، أو عند وجود فعل لا يتم إلا بالمشاركة كأفعال المصارعة والمصالحة ... وغيرهما) - ألا ترى أنه لا يستطيع إلا أن يستعمل العطف ؟ أو لا ترى أنه عند امتناع فكرة المشاركة (وذلك

عندما يكون الطرف الثاني مما لا يستطيع القيام بالحدث مع الطرف الأول ، كالشمس التي لا تستطيع السفر مع زيد ، وكالجبل الذي لا يمكن أن يسير معي ... الخ) ألا ترى أنه لا يستطيع إلا استعمال المفعول معه [1] ؟

إذن ، فالنصب على المفعولية معها واجب علينا إذا كانت هناك مصاحبة ، ولم نقصد إلى وجود مشاركة ، سواء أكان هذا مفروضاً علينا بنص العبارة ، كعبارة « جاء زيد والشمسَ » ، أم كان غرضنا لا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة : « أكل زيد وخالداً » . والعطف واجب علينا إذا أردنا المشاركة ، سواء أكان ذلك مفروضاً علينا ، كما في عبارة تصالح زيد وخالد » ، أم كان غرضنا يتعلق بالمشاركة ، كما في عبارة « أكل زيد وخالد » .

---

(١) هذا الرد موجه بصورة خاصة الى الاستاذ عباس حسن الذي يقول في نحوه الوافي (٢/٢٨٣) في معرض تعريفه المفعول معه : « مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته » . أما قدماء النحاة فلم أجدهم – فيما أعلم – صرحوا بشيء من ذلك . بل اكتفوا ، عند تعريف المفعول معه ، بالقول : إنه المنصوب الواقع بعد واو بمعنى « مع » (انظر ابن يعيش ٢/٤٨ ، وابن عقيل ١/٥٩٠) . ثم إذا تحدثوا عن الفرق بين الواو العاطفة والواو التي بمعنى مع صرحوا بأن العاطفة تقتضي التشريك وجوباً ، ثم سكتوا عن معنى التشريك في واو المعية ، أهو جائز أم هو ممتنع . يقول ابن يعيش (٢/٥٠) : قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أن الواو التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك (؟!) الواو التي بمعنى « مع » لأنها توجب المصاحبة » .

ولعل هذا الغموض في حكم معنى التشريك بواو المعية هو الذي حمل الاستاذ عباس حسن على توهم وجود معنى التشريك في واو المعية على سبيل الجواز .

ولعل النحوي الوحيد الذي صرح بعدم التشريك في المفعول معه هو الشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله ، إذ يقول في تعريفه للمفعول معه : اسم فضلة وقع بعد واو بمعنى « مع » ... بلا قصد الى اشراكه في حكم ما قبله . (انظر الخلاصة والتحقيق اللذين كتبهما عن المفعول معه في كتابه جامع الدروس العربية . فانهما أحسن ما كتب في المفعول معه) .

وبعبارة أخرى نقول : المكان للمفعول معه كلما أمكن إحلال الجملة الحالية مكانه ، مثل : « جئت والشمسَ » = « جئت والشمسُ طالعةٌ » ، والمكان للعطف كلما تعذر إحلال الجملة الحالية ، مثل : « تصالح زيد وخالدٌ » ، إذْ لا يقال : « تصالح زيد وخالد حاضرٌ » ، لأننا لن نعرف مع من تصالح زيد في حضور خالد .

وإنما نقول ذلك ، لأننا نرى أن واو المعية ليست في حقيقتها إلا واو الحال [1] ، وأن المفعول معه ليس في حقيقته إلا مبتدأ من جملة

---

(١) قال بهذا جماعة من النحاة منهم الرضي . ولكنهم قصروا ذلك على الواو التي ينتصب المضارع بعدها ، مثل : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » . واعتبروا المصدر المؤول بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الحال . والتقدير : لا تأكل السمك وشرب اللبن ثابت . ورفضوا أن تكون هذه الواو عاطفة للمصدر المؤول على مصدر متصيد من الكلام السابق — وهو الرأي المشهور كما نعلم — محتجين بأن مجرد العطف يزيل التنصيص على معنى الجمع والمصاحبة . وفي اعتقادنا أن هذا الرأي في غاية السداد ، وحجته في غاية القوة . ومن المؤسف أنهم لم يعمموا حكمهم هذا على الواو التي قبل المفعول معه ، ولا على الواو التي ينتصب المضارع بعدها وليس قبلها نفي أو طلب ، كقول ميسون الكلبية :

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

ونحن نرى أن هذه الواو ، وواو المفعول معه ، وواو المعية قبل المضارع المنصوب ، وواو الحال ، كلها من طبيعة واحدة ، وتؤدي معنىً واحداً ، هو مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، أو جعل ما بعدها قيداً زمانياً لما قبلها . ألا ترى أن كل هذه الواوات يصح أن تقع بعدها الجملة الحالية المصدرة بالواو ، ثم لا يتبدل المعنى ؟

انظر :

(١) جئت والشمس = جئت والشمس طالعة .

(٢) لا تأكل السمك وتشرب اللبن = لا تأكل السمك وأنت شارب اللبن . ←

حالية حذف خبرها ، فانتصب مبتدؤها لأنه أخذ محلها المنصوب . وعلى ذلك يكون المفعول معه اسماً سد مسدّ جملة الحال .

← (٣) ولبس عباءةٍ – وتقر عيني – أحب إلي من لبس الشفوف = ولبس عباءةٍ – وأنا قريرة العين – أحب إلي من لبس الشفوف .

ولعل انتصاب المضارع والمفعول معه بعد هذه الواوات هو لكون هذه الكلمات قد حلت محل الجملة الحالية المنصوبة المحل ، وليس لاضمار « أن » كما يزعم النحاة ، لأن إضمار « أن » اذا فسر انتصاب المضارع ، فلا يستطيع أن يفسر انتصاب المفعول معه ، لأنه اسم وليس فعلاً . نعم ، قال النحاة ان انتصاب المفعول معه سببه الحدث السابق له ، ونحن نقول : ان كثيراً من العبارات التي فيها مفعول معه لا تشتمل على حدث ، كقولهم : « ما أنت وزيداً » . أما تأويلات النحاة لهذه العبارات الخالية من الأحداث ، وحشرهم فيها أحداثاً حشراً قسرياً ، كقولهم : التقدير : ما تكون وزيداً ؟ وغير هذا من التأويلات والتقديرات السخيفة – فليس بشيء . وانما ألجأهم اليها خوفهم على أصولهم أن تنكسر ، ولو انكسرت معاني العبارات وحقيقة التعبير اللغوي .

أما نحن فنقول : إن العربية تعبر عن الحال بعدة وسائل :

١ – بالوصف الذي هو لصاحب الحال . وعند ذلك تنصبه من غير أن تقرنه بشيء ، مثل : جاء زيد ضاحكاً .

٢ – بالجملة المشتملة على ضمير الصاحب . وهنا أيضاً لا تحتاج الى اقتران بشيء ، مثل : جاء زيد كتابه بيده .

٣ – بالجملة الخالية من ضمير الصاحب . وهنا تحتاج الى الواو لبيان الحال ، مثل : جاء زيد والشمس طالعة .

٤ – بالجامد الذي لا علاقة له بالصاحب . وهنا تحتاج الى الواو أيضاً فتقول : جاء زيد والشمس . فالشمس حال من زيد ما في ذلك شك . وليسمها النحاة بعد ذلك ما يشاؤون .

ودليلنا على ذلك من وجوه :

١ ـ إن كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ وتكميله بخبر ، ثم تكون الجملة منه ومن خبره جملة حالية دون أن يتغير المعنى : جئت والشمسَ ← جئت والشمسُ طالعةٌ ، سرت والجبلَ ← سرت والجبلُ بحذائي ، مشيت والنهر ← مشيت والنهرُ إلى جانبي ، أكل زيد وخالداً ← أكل زيد وخالدٌ حاضرٌ معه ، سافرت والنجمَ ← سافرت والنجم بازغ ، انطلقت وسعيداً ← انطلقت وسعيدٌ معي ... إلى آخر ذلك من العبارات التي لا تقع تحت حصر .

٢ ـ لقد اشترطوا للمفعول معه أن يكون فضلة ، وهو نفس الشرط الذي اشترطوه للحال أيضاً .

٣ ـ لقد أوجبوا على المفعول معه أن يتأخر عن عامله ، وألا يأتي إلا بعد تمام الجملة ، فلا يقال : « والشمسَ جاء زيد » ولا « جاءَ والشمسَ زيد » . وهذا نفس ما أوجبوه على جملة الحال المقترنة بالواو ، إذ لا يصح أن يقال : « والشمسُ طالعةٌ جاء زيد » ولا « جاء ـ والشمسُ طالعةٌ ـ زيد » .

٤ ـ إن المفعول معه قيد للفعل ، بمعنى أنك لو قلت : « جاء زيد والشمسَ » ، لكان مجيء زيد مقيداً بمصاحبة الشمس . وهذه هي نفسها وظيفة الجملة الحالية . فسيبويه والقدماء يقدرون واو الحال بـ « إذ » ، ويقولون إنها وما بعدها قيد للفعل السابق (١) .

فاذا كان المفعول معه مع واوه على مثل هذا التشابه العجيب مع

---

(١) انظر المغني . الجزء الاول . حرف الواو المفردة .

جملة الحال وواوها، في المنى والاحكام ، فما الذي يمنع من اعتبار المفعول معه بقية من جملة اسمية حالية ، واعتبار واوه واواً للحال ، واعرابه على أنه اسم سدّ مسدّ جملة الحال فانتصب على ذلك (١) ؟

(١) كان أبو الحسن الأخفش يذهب الى ان انتصاب المفعول معه هو انتصاب على الظرفية . « وذلك أن الواو في قولك : قمت وزيداً ، واقعة موقع « مع » فكأنك قلت : قمت مع زيد . فلما حذفت « مع » ، وقد كانت منصوبة على الظرف ، ثم أقمت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها » اهـ عن ابن يعيش ٢/٤٩ .

ولعل الذي حمل الأخفش على هذا المذهب ، هو شعوره بأن واو المعية مع اسمها قيد للحدث السابق . ونحن إذ نتفق معه في هذه النقطة ، فاننا نختلف معه في نوعية هذا القيد . فهو يراه قيداً مكانياً ، كما هو مفهوم من عبارته حين يجعل الواو مكان « مع » ، ونحن نراه قيداً زمانياً ، لأننا نعتبر الواو مكان « إذ » ، ونعتبر الاسم المنصوب بعدها بقية من جملة حالية .

٥ ـ المفعول فيه

١ ـ تعريفه :

هـــو الاســـم الذي يذكر في الكلام لبيان مكان الحدث ، أو زمانه ، نحو : « سافرت مساءً » و « جلست فوق المنبر » حيث نجـد « مساءً » محدداً ومبيناً لزمان السفر ، و « فوق المنبر » محـدداً ومبيناً لمكان الجلوس .

وقـد كان المفروض أن لا يؤدي هذه الخدمة للحدث ـ أي بيان مكانه وزمانه ـ إلا الاسماء التي تدل بأصل وضعها اللغوي على الامكنة والازمنـة ، مثل : « فوق ـ تحت ـ شمال ـ أمام ـ مساء ـ صبح ـ يوم ـ ... الخ » . فهل يجري الأمر على ذلك ؟

الواقع اللغوي يخالف المفروض ، إذ نجـد في بعض الأحيان اسماءً تدل على أمكنة ، ومع ذلك لا تصلح لأن تنصب مؤديةً للحدث خـدمة بيان المكان ، فمثلاً لا تستطيع أن تقول : « جلست الملعبَ » ، مريداً أن مكان جلوسك هـو الملعب ، على الرغم من أن كلمة « الملعب » تـدل على قطعة من المكان . وعلى العكس من ذلك ، نجد في بعض الأحيان كلمات لم تضعها اللغة للدلالة على أزمنة أو أمكنة ، ومع ذلك تصلح لأن تنصب مؤديةً للحدث خدمة تحديد مكانه أو زمانه ، فيمكنك أن تقـول مثلاً : « جئتك صلاةَ العصر » ، محدداً زمن مجيئك بالصلاة ، على الرغم من أن كلمة « الصلاة » لم تضعها اللغة للدلالة على زمان ، بل وضعتها للدلالة على حدث ذي حركات مخصوصة .

وشيء آخر ، وهو أننا نجد بعض أسماءِ الزمان والمكان يصلح لأنواع مختلفة من الوظائف النحوية ، فيقع فاعلاً أو مفعولاً به أو خبراً أو مضافاً اليه أو مفعولاً فيه ، أو غير ذلك من الوظائف المختلفة ، وذلك مثل كلمة « يوم » التي نجدها مبتدأ بها في مثل : « يوم الجمعة آتٍ » ، وخبراً في مثل : « هذا يومُك » ، ومفعولاً به في مثل : « أحب يومَ الجمعةِ » ، ومفعولاً فيه في مثل : « سافرت يومَ الجمعة » ... الخ . على حين نجد أسماءً للزمان والمكان لا تصلح إلا لوظيفة نحوية واحدة ، هي خدمة الفعل في تحديد زمانه أو مكانه ، وذلك مثل كلمة « بينما » التي لا ترى في الكلام إلا محددة لزمان الحدث ، كما في : « بينما أنا واقف أقبل زيد » ، حيث نجدها محددة لزمان إقبال زيد . فمثل هذه الكلمة لا يمكن أن يقع مبتدأ ، فلا يقال : « البينما قادم » ، ولا أن يقع خبراً ولا غير ذلك .

كل ذلك يوجب علينا أن نعرف ، بالتفصيل ، الاصناف المختلفة للاسماء الدالة على الامكنة والازمنة ، لنعرف بعد ذلك ما يصلح منها لأن ينصب دالاً على مكان الحدث أو زمانه ، وما لا يصلح منها لذلك ، وما لا يصلح إلا أن يكون منصوباً على المفعولية فيها . وسنفعل هذا على طريقة التعريفات :

٢ ـ أصناف الظروف :

١ ـ (**الظرف**) : هو الكلمة الدالة على مكان ، مثل : « فوق ـ مدرسة ـ ملعب ـ باحة ... » ، أو زمان ، مثل : « يوم ـ ليل ـ مساء ... » . سواءً أكانت تؤدي في الكلام وظيفة المفعول فيه ، أم كانت تؤدي وظيفة أخرى .

٢ - (**ظرف المكان**) : هو كل كلمة تدل على المكان ، مثل : « بيت - تحت ... » .

٣ - (**ظرف الزمان**) : هو كل كلمة تدل على الزمان ، مثل : « يوم - دهر - ... » .

٤ - (**ظرف المكان المبهم**) : هو الاسم الدال على مكان ليست له حدود معلومة ، وليست له صورة تدرك بالحس ، مثل : « أمام - قدام - وراء - خلف - يمين - يسار - شمال - فوق - تحت - جهة - جانب - ناحية ... » . فكل هذه الامكنة ليست لها صور محسوسة ، إذ ليست هناك بقعة في الكون اسمها « أمام » ، ولا بقعة أخرى اسمها وراء ، بل الامام والوراء نسبيان ، فما هو بالنسبة لي « أمام » ، قد يكون بالنسبة لغيري « وراء » .

٥ - (**ظرف المكان الشبيه بالمبهم**) : هو ما دل على قطعة من المكان ذات مقدار معين ، وليست له صورة محسوسة ، مثل : « كيلومتر » فهذه الكلمة تدل على مقدار من المكان يساوي $\frac{١}{٤٠٠٠٠}$ من محيط الارض ولكن ليس هناك بقعة محددة من الارض اسمها كيلو متر ، بل إن كل مسافة تساوي المقدار الذي ذكرناه تسمى كيلو متراً [١] .

٦ - (**ظرف المكان المختص**) : هو ما دل على قطعة من المكان محدودة معينة ، ولها صورة حسية مدركة بالحواس ، مثل : « بيت - دار - مدرسة - ملعب - بلد ... الخ » .

---

(١) ومثل الكيلو متر : الفرسخ ، والقصبة ، والمتر ، والميل ، وما شابه ذلك من المقاييس المكانية .

٧ - (**ظرف الزمان المبهم**) : هو ما دل على قدر من الزمان غير معين ، نحو : « أبد - أمد - حين - وقت - زمان » .

٨ - (**ظرف الزمان المختص**) : هو ما دل على قطعة محدودة من الزمان ، مثل : « ساعة - دقيقة - ثانية - يوم - اسبوع - شهر - سنة - عام - قرن - صيف - ربيع - رمضان - كانون - السبت - الجمعة - وقت الأكل - زمان الحصاد - ... الخ » .

٩ - (**الظرف المتصرف**) : هو الظرف الزماني أو المكاني الصالح للوظائف النحوية المختلفة ، مثل اليوم والميل ، إذ يقعان موقع المبتدأ ، نحو : « اليومُ انقضى - الميلُ أطول من الفرسخ » ، وموقع الخبر ، نحو « هذا يومُك - هذا ميلٌ » ، وموقع الفاعل ، نحو : « إنصرم اليومُ - يبلغ الميلُ أربعة فراسخ » ، وموقع المفعول فيه ، نحو « سافرت يومَ الجمعة - سرت ميلاً » ... وهكذا .

١٠ - (**الظرف غير المتصرف**) : وهو الظرف الزماني أو المكاني الذي لا يستعمل في الكلام إلا لتحديد زمان الحدث أو مكانه . فمنه ما لا يؤدي هذه الوظيفة إلا منصوباً ، مثل : « قط - عوض - بينا - بينما - إذا - ايان - أنى - ذا صباحٍ - ذاتَ ليلةٍ » ، ومنه ما يؤديها منصوباً أو مجروراً ، مثل : « قبلَ - من قبلِ - بعدَ - من بعدِ - فوقَ - من فوقِ - تحتَ - من تحتِ - لدى - من لدى - لدنْ - من لدنْ - عندَ - من عندِ - متى - إلى متى - أينَ - إلى أينَ - هنا - من هنا - ثَمَّ - من ثَمَّ - حيثُ - من حيثُ - الآنَ - من الآنَ » .

٣ ـ الظروف الصالحة للنصب :

الظروف الصالحة للنصب لأداء وظيفة المفعول فيه هي ما يلي :

١ ـ الظرف غير المتصرف ، زمانياً كان ، أو مكانياً . بل إن بعضها لا يمكن إلا أن يكون **منصوباً على المفعولية فيها** ، **كما رأينا** ، نحو : **« سافرت ذاتَ ليلةٍ »** .

٢ ـ الظرف الزماني مطلقاً ، مبهماً كان ، أم مختصاً . نحو : « سرت ليلاً ـ سرت ساعةً » .

٣ ـ ظرف المكان المبهم ، نحو : « وقفت أمامَ الباب » .

٤ ـ ظرف المكان الشبيه بالمبهم ، نحو : « سرت فرسخاً » .

٥ ـ ظرف المكان المختص بشرط أن يكون مشتقاً من فعله الذي يخدمه ، نحو : « جلست مجلسَ العلماءِ ، وذهبت مذهبَ الكوفيين ، ورميت الكرة مرمى الخصم ... الخ » .

وأما قولهم : « هو مني مقعدَ القابلة ، وفلان مزجرَ الكلب ، وهذا الأمر مناطَ الثريا » فسماعي لا يقاس عليه .

٤ ـ نائب الظرف :

قلنا ان مهمة تحديد زمان الحدث ومكانه ، هي مهمة الظرف في الأصل ، وإن بعض الكلمات التي لا تعني زماناً ولا مكاناً ، تستطيع أن تؤدي هذه المهمة نيابة عن الظرف ، فما هذه الكلمات الصالحة لهذا العمل ؟

١ - (**المضاف الى الظرف**) : نحـو : « مشيتُ كلَّ النهار ، وبعضَ الليل » .

٢ - (**صفته بعد حذفه**) : نحو : « وقفت طويلاً » والأصل : « وقف وقتاً طويلاً » .

٣ - (**الاشارة اليه**) : نحو : « جئت هذه اللحظةَ ، جلست تلك الناحيةَ » .

٤ - (**المصدر**) : وذلك إذا حذف الظرف واقعاً موقع المضاف ، فناب عنه المضاف اليه الذي هو المصدر ، نحو : « جئتك صلاةَ العصر » ، إذ الأصل : « جئتك وقتَ صلاةِ العصر » ، ونحو : « سافرت طلوعَ الشمس » ، إذ الأصل : « سافرت حينَ طـلوع الشمس » ، ونحـو : « انتظرتك كتابةَ صفحةٍ » ، إذ الأصل : « انتظرتك مـــدةَ كتابـةِ صفحةٍ » ، ونحو : « جلست قـُرْبَـك » ، إذ الأصل : « جلست مكانَ قـُرْبِـك » .

٥ - (**عدده**) : نحو : « اشتغلت ثلاثَ ساعاتٍ » .

٦ - (**كلمات متفرقة**) : وهي الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على **الظرفيـــة المجازية** على تضمينها معنى « في » ، نحو : « أحقاً أنك ذاهبٌ ؟ (١) - غيرَ شكٍّ أنيّ على حقٍ - جهدَ رأيي أنك مصيبٌ - ظناً مني أنك قادم » . فالأصل في كل ذلك : أفي حقٍ - في غير شك - في جهدِ رأيي - في ظنٍ مني » .

---

(١) الاعراب : « حقاً » ظرف مجازي منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف . « أنك ذاهب » أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر . وكذا اعراب سائر الأمثلة . **ومن النحاة من يجعل نصب هذه الأسماء على نزع الخافض لا على المفعول فيه .**

٥ ـ متعلق الظرف :

متعلق الظرف ـ ويسمى أحياناً ناصب الظرف ـ هو الحدث الذي حدد الظرف مكانه أو زمانه ، أو قل : هو الحدث المستوعَب في الظرف ، أو الذي الظرف وعاء له . وقد جرت العادة في الاعراب على ربط الظرف بحدثه . فيقال : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث ، أي ان هـذا الظرف وعاءٌ لذلك الحدث .

وليس من الضروري دائماً أن يأتي الحـدث في صورة فعل ، بـل إنه يأتي في صور شتى :

١ ـ (**في صورة فعل بارز**) : نحو : « جلست فوق العشب » ، (فوق) : وعاء مكاني لحدث الجلوس المعبر عنـه بفعل « جلس » . فهو متعلق إذن بجلس .

٢ ـ (**في صورة فعل محذوف**) : نحو : « احـــزر ما الذي عندي » . (عنـــدي) : وعاء مكاني لحدث الاستقرار المعبر عنه بفعل « استقر » المحذوف بعد الاسم الموصول . والتقدير : احزر ما الذي استقر عندي . فهو متعلق إذن بفعل « استقر » المحذوف .

٣ ـ (**في صورة مصدر**) : نحو : « تعجبـني القراءة ليـلاً » . (ليلاً) : وعاء زماني لحدث القراءة المعبر عنـه بالمصدر « قراءة » . فهو متعلق بهذا المصدر .

٤ ـ (**في صورة وصف**) : نحو : « أنا قادم غداً » . (غداً) : وعاء زماني لحـدث القدوم المعبر عنه بالوصف المشتق « قادم » . فهو إذن متعلق بهذا الوصف .

٥ - (**في صورة وصف محذوف**) : نحـو : « رأيت عصفـوراً فوقَ الشجرة » . (فوق) : وعاء مكاني لحدث وجود العصفور المعبر عنه بوصف مشتق محذوف تقديره : رأيت عصفوراً موجوداً فوقَ الشجرة . إذن فالظرف متعلق بهذا الوصف المحذوف .

٦ - (**في صورة حرف**) : نحـــو : « ما الانسان - لدى التحقيق - إلا حيوان ناطق » . (لدى) : وعاء مكاني لحدث الانتفـاء المعبر عنه بحرف النفي « ما » . إذ المعنى : « انتفى - لدى التحقيق - أن يكون الانسان إلا حيواناً ناطقاً » ، فهذا الانتفاء حدث لدى التحقيق . فتكون « لدى » متعلقة إذن بالحرف « ما » [1] .

٧ - (**في صورة جامد مؤول بمشتق**) : نحو : « أنت - لدى الحرب - أسدٌ » . (لدى) : وعاء زماني لحدث الاقدام والشجاعة المعبر عنه بكلمة « أسد » . فهو إذن متعلق بهذه الكلمة الجامدة .

---

(١) ومنهم من لا يجيز ذلك ، بل يعلقها بمعنى النفي الحاصـــل من الحرف « ما » ، لأنهم لا يجيزون التعليق بالحروف . والخلاف ، كما ترى ، خلاف شكلي .

٦ ـ المجرور بالحرف

المجرور بالحرف اسم وقع بعد واحد من حروف الجر الآتية : « ب ـ من ـ إلى ـ عن ـ على ـ في ـ ك ـ ل ـ واو القسم ـ تاء القسم ـ مذْ ـ منذُ ـ رُبَّ ـ حتى ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ كي ـ متى في لغة هذيل ـ لعل في لغة عُقَيْل » .

ولكن ، ما وظيفة المجرور ؟ وما الفائدة منه في الكلام ؟

إن الاجابة عن هذين السؤالين تقتضي البحث في حروف الجر نفسها :

١ ـ وظائف الجار :

يحسن ، قبل البحث في وظائف الجار ، أن نستعرض الوظائف التي تقوم بها المفعولات الخمسة :

١ ـ المفعول المطلق : يؤكد الفعل ، أو يبين نوعه ، أو يبين عدد مراته ، أو ينوب عنه .

٢ ـ المفعول به : يبين الجهة التي وقع الفعل عليها ، أي نفّذ الفعل بها .

٣ ـ المفعول له : يبين سبب حدوث الفعل .

٤ ـ المفعول معه : يبين الجهة التي جرى الفعل بحضورها ومصاحبها .

٥ ـ المفعول فيه : يبين الزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل .

ولكننا نعلم أن هذه المفعولات لا تستطيع أن تنتصب مؤدية خدماتها للفعل إلا إذا توفرت في كل منها شروط معينة . فالمفعول المطلق يجب أن يكون مصدراً من لفظ فعله أو واحداً من نوائبه المعروفة ، والمفعول بـه يجب أن يكون فعله متعدياً بنفسه ، **والمفعول له يجب أن يكون مصدراً قلبياً** مشاركاً لفعله في الزمن والفاعل ، والمفعول معه يجب أن تكون الواو التي قبله بمعنى « مع » ، والمفعول فيه يجب أن يكون ظرفاً مبهماً إذا أريد منه أن يحدد المكان ... وهكذا .

لنفرض الآن أن معنا اسماً نريد منه أن يقدم للفعل إحدى الخدمات السابقة وليست فيه الشروط المطلوبة ، وليكن هذا الاسم كلمة « المدرسة » .

إن « المدرسة » كانت مكاناً لجلوسنا ؛ وقد أردت التعبير عن هذا فمنعتني اللغة قائلة : إن كلمة « المدرسة » ظرف مكاني مختص لا مبهم ، فلا يجوز نصبها دالةً على مكان جلوسكم .

فماذا أفعل ؟ أأقف صامتاً كالأبكم ، أم هناك وسيلة أخرى للتعبير ؟

هنا تأتي حروف الجر لنجدتي ، وترسل إليّ واحداً منها ، هو الحرف « في » ، وتقول : يمكنك جر « المدرسة » بهذا الحرف ليدل على مكان جلوسكم . وهكذا تقول : « جلسنا في المدرسة » .

هذه إذن أول وظيفة لحرف الجر : إنه وسيلتنا للتعبير عن كل وظائف المفعولات الخمسة حين لا تتوفر في هذه المفعولات الشروط المطلوبة لنصبها . فكل اسم لا يمكن نصبه ، يكفي أن يجر بحرف الجر المناسب

حتى يصير كالمفعول المطلق أو المفعول به ... وهكذا .

لنجرب ذلك بالأمثلة :

١ – كلمة « الريح » لا يمكن استعمالها مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع والهيئة ، لأنها ليست مصدراً ولا واحداً مما ينوب عن المصدر ، ومع ذلك يمكن أن تبين نوع الفعل وهيئته إذا جررتها بالكاف ، فأقول : « انطلق الفرس كالريح » .

٢ – كلمة « الفضيلة » لا يمكن إيقاع فعل « التمسك » عليها مباشرة ونصبها على أنها مفعول به ، لأن فعل التمسك ليس متعدياً بنفسه ، ومع ذلك أستطيع أن أفعل هذا بالحرف ، فأقول : « تمسكت بالفضيلة » .

٣ – كلمة « الهرة » لا يمكن نصبها مؤدية وظيفة المفعول لأجله التي هي بيان سبب الفعل ، لأنها ليست مصدراً قلبياً ، ومع هذا يمكنني أن أجعلها سبباً لوقوع الفعل إذا جررتها بالحرف ، كقول رسول الله ﷺ « دخلت امرأةٌ النارَ في هرةٍ » أي : بسبب هرة .

وهكذا نرى أن المجرور بالحرف ، ليس في حقيقته إلا واحداً من المفعولات الخمسة . وكل ما في الأمر أنه جر بالحرف عندما لم تتوفر الشروط لنصبه [1] . ولهذا السبب سمى النحاة هذا النوع من المفعول بالمفعول غير الصريح ، أو المفعول غير المباشر .

---

(١) ولكن كيف نعربه ؟

هناك مذهبان في ذلك : أولهما يقول : « كالريح » جار ومجرور متعلقان بفعل « انطلق » . ثم يسكت . والآخر يقول : « كالريح » الكاف متعلقة بفعل « انطلق » والريح اسم مجرور لفظاً بالكاف منصوب محلاً على أنه مفعول مطلق . وكذا الأمر في سائر الأمثلة .

وهنا يرد هذا السؤال : ألا يتدخل حرف الجر إلا عند عدم توفر الشروط في الاسم لينصب على أنه أحد المفعولات الخمسة ؟

والجواب : لا . لأن حرف الجر يمكن استعماله دائماً ، سواء أتوفرت شروط النصب ، أم لم تتوفر ، يمكنك أن تقول : « سافرت طلباً للعلم » فتنصب المفعول لأجله ، كما يمكنك أن تقول : « سافرت لطلبِ العلم » فتجره . وتقول : « سافرت مساءً » فتنصب الظرف ، كما تقول : « سافرت في المساءِ » فتجره .

يستثنى من ذلك أن يكون المفعول كلمة ملازمة لأداء وظيفة معينة ، وذلك كبعض الظروف الملازمة للظرفية ، أو بعض المصادر الملازمة للمفعولية المطلقة ، وهكذا ...

★ ★ ★

لنعد الآن الى بيان وظائف الجار .

لو رجعنا إلى الخدمات التي تقدمها المفعولات للفعل وعددناها ، لما تعدت التسع . فهل يكتفي الفعل بهذا العدد المحدود من الخدمات ، أم يحتاج إلى عدد آخر منها ؟

الواقع أن الفعل يمكن خدمته من نواحٍ عديدة جداً ، والمفعولات الخمسة لا تستطيع بعددها المحدود أن تقوم بكل هذا . خذ مثلاً ناحية الواسطة ، فنحن نعلم أن كثيراً من الأفعال لا تجري إلا بواسطة ، إلا بأداة ينفذ الفعل بها . ولكن لا يوجد بين مفعولاتنا مفعول يسمى « المفعول بوساطته » . فكيف نستطيع خدمة الفعل ببيان واسطته التي حدث بها ؟ لو كان فعلنا هو « الكتابة » ، وكانت واسطة فعلنا هي « القلم » ، فهل نستطيع أن نقول : « كتبت الرسالة قلماً » مشيرين بنصب القلم إلى أنه واسطة فعل الكتابة ؟

لا ؛ لأن العربية لم تخلق لنفسها مثل هذا المفعول الذي يمكن أن

يسمى - فيما لو كان موجوداً - بالمفعول بوساطته .

فما الوسيلة إذن لأداء مثل هذه الخدمة للفعل ؟

الوسيلة هنا هي حرف الجرّ أيضاً ، فتقول : « كتبت الرسالة بالقلم » .

وخدمة أخرى : نعلم أن كثيراً من الأحداث لها نقطة تبتدىء منها ، ونقطة تنتهي عندها ، مثل حَدَثِ « السفر » مثلاً ، إذ لا بد لهذا الحدث من نقطة بداية ونقطة نهاية . فاذا أردنا خدمة الفعل ببيان بدايته ونهايته ، عجزنا عن ذلك عن طريق المنصوبات ، إذ ليس بين هذه المنصوبات ما يسمى المفعول من عنده ، والمفعول اليه ، فاذا كانت نقطة البداية لسفرنا هي « الكوفة » ، ونقطة الغاية هي « البصرة » ، فلا نستطيع أن نقول : « سافرنا كوفةً بصرةً » ، ولكننا لا نعجز عن ذلك عن طريق حروف الجر ، فنقول « سافرنا من الكوفة إلى البصرةِ » .

هذه إذن الوظيفة الثانية لحرف الجر : إنه يدخل على الاسم ليجعله خادماً للفعل في ناحية ليست من اختصاص المفعولات الخمسة .

وعلى هذا يكون المجرور هنا مفعولاً جديداً غير المفعولات الخمسة المعروفة ، لأنه يؤدي للفعل خدمة تختلف عن خدماتها ، فقد يكون مفعولاً لبيان الواسطة ، كما في : « كتبت بالقلم » ، أو مفعولاً لبيان البداية ، كما في « سافرت من الكوفة » ، أو مفعولاً لبيان الغاية ، كما في « سافرت إلى البصرةِ » ، أو مفعولاً لغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي قد يحتاج اليها الفعل . لكن النحاة - إيثاراً منهم للاختصار - لم يشاؤوا هذا التفريع الذي قد يطول ، بل ضموا كل هذه الانواع من المفعولات إلى قسم المفعول به ، وسموها جميعاً بالمفعول به غير الصريح (١) .

---

(١) واعرابه كاعراب أحد المفعولات الخمسة إذا جر بالحرف : فاما أن تقول : الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، ثم تسكت . واما أن تقول : الجار متعلق بالفعل ، والمجرور مجرور اللفظ ، منصوب المحل على أنه مفعول به .

★ ★ ★

لنعد مرة أخرى الى وظائف الجار . ولنتساءل عن الوظيفة التي يؤديها الباء في قولنا : « علمت بالأمر » .

هل جرّتِ الباء مفعولاً لم يكن بالامكان نصبه ؟ والجواب : لا ، بدليل أننا لو نزعنا هذه الباء لانتصب الاسم بعدها على أنه مفعول به : « علمت الأمرَ » . إذن ، فهذه الباء لم تخدم الفعل في شيء .

فما نوع خدمتها إذن ، ولمن توجهها ؟

إن خدمتها هي التوكيد « وهي خدمة موجهة إلى الجملة برمتها ، لا إلى الفعل وحده . وعلى ذلك ، فلا علاقة لها بالفعل ، وإذن ، فهي لا تتعلق بالفعل ، وإذن فهي حرف جر زائد ، وإذن أخيراً ، فمجرورها مجرور اللفظ فقط ، وله وظيفته النحوية الخاصة به .

هذه إذن الوظيفة الثالثة لحرف الجر : إنه يدخل على أي اسم في الجملة ذي وظيفة نحوية خاصة به كان يؤديها قبل دخول الجار ، فقد يكون فاعلاً ، مثل : « ما جاء أحدٌ ← ما جاء من أحد » ، أو مفعولاً به ، مثل : « علمت الأمرَ ← علمت بالأمرِ » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » ... الخ . والجار هنا لا يبدل من وظيفة الاسم الذي دخل عليه ، ولا يحوله إلى خادم للفعل ، أي إلى مفعول للفعل ، بل يكتفي بتوكيد مضمون الجملة . ولهذا كله اعتبر حرف جر زائداً ، ولا تعليق له بالفعل ، لأنه في الحقيقة ليس خادماً للفعل ولا علاقة له به .

★ ★ ★

لنعد ثالثة إلى وظائف الجار . ولنـدخل حرف الجر « لعل » على الجملة الآتية : « أبو المغوار قريبٌ منك » لتصبح : « لعـــل أبي المغوار قريب منك » . ولنتساءل الآن : ماذا فعل هذا الحرف ؟ هل خدم الفعل في ناحية ما ؟ هل جعل من مجروره خادماً للفعل ومعمولاً له لم يكن يستطيع أن يصل اليه بغير حرف الجر ؟ . والجواب : لا ، لأنه ليس في الجملة فعل ، ولأن الجار دخل على اسم كان يقوم بوظيفة نحوية خاصة به ، هي وظيفة المبتدأ ، ولأننا نستطيع أن نطرح هذا الحرف ليعـــود المجرور مرفوعاً على الابتداء .

إذن فنحن أمام حرف جر زائد ؟

هذا صحيح إلى حد ما . فهذا الجار كالزائد في كونه لم يخـــدم الفعل ، وفي كونه جائز الطرح ، ولكنـه ليس كالزائد من حيث المعنى : فالزائد لا يحمل الى الجملة معنى تأسيسياً خاصاً به ، إنه فقط يقوي ويؤكد معنى الجملة التي دخل فيها ، أياً كان هذا المعنى ، أما حرفنا هـذا ، فهو يحمل معنى « الرجاء » ، وهو معنىً لم يكن في الجمـلة قبل مجيء الحرف الجار ، ولن يكون فيها أيضاً إذا حذفنا هذا الجار . ولهـذا كله سنسمي هذا الجار شبيهاً بالزائد .

هذه إذن الوظيفة الرابعة لحرف الجر : إنه يدخل الجملة ، لا ليخدم الفعل في شيء ، ولكن ليحمل الى مضمون الجملة معنىً خاصاً ، « كالرجاء » الذي يحمله الحرف « لعل » ، و « التقليل » الذي يحمله الحرف « رب » ، و « الاستثناء » الذي تحمله الحروف : « خلا ـ عدا ـ حاشا » .

★ ★ ★

انلخص الآن ما مر معنا من وظائف حرف الجر ، مع بيان اعتبار الجار في كل وظيفة :

١ - يدخل الجار على مفعول من المفعولات الخمسة لم تتوفر الشروط لنصبه ، مثل « جلست في الدار » ، أو توفرت شروط النصب ولكن المتكلم آثر الجر ، مثل : « سافرت في المساءِ » . وهذا النوع من الجار أصلي ، لأن خدمته موجهة إلى الفعل ، وهي خدمة تقوم على جعل الاسم المجرور قادراً على خدمة الفعل (١) .

٢ - يدخل الجار على اسم ما ، ليجعله قادراً على خدمة الفعل في ناحيــة ليست من اختصاص المفعولات الخمسة ، مثل : « كتبت بالقـلم » . وهذا النوع من الجار أصلي أيضاً ، لأن خدمته موجهة الى الفعل .

٣ - يدخل الجار الجملة ، وليس معه مجرور يسخره في خـــدمة الفعل ، بل يأتي وحــده ، فيتسلط على أحد أسماء الجملة ، فيجره ، لأنه لا بد له من مجرور ، وهذا الذي تسلط عليـه حرف الجر الطفيلي قـد يكون في الأصل مبتــدأ ، مثل : « حسبك درهم ← بحسبك درهم » ، أو خبراً ، مثل : « ما زيد مسافراً ← ما زيد بمسافرٍ » أو فاعــلاً ، مثل : « ما جاء أحــد ← ما جاء من أحــدٍ » ، أو مفعولاً ، مثل : « ما رأيت أحداً ← ما رأيت من أحدٍ » . وهذا النوع من الجار زائد طفيلي كما قلنا ، لأنه لم يحمل معه مجروراً يخدم الفعل ، بل جر اسماً كان يؤدي وظيفته النحوية بصورة طبيعية من غير حاجة إلى جار . وهذا الجار لا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه قوّى مضمون الجملة .

---

(١) وإذا استعملنا تعبير النحاة القدماء قلنا : وظيفة الجار هي ايصال الفعل الى معموله .

٤ ـ يدخل الجار الجملة وليس معه مجرور يخدم الفعل ، بل معه معنىً خاص يضيفه إلى الجملة . وبالطبع ، فانه بعد دخوله الجملة ، يحتاج الى مجرور يجره ، فيجر ما يصادفه فيها من الاسماء ، فقد يجر المبتدأ ، مثل : « رب مهملٍ نجح » ، أو يجر المستثنى ، مثل « جاء القوم خلا زيدٍ » . وهذا النوع من الجار شبيه بالزائد ، ولا يتعلق بالفعل ، لأنه لم يخدم الفعل . وكل الذي فعله أنه حمل الى الجملة معنىً خاصاً هي فى حاجة اليه [١] .

★ ★ ★

بعد هذا الذي عرفناه عن وظائف الحروف الجارة ، أصبح بالامكان البحث في شؤونها المختلفة :

٢ ـ تصنيف الحروف الجارة :

يمكن تصنيف الحروف الجارة ـ بحسب الاعتبارات المختلفة ـ إلى أصناف مختلفة :

---

(١) لحرف الجر وظيفة خامسة يتجه بها الى الاسم ، لا الى الفعل . وهي خدمة التفسير والتمييز للذات الغامضة ، نحو : « اشتريت رطلاً من عسلٍ » . حيث نجد الجار ومجروره يميزان الذات الغامضة لكلمة « رطل » . لكن النحاة لا يعترفون باتجاه هذه الخدمة الى الاسم ، لأنهم أصلوا لأنفسهم ألا يكون الجار الأصلي إلا خادماً للحدث . لهذا يقدرون للاسم الذي فسره الجار والمجرور وصفاً مشتقاً حاملاً معنى الحدث ، فيكون الجار ومجروره خادمين لهذا الوصف ، ومتعلقين به . فتقدير المثال المذكور : اشتريت رطلاً كائناً من عسلٍ . هذا ، مع تسميتهم « من » في مثل هذا المقام تفسيرية ، ومع اعترافهم بانها هي ومجرورها تفسير للذات المبهمة . فليت شعري كيف لم ينتبه النحاة الى هذا التناقض العجيب ؟ إذ كيف تقول إن هذا الجار يفسر هذا الاسم ، ثم تقول إنه لا علاقة له به وإنه متعلق بوصف محذوف له ؟!!

(آ) ـ فاذا نظرنا اليها من حيث وظيفتها في الكلام ، كانت على ثلاثة أنواع :

١ ـ حروف جارة تخدم الفعل أو ما ينوب عنه مما يحمل معنى الحدث ، وهي : « ب ـ من ـ إلى ـ عن ـ على ـ في ـ ك ـ ل ـ و ـ ت ـ مذ ـ منذ ـ حتى ـ كي ـ متى » . ولا تكون هذه الحروف إلا أصلية .

٢ ـ حروف جارة تدخل في الجمل ، ولا تحمل معها سوى معنى التوكيد لمضمون الجملة ، وهي : « من ـ ب ـ ك ـ ل » . ولا تكون هذه إلا زائدة .

٣ ـ حروف جارة تدخل الجمل ، ومعها معان تأسيسية لم تكن في الجمل قبلها ، وهي : « رب ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ لعل » . وهذه لا تكون إلا شبيهة بالزائد (١) .

(ب) ـ وإذا نظرنا اليها من حيث استعمالها أصلية أو غير ذلك ، كانت على ثلاثة أقسام :

١ ـ حروف جر لا تستعمل إلا أصلية ، وهي : « إلى ـ عن ـ على ـ في ـ و ـ ت ـ مذ ـ منذ ـ حتى ـ كي ـ متى » .

٢ ـ حروف جر لا تستعمل إلا شبيهة بالزائد ، وهي : « رب ـ خلا ـ عدا ـ حاشا ـ لعل » .

---

(١) لم ندخل في الشبيهات بالزائد حرف « لولا » إذا اتصل به ضمير خفض ، كما في قولك : « لولاك لهلك زيد » ، لأن النحاة لم يتفقوا على اعتباره حرف جر شبيهاً بالزائد في مثل هذا التركيب . إذ قال بعضهم ان الضمير المخفوض بعده قد استعمل مكان ضمير الرفع . راجع فصل « الشرط » في الباب الرابع .

٣ - حروف جر تستعمل أصلية تارة ، وزائـــدة تارة أخرى ، وهي : « من - ب - ك - ل » .

(ج) - وإذا نظرنا اليها من حيث استعمالها في باب الحرفية الجارة ، أو في غيره من الابواب ، كانت على الشكل التالي :

١ - (**عن - على**) : قد تخرجان عن الحرفية الجارة إلى باب الاسمية ، وأكثر ما يكون ذلك إذا جرتا بحرف « من » ، كقول قطري ابن الفجاءة في الحماسة :

٤٩ - فَلَقد أَراني للرِّماح دريئةً

مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمَامِي

أي : من جهة يميي .

(الاعراب : « فلقد » لام ابتداء مع حرف تحقيق . « أراني » فعل وفاعل مستتر ومفعول به أول . « الرماح » متعلقان بحال محذوفة مقدمة الدريئة . « دريئة » مفعول به ثانٍ . « من » حرف جر « عن » اسم بمعني « جانب » مبني على السكون في محل جر بمن والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف يدل عليه الكلام ، التقدير : تجيئني الرماح من عن يميني . و « عن » مضاف و « يميني » مضاف اليه ، والياء مضاف اليه أيضاً . « تارةً » مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل المحذوف . « وامامي » معطوف على يميني . « جملة : أراني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تجيئني من عن يميني » حال للرماح محلها النصب . الشاهد : « من عن » : خرجت « عن » من الحرفية الى الاسمية فصارت اسماً بمعنى « جانب أو جهة » فجرت بحرف الجر .)

وكقول مزاحم العقيلي يصف القطاة :

٥٠ ـ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها
تَصِلُ ، وعن قَيْضٍ بزيزاءَ مجهلِ

أي : غدت من فوقه .

(اللغة : غدت : صارت . من عليه : من فوقه . ظمؤها : زمان صبرها عن الماء . تصل : تصوت . القيض : قشر البيضة الاعلى . الزيزاء : ما ارتفع من الأرض . المجهل : الأرض التي ليس بها اعلام يهتدى بها . المعنى : ان هذه القطاة انصرفت من فوق فرخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء ، وهي تصوت من شدة عطشها ، وقد تركت بيضها بمكان مرتفع خال من كل شيء يهتدى به . الاعراب : « غدت » فعل ماض تام . وفاعله ضمير مستتر يعود على القطاة . « من » حرف جر « عليه » على : اسم بمعنى فوق في محل جر بمن . والجار والمجرور متعلقان بفعل غدت التام . والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة . « بعد » ظرف زمان متعلق بغدت . « ما » مصدرية . « تم ظمؤها » فعل وفاعل ومضاف اليه . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة . « تصل » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وعن قيض » جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور « من عليه » « بزيزاء » متعلقان بصفة محذوفة للقيض . « مجهل » صفة لزيزاء . « جملة : غدت من عليه » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تم ظمؤها » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : تصل » حالية محلها النصب . الشاهد : « من عليه » : خرجت « على » من الحرفية الى الاسمية بدليل جرها بمن ، وأصبحت اسماً بمعنى « فوق » .)

٢ ـ (مذْ ـ مُنْذُ) : تستعملان حرفين جارين ، وذلك إذا وليهما اسم مجرور ، مثل : « ما رأيتك منذ البارحةِ » . وقد تخرجان من الحرفية الجارة إلى الظرفية ، فتكونان في محل نصب على الظرفية الزمانية ، ولا تكونان عندئذ إلا مضافتين إلى الجملة ، اسمية كانت أم فعلية ، نحو : « ما رأيتك منذ سافرت ـ وما رأيتك مذ يومان » .

٣ ـ (ك) : الكاف ـ حيثما وجدت ـ يمكن اعتبارها حرف

جر ، ويمكن اعتبارها اسماً بمعنى « مثل » ، فيكون المجرور بعدها مجروراً بالاضافة ، وتكون هي مضافة اليه . مثل : « زيد كالأسد » ، حيث يمكن اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » في محل رفع خبراً لزيد ، وهو مضاف والأسد مضاف اليه . فكأنك قلت : « زيد مثلُ الأسدِ » . وفي بعض الأحيان يصبح اعتبار الاسمية فيها امراً لازماً ، وذلك حين يعود عليها ضمير ، إذ الضمير لا يعود إلا على الاسماء ، وذلك كقوله تعالى : « أني أخلُقُ لكم مِنَ الطينِ كهيئةِ الطيرِ ، فأنفُخُ فيه » . فالهاء في « فيه » تعود على الكاف . والتقدير : أخلق لكم من الطينِ مثلَ هيئةِ الطيرِ فأنفخ في هذا المثلِ .

٤ – (**خلا – عدا – حاشا**) : تكون حروف جر شبيهةً بالزائد إذا وليها المستثنى مجروراً ، نحو : « جاء القوم خلا زيدٍ – جاء القوم عدا زيدٍ – سكر القوم حاشا زيدٍ » . وقد تخرج عن الحرفية الى الفعلية ، وذلك إذا وليها المستثنى منصوباً ، نحو : « جاء القوم خلا زيداً – جاء القوم عدا زيداً – سكر القوم حاشا زيداً » . وتكون عندئذ أفعالاً ماضية . وسيجيء الكلام عليها في باب الأساليب .

٥ – (**كي**) : لا تكون في الحرفية الجارة إلا إذا دخلت على « ما » الاستفهامية في مثل قولك : « كيمَ فعلت ذلك ؟ » أي : لِمَ فعلته ؟ . أما في سائر حالات استعمالها فهي خارجة عن الحرفية الجارة وداخلة في الحرفية الناصبة (١) .

٦ – (**حتى**) : قد تخرج عن الحرفية الجارة إلى الحرفية العاطفة ، كما في قولك : « جاء القومُ حتى أطفالُهم » برفع الأطفال معطوفاً بحتى

---

(١) راجع فصل « نصب المضارع » .

على القوم . أو قد تخرج الى الحرفية العاطلة ، فتكون حرف ابتداء لا عمل له ، كما في قولك : « سهرت الليل حتى طلع الفجر » .

٧ - (ل) : قد تخرج الى الحرفية الجازمة ، وذلك عندما تحمل معنى الأمر . وتدخل عند ذلك على المضارع فتجزمه ، نحو : « لتكتبْ درسَك » .

٨ - (و) : لا تكون جارة إلا إذا دخلت على المقسم به ، نحو : « والله - والتين والزيتون ... » . أما فيما سوى ذلك فلها وظائف مختلفة سيأتي بيانها في قسم الأدوات .

٩ - (متى) : لا تكون حرف جر إلا في لغة هُذَيْل . وهي في لغتهم تساوي « من » معنىً وعملاً ، نحو : « سافرت متى حلبَ إلى دمشق » أي : من حلبَ إلى دمشق . أما في غير لغة هذيل فهي ظرف للزمان .

١٠ - (لعل) : لا تكون حرف جر شبيهاً بالزائد إلا في لغة عُقَيْل ، كقول الشاعر :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرةً
لعــل أبي المغــوار منــك قريب (١)

أما في غير لغة عقيل فهي واحد من الحروف المشبهة بالفعل التي تنصب الاسم وترفع الخبر .

١١ - (**ب - من - إلى - في - تاء القسم - رب**) : وهذه ملازمة للحرفية الجارة .

---

(١) سبق اعراب هذا البيت في فصل المبتدأ فارجع اليه .

(د) : وإذا نظرنا الى الحروف الجارة من حيث طبيعة مجرورها ، كانت على ضربين :

١ ـ حروف لا تجر إلا الاسم الظاهر ، وهي : « رب ـ مذ ـ منذ ـ حتى ـ ك ـ و ـ ت ـ متى » ، فلا يقال : « حتاه » ولا « متاه » ... وشذ قولهم في رب والكاف : ربه ـ كهم .

٢ ـ حروف تجر الظاهر والمضمر ، وهي سائر الحروف ، فتقول : من الرجل ، ومنه ، وفي البيت ، وفيه ... وهكذا

(هـ) : وإذا نظرنا اليها من حيث تنكير مجرورها وتعريفه ، كانت على ضربين :

١ ـ حرف لا يجر إلا النكرات ، وهو : « رب » وحده .

٢ ـ وحروف تدخل على النكرات والمعارف ، وهي سائر الحروف .

٣ ـ معاني الحروف الجارة :

لحروف الجر معانٍ كثيرة لن نتعرض لها ههنا ، بل نرجىء الكلام عليها إلى قسم الأدوات . ولكن لا بأس من الاشارة الى شيء مهم في موضوع معانيها ، وهو أن حرف الجر الواحد قد يكون مشتركاً بين عدة معانٍ ، وعلى العكس ، فقد تترادف عدة حروف على معنى واحد ، فقد رأينا كيف أن معنى الاستثناء تترادف عليه ثلاثة حروف شبيهة بالزائد ، هي « خلا ـ عدا ـ حاشا » ، وكيف أن معنى السببية والتعليل تترادف عليه عدة أحرف ، هي : « ل ـ من ـ في ـ ف » (١) .

---

(١) راجع فصلي نواصب المضارع والمفعول له .

٤ ـ مواطن زيادة الجار :

رأينا أنه لا يزاد من حروف الجر إلا أربعة : هي : « ب ـ ك ـ ل ـ من » .

١ ـ (**الكاف**) : وزيادتها قليلة جداً ، ثم انها سماعية لا قياسية . وقد سمعت مزيدة في خبر « ليس » ، كقوله تعالى : « ليس كمثله شيء » أي : ليس مثلَه شيء .

٢ ـ (**اللام**) : وقد زيدت سماعاً بين الفعل ومفعوله ، كقول ابن ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

٥١ ـ وملَكْتَ ما بَيْنَ العراقِ ويَثْرِبٍ
ملكاً أجارَ لمسلمٍ ومُعاهِدِ

(الاعراب : « وملكت » فعل وفاعل . « ما » اسم موصول في محل نصب مفعولاً به . « بين » ظرف مكان متعلق بجملة الصلة المحذوفة . « العراق ويثرب » مضاف اليه ومعطوف . « ملكاً » مفعول مطلق « اجار » ماض فاعله مستتر . « لمسلم » اللام زائدة ومسلم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به لفعل أجار . « ومعاهد » معطوف على مسلم . « جملة : ملكت » ابتدائية لا محل لها . « جملة الصلة المحذوفة » صلة لا محل لها . « جملة : أجار » صفة ملكاً محلها النصب . الشاهد : « أجار لمسلم » : زيدت اللام زيادة سماعية بين الفعل ومفعوله (١) .)

---

(١) اللام التي في قوله تعالى : « فعال لما يريد » وقوله : « الذين هم لربهم يرهبون » . اختلف النحاة فيها : فمنهم من عدها زائدة ، لأنه لاحظ قدرة العامل على الوصول الى معموله بغيرها : « فعال ما يريد » . « الذين هم ربهم يرهبون » . ومنهم من عدها أصلية ، لأنه لاحظ ضعف العامل بسبب فرعيته « فعال » ، أو بسبب تأخره « ربهم يرهبون » . ومنهم من سماها اسماً بين ذلك فقال : هي شبيهة بالأصلي .

٣ ـ (من) : وتزاد قياساً في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . ولها في ذلك شروط : أن تسبق بنفي ، أو نهي ، أو استفهام بهل ، ثم أن يكون مجرورها نكرة . نحو : « ما جاءنا من أحد ـ هل رأيت من أحدٍ ؟ ـ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غيرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ ؟ » .

٤ ـ (الباء) : وتزاد في ستة مواضع :

آ ـ في فاعل « كفى » ، كقوله تعالى : « وكفى باللهِ وليــاً ، وكفى باللهِ نصيراً » . وفي فاعل (أفعل به) ، نحو : « أكرِمْ بزيدٍ » .

ب ـ في المفعول به سماعاً بعد الأفعال الآتية : أخذ ـ ألقى ـ هزّ ـ مسح ـ كفى ـ عرف ـ علم ـ درى ـ جهل ـ سمع ـ أحسّ ـ أمسك . نحو : « أخذت بزمام الفرس ـ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكةِ ـ وهزّي اليك بجزع النخلةِ ـ فطفق مسحاً بالسوقِ والأعناق ـ كفى بالمرءِ إثماً أن يحـدّث بكل ما سمع ـ عرفت بالأمر ـ علمت به ـ دريت به ـ جهلت به ـ سمعت به ـ أحسست به ـ أمسكت بالقلم » .

ج ـ في المبتدأ إذا كان لفظ « حسب » ، نحو : « بحسبك درهم » ، أو كان المبتدأ بعد لفظ « ناهيك » ، نحو : « ناهيك بخالدٍ شجاعاً[1] » أو كان بعد « إذا » الفجائيـة ، نحو : « خرجت فاذا بالأستاذ[2] » ، أو بعد « كيف » ، نحو : « كيف بزيدٍ[3] إذا كان كذا وكذا ؟ » .

(١) ناهيك : خبر مقدم ، وخالد : مبتدأ مؤخر ، وشجاعاً : تمييز .

(٢) في اعراب « اذا » الفجائية والمرفوع الذي بعدها خلاف ، والمشهور انها حرف ، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، التقدير : خرجت فاذا الاستاذ حاضر .

(٣) كيف : اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم . بزيد : الباء زائـدة وزيد مبتدأ مؤخر .

د ـ في الحال المنفي عاملها . وزيادتها هنا سماعيـة ، ومنهـــم من قاسها . وذلك كقول القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيّب :

٥٢ ـ فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ
حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ منتهاها

(الاعراب : « فما » نافية . « رجعت » ماض وتاء تأنيث . « بخائبةٍ » الباء زائدة ، وخائبة حال مجرورة لفظاً بالباء الزائدة منصوبة محلاً . « ركاب » فاعل « حكيم » مبتدأ . « بن » صفة المبتدأ . « المسيب » مضاف اليه . « منتهاها » خبر ، والضمير مضاف اليه . « جملة : رجعت ركاب » ابتدائيـــة لا محل لها . « جملة : حكيم منتهاها » صفة للركاب محلها الرفع . الشاهد : « ما رجعت بخائبة » : زيدت الباء سماعاً ـ أو قياساً ـ في الحال المنفي عاملها) .

هـ ـ في الخبر المنفي . وزيادتها هنا قياسية ، كقوله تعالى : « أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَه ؟ » ، وقوله : « وما ربُّكَ بظلامٍ للعبيدِ » .

و ـ في « النفس والعين » مستعملتين في التوكيد ، نحو : جاء زيد بنفسه .

٥ ـ حذف الجار قياساً :

يحذف حرف الجر قياساً في ستة مواضع :

١ ـ قبل « أنْ » ، كقوله تعالى : « وعجبوا أن جاءَهُمْ مُنْذِرٌ منهم » . أي : عجبوا لأن جاءهم [١] .

---

(١) اختلف النحاة في اعراب المصدر المؤول : فقال قوم منهم : هـــو في موضع نصب بنزع الخافض ، جرياً على قاعدة أن كل مجرور حـــذف جاره انتصب تشبيهاً له بالمفعول به . وقال آخرون : بل هو في موضع جر بحرف الجر المحذوف . وهو وجاره متعلقان بما قبلها . وذلك لأن الحذف القياسي لا يؤدي إلى النصب .

٢ ـ قبل « أنَّ » ، كقوله تعالى : « شَهِدَ اللهُ أنَّهُ لا إلهَ إلا هو » . أي : شهد بأنه .

هذا ، ولا يجـــوز حذف الجار قبل « أنْ وأنَّ » إلا إذا أمن اللبس ، وذلك بألا يكون للفعل حرف جر غير الحرف المحذوف ، فان كان الفعل يتعـدى بحرفين ، وله مع كل حرف معنى خاص . فـلا يصح الحذف ، حتى لا يغمض المراد ، إذ لا يعلم حينئذ أي الحرفين حذف . وذلك مثل الفعل « رغب » ، فهذا الفعل يتعدى بـ « في » و بـ « عن » وله مع كل منها معنى يختلف عن معناه مع الآخر ، فاذا قلت : « رغبت أنْ أسافر » ، لم يفهم السامع مرادك ، أرغبت في أن تسافر ، أم رغبت عن أن تسافر ؟ في مثل هذه الأحوال يمتنع حذف الجار .

٣ ـ قبل « كي » الناصبة للمضارع ، كقوله تعالى : « فرددناه إلى أُمِّهِ كي تَقَرَّ عَيْنُها » . أي : لكي تَقَرَّ عينها .

٤ ـ قبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو : « اللهِ لأجتهـــدنَّ » . أي : والله .

٥ ـ قبل مميز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليهـا حرف جر ، نحو : « بكم ليرةٍ اشتريت الكتاب ؟ (١) » . أي : بكم من ليرةٍ ؟

٦ ـ بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله ، وذلك في خمس صور :

آ ـ في جواب عن استفهام مشتمل على الجار ، نحو : « من أين

---

(٢) وسبب تقدير الجار قبل مميز كم الاستفهامية أن النحاة منعوا أن يكون مميزها مضافاً اليه ـ لأنها اسم استفهام ، وأسماء الاستفهام لا تقبل الاضافـة ، إلا « ايا » ـ فهو إما مفرد منصوب ، نحو : كم كتاباً عندك ؟ ، وإما مجرور بمن ظاهرة أو مقدرة .

جئت ؟ » فيقال في الجواب : « المدرسةِ » . أي : من المدرسةِ .

ب ـ بعد همزة الاستفهام مسبوقة بكلام من متكلم آخر فيه حرف الجر ، نحو : « جئت من المدرسة » ، فتقول لهذا المتكلم : « أمدرسةِ المتنبي ؟ » . أي : أمِنْ مدرسةِ المتنبي ؟ .

ج ـ بعد « إن » الشرطيـة ، نحو : « اذهب بمن شئت ، إن زيدٍ ، وإن عمروٍ » . أي : إنْ بزيدٍ ، وإنْ بعمروٍ .

د ـ بعد « هلاّ » . تقول : « تصـــدقت بدرهمٍ » ، فيقال : « هلاّ دينارٍ ! » أي : هلاّ تصدقت بدينارٍ !

ه ـ بعد حرف عطف يتلوه كلام يصح أن يجعل جملة لو ذكر الحرف المحذوف ، نحو : « لزيدٍ دارٌ و عمروٍ بستان » . أي : ولعمروٍ بستانٌ (١) . ومن ذلك قول أحدهم :

٥٣ ـ ما لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يَهْجُرا
ولا حبيبٍ رأفةٌ فَيَجْبُرا

(الاعراب : « ما » نافية لا عمل لها . « لمحب » متعلقان بخبر محذوف مقدم . « جلد » مبتدأ مؤخر . « أن يهجر » ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف تقـديره « على أن يهجر » . والجار

(١) لاحظ أنه لو ذكرت اللام : « لعمرو بستان » لصار الـكلام جملة مؤلفة من مبتدأ مؤخر هو « بستان » وخبر مقدم محذوف تعلق به الجار والمجرور « لعمرو » . وتكون الجملة معطوفة على الجملة السابقة : « لزيد دار » . أما في حال حذف اللام ، فلا جملة ، بل يكون « عمرو » معطوفاً على « زيد » ، و « بستان » معطوفاً على « دار » .

والمجرور متعلقان بالمصدر « جلد » . « ولا حبيب » الواو عاطفة ، ولا نافية ، وحبيب معطوف على « محب » . « رأفة » معطوفة على « جلد » . « فيجبر » الفاء فاء السببية حرف عطف ، والمضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، والفاعل مستتر . والمصدر المؤول معطوف على « رأفة » . « جملة : لمحب جلد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يهجر » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : يجبر » صلة الحرف المصدري لا محل لها . الشاهد : « ولا حبيب » : حذف حرف الجر قياساً لأنه بعد حرف عطف قبله كلام مشتمل على مثل الجار المحذوف ، وبعده كلام لو ظهر الحرف الجار لألف جملة تامة .)

٦ ـ حذف الجار سماعاً :

قد يحذف الجار سماعاً فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به . ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض ، نحو قوله تعالى : « ألا إنَّ ثموداً كفروا رَبَّهم » . أي : كفروا بربهم ، وقوله : « واختار موسى قومه سبعين رجلاً » . أي : اختار موسى من قومه سبعين رجلاً .

والنصب بعد الحذف السماعي واجب ، خلافاً للحذف القياسي ، وقد شذ بقاء الجر بعد الحذف السماعي في قول الفرزدق يهجو جريراً :

٥٤ ـ إِذا قيل : أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ ؟

أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي : إلى كليب

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب (١) .

---

(١) قد يرى القارىء في هذا الاعراب لاذا تناقضاً مع ما زعمناه قبل ←

« قيل » ماض مجهول . « أي » مبتدأ مرفوع . « الناس » مضاف اليه . « شر » خبر . « قبيلة » مضاف اليه . « أشارت » ماض وتاء تأنيث . « كليب » اسم مجرور بحرف جر محذوف . التقدير : إلى كليب . والجار والمجرور متعلقان بفعل أشارت . « بالأكف » متعلقان بحال محذوفة مقدمة للأصابع . التقدير : أشارت الأصابع كائنةً بالأكف . ويجوز : الجار والمجرور متعلقان بأشارت (١) . « الأصابع » فاعل . « جملة : قيل » في محل جر بالاضافة . « جملة : أي الناس شر قبيلة » نائب فاعل محلها الرفع . « جملة : أشارت الأصابع » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . الشاهد : « أشارت كليب » . حذف الشاعر حرف الجر في غير المواضع القياسية وابقى الاسم مجروراً . وهذا شاذ) .

٧ ـ « ما » الزائدة بعد الجار :

قد تزاد « ما » بعد « من وعن والباء » ، فلا تكفهن عن العمل بل يبقى الاسم بعدهن مجروراً ، كقوله تعالى : « مِمّا خَطيئاتِهِمْ أُغْرِقوا » ، وقوله : « عمّا قليل لَيُصْبِحُنَّ نادمين » ، وقوله : « فبما رحمةٍ من اللهِ لِنْتَ لهم »

← من حرفية « إذا » . (انظر فصل الشرط) . وهذا صحيح . ولكننا لم نحب أن نطبق آرانا الخاصة في الاعراب ، لأن هذا الكتاب موجه ، أول كل شيء ، الى الطلبة ، فكان علينا أن نقدم لهم فيه الصور الاعرابية المألوفة ، والتي يرضى عنها أساتذتهم . أما لماذا كنا نعرض آراءنا واجتهاداتنا الخاصة في هذا الباب أو في ذاك ، فهذا أمر يعود الى غريزة لم نستطع مقاومتها . ثم إن هذه الآراء قد عرضت على أنها خاصة لا عامة ، فلا خوف إذن على الطالب الواعى من الوقوع في الحيرة .

(١) سبب جواز التعليقين هو جواز أن يكون الكلام على القلب أو على الأصل . فان قلنا : الكلام مقلوب وأصله : اشارت الأكف بالأصابع . فالباء متعلقة بالفعل سواء أجرت الأصابع أم جرت الأكف . وان قلنا إن الكلام على أصله وليس فيه قلب ، فتكون الباء للمصاحبة بمعنى « مع » أي : أشارت الأصابع مع الأكف ، ويكون تعليقها بالحال المحذوفة المقدمة .

فاذا زيدت بعد « رب » ، فالأكثر أن تكفها وتلغي اختصاصها بالاسماء ، فتدخل عند ذلك على الجمل الاسمية والفعلية . نحو : « ربما جاء زيد ، وربما زيد قادم » . لكن دخولها على الاسمية قليل نادر .

وندر زيادة « ما » بعد رب مع بقاء عملها . ومنه قول عدي بن الرعلاء :

٥٥ ـ ربّما ضربةٍ بسيف صقيلٍ
بين بصرى وطعنةٍ نجلاء

(الاعراب : « ربما » رب حرف جر شبيه بالزائد ، وما زائدة لا عمل لها . « ضربةٍ » مبتدأ مجرور لفظاً برب ، مرفوع محلاً . « بسيف » متعلقان بضربة . « صقيل » صفة للسيف . « بين » ظرف متعلق بخبر المبتدأ المحذوف . « بصرى » مضاف اليه . « وطعنة » معطوف على ضربةٍ . « نجلاء » صفة مجرورة لطعنة . وللضرورة الشعرية صرفها الشاعر مع أنها مستحقة للمنع من الصرف . « جملة : ضربة .. بين » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « ربما ضربةٍ » : زيدت « ما » بعد « رب » وبقي لها عمل الجر . وهذا قليل .)

فاذا زيدت « ما » بعد الكاف ، فبقاء العمل لها قليل . ومنه قول عمرو بن براقة الهمداني :

٥٦ ـ ونَنْصُرُ مَوْلانا ونَعْلَمُ أنه
كما الناسِ : مجرومٌ عليه وجارمُ

(المعنى : ننصر أخانا ظالماً أو مظلوماً . الاعراب : « وننصر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « مولانا » مفعول به ومضاف اليه . « ونعلم » الواو

عاطفة (١) ، والفعل مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أنه » أن واسمها . « كما الناس » جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف . و « ما » زائدة غير كافة . والمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها سد مسد مفعولي « نعلم » . « مجروم » بدل من الخبر المحذوف . « عليه » حرف الجر متعلق بمجروم ، أما الضمير فهو في محل جر لفظي بحرف الجر ، ثم هو في محل رفع نائب فاعل لمجروم ، « وجارم » معطوف على مجروم . « جملة : ننصر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : نعلم » معطوفة على الابتدائية (١) . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة الموصول الحرفي لا محل لها . الشاهد : « كما الناس » : زيدت « ما » بعد الكاف ، ولم تمنعها من جر الاسم بعدها .)

والاكثر أن تكفها عن العمل فتدخل على الجملة الاسمية ، كقول نهشل بن حري :

٥٧ ـ أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ

كما سيفُ عمروٍ (٢) لم تخنه مضاربه

(الاعراب : « أخ » خبر لمبتدأ محذوف . « ماجد » صفة للخبر . « لم » جازم « يخزني » مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وفاعله مستتر ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به . « يوم » ظرف متعلق بالفعل . « مشهد » مضاف اليه . « كما » مكفوفة وكافة . « سيف » مبتدأ . « عمرو » مضاف اليه . « لم تخنه » جازم ومجزوم ومفعول به . « مضاربه » فاعل ومضاف اليه . « جملة : أخ » ابتدائية لا محل لها . « جملة : لم يخزني » صفة ثانية للخبر محلها الرفع . « جملة : سيف مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : لم تخنه

---

(١) هذا ما يقوله النحاة ، ويمنعون أن تكون حالية ، لأن الجملة بعدها مضارعية مثبتة غير مقترنة بقد فلو كانت الجملة حالية ، لوجب ـ في زعمهم ـ عدم اقترانها بالواو . لكن المعنى لا يستقيم ، كما ترى ، إلا باعتبارها حالية .

(٢) المراد به عمرو بن معد يكرب .

مضاربه » خبر للسيف محلها الرفع . الشاهد : « كما » : زيدت « ما » بعد الكاف فكفتها عن العمل (١) .)

أما إذا ولي « ما » التي مع الكاف جملة فعلية ، فليست « ما » حينئذ زائدة كافة ، وإنما هي « ما » المصدرية ، وتبقى الكاف معها جارة ومجرورها هو المصدر المؤول من « ما » وصلتها ، نحو : « بكيت كما يبكي الأطفال » . التقدير : بكيت كبكاءِ الأطفال .

٨ ـ متعلق الجار :

لا يتعلق من حروف الجر إلا الجار الأصلي . وقد بينا سبب ذلك بما يغني عن إعادته .

أما متعلق الجار فهو مثل متعلق الظرف نفسه (راجع مبحث الظرف) .

---

(١) ومن النحاة من يرى أن « ما » التي بعدها جملة اسمية ، هي مصدرية وليست زائدة كافة . وعلى هذا ، تكون الكاف جارة للمصدر المؤول .

الباب السادس

تكملات الاسم

تكملات الاسم أقل عدداً من تكملات الفعل [1] ، فكل ما يحتاج اليه من الخدمات هو أن يُحدَّد ويُعيَّن إن كان نكرة ، وتلك وظيفة المضاف اليه ، أو أن تُضيّق دائرة تنكيره بعض الضيق ، وتلك وظيفة يشترك فيها النعت والمضاف اليه ، أو أن يُبَيَّن وصف من أوصافه الملازمة له ، وتلك وظيفة النعت وحده ، أو أن تبين حالته أثناء وقوع الحدث ، وتلك وظيفة الحال ، أو أن يبين نوع ذاته إن كان غامض الذات ، وتلك وظيفة التمييز ، أو أن يزاد في توضيحه إن كان على شيء من الغموض لدى السامع ، وتلك وظيفة مشتركة بين البدل وعطف البيان .

وهذا الباب مخصص للبحث في هذه التكملات التي تخدم الاسم لا الفعل .

---

(١) سيجد القارىء تناقضاً بين ما نقوله هنا ، وبين ما سيراه بعد من كون تكملات الاسم تبلغ سبعاً . ولكن ليتذكر القارىء أننا عددنا المجرور بالحرف تكملة واحدة للفعل ، بينما هو – من حيث الخدمات العديدة التي يؤديها للفعل – يشكل عدداً كبيراً من التكملات .

١ - الحال

آ - تعريفها :

الحـــال : اسم يـذكر في الكلام ليبين هيئة أحـد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هـذا الحـدث ، نحو : « جاء زيد باسماً » . حيث نرى « باسماً » مبيناً هيئة زيد أثناء مجيئه .

ويقول النحاة من أجل أن يسهلوا على الطلبة أمر الكشف عن الحال من بين المنصوبات : الحال ما صح وقوعه جواباً لسؤال « كيف ؟ » فباسمـاً ، في المثال ، حال ، لأنه لو سألك سائل فقال لك : كيف جاء زيد ؟ لأجبته قائلاً : باسماً .

وهذا ليس صحيحاً دائماً ، إذ قد تجيب من سألك بـ « كيف » ، فيكون جوابك مفعولاً مطلقـاً ، نحو : « كيف جلس زيـد ؟ » ، والجواب : « جلس زيد جلسةَ الأمراء » . فجلسة الأمراء مفعول مطلق وليست حالاً . وبيان ذلك أن كلاً من الفعـل والاسم يحتاج إلى بيان الهيئة . فان بينت بالمنصوب هيئة الفعل ، فانت بذلك تخدم الفعل لا الاسم ، ومنصوبك إذن مفعول مطلق ، وإن بينت بالمنصوب هيئـة الاسم ، فانت بذلك تخدم الاسم لا الفعل ، ومنصوبك إذن حال .

ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة :

١
- (**جلس زيد متْعَباً**) : الهيئة هنا للجالس ، فالمنصوب حال .
- (**جلس زيد القرفصاءَ**) : الهيئة هنا للجلوس ، فالمنصوب مفعول مطلق .

٢
- (**رجع زيد حزيناً**) : الهيئة هنا للراجع ، فالمنصوب حال .
- (**رجع زيد القهقرى**) : الهيئة هنا للرجوع ، فالمنصوب مفعول مطلق .

٣
- (**تطلع الشمس هكذا ، كالقرص**) : الهيئة هنا للطالع فهكذا حال .
- (**تطلع الشمس هكذا ، ببطء**) : الهيئة هنا للطلوع البطيء ، فهكذا مفعول مطلق .

وقد أخطأ بعض النحاة فعدوا أحوالاً ما ليس بحال ، ونحن ذاكرون لك ذلك بالتفصيل حتى تكون على بينة من أمرك :

١ - قال جمهور البصريين : المنصوبات التي في الجمل الآتية أحوال : « جاء زيد ركضاً » بتأويله « راكضاً » ، « طلع علينا فجأةً أو بغتة » بتأويله « مفاجئاً ومباغتاً » ، « لقيت زيداً عياناً » بتأويله « معايناً » ، « كلمته مشافهةً » بتأويله « مشافهاً » .. الخ .

وهذا خطأ ، لأن كل هذه المصادر المنصوبة أتت لبيان هيئات الأحداث التي قبلها ، وليس لبيان هيئات الأسماء ، فهي على ذلك مفعولات مطلقة (١) ، وليست أحوالاً . أما تأويلاتهم فغير جائزة ، لأنها تبدل من تصميمات الجمل ، وتعطي معانيَ غير التي أرادها المتكلم منها .

---

(١) هذا هو مذهب الأخفش والمبرد والكوفيين . على خلاف بينهم في العامل : أهو محذوف مقدر ، أم هو عين الفعل المذكور ؟

٢ ـ وجعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد « ال » الكمالية ، أي الدالة على معنى الكمال في مصحوبها ، منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) ، نحو : « أنت الرجل فهماً » . والحق ـ أنه منصوب على التمييز ، ولا معنى للحال هنا . ألا ترى أن قولك « أنت الرجل فهماً » بمعنى « أنت الرجل من جهة الفهم » ؟ وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال .

٣ ـ وجعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدرَ المنصوب بعد خبرٍ مشبّهٍ به مبتدؤه ، نحو : « أنت زهيرٌ شعراً ـ وأنت سحبانُ فصاحةً ـ وأنت حاتمٌ جوداً ـ وأنت الأحنف حلماً ـ وأنت إياس ذكاءً ... الخ » . والحق أن كل هذه المنصوبات قد نصبت على معنى التمييز لا على معنى الحال . ألا ترى أنها تعني : « أنت زهير من جهة الشعر ، وسحبان من جهة الفصاحة ، وحاتم من جهة الجود ... وهكذا ؟ أما تأويلاتهم ، فهي كما قلنا ، تخرج الكلام عن تصميمه الذي أراده المتكلم ، وتأتي بكلام ذي تصميم جديد ، له معنى جديد .

٤ ـ وجعلوا أيضاً المنصوب بعد « أما » في مثل قولك : « أما علماً فعالمٌ » حالاً ، بعد تأويله بوصف مشتق . والحق أنه منصوب على التمييز أيضاً ، لأن معناه : « أما من حيث العلم فعالم » . وهذا معنى التمييز وليس معنى الحال (١) .

---

(١) ويرى بعضهم أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : إن ذكرت العلم فهو عالم . ولا حاجة عندي لهذا التقدير ما دام أن العبارة على معنى التمييز .

هذا ، وقد تشتبه الحال بالتمييز في نحو قولك : « لله دره خطيباً » . فهذا ونحوه تمييز لا حال ، لأنه مذكور لبيان جنس المتعجب منه ، لا لبيان هيئته أثناء التعجب منه . وبيان الجنس هو وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال .

ب ـ حركة آخرها :

الحال منصوبة دائماً . وقد تجر لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي ، كقول الشـــاعر :

فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ
حكيم بن المُسَيَّبِ منتهاها (١)

ج ـ شروطها :

إشترطوا في الكلمة التي يراد استعمالها لبيان الحال أربعة شروط ، هي :

١ ـ أن تكون وصفاً منتقلاً ، لا ثابتاً . بمعنى أن تدل على وضعٍ اعترى الشخص أثناء وقوع الحدث فقط ، ثم زال عنه بعد انقضاء الحدث ، مثل : « جاء زيدٌ ضاحكاً » . حيث نرى أن « الضحك » قد تلبَّس زيداً أثناء المجيء فقط ، فلما انقضى المجيء ، زال عنه الضحك .

وهذا شرط طبيعي ، لأننا قلنا في التعريف : إن وظيفة الحال أن تبين هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث فقط ، لا أن تبين صفة ثابتـــة في صاحبها ، لأن هـذه هي وظيفة النعت ، لا الحال . تقول : « جاء زيـد الكريم » ، فتكون « الكريم » نعتاً لزيد ، لا حالاً له ، لأنها تدل على اتصافه بالكرم في كل وقت ، قبل مجيئه ، وأثناء مجيئه ، وبعد مجيئه .

ومع ذلك فقد جاءت أوصاف ملازمة لأصحابها منصوبة على الحال ،

(١) تقدم اعرابه برقم ٥٢ .

كقولهم : « دعوتُ اللهَ سميعاً » ، وقولهم : « زيد أبوك عطوفاً » ، وقوله تعالى : « وخُلِقَ الانسانُ ضعيفاً » ، وقوله : « ويوم أبعث حيـاً » ، وقولهم : « خلقَ اللهُ الزرافةَ يدَيْها أطولَ من رجليها [1] » ، وقول أحد الشعراء :

٥٨ ـ فجاءَتْ به سَبْطَ العظامِ ، كأنّما
عِمامَتُـهُ بَيْنَ الرجالِ لواءُ

(اللغة : سبط العظام : سوي الخلق حسن القامة . اللواء : هو ما دون العلم . الاعراب : « فجاءت » ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل مستتر . « به » متعلقان بجاءت . « سبط » حال من الهاء في « به » . « العظـام » مضاف اليه . « كأنما » مكفوفة وكافة . « عمامته » مبتدأ ومضاف اليه . « بين » ظرف مكان منصوب متعلق بحال محذوفة مقدمة للواء . « الرجال » مضاف اليه . « لواء » خبر . « جملة : جاءت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عمامته لواء » حال ثانية من الهاء في « به » محلها النصب . الشاهد : « سـبط العظام » : يجوز مجيء الحال وصفاً ثابتاً ، وإن كان الأصل أن يكون وصفاً منتقلاً .)

٢ ـ أن تكون نكرةً ، لا معرفةً . وهذا شيء طبيعي ، لأن وظيفة الحال أن تبين الوصف الذي تلبس الشخص أثناء وقوع الحـدث ، ومجرد ذكر الوصف منكراً يؤدي إلى الغاية المرجوة . ومع ذلك فقد جاءت الحال معرفة في عبارات مخصوصة تأولها النحاة على معنى التنكير ، وهي :

---

(١) يديها : بدل من الزرافة . أطول : حال من يديها منصوبة .
هذا ، ويمكنك أن تلاحظ أن أغلب هذه الأحوال ليست صفاتٍ ملازمـة لأصحابها قبل الحدث وبعده ، بل هي ملازمة لأصحابها أثناء الحدث وبعده فقط ، أما قبله « فالضعف لم يكن للانسان قبل « خلقه » ، و « الحياة » لم تكن لعيسى عليه السلام قبل « بعثه » وهكذا ...

« رجع المسافر عودَه على بدئه ـ جاء زيد وحدَه ـ كلّمته فاه إلى فيّ ـ جاءوا الجمّاءَ الغفير ـ أُدخلوا الأولَ فالأولَ ـ إفعلْ هذا جهدَك أو طاقَتَك ـ جاء القوم قضَّهم بقضيضهم » ... الخ . فتأويل كل ذلك على الترتيب : « عائداً ـ منفرداً ـ مشافهاً ـ جميعاً ـ مرتبين ـ جاهداً ـ جميعاً » .

ومن هذا القبيل قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً :

٥٩ ـ فأرسلَها العراكَ ولم يَذُدْها
ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

أي : أرسلها مزدحمةً .

(اللغة : العراك : ازدحام الابل أو غيرها حين ورود الماء . يذدها : يطردها . نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ : لم يتم مراده ، ونغص البعير أن لا يتم شربه حتى الارتواء . الدخال : ادخال البعير الذي لم يرتو بالشربة الأولى ـ مع أبل ترد الماء ليشرب معها ثانية حتى يرتوي . المعنى : لقد أرسل هذا الحمار الوحشي اتنه مزدحمةً إلى الماء ، ولم يطردها عنه ، أما هو فظل يرقبها دون أن يشرب معها ، ولم يشفق على نفسه المنغصة بعدم الارتواء . الاعراب : « فأرسلها » فعل ماض وفاعل مستتر ومفعول به . « العراك » حال منصوبة . « ولم » جازم . « يذدها » مضارع مجزوم ، فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « ولم يشفق » جازم ومجزوم وفاعل مستتر . « على نغص » متعلقان بيشفق . « الدخال » مضاف اليه . « جملة : أرسلها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يذدها » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : ولم يشفق » معطوفة على السابقة لا محل لها . الشاهد : « العراك » : وقعت المعرفة حالاً ، مع أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وانما ساغ ذلك لأنها مؤولة بالنكرة ، أي أرسلها معتركة ، أي مزدحمة (١) .)

---

(١) هكذا يعرب النحاة « العراك » في هذا البيت . ونحن نرى أنه مفعول مطلق لحال محذوفة تقديرها « فارسلها متعاركة العراك » . لأن العراك ←

هذا هو مذهب جمهور النحاة .

وزعم البغداديون ويونس أنه يجـوز تعريف الحال مطلقـاً ، بلا تأويل ، فاجازوا أن يقال : « جاء زيدٌ الراكبَ » .

وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صـحّ تعريفها ، وإلاّ فلا . فمثال ما تضمن معنى الشـرط : « زيد الراكبَ أحسنُ منهُ الماشيَ » ، فالراكبَ والماشيَ حالان ، وصح تعريفها لتأولها بالشرط ، إذ التقدير : « زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى » . فان لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول : « جاء زيد الراكب » ، إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

٣ ـ الثالث من شروط الحال أن تكون مشتقة لا جامدة .

وهذا الشرط فرع على الشرط الأول ، وهو شرط الوصفيـة ، إذ لا يكون الوصف إلا مشتقاً في أغلب الأحيان .

وقد تكون الحال جامـدة مؤولة بوصف مشتق ، وذلك في ثلاث حالات :

١ ـ أن تـدل على تشبيه ، نحو : « كرّ عليٌّ أسداً » . أي : شجاعاً كالأسد ، ونحو : « وضحَ الحقُّ شمساً » ، أي : مضيئاً أو منيراً كالشمس . ومنه قولهم : « وقـع المصطرعان عِدْ لَيْ عَيْرٍ » . أي : مُصطحِبَيْنِ كاصطحاب عِدْلَيْ حمار حين سقوطها .

← ليس هو الأتن ، والحال يجب أن تكون عـين صاحبها في المعنى كما سترى في الشرط الرابع من شروط الحال .

٢ ـ أن تدل على مفاعلةٍ ، نحو : « بعتك الكتاب يداً بيدٍ » ، أي : متقابضين ، ونحو : « كلمته فاه إلى فيَّ » ، أي : متشافهين .

٣ ـ أن تدل على ترتيبٍ ، نحو : « دخل القوم رجلاً رجلاً » ، أي مترتبين ، ونحو : « قرأت الكتاب باباً باباً » ، أي : مرتباً .

وقد تكون الحال جامدة غير صالحةٍ للتأويل بمشتق . وذلك في سبع حالات :

١ ـ أن تكون موصوفةً ، كقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً عربياً » ، وقوله : « فتمثَّل لها بشراً سوياً » (١) .

٢ ـ أن تدل على تسعير ، نحو : « اشتريت الحليب لتراً بليرةٍ » « واشتريت الثوبَ متراً بدينارٍ » .

٣ ـ أن تدل على عدد ، نحو قوله تعالى : « فتمَّ ميقاتُ ربه أربعين ليلةً » ، ونحو قولك : « جاء القوم عشرين رجلاً » .

٤ ـ أن تدل على طَورٍ واقع فيه تفضيل ، نحو : « زيد طفلاً أحسنُ منه رجلاً » ، ونحو : « العنبُ زبيباً أطيب منه دبساً » .

٥ ـ أن تكون نوعاً لصاحبها ، نحو : « هذا مالُكَ ذهباً » .

---

(١) قرآناً : حال . عربياً : صفة له . وبشراً : حال . سوياً : صفة له . هذا من حيث الاعراب . أما من حيث المعنى فالكلمة الدالة على الحال هي « عربياً » في الآية الأولى ، و « سوياً » في الآية الثانية . وهما كلمتان مشتقتان كما نرى . لذلك نسمي « قرآناً وبشراً حالين موطئتين ، بمعنى أنهما لم تقصدا لذاتهما ، بل لما بعدهما ، فهما كالتوطئة والتمهيد للحال الحقيقية من حيث المعنى . وسنرى بعد قليل تفصيلاً لذلك .

٦ ـ أن تكون فرعاً لصاحبها ، نحو : « هـذا ذهبك خاتماً » ، ومنه قوله تعالى : « وتنحتون الجبال بيوتاً » .

٧ ـ أن تكون أصلاً لصاحبها ، نحو : « هذا خاتمك ذهباً » ومنه قوله تعالى : « أأسجدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طيناً ؟ » .

وقد اختلف النحاة في هذه المواضع السبعة الأخيرة : فذهب بعضهم ومنهم بدر الدين بن مالك ، إلى وجوب تأويلها بالمشتق ، لتكون الحال على ما هو الأصل فيها ، وذهب آخرون إلى أنه لا يجب تأويلها بالمشتق ، لما في ذلك من التكلف والمشقة اللذين لا لزوم لهما .

٤ ـ الشرط الرابع من شروط الحال أن تكون عين صاحبها في المعنى ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » . فالضاحك هو زيد نفسه . أما قولك : « انطلق زيدٌ طيراناً » ، فالطيران ليس زيداً نفسه ، وإنما هو حدثه الذي ارتكبه . لهذا ، فالطيران في هذا المثال مفعول مطلق ، وليس حالاً (١) .

وقد تأتي الحال وليست هي عين صاحبها في المعنى ، بل تكون وصفاً لاسم آخر مرتبط مع صاحبها بضمير (٢) ، نحو : « جاء زيدٌ مُمَزَّقاً ثوبُهُ » . فالممزق ليس زيداً ، وإنما هو الثوب الذي يشتمل على

---

(١) ولهذا السبب نفسه اعتبرنا « العراك » مفعولاً مطلقاً ، لا حالاً ، لأن العراك هو حدث الأتن الوحشية ، وليس هو الأتن نفسها . (راجع الحاشية الواردة تحت اعراب البيت السابق : فأرسلها العراك ..) .

(٢) هذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل الرابط ، ومنه قول زهير :

ومن هاب أسباب المنايا ينلنه ... وإن يرق أسباب السماء بسلم

أي : حبال السماء . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية . وسيأتي بيانها بعد قليل .

ضمير يعود على زيد . وتسمى هذه الحال حالاً سببية . وسيأتي الكلام عليها بعد قليل .

من هذا كله ، ترى أن شروط الحال الأربعة ليست لازمة ، وإنما هي غالبـــة .

هذا ، ويشترط النحاة أن تكون الحال فضلة ، أو يعرفونها بكونها فضلة . فان أرادوا من الفضلةِ أنها ليست مسنداً ولا مسنداً اليه ، فهذا صحيح ، ولكن ذلك ليس أمراً خاصاً بالحال ، فكل تكمـــلات الفعل والاسم هي فضلات . أما إن أرادوا بالفضلة أنها مما يصح الاستغناء عنها في الكلام ، فهذا ليس صحيحاً دائماً ، لأن بعض الأحوال تحمل إلى جملها معانيَ تأسيسية لا غنى عنها ، بل ان الكلام ليفسد معناه أو ينقلب رأساً على عقب بدونها . وذلك نحو قوله تعالى : « وما خلقنا السماواتِ والأرضَ وما بينَهما لاعبين » ، وقوله « يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » ، وقولك : « ما جاء زيد إلا راكباً » ، فلو حذفت الأحوال « لاعبين - وأنتم سكارى - راكباً » من هـذه العبارات لفسدت معانيها أشد الفساد . بل إن من الأحوال ما هو في لزومه برتبة المسند أو المسند اليه ، وتلك هي الحال السادة مسدّ الخبر في نحو قولك : « تأديبي الغلامَ مسيئاً » .

د - من يستحق الحال ؟

اختلف النحاة في هذا الشأن اختلافاً كبيراً ، فقال قوم منهم : لا يستحق الحال إلا اسم وقع فاعلاً ، نحو : « جاء زيد ضاحكاً » ، أو نائب فاعل ، نحو : « كوفىء الغلامُ محسناً » ، أو مفعولاً صريحاً ، نحو : « ضربت الغلامَ مذنباً » ، أو مفعولاً غيرَ صريحٍ ، نحـو : « مررت

بزيدٍ جالساً » ، أو خبراً ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » . أما المبتـدأ وسائرُ المفعولاتِ فلا تأتي الحال من أحدها ، فلا يقال : « الماءُ صرفـاً شرابي » ، ولا سرت الليلَ مظلماً » ... الخ .

وقال آخرون ، ومنهم سيبويه : تأتي الحال من المبتـدأ ومن كل المفعولات ، فقولنا : « الماء صرفاً شرابي » صحيح ، وكذا قولنا « تعبت التعب شديداً ـ صمت الشهر كاملاً ـ وسِرْ والجبلَ عن يمينك ـ وسرت والشمسَ طالعةً ... الخ » .

واتفقوا جميعاً (١) على أن الحال لا تـأتي من المضاف اليـه ، فلا يقال : « مررت بغلامِ هندٍ ضاحكةً » . إلا بشرطين :

١ ـ أن يكون المضاف مصـدراً أو وصفاً مضافين إلى فاعلها أو نائب فاعلها أو مفعولها .

فالمصدر المضاف إلى فاعله ، نحو : « سرني قدومك سالماً » ، ونحو قول مالك بن الريب :

٦٠ ـ تقولُ ابنتي : إنَّ انطلاقَكَ واحـداً
إلى الروع يومـاً تاركي لا أباليـا

(الاعراب : « تقول » مضارع مرفوع . « ابنتي » فاعـل ومضاف اليه . « إن انطلاقك » إن واسمها ومضاف اليه . « واحداً » حال من المضاف اليه ، وهو الـكاف في « انطلاقك » . « إلى الروع » متعلقان بانطلاقـك .

(١) ما عدا سيبويه .

« يوماً » ظرف زمان متعلق بتاركي (١) . « تاركي » خبر « إن » ، والياء مضاف اليه لفظاً ، في محل نصب مفعولاً أول لتاركي . « لا » نافية للجنس تعمل عمل « إن » . « أبا » اسمها مبني على الفتح المقدر على الألف ، في محل نصب « لي » متعلقان بخبر « لا » المحذوف . « جملة : تقول ابنتي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » مقول القول محلها النصب . « جملة : لا أبالي » مفعول ثانٍ لتارك محلها النصب . الشاهد : « إن انطلاقك واحداً » : صح مجيء الحال من المضاف اليه لأن المضاف مصدر أضيف إلى فاعله .)

والوصف المضاف إلى فاعله نحو : « أنت حسنُ الفرسِ مسرجاً » .

والوصف المضاف إلى نائب فاعله نحو : « زيد مغمضُ العينِ دامعةً » .

والمصدر المضاف إلى مفعوله نحو : « يعجبني تهذيبُ الغلامِ صغيراً » .

والوصف المضاف إلى مفعوله نحو : « أنت مسهّلُ الأمرِ صعباً » .

٢ ـ أن يصح إقامة المضاف اليه مُقامَ المضاف « بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى ، وذلك بأن يكون المضاف جزءاً من المضاف اليه حقيقةً ، كقوله تعالى : « أيُحِبُّ أحَدُكُمْ أن يأكُلَ لحمَ أخيهِ ميتاً ؟ » . فميتاً حال من الأخ الذي هو مضاف اليه ، لكن اللحم ، وهو المضاف ، جزء من الأخ الذي هو المضاف اليه ، ومثل هذا قوله تعالى : « ونَزَعْنا ما في صدورِهِمْ من غلٍ إخواناً » .

أو أن يكون المضاف كجزءٍ من المضاف اليه ، نحو : « تسرني طباع خالد راضياً » . فالطباع وهو المضاف ، كالجزء من المضاف اليه ، وهو خالد .

---

(١) ولا يجوز تعليقه بانطلاقك لئلا يضعف المعنى ، لأنه يصبح عندئذٍ : إن انطلاقك في يوم من الأيام إلى الحرب ... والشاعر منطلق الى الحرب دائماً ، لا في يوم من الأيام . أما بتعليقه بالتارك ، فيصبح المعنى : ان انطلاقك الى الحرب سيجعلني في يوم من الأيام بغير اب . وهذا هو المعنى المراد .

فهذه الامثلة كلها يمكن فيها حذف المضاف واقامة المضاف اليه مكانه ، كأن تقول في غير القرآن : « أيُحِبُ أحدكم أن يأكل أخاه ميتـــاً ؟ - ونزعنا ما فيهم من غل إخواناً - ويسرني خالدٌ راضياً » .

ولكن النحاة - في تجويزهم أو منعهم - لم يكشفوا لنا السر الحقيقي وراء هذه الظواهر المختلفة . ولم يبينوا لنا السبب الحقيقي الذي يجيز أن يكون لهذا الاسم حال ، ويمنع أن يكون ذلك لغـــيره ، بل مضوا في جدل عقيم حول العامل ، وما إذا كان من الجائز أن يكون عامل الحال غير عامل صاحبها ، أو أنه لا يجوز أن يكون عاملها إلا واحداً .

والمسألة في غاية البساطة . فقـد قلنا في التعريف : الحال اسم يبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث . وعلى هذا يكون كل اسم مشترك في الحدث - على جهة من الجهات - جديراً بأن تأتي الحال منه ، أما ما ليس له اشتراك في الحدث فلا حال له .

ولنشرح ذلك بمثال :

تقول : « ضرب زيدٌ أبا خالدٍ بالعصا » . فيكون لديك حـدث هو « الضرب » ، وأربعة اسماء ، ثلاثة منها اشتركت في عملية الضرب ، كل واحـد على جهة من الجهات ، وواحد لم يكن له اشتراك في الضرب مطلقـــاً .

فأما زيـد : فقـد اشترك فى الضرب على جهة الفاعلية ، فهـــو فاعل الضرب .

وأما الأب : فقد اشترك في الضرب على جهة المفعولية ، فهو الذي وقع الضرب عليه .

وأما العصا : فقد اشتركت في الضرب على جهة الوساطة ، فهي واسطة الضرب .

وأما خالد : فلم يكن له أدنى علاقة بالضرب ، فليس هو ضارباً ولا مضروباً ولا واسطة للضرب . وانما ذكر في الجملة ليعرف كلمة الأب فقط ، وقد لا يكون موجوداً أثناء عملية الضرب على الاطلاق .

فاذا كانت الحال تبين هيئة المشترك في الحدث أثناء وقوع الحدث ، كان من الطبيعي أن تأتي الحال من زيد ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا غاضباً » مبيناً بالحال هيئته أثناء قيامه بالضرب ، وأن تأتي الحال من الأب ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالدٍ بالعصا سارقاً » مبيناً بالحال هيئته عندما وقع الضرب عليه ، وان تأتي الحال من العصا ، فأقول : « ضرب زيد أبا خالد بالعصا قاسيةً » مبيناً بالحال هيئتها أثناء استعمالها في الضرب .

أما خالد فطبيعي ألاّ تكون له حال ، لأنه غريب عن الجملة ، ولا علاقة له بالحدث ، ولا اشتراك له في هذه التمثيلية كلها ، لقد حشر اسمه فيها حشراً ليكون وسيلة لتعريف الأب ، لا أكثر من ذلك ولا أقل .

إذن فالأمر يشبه مسرحاً : الحدث فيه هو التمثيلية ، والمشتركون في الحدث هم الممثلون ، أما من ليس له اشتراك في الحدث فهو خارج المسرح ، ولا علاقة لنا معه . فمن العبث أن نذكر له حالاً وهو خارج الموضوع .

فاذا عرفت هذا فهمت بسهولة لماذا يصح مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضاف مصدراً أو وصفاً أضيف إلى فاعله أو مفعوله في مثل : « يسرني تهذيب الغلام صغيراً » . ذلك أن المضاف ، وهو التهذيب هنا ، هو المسرحية نفسها ، والمضاف اليه ، وهو هنا الغلام ، انما هو مضاف اليه في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو مشترك في التهذيب ، إنه

الممثل الثاني في هذه المسرحية ، أي هو المفعول به الذي يقع عليه حدث التهذيب ، وإذن فمجيء الحال منه لتدل على هيئته أثناء وقوع التهذيب عليه ، أمرٌ طبيعي جداً ينسجم مع ما عرفنا من وظيفة الحال .

وصرنا نفهم بسهولة أيضاً لماذا يصح مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضاف جزءاً منه ، في نحو : « ضربت يدَ زيد مسيئاً » . ذلك أن اليد ، وإن كانت هي المضروبة ، وليس زيداً ، إلا أن زيداً لا يمكن أن تضرب يده وهو بعيد عن المسرح . تصور أنك تمثل في إحدى المسرحيات ، وأن المشهد يقتضي أن تقف أنت خلف الكواليس ، وأن تمد يدك لتظهر وحدها على خشبة المسرح مؤدية حركة من الحركات . فهل يقال إن يدك هي الممثلة ، وأنك أنت لا علاقة لك بالمسرحية ؟ لا شك أن هذا لا يقال ، لأن الجزء لا ينفصل عن كله ، وإذا اشترك الجزء في عمل ، كان الكل معه في هذا الاشتراك . وعلى هذا كله يصح أن تجيء الحال من المضاف اليه في مثل هذا المثال ، لأن جزأه ، وهو المضاف ، قد اشترك في الحدث ، فكان الكل مشتركاً معه أيضاً .

أصبح بامكاننا الآن أن نميز الصحيح من الفاسد من مذاهب النحاة المختلفة في أمر مستحق الحال .

فالقائلون بجواز مجيء الحال من المبتدأ وكل المفعولات الخمسة ، هم على صواب ، لأن المبتدأ طرف أساسي في الحدث ، بل هو الممثل الأول في مسرحيته ، وكذا المفعولات ، فظرف الزمان وظرف المكان طرفان مشتركان في الحدث ، بل لا يمكن أن يتم الحدث بغيرهما . وقل مثل ذلك في سائر المفعولات .

وأما سيبويه فمخطىء حين يذهب الى جواز مجيء الحال من المضاف

اليه مطلقاً ، لأن المضاف اليه إضافـة حقيقية لا علاقة له بالحدث ، ولا معنى ـ بالتالي ـ لمجيء الحال منه .

هذا هو سر المشكلة ، وهذا هو تفسيره . أما الكلام في العامل فلا أظن أنه يفسر شيئاً .

٥ ـ عامل الحال :

نقصد بعامل الحال الحـدث الذي تأتي الحال لبيانِ هيئـةِ مشتركٍ فيه . وليس من الضروري أن يكون هذا الحدث متمثلاً على شكل فعل ، وإن كان هذا هو الأصل ، بل نراه متمثلاً في أشكال مختلفة ، اليك بيانها :

١ ـ العامل فعل : نحو : « جاء زيد ماشياً » .

٢ ـ « وصف مشتق : نحو : « ما مسافر زيدٌ ماشياً » .

٣ ـ « اسم فعل : نحو : « نزالِ مسرعاً » .

٤ ـ « اسم اشارة : نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .

٥ ـ « أداة تشبيه : نحـــو : « كأن خالداً مقبلاً أسدٌ » .

٦ ـ « أداة تمنٍّ : نحـــو : « ليت السرور ، دائماً ، عندنا » .

٧ ـ « أداة استفهام : نحـــو : « مالك حزيناً ؟ » .

٨ ـ « حرف تنبيه : نحـــو : « ها هـــو البدر طالعاً » .

٩ ـ « جار ومجرور : نحـــو : « الكتاب لك قارئاً » .

١٠ ـ « ظرف : نحـــو : « عندي كتابك محفوظاً » .

١١ - العامل حرف النـداء : نحـو : « يا أيها الربع مبكيـاً بساحته » .

فأما العوامل الثلاثة الأولى ، فالحدث فيها ظاهر ، وأما البـواقي فجميعها تحمـل معاني لا يُعبر عنهـا إلا بالأفعال ، فأداة التشبيه معناها « أشبِّه » ، وأداة الاستفهام معناها « استفهم » ... وهكذا ، أما الجار والظرف ، فدلالتها على الحدث ناشئة عن تعلقها بحـدث محذوف . تقـديره « مستقر » أو « استقر » .

و - شرط صاحب الحال :

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة . ولا يكون نكرة إلا بأحد ستة مسوغات :

١ - أن يتأخر عنها : نحو : « جاءني مسرعاً مستنجدٌ فانجدته » . ومن ذلك قول أحد الشعراء :

٦١ - وما لامَ نفسي مثلَها لِيَ لائمٌ
ولا سدَّ فقري مثلُ ما مَلَكَتْ يدي

(الاعراب : « وما » نافية . « لام » ماض . « نفسي » مفعـول به ومضاف اليه . « مثلها » حال مقدمة للائم . والضمير مضاف اليه . « لي » متعلقان بحال مقدمة محذوفة للائم . « لائم » فاعل « لام » . « ولا » الواو عاطفة ، ولا زائدة لتوكيد النفي . « سد فقري » فعل ماض ومفعول به ومضاف اليه . « مثل » فاعل سد . « ما » موصول في محل جر بالاضافة . « ملكت يدي » فعل ماض وتاء تأنيث وفاعل ومضاف اليه . « جملة : لام لائم » ابتدائية لا محل لها . « جملة : سد مثل » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة :

ملكت يـدي » صلة لا محل لها . الشاهد : « مثلها لي لائم » : صـح مجيء صاحب الحال نكرة لتأخره عن حاله .)

٢ ـ أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام . فالأول نحو : « ما عندنا طالبٌ كسولاً » و « ما جاءنا طالبٌ إلا مجتهـداً » . ومنـه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لهـا منذرون » . والثاني نحو : « لا يكتبْ أحد درسه مستعجلاً » . والثالث نحو : « هل جاءك أحد سائلاً عني ؟ » .

٣ ـ أن يتخصص بوصفٍ أو إضافـةٍ . فالأول نحـو : « جاءني صديق حميم طالباً معونتي » ومنه قوله تعالى : « فيها يُفْرَقُ كُلُّ أمْرٍ حكيمٍ أمْراً مِنْ عِنْدِنا » ، وقول الشاعر :

٦٢ ـ نَجَّيْتَ ، يا ربِّ ، نوحاً ، واسْتَجَبْتَ له
في فُلُكٍ ماخرٍ في اليَمِّ مشحونـا

(الاعراب : « نجيت » فعل وفاعل . « يا رب » أداة نداءٍ ومنادى . « نوحاً » مفعول به . « واستجبت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باستجبت . « في فلك » متعلقان بنجيت . « ماخر » صفـة للفلك . « في اليم » متعلقان بماخر . « مشحوناً » حال من الفلك . « جملة : نجيت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا رب » معترضة لا محل لها . « جملة : واستجبت » معطوفـة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « في فلك ماخر مشحوناً » : صح مجيء الحال من النكرة لأنها تخصصت بالوصف .)

وأما المتخصص بالاضافة فنحو قوله تعالى : « في أربعةِ أيامٍ سَواءً للسّائلين » .

٤ ـ أن تكون الحال بعـده جملةٌ مقرونة بالواو ، كقـوله تعالى : « أو كالذي مرَّ على قَرْيَةٍ وهي خاويةٌ على عروشِها » .

٥ ـ أن تكون الحال جامدة ، نحو : « هذا خاتم حديداً » .

٦ ـ أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، فالأول نحو : « زارني خالدٌ ورجلٌ راكبين » ، والثاني نحو : زارني رجل صالح وامرأة مبكرين » .

وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل ، ومنه الحديث « صلى رسول الله ﷺ ، قاعداً ، وصلى وراءَه رجالٌ قياماً » .

ز ـ ترتيبها مع صاحبها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها . وقد تتقدم عليه جوازاً ، نحو : « جاء ضاحكاً زيدٌ » . وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ ـ (**يجب أن تتقدم عليه**) : وذلك في موضعين :

آ ـ أن يكون نكرة ، ولا مسوغ لها غير تقدم الحال ، نحو : « لميةَ موحشاً طللٌ » .

ب ـ أن تكون الحال محصورة في صاحبها ، نحو : « ما جاء ضاحكاً إلا زيدٌ » .

٢ ـ (**يجب أن تتأخر عنه**) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ ـ أن تكون هي المحصور فيها ، نحو : « ما جاء زيد إلا ضاحكاً » .

ب ـ أن يكون صاحبها مجروراً بالاضافة أو بحرف جر أصلي [١] ، فالأول نحو : « يعجبني وقوفُ عليّ خطيباً » ، والثاني نحو : « مررت بزيد جالساً » . ولا يقال : « يعجبني خطيباً وقوف علي » ولا « مررت جالساً بزيدٍ » .

ومن النحاة من أجاز تقدم الحال على المجرور بحرف الجر الأصلي ، لورود السماع بذلك [٢] . ومنه قول عروة بن حزام العذري :

٦٣ ـ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادياً
إليَّ حبيباً ، إنها لحبيبُ

(اللغة : الهيمان والصادى : العطشان . الاعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، وإن حرف شرط جازم . « كان » ماض ناقص مبني على الفتح في محل جزم لأنه فعل الشرط . « برد » اسم كان . « الماء » مضاف اليه . « هيمان صادياً » حالان منصوبتان من الياء في « إلي » . « إلي » متعلقان بحبيباً . « حبيباً » خبر كان . « إنها » إن واسمها . « لحبيب » لام مزحلقة وخبر إن . « جملة : لئن كان برد الماء حبيباً » معترضة بين القسم وجوابه (٣) لا محل لها . « جملة : انها لحبيب » جواب القسم لا محل لها . وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه . الشاهد : « هيمان صادياً إلي » : يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي .)

---

(١) أما المجرور بحرف جر زائد فيجوز تقديمها عليه وتأخيرها عنه ، تقول : « ما جاء من أحد راكباً » و « ما جاء راكباً من أحدٍ » .

(٢) والمجيزون لذلك هم أبو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان ، وابن مالك .

(٣) القسم موجود في بيت سابق يقول فيه الشاعر :

حلفت برب الراكعين لربهم خشوعاً ، وفوق الراكعين رقيب

ج ـ أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيـد والشمسُ طالعةٌ » ، فلا يقال : « جاء والشمس طالعةٌ زيدٌ » .

ج ـ ترتيبها مع عاملها :

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها . وقـد تتقـدم عليه جوازاً إذا لم يمنع من ذلك مانع . نحو : « راكباً جاء زيدٌ » .

وقد يعرض في الكلام ما يوجب التقدم أو التأخر :

١ ـ (**يجب أن تتقدم على عاملها**) : وذلك في ثلاثة مواضع :

آ ـ أن تكون الحال اسماً من أسماء الصـدارة ، نحو : « كيف رأيت زيداً ؟ » .

ب ـ أن يكون عاملها اسم تفضيل عاملاً في حالين ، فيجب تقدم إحدى الحالين ، وهي حال المفضل ، نحو : « زيد ماشياً أسرع من خالدٍ راكباً » و « زيد شاعراً خيرٌ منه كاتباً » .

ج ـ أن يكون عاملها هو معنى التشبيه [1] ، وأن يكون عامـلاً في حالين ، يراد تشبيه صاحب أولاهما بصاحب أخراهما ، فعنـد ذلك يجب تقديم حال المشبه على العامل ، نحو : « زيد راكبـاً كخالدٍ ماشياً » ، و « زيدٌ كاتباً مثلـُه شاعراً . ومنه قول أحد الشعراء :

---

(١) أي أن يكون التشبيه مؤدىً بالأداة أو بغـير الأداة ، أما إذا أدى التشبيه بفعل فلا يجب تقديم ولا تأخير ، تقول : « يشبه زيد ماشياً سعيداً راكباً » كما يمكن أن تقول : « زيد ماشياً يشبه سعيداً راكباً » .

٦٤ ـ تُعَيِّرُنا أَنَّنا عالةٌ
ونحنُ ، صعاليكَ ، أنتم ملوكا

(المعنى : تعيرنا بأننا فقراء ، ونحن في حال صعلكتنا وفقرنا ، لا نقل عنكم في حال ملككم . الاعراب : « تعيرنا » مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به . « أننا » أن واسمها . « عالة » خبرها . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل السابق . ويجوز اعتبار المصدر مفعولاً ثانياً للفعل عير ، لأنه قادر على التعدي بنفسه إلى مفعولين ، يقال : « عيرت زيداً الفقر » . « ونحن » الواو حالية ، ونحن مبتدأ . « صعاليك » حال من المبتدأ . « أنتم » خبر ، ومعنى « نحن أنتم » أي « نحن مثلكم » . فالكلام على التشبيه البليغ . « ملوكاً » حال من أنتم . « جملة : تعيرنا » ابتدائية لا محل لها . « جملة اسم أن وخبرها » صلة أن لا محل لها . « جملة : ونحن أنتم » حالية محلها النصب . الشاهد : « ونحن صعاليك أنتم ملوكاً » : وجب تقدم الحال على عاملها المعنوي الذي هو التشبيه البليغ هنا ، لأن هذا العامل عمل في حالين .)

٢ ـ (**يجب أن تتأخر عن عاملها**) : وذلك في أحد عشر موضعاً :

آ ـ أن يكون عاملها فعلاً جامداً ، نحو : « بئس المرء منافقاً » .

ب ـ « « « اسم فعل ، نحو : « صَهْ ساكتاً » .

ج ـ « « « مصدراً صريحاً يصح حلول المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرني اغترابك طالباً للعلم » .

د ـ أن يكون عاملها صلة لـ « أل » ، نحو : « زيد هو المسافر راكباً » .

هـ ـ أن يكون عاملها صلة لحرف مصدري ، نحو : « يسرني أن تعملَ مجتهداً » .

و ـ أن يكون عاملها مقروناً بلام الابتداء ، نحو : « لأسافر ماشياً » .

ز ـ أن يكون عاملها مقروناً بلام القسم ، نحو : « لأسافرنّ ماشياً » .

ح ـ أن يكون عاملها كلمة فيها معنى الفعل دون أحرفه ، نحو : « هذا أبوك مقبلاً » .

ط ـ أن يكون عاملها اسم تفضيل ، نحو : « زيد أفصح الناس خطيباً » .

ي ـ أن تكون الحال مؤكدة لعاملها ، نحو : « ولّى العدو مدبراً » (١) .

ك ـ أن تكون جملة مقترنة بالواو ، نحو : « جئت والشمس طالعةٌ » .

ط ـ أشكال الحال :

١ ـ تأتي الحال مفردةً ، أي لا جملة ولا شبه جملة ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ ـ وتأتي الحال شبه جملة ، أي ظرفاً ، نحو : « رأيت الكتاب فوقَ المنبرِ » أو جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت الكتابَ على المنبرِ » . والواقع أن الحال في هذين الموضعين محذوفة تعلق بها الظرف والجار والمجرور ، والتقدير : رأيت الكتاب مستقراً على المنبر ، ومستقراً فوق المنبرِ . لكن النحاة ـ من باب التسامح ـ يقولون إن الحال هي الظرف والجار .

---

(١) سيأتي الكلام على الحال المؤكدة .

٣ ـ وتأتي الحال جملة فعليـة غير مقترنـة بشيء ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

٤ ـ وتأتي جملةً فعلية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيـد وقـد حمل كتبه » .

٥ ـ وتأتي جملة اسمية غير مقترنة بشيء ، نحو : « رجـــع زيد وجهه عابس » .

٦ ـ وتأتي جملة اسمية مقترنة بالواو ، نحو : « جاء زيد والشمس طالعـةٌ » .

ويشترط في جملة الحال شروط ثلاثة :

١ ـ أن تكون جملة خبرية لا انشائية .

٢ ـ أن تكون غير مصدرة بعلامة استقبال .

٣ ـ أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهـذا الرابط إما الضمير وحـده ، وإما الواو وحـدها ، وإما الواو والضمير معاً ، كما رأيت في الامثلة السابقة .

ي ـ أحكام واو الحال :

واو الحال : هي ما يصح وقـوع « إذ » الظرفيـة موقعَها ، فاذا قلت : « جاء زيد والشمس طالعـةٌ » صحّ أن تقول : « جاء زيـد إذ الشمس طالعةٌ » .

ولا تدخل إلا على الجملة ، كما رأيت ، فلا تدخل على حال مفردة ، ولا على حال شبه جملة [1] .

---

(١) هذا هو رأي النحاة . وقد علمت أن لنا فيها رأياً مخالفاً ، وهو أن واو المفعول معه هي واو حالية ، وأن المفعول معه ليس في حقيقتـــه إلا اسماً سد مسد جملة الحال . راجع فصل المفعول معه .

ووظيفة واو الحال أن تكون رابطاً يربط الجملة الحالية بصاحبها ، إلا أنها ليست هي الرابط الوحيد ، فقد يشترك معهـا في الربط ضمير في جملة الحال يعود إلى صاحب الحال ، نحو « جاء زيد وكتابه معــه » ، حيث ترى كلاً من الواو والهاء يقوم بوظيفـة ربط الجملة الحاليـة « كتابه معه » بصاحبها « زيد » .

واو الحال ، من حيث اقتران الجملة الحالية بها وعدمه ، على ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز ، وممتنع :

آ ـ (**تجب واو الحال**) : وذلك في أربعة مواضع :

١ ـ أن تكون جملة الحال خاليـة من ضمير صاحبها ، نحـــو : « جاء زيد والشمس طالعـة ـ جاء زيد وقـد طلعت الشمسَ ـ جاء زيد وما طلعت الشمس » .

٢ ـ أن تكون جملة الحال مصـــدرة بضمير الصاحب ، نحو : « جاء زيد وهو يضحك » .

٣ ـ أن تكون جملة الحال مضارعية مثبتة مقترنة بقد ، نحو قوله تعالى : « لِمَ تُؤْذونَني ؟ وقد تعلمونَ أني رسول الله إليكم » .

٤ ـ أن تكون جملة الحال مضارعيةً منفيةً بلما ، كقوله تعالى : أمْ حَسِبْتُمْ أن تَدْخُلوا الجنـةَ ، ولمّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين ؟ » . ومنه قول شأس بن نهار :

٦٥ ـ إذا كنتُ مأكولاً فكن خيرَ آكلٍ
وإلاّ ، فأدْرِكْني ولمّا أُمَزَّقِ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بجوابها . « كنت » كان واسمها . « مأكولاً » خبرها . « فكن » الفاء رابطة للجواب ، وكن فعل أمر ناقص اسمه مستتر . « خيرآكل » خبر كن ومضاف اليه . « وإلا » الواو عاطفة ، « إلا » مؤلفة من « ان » حرف شرط جازم ، و « لا » نافية لا عمل لها ، وجملة الشرط محذوفة تقديرها : وإن لا تأكلني . « فأدركني » الفاء رابطة لجواب الشرط ، ادركني : فعل أمر وفاعل مستتر ونون وقاية ومفعول به . « ولما » الواو حالية ، ولما حرف نفي وجزم وقلب . « أمزق » مضارع مجهول مجزوم حرك بالكسر لضرورة الشعر ، نائب فاعله مستتر . « جملة : كنت مأكولاً » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : كن خير آكل » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط » ابتداء لا محل له . « جملة : وإلا » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فأدركني » جواب شرط جازم محلها الجزم . « جملة : ولما امزق » حالية محلها النصب . « المجموع الشرطي » معطوف على المجموع الشرطي الأول لا محل له . الشاهد : « ولما امزق » : وجب اقتران جملة الحال بالواو لأنها مضارعية منفية بلما .)

ب ـ (**تمتنع واو الحال**) : وذلك في ستة مواضع :

١ ـ أن تقع جملة الحال بعد عاطف ، كقوله تعالى : « وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أهْلَكْناها ، فجاءَها بأسُنا بياتاً ، أو هم قائلون[1] » .

٢ ـ أن تكون ماضيَّةً بعد « إلا » ، كقوله تعالى : « ما يَأتيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلا كانوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون » .

٣ ـ أن تكون ماضيَّةً قبل « أو » ، نحو : « احفظ درسك ، صَعُبَ أو سَهُلَ » .

٤ ـ أن تكون مضارعية مثبتة غير مقترنة بقد ، نحو : « جاء زيد يضحك » .

(١) قائلون : أي نائمون وقت القيلولة .

٥ ـ أن تكون مضارعية منفيّة بـ « ما » أو « لا » ، نحو : « جاء زيد ما يحمل معه شيئاً ـ جاء زيد لا يحمل معه شيئاً » .

٦ ـ أن تكون مؤكدة لمضمون الجملة قبلها ، كقوله تعالى : « ذلك الكتاب لا ريب فيه » .

ج ـ (**تجوز واو الحال**) : وذلك في غير ما ذكر من مواضع الوجوب والامتناع . مثال ذلك أن تكون جملة الحال مضارعية مشتملة على ضمير الصاحب ، منفية بلم ، فيجوز عندئذ اقترانها بالواو وعدمه ، تقول : « جاء زيد ولم يحمل معه شيئاً ـ وجاء زيد لم يحمل معه شيئاً » . فمن الأول قول النابغة الذبياني :

٦٦ ـ سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ

فَتَنَاوَلَتْهُ واتَّقَتْنا بِاليَدِ

(الاعراب : « سقط النصيف » فعل وفاعل . « ولم » الواو حالية ، ولم حرف جازم . « ترد » مضارع مجزوم فاعله مستتر . « اسقاطه » مفعول به ومضاف اليه . « فتناولته » فاء عاطفة وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « واتقتنا » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث وفاعل مستتر ومفعول به . « باليد » متعلقان بفعل اتقتنا . « جملة : سقط النصيف » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ولم ترد » حالية محلها النصب . « جملة : فتناولته » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : واتقتنا » معطوفة على سابقتها لا محل لها . الشاهد : « ولم ترد » : يجوز اقتران الجملة الحالية بواو الحال إذا كانت مضارعية منفية بلم .)

ومن الثاني قول زهير :

٦٧ - كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كلِّ منزلٍ
نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الفَنَا لمْ يُحَطَّمِ

(اللغة : العهن ، الصوف المصبوغ . الفنا : شجر له حب أحمر . الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « فتات » اسمه . « العهن » مضاف اليه . « في كل » متعلقان بحال محذوفة من فتات العهن . « منزل » مضاف اليه . « نزلن » فعل وفاعل . « به » متعلقان بنزلن . « حب » خبر كأن . « الفنا » مضاف اليه . « لم يحطم » جازم ومجزوم وحرك بالكسر للضرورة ، ونائب الفاعل مستتر . « جملة : كأن فتات حب » ابتدائية لا محل لها « جملة : نزلن » نعت للمنزل محلها الجر . « جملة : لم يحطم » حالية محلها النصب . الشاهد : « لم يحطم » : يجوز في الجملة المضارعية المنفية بلم الواقعة حالاً عدم اقترانها بواو الحال .)

ك - ذكرها وحذفها :

الأصل في الحال - ككل فضلة - أنه يجوز ذكرها **وعدمه : فتذكر إذا تعلق بها غرض المتكلم ، وتحذف** إذا لم يتعلق بها الغرض . ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يتعلق بها غرض المتكلم ثم تحذف لقرينة دالة عليها . وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكر المقول ، كقوله تعالى : « والملائكةُ يَدْخُلونَ عليهِمْ من كلِّ بابٍ : سلامٌ عليكم » ، أي يدخلون قائلين : سلام عليكم . وقوله : « وإذ يَرْفَعُ إبراهيمُ القواعدَ مِنَ البيتِ وإسماعيلُ : رَبَّنا تَقَبَّلْ منا » ، أي : يرفعان القواعدَ قائِلَيْنِ : ربنا تقبل منا .

وقد يعرض للحال ما يمنع حذفها . وذلك في أربع صور :

١ - أن تكون جواباً ، كقولك « ماشياً » في جواب من سألك : « كيف جئت ؟ » .

٢ ـ أن تكون سادّةً مسدّ خبر المبتدأ ، نحو : « أفضل صدقةِ الرجل مستتراً » .

٣ ـ أن تكون نائبة عن فعلها المحذوف سماعـاً ، نحو : « هنيئـاً لك [1] » .

٤ ـ أن يكون الكلام مبنياً عليها ـ بحيث يفسد بحذفها ـ كقوله تعالى : « يا أيُّها الذينَ آمنوا لا تقربوا الصلاةَ وأنتم سُكارى ، حتى تَعْلَمُوا ما تقولون » ، وقوله : « ولا تمشِ في الأرضِ مَرَحاً » ، وقوله : « وإذا قاموا إلى الصلاةِ قاموا كُسالى » ، وقوله : « وما خلقنا السماواتِ والأرضَ وما بينهما لاعبين » . ومن هـذا القبيل أن تكون محصورة في صاحبها ، أو يكون صاحبها محصوراً فيها ، نحو : « ما جاء ماشياً إلا زيدٌ ـ وما جاء زيد إلا ماشياً » .

ل ـ ذكر صاحبها وحذفه :

الأصل في صاحب الحال أن يذكر . وقـد يحذف جوازاً في مثل قوله تعالى : « أهذا الذي بَعَثَ اللهُ رسولاً ؟ » ، أي : بعثه الله رسولاً .

وقد يحذف وجوباً حين وجوب حذف العامل ، وذلك في موضعين :

---

(١) مثل هذه الحال لم يسمع عاملها مذكوراً ، فتكون الحال مغنية عن ذكره . وهذا معنى قولنا « نائبة عن فعلها » . ولا نريد من ذلك أنها قائمة بوظيفة المفعول المطلق النائب عن فعله .

هذا وتقدير الفعل في هذا المقام : ثبت لك الخير هنيئاً ، أو هنأك الأمر هنيئاً . والاعراب : هنيئاً : حال . لك : متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : دعائي كائن لك .

١ ـ أن تكون الحال مؤكدة مضمون الجملة التي قبلها ، نحو : « زيد أبوك رحيماً » ، فالصاحب هو الضمير المحذوف مع العامل . والتقدير : أعرفه رحيماً .

٢ ـ أن تدل الحال على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي ، نحو : « اشترِ الكتاب بدينارٍ فنازلاً » ، فالصاحب محذوف وجوباً مع العامل ، والتقدير : « فليذهب العدد نازلاً » .

م ـ ذكر عاملها وحذفه :

الأصل في عامل الحال أن يذكر . ويجوز حذفه لقرينة تدل عليه . وأكثر ما يكون ذلك في عبارات المجاملة والحوار ، كقولك للمسافر : « راشداً ـ أو مصحوباً بالسلامةِ » ، وللقادم من الحج : « مأجوراً » ، ولمن يحدثك : « صادقاً » ، ولمن سألك : كيف جئتَ ؟ : « ماشياً » . ومن ذلك قوله تعالى : « أيَحْسَبُ الانسانُ أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ ؟ بلى ، قادرين على أنْ نُسَوِّيَ بَنانَهُ » .

ويجب حذف العامل في خمسة مواضع :

١ ـ أن تدل الحال على ازدياد أو نقص تدريجي ، نحو : « يُقَدَّرُ عددُ الطلابِ بمئةٍ فصاعداً (١) » ، أي : فيذهب العدد صاعداً

(١) الاعراب : الفاء تزيينية ، صاعداً : حال منصوبة . عاملها وصاحبها محذوفان تقديرهما : يذهب العدد ، أو ذهب العدد ، أو فليذهب العدد . وانما تختار من هذه التقديرات ما يناسب الجملة السابقة انشاءً وخبراً . وعلى كل ، فان الحال في هذا التركيب تعتبر جملة تامة ، وذلك لأن لها فعلاً وفاعلاً محذوفين .

ونحو : « بع كتابك بعشرِ ليرات فنازلاً ، أو فسافلاً ، أو فأقلّ ... الخ » أي : فليذهبِ العدد سافلاً . وشرط هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء كما رأيت ، أو بثمّ ، والفاء أكثر .

٢ ـ أن تذكر للتوبيخ ، نحو : « أقاعداً (١) عن العمل ، وقد قام الناس ؟! » . ومنه قولهم : « أتميمياً مرةً ، وقَيْسِيّاً أخرى ؟! » ، أي : أتنتسب تميمياً ؟!

٣ ـ أن تكون الحال مفردة مؤكدة مضمون جملة قبلها ، نحو : أنت أخي مواسياً (١) » أي : اعرفك مواسياً .

٤ ـ أن تسد مسدّ خبر المبتدأ ، نحو : « انشادي القصيدة محفوظةً » أي : انشادي إياها حاصل إذ توجد محفوظةً .

٥ ـ أن يكون العامل مما ورد السماع بحذفه ، نحو : « هنيئاً ومريئاً لك » .

ن ـ تعدد الحال :

يجوز أن تتعد الحال ، وصاحبها واحد أو متعدد . فمثال الأول قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِهِ غضبانَ أسِفاً » .

فان تعدد الصاحب ، والأحوال من لفظ واحد ومعنى واحد ، ثنيتها أو جمعتها بحسب المقام ، فتقول : « جاء زيد وعمرو راكبَيْن » ، ولا تقول : « جاء زيد وعمرو راكباً وراكباً » . وتقول : « جاء زيد

(١) والحال ههنا مع عاملها جملة مستقلة .

وعمرٍ وبكرٍ راكبينَ » ، ولا تقول : « راكباً وراكباً وراكباً » . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « وسَخَّرَ لكم الشمسَ والقمرَ دائبين » ، والأصل « دائبةً ودائباً » .

وان اختلف لفظ الحالين ذكرت الاثنتان بغير عاطف بينهما ، نحو : « لقيت زيداً مصعداً منحدراً » .

ولما كان الالتباس محتمل الحدوث في مثل هذا التركيب ، فقد أوجبوا ترتيباً للأحوال تكون بموجبه الحال الأولى للصاحب الثاني ، والحال الثانية للصاحب الأول ، ففي مثالنا السابق ، تكون « مصعداً » حالاً من « زيد » و « منحدراً » حالاً من التاء في « لقيت » فالطرف للطرف والوسط للوسط . وقالوا في تعليل ذلك : إن فصلاً واحداً أهون من فصلين .

فان أمن اللبس ، وذلك لاختلاف الأصحاب في الجنس أو العدد ، لظهور المعنى ووضوحه ، جاز التقديم والتأخير بين الحالين ، لأنه يمكنك أن تردَّ كل حال إلى صاحبها ، نحو : « لقيت دعداً ماشياً راكبةً ، أو راكبةً ماشياً » ، و « لقيت زيداً وعمراً راكباً ماشيين ، أو ماشيين راكباً » ، و « مررت بزيد راكباً جالساً ، أو جالساً راكباً [1] » ومن هذا القبيل قول امرىء القيس :

٦٨ ـ خَرَجْتُ بها أمشي ، تَجُرُّ وراءَنا

على أَثَرَيْنا ذيلَ مرطٍ مُرَحَّلِ

---

(١) عدم اللبس هنا آت من أن الراكب لا يمكن الا أن يكون المار ، وهو التاء في « مررت » . والجالس لا يمكن الا أن يكون المرور به ، وهو زيد .

(اللغة : المرط : كل ثوب غير مخيط . المرحل : الثـوب الذي اشبهت نقوشه رحال الابل . المعـنى : خرجت بحبيبتي من خـدرها ، فراحت تعفى آ ثار أقدامنا على الرمال بذيل ثوبها ذي النقوش الكثيرة . الاعراب : « خرجت » فعل وفاعل . « بها » متعلقان بخرجت . « أمشي » مضارع مرفوع فاعـله مستتر . « تجر » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وراءنا » ظرف مكان متعلق بتجر ، والضمير مضاف اليه . « على أثرينا » متعلقان بتجر ، والضمير مضاف اليـه . « ذيل » مفعول به لفعل تجر . « مرط » مضاف اليه . « مرحـل » نعت للمرط . « جملة : خرجت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : أمشي » حال من التاء في خرجت محلها النصب . « جملة : تجر » حال من الهاء في « بها » محلها النصب . الشاهد : « خرجت بهـا أمشي تجر » : جاز عـدم الترتيب في الحال المتعددة لاختلاف الصاحبين جنساً .)

س ـ أقسام الحال :

تنقسم الحال ـ باعتبارات مختلفـة ـ إلى أقسام وأنواع مختلفة ، إليك بيانها :

آ ـ فالحال إما مؤسِّسَة ، وإما مؤكِّدة :

١ ـ (**الحال المؤسسة**) : وتسمى المبيِّنة أيضاً . وهي التي تحمل إلى الجملة معنى تأسيسياً لم يكن في الجملة قبـل مجيئها ، نحو : « جاء خالد راكباً » . فلو لم تذكر « راكباً » لما عرفت حال خالدٍ أثناء مجيئه .

٢ ـ (**الحال المؤكدة**) : وهي التي لا تحمل إلى الجملة معـنىً جديداً ، بل تكتفي بتوكيـد ما تراه في الجملة من المعاني . وتنقسم باعتبار ما تؤكده إلى ثلاثة أقسام : (١) ـ مؤكدة لمعنى عاملهـا ، نحو : « تبسم زيـدٌ ضاحكاً » ، فضاحكاً لم تحمل معنىً جـديداً إلى الجملة ، إذ معنى الضحك موجود في الفعل « تبسم » . ومن هذا القبيل قـوله تعالى : « ولا تَعْثَـوْا في الأرضِ مُفْسِدين » ، وقـوله : « ثم وَلَّيْتُمْ

مُدْبِرين » . (٢) ـ مؤكـــدة لصاحبها ، نحو : « جاء الطـلاب كلهم جميعاً » ، فمعنى الجمعية حاصل في صاحب الحال ، وهو « الطلاب كلهم » ، فالحال لم تأت بمعنى جديد ، ولكنهـا أكدت المعنى الموجود في صاحبهـا . (٣) ـ مؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : « أنت أخي مواسياً » ، إذ إن معنى المواساة ليس جديداً على الجملة ، بل هو مفهوم من الاسناد : « أنت أخي » . ويشترط فى هدا النوع من الحال أن تكون الجملة قبله من اسمين معرفتين جامدين ، كما رأيت في المثال .

ب ـ والحال إما مقصودة لذاتها ، وإما موطئة لغيرها :

١ ـ (**الحال المقصودة**) : وهي الحال الطبيعية ، أي المشتقة التي تذكر لبيان هيئة صاحبها ، نحو : « جاء زيد راكباً » .

٢ ـ (**الحال الموطئة**) : وهي الاسم الجامـد الذي يسبق الحال الحقيقية المقصودة ، فيكونُ تمهيداً لها وتوطئة ، نحو : « عرفت زيـــداً رجلاً مخلصاً » ، « فرجلاً » ليست هي الحال الصحيحة ، لأنهـا لا تبين هيئة زيد ، انما الذي يبينه هو كلـة « مخلصاً » . فالحال الحقيقيـــة هي « مخلصاً » . ولكننا في الاعراب نعتبر كلمة « رجلاً » هي الحال ، وكلمة « مخلصاً » صفة للرجل . ولما كان هـذا يخالف طبيعة المراد من الـكلام اعتبرت هذه الحال موطئة لما بعدها .

ج ـ والحال إما حقيقية ، وإما سببية :

١ ـ (**الحال الحقيقية**) : وهي التي تبين هيئة صاحبهـا ، وترفع ضميراً مستتراً فيها يعود على صاحبها ، نحو : « جاء زيد ماشياً » ، حيث نجد « ماشياً » مبينة لهيئة صاحبها زيد ، وفيها ضمير مستتر فاعل لها يعود على زيد ، والتقدير : ماشياً هو ، أي : زيد .

٢ ـ (**الحال السببية**) : وهي التي ترفع الاسم الظاهر ، وتبين هيئة هذا الاسم الظاهر ، لا هيئة صاحبها ، نحو : « ركبت الفرسَ غائباً صاحبُهُ [١] » ، حيث نجد « غائباً » رافعة لكلمة « صاحبُه » على أنه فاعل لها ، وحيث نجد أنها تبين هيئة « صاحبه » لا هيئة « الفرس » . ويشترط في هـذه الحال أن يكون المرفوع بها متصلاً بضمير يعـود على صاحبها ، وهو الهاء في مثالنا المتصل بكلمة « صاحبه » ، والذي يعود إلى الفرس . وهذا الضمير يسمى سبباً ، أي حبلاً يربط صاحب الحال ، بالاعتبار النحوي ، بالمرفوع بالحال ، أي بصاحبها ، بالاعتبار المعنـوي . ولذلك تسمى هذه الحال بالحال السببية .

د ـ والحال إما مترادفة ، وإما متداخلة :

١ ـ (**الحال المترادفة**) : هي الأحوال التي يتلو بعضهـا بعضاً ، وكلها لصاحب واحد ، نحو قوله تعالى : « فَرَجَعَ موسى إلى قومِـهِ غضبان أسفاً » ، أو يكون أصحابها المختلفون غير طرف في جملة حالية ، نحو : « لقيت زيداً مُصْعِداً منحدراً » .

٢ ـ (**الحال المتداخلة**) : وهي أن تأتي حال من اسم هو نفسه طرف في جملة حالية ، فتكون الحال الثانية داخلة في الحال الأولى ، نحو : « جاء زيد يحمل كتابه مفتوحاً » حيث نجد « مفتوحاً » حالاً من الكتاب ، والكتاب نفسه واقعاً في جملة حالية هي جملة « يحمل كتابه » . فتكون « مفتوحاً » حالاً مفردة واقعة داخل حال جملة . وهـذا هو التداخل في الحال .

---

(١) « غائباً » هي بيان لهيئة الفرس في الاعتبار النحوي التركيبي فقط ، أما من حيث المعنى فهي بيان لهيئة « صاحبه » كما هو ظاهر .

هـ ـ والحال إما مقارِنة ، وإما مقدَّرَة :

١ ـ (**الحال المقارنة**) : هي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها ، وهذا هو الأصل ، نحو : « جاء زيد راكباً » ، فزمن الركوب هو نفسه زمن المجيء . فالزمنان مقترنان ، ومن هنا سميت بالمقارنة .

٢ ـ (**الحال المقدَّرَة**) : وهي التي لا يتحقق معناها إلا بعد زمن تحقق معنى عاملها ، نحو : « مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً » . فزمن تحقق المرور ماض ، وزمن تحقق الصيد مستقبل . ولما كان هذا يخالف الأصل في وظيفة الحال ، ألا وهي بيان هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث لا بعده ، فانهم يقدرون لهذه الحال كلمات تردها إلى الأصل وتحفظ لها معناها ، كأن يقولوا : التقدير : مررت برجلٍ معه صقرٌ ناوياً الصيد به غداً ، أو مقدراً الصيد به غداً . ومن هنا سميت هذه الحال بالمقدرة . ومنها قوله تعالى : « إنّا هَدَيْناهُ السَّبيلَ ، إما شاكراً ، وإما كفوراً » ، فالشكران والكفران سيكونان بعد الهداية ، وقوله : « أُدْخُلوها بسلامٍ آمنين » ، فالأمن سيكون بعد الدخول ، وقوله : « فادخلوها خالدين » ، فالخلود سيكون بعد الدخول .

ع ـ خاتمة :

١ ـ وردت عن العرب ألفاظ مركبة تركيب « خمسةَ عشرَ » ، واقعةً موقع الحال . وهي مبنية على فتح جزأيها ، إلا ما كان جزؤه الأول ياءً ، فبناؤه على السكون . وهذه الحال معدودة في الحال المفردة ، لا الجملة ، ولا شبه الجملة .

وهذه الألفاظ على ضربين :

آ ـ ما ركّب وأصله العطف ، نحو : « تفرق القوم شَذَرَ مَذَرَ ـ أو شَغَرَ بَغَرَ » أي : متفرقين ، أو منتشرين ، أو مُتَشَتِّتين . ونحو : « أنت جاري بيتَ بيتَ » ، أي : ملاصقاً . ونحو : « لقيته كَفَّةَ كفَّةَ » ، أي : مواجهاً .

ب ـ ما ركّب واصله الاضافة ، نحو : « فعلت هذا الشيء باديءَ بدءَ ، أو باديْ بدأةَ ، أو باديءَ بدأةَ ، أو باديءَ بِداءَ ، أو باديْ بَداءَ ، أو بدأةَ بدأةَ » ، أي : فعلته مبدوءاً به . ونحو : « تفرق القوم أيديْ سبا ، أو أياديْ سبأ » أي : مشتتين .

٢ ـ إذا تقدمت الصفة على موصوفها انقلبت حالاً وجوباً ، لأن الصفة لا تكون قبل الموصوف ، تقول : « جاء رجلٌ طويلٌ » ، فاذا أردت أن تقدم الصفة قلبتها حالاً ، فقلت : « جاء طويلاً رجلٌ » . ومن هذا القبيل قول الشاعر : « لمزةَ موحشاً طللٌ قديمُ » ، والأصل : « لعزّةَ طللٌ موحشٌ » (١) .

٣ ـ كلمة « وحد » لم تسمع إلا منصوبة على الحال . إلا ما شذّ من قولهم : « هو نسيج وحدِه » بالاضافة ، ومعناها المدح ، و : « هو عُيَيْرُ وَحْدِهِ ، وجُحَيشُ وَحْدِهِ » بالاضافة أيضاً ، ومعناها الذم .

٤ ـ يذهب أكثر اللغويين والنحاة إلى أن كلتي « كافة وقاطبة » لم تستعملا إلا منصوبتين على الحال . وليس هذا بشيء ، فقد جاء في حديث لعمر بن الخطاب قوله : « لقد جعلت لآل بني كاهلة على كافة المسلمين لكل عامٍ مائتي مثقالٍ ذهباً إبريزاً » ، فجرّ الكافة بحرف جر .

---

(١) ويروى : لعزة موحشاً طلل قديم ، هو صدر بيت لكثير ، عجزه : « عفاه كل أسحم مستديم » .

٢ - التمييز

آ - تعريفه :

التمييز : اسم نكرة يذكر في الكلام ليزيل إبهاماً سبقه ، نحو : « اشتريت عشرين كتاباً » حيث نرى « كتاباً » قد أزال الغموض الذي في « عشرين » ، وبين المراد منها . ويسمى الاسم الذي أزال الغموض تمييزاً ، أو مميّزاً ، أو تفسيراً ، أو مفسّراً ، أو تبييناً ، أو مبيّناً . ويسمى الذي زال غموضه مميَّزاً ، أو مفسَّراً ، أو مبيَّناً .

ويحدث الغموض والابهام في الكلام من إحدى جهتين : إما من جهة المفرد ، وإما من جهة الجملة :

ب - غموض المفرد وتمييزه :

ليست مفردات اللغة على درجة واحدة من الوضوح كما قد يتبادر إلى الذهن ، فبعض هذه المفردات لا يكاد أن يذكر حتى يثير في ذهن السامع صورة المسمى بكل أبعادها وأشكالها ، على حين أن مفردات أخرى لا تكاد تثير في ذهن سامعها شيئاً ، وكأنها نوع من الرموز الرياضية التي لا تدل على شيء .

قل كلمة « كتاب » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن السامع صورة لأوراقٍ تملأ السطور السود صفحاتها ، وقد ضم بعضها إلى بعض في

غلاف عليه عنوان . وليس بعيداً أن يتخيل السامع طولاً معيناً لهذا الكتاب ، وعرضاً وسمكاً معينين أيضاً .

وقل كلمة « شارع » . وعلى الفور ، ستنبعث في ذهن سامعك صورة لمكان طويل مستقيم ؛ قد فرشت أرضه بالأسفلت ، وامتدت الأرصفة العريضة على جانبيه ، وقامت البنايات الشاهقة عن يمينه وشماله .

والآن ، قل كلمة « شيء » . ثم اسأل سامعك عن الصورة التي أثارتها هذه الكلمة في ذهنه . سيقول لك السامع إنه لم يتخيل شيئاً ، لأن الكلمة لم تعنِ عنده مسمىً معيناً له صفات محددة ، لأنها كلمة تعني كل موجود ، وليست مخصوصة بمسميات معينة .

قل له الآن : « إن الذي عندي لا يكفي » ، ثم اسأله ماذا فهم من كلمة « الذي عندي » ؟ وسيكون جوابه كالسابق : إنه لم يتخيل صورة معينة لهذا الذي هو عندك .

قل له الآن كلمة « عشرين » ، ثم اسأله عن الصورة التي أثارتها هذه الكلمة في ذهنه ، وسترى أن جوابه لن يختلف عن سابقيه مطلقاً .

ونتساءل الآن : ترى ما الذي أورث « شيء ـ والذي ـ وعشرين » هذا الغموض الذي فيها ؟ ولماذا لا تثير في ذهن سامعها صوراً معينة كما تفعل كلمات « الكتاب ـ والشارع ـ والمدرسة » وغيرها .

والجواب عن ذلك بسيط . وهو أن كلمة (شيء) لم تضعها اللغة اسماً لمسمىً مخصوص له أوصاف مميزة ، بل وضعتها لتكون اسماً لكل موجود ، فهي واسعة الدلالة جداً ، وبالتالي ، فهي واسعة التنكير جداً ، وسعة التنكير هذه هي التي نسميها إبهاماً أو غموضاً .

وما قيل في كلمة (شيء) يقال مثله في كلمات « ما ـ ومهما » وغيرهما من الأسماء المبهمة .

والأمر مع كلمة « عشرين » مختلف تماماً ، لأن هذه الكلمة لا تعني شيئاً على الاطلاق . كان مبعث الغموض في كلمة « شيء » هو سعة دلالتها ، وصلاحيتها لأن تكون اسماً لكل موجود ، فالباب شيء ، والكتاب شيء ، والشارع شيء ، وكل ذات في الوجود تسمى شيئاً ، أما الغموض الذي في كلمة « عشرين » فمبعثه أمر آخر ، هو عدم دلالتها على أي ذات مطلقاً ، فليس في الوجود كله ذات اسمها « عشرون » . إنها كلمة لا تعني ذاتاً إذن ، ولكنها تعني مقداراً عددياً مجرداً تبلغه الذات إذا تكاثرت كثرة معينة .

وما قلناه في كلمة « عشرين » يقال مثله في كل ما دل على مقدار من عدد أو وزن أو كيل أو مساحة .

وهكذا ترى أن الاسماء في اللغة ليست متساوية في الدلالة ، فمنها الواضح الذي يدل على ذات معلومة ، ومنها الغامض الذي لا تعرف الذات المعنيّة به ، على اختلاف في مبعث هذا الغموض وسببه .

وهذا الغامض هو وحده الذي يحتاج إلى التمييز ليحدد الذات المقصودة منه . ويسمى تمييزه تمييز المفرد ، لأنه يفسر مفرداً غامضاً ، لا جملة غامضة ، أو يسمى تمييز الملفوظ ، لأنه يفسر غموضاً ملفوظاً ، أي غموضاً متجسداً في كلمة ملفوظة ، أو يسمى تمييز الذات ، لأنه يكشف عن الذات المقصودة بالاسم المبهم .

وزيادة في التفصيل ، لا نرى بأساً في الكلام على أنواع الاسماء الغامضة :

ج - أنواع الاسم المبهم :

الاسماء المبهمة على سبعة أنواع :

١ - كل ما دل على عدد : سواء أكان العدد صريحاً ، أي معروف الكمية ، مثل : واحد - خمسة - عشرة - مئة ... الخ ، أم كان مبهماً ، أي غير محدد الكمية ، مثل : كم - كذا - كأين ... الخ .

٢ - كل ما دل على مقدار ، أي شيء مقيس بواحدة قياسية : مثل المتر ، والياردة ، والذراع ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس الأطوال ، والقصبة ، والفدان ، والهكتار ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس المساحات ، والكيلو غرام ، والرطل ، والطن ، والقنطار ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس الأوزان ، والكيل ، والصاع ، والليتر ، وما أشبه ذلك من واحدات قياس السعة والحجم .

٣ - كل ما دل على ما يشبه المقدار ، من حيث كونه يدل على كمية مقيسة بغير مقياس معين ، مثل : « عندي مدُّ البصر أرضاً ، وما في السماء قدرُ راحةٍ سحاباً ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، وعندي جرةٌ ماءً ، وكيس قمحاً ، وخابية خلاً ، ... الخ » .

٤ - كل ما أجري مجرى المقادير ، من كل اسم مبهم مفتقر إلى التمييز والتفسير ، نحو : « لنا مثل مالكم خيلاً » و « عندنا غيرُ ذلك غنماً » . ومنه قوله تعالى : « ولو جئنا بِمِثْلِهِ مَدَداً » .

٥ - كل اسم يدل على ذات صالحة لأن تصنع من مواد مختلفة ، فيأتي التمييز لتعيين المادة التي صنعت منها هذه الذات . مثل : « عندي خاتم فضةً ، وساعةٌ ذهباً ، وثوب صوفاً ، ومعطفٌ جوخاً ، وباب خشباً ، وقلمٌ قصباً .. وغير ذلك » .

٦ ـ كل اسم واسع الدلالة يصلح أن يكون اسماً لكل موجود . ومن هذا النوع « ما » النكرة التامة التي بمعنى « شيء » و « ما ومهما » الشرطيتان .

٧ ـ كل اسم موصول لم تعرفه صلته ، مثل : « الذي عندي ، والذي معك » .

د ـ غموض الجملة وتمييزها :

لا يعتري الغموض الجملة فتحتاج معه إلى التمييز إلا إذا حول الأسناد فيها عن طريقه الطبيعية .

فكيف يحدث هذا ؟

إذا أراد صديقك أن يفهمك أن عمر زيد قد طال ، فالمنتظر منه أن يسند الطول إلى عمر زيد ، ويقول : « طال عمر زيد » . فاذا فعل ذلك كانت جملته واضحة لا غموض فيها ، لأن إسناد الطول إلى العمر إسناد طبيعي يفهمه كل سامع . ولكنه لا يفعل ذلك في بعض الأحيان ، بل يلجأ ، بقصد المبالغة والتوكيد ، إلى تحويل الاسناد عن العمر إلى زيد نفسه ، فيقول لك : « طال زيدٌ » . وهذا ، كما ترى ، مجاز ، جاز فيه صديقك كلمة العمر إلى كلمة زيد . ولما كان هذا المجاز غامضاً موقعاً لك في اللبس ، إذ قد تفهم منه أن قامة زيد هي التي طالت ـ كان لا بد لصديقك من أن يفسر كلامه ويوضح المقصود منه ، ولكنه لا يلجأ إلى التفسير بجملة طويلة كأن يقول ذلك : « أقصد من كلامي أن عمر زيد هو الذي طال » ، بل يرد إلى الجملة الكلمة التي جازها ، ولكنها الآن منصوبة لا مرفوعة على الفاعلية ، فيقول : « طال زيد عُمْراً » .

المسألة هنا تتلخص فيما يأتي : طُرِدَ الفاعل الحقيقي من الجملة ليحل محله اسم آخر ، فلما خيف اللبس على السامع ، رُدّ الفاعل الحقيقي ، ولكن لا ليأخذ مكانه في الفاعلية ، بل ليكون منصوباً بقصد التفسير والتوضيح (١) .

غير أن الطرد لا يتناول الفاعل وحده ، بل قد يصيب المبتدأ والمفعول به أيضاً . ويمكنك من الأمثلة الآتية أن ترى الجمل في إسنادها الطبيعي ، ثم كيف يحول الاسناد عن جهته الطبيعية بطرد المسند اليه واحلال غيره محله ، والغموض الذي يعتري الجملة من هذه العملية ، ثم كيف يرد المطرود منصوباً على التمييز لازالة هذا الغموض :

١ ـ إتسعت دارُ زيدٍ ← اتسع زيد ← اتسع زيد داراً . (طرد الفاعل ثم عاد مفسراً) .

٢ ـ غرستُ الأشجارَ في الحديقةِ ← غَرَسْتُ الحديقةَ ← غَرَسْتُ الحديقةَ أشجاراً (طرد المفعول به ثم عاد مفسراً) .

٣ ـ مالُ زيدٍ أكثر من مالِكَ ← زيدٌ أكثر منك ← زيد أكثر منك مالاً (طرد المبتدأ ثم عاد مفسراً) .

هذا النوع من التمييز يسمى تمييز الجملة ، لأنه لا يتجه بخدمته إلى مفرد من مفرداتها ، بل اليها كلها ، كما يسمى تمييز النسبة ، لأنه يفسر النسبة الغامضة ، أي الاسناد الغامض ، ويسمى أخيراً بتمييز الملحوظ ،

---

(١) قد يطرد الفاعل لا ليحل مكانه اسم آخر ، بل ليحل محله ضميره . ويحدث ذلك مع نعم وبئس ، نحو : « نعم رجلاً زيد » . وسيجيء شرح ذلك بالتفصيل عند الكلام على المدح والذم . في باب الأساليب .

لأنه يفسر غموضاً ملحوظاً في نسبة بعض الكلمات إلى بعض ، لا غموضاً متجسداً في لفظ كلمة (١) .

ولما كان أصل هذا التمييز فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، وليس كلمة جديدة مضافة إلى الجملة لخدمة كلمة من كلماتها ـ سمي بالتمييز المحوَّل .

وهناك منصوب اختلف فيه النحاة : أهو تمييز ، أم هو حال ؟ ونعني به ذلك المنصوب الذي يرى كثيراً في جمل التعجب والمدح والذم ، نحو : « لله در زيد عالماً ـ وما أعظم خالداً فارساً » ، وقليلاً في غيرها ، نحو : « ملأتُ الحوضَ ماءً ، وأوسعت زيداً مدحاً » .

فقال قوم : هو حال ، بدليل أنه مشتق في غالب الأحيان « عالماً فارساً » . والتمييز لا يكون إلا جامداً .

وقال آخرون : بل هو تمييز ، لأنه يبين الجهة التي جرى منها التعجب أو المدح أو الذم ، فقولنا : « لله دره فارساً » يعني « لله دره من حيث فروسيته » . وهذه وظيفة التمييز ، لا وظيفة الحال . ثم إنه على تقدير « من » فتقول : « لله دره من فارس » مظهراً هذا الجار المقدر ، والحال ليست على تقدير « من » ، بل على تقدير « في » . أما مجيئه مشتقاً في بعض الأحيان ، فذلك لأنه في حقيقته صفة لجامد محذوف

(٢) هذا النوع من التمييز ـ كما ترى ـ ليس كلمة جديدة تضاف الى الكلام لتخدم الاسم ، بل هو كلمة أساسية في الجملة بدلت وظيفتها . واذن ، فليس هو تكملة للاسم ، وهذا يعني أنه كان علينا أن نؤخر دراسته الى حين الكلام على الأساليب ، تمشياً مع المنهج الذي اختططناه لأنفسنا ، لأنه نوع خاص من أشكال التعبير في العربية . ولكننا آثرنا الخروج على المنهج ، لئلا يتمزق مبحث التمييز بين أبواب مختلفة فيقع الطالب في الحيرة والبلبلة .

كان هو التمييز ، فلما حذف نابت صفتــــه عنه ، والأصل : « لله دره رجلاً فارساً » .

ثم اختلف هؤلاء في أمر هذا التمييز : أهو تمييز ذات ، أم تمييز نسبة ؟ فمنهم من أطلق فقال : هو تمييز نسبة ، لأن الذوات التي قبله كلها واضحة لا غموض فيها ، إنما الغموض هو في جهة التعجب والمدح والذم . وفصَّل آخرون فقالوا : هو تمييز ذات إن كان المتعجب منـه ضميرَ غائبٍ لم يبين مرجعه ، كما في قولهم : « لله دره فارساً » ، لأن هـذا الضمير مفتقر إلى بيان عينه في هـذه الحال أكثر من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه . فان لم يكن المتعجب منه ضميراً أصلاً ، أو كان ضمير خطاب ، أو ضمير غيبة علم مرجعه ، فالتمييز تمييز نسبة ، نحو : « لله در زيد فارساً » و « لله درك فارساً » و « زيد لله دره فارساً » .

وعلى كل حال ، فقد اتفق النحاة على أن هذا التمييز ليس محولاً عن شيء ، فليس أصله المبتدأ ، ولا الفاعل ، ولا المفعول به ، بل هو كلمة جديدة تضاف إلى الجملة لكشف جهة غامضـــة في نسبة التعجب إلى المتعجب منه .

وعلى ذلك ، يكون عنـدنا ثلاثة أنواع من التمييز : تمييز مفرد ، تمييز جملة محول ، تمييز جملة غير محول .

٥ ـ حركة التمييز :

يستطيع التمييز أن يؤدي وظيفته وهو منصوب ، نحو : « عنـدي رطلٌ عسلاً [1] » ، وأن يؤديها وهو مجرور بالاضافة ، نحو : « عندي

(١) واعرابه متفق عليه ، وهو أنه تمييز منصوب .

رطلُ عسلٍ [١] » ، وأن يؤديها وهو مجرور بمن ، نحو : « عنـــدي رطلٌ من عسلٍ [٢] » .

إلا أن المميِّزات تختلف فيما تقبله من هـذه الوجوه ، فبعضهـا لا يقبل تمييزه إلا على صورة واحدة من هذه الصور الثلاث ، وبعضها يجيز فيه صورتين ، وبعضها يجيز فيه الصور الثلاث . واليك تفصيل ذلك :

١ - (**العدد من ثلاثة إلى عشرة**) : لا تقبل هـــذه الأعداد تمييزها إلا على صورة الجمع ، وأن يكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء ثلاثة رجالٍ - واشتريت عشرة أقلامٍ » . فان جاء تمييزهـا اسم جمع أو اسم جنس ، لا جمعاً ، وجب جره بمن ، نحو : « جاء ثلاثةٌ من القومِ - وعندي أربعة من الخيل » . ومنه قوله تعالى : « فخذ أربعةً من الطيرِ » وقد يجر بالاضافة ، كقوله تعالى : « وكان في المدينـة تسعةُ رهطٍ » . وفي الحديث : « ليس فيما دون خمسِ ذودٍ صدقـــةٌ » . وقال الشاعر يشكو فقره :

٦٩ - ثلاثةُ أنفسٍ وثَلاثُ ذودٍ
لقــد جارَ الزمانُ على عِيالي

---

(١) وفي اعرابه مذهبان : أسهلهما أن تنظر إلى وضعه الاضافي فقط فتقول هو مضاف اليه مجرور ، ثم تسكت ، والثاني أن تنظر إلى وضعه ووظيفتــه المعنوية معاً ، فتقول : هو مجرور لفظاً منصوب محلاّ على أنه تمييز .

(٢) وفي اعراب هذا مذهبان أيضاً : أولهما أن تعلق الجار والمجرور بوصف محذوف للمميز ، فان كان المميز نكرة جعلت الوصف المحذوف نعتاً له وعلقت الجار به . فتقدير مثالنا أعلاه : عندي رطل كائن من عسلٍ ، وان كان المميز معرفـــة جعلت الوصف المحذوف حالاً منه وعلقت الجار به ، في قولنا : « إن الذي معي من الدراهم لا يكفيك » ، يكون التقدير : إن الذي معي كائنـــاً من الدراهم لا يكفيك . والمذهب الثاني أن تقول : الجار والمجرور في محل نصب على التمييز .

(اللغة : الذود : عدد من الابل ما بين الثلاث إلى العشر . الاعراب : « ثلاثة » خبر لمبتدأ محذوف . التقدير : حالي ثلاثة أنفس وثلاث ذودٍ . « أنفس » مضاف اليه . « وثلاث ذود » معطوف . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « جار الزمان » فعل وفاعل . « على عيالي » متعلقان بجار . والضمير مضاف اليه . « جملة : ثلاثة أنفس » ابتدائية لا محل لها . « جملة : جار الزمان » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « ثلاث ذودٍ » : يجوز في تمييز الثلاثة إلى العشرة أن يكون مجروراً بالاضافة على الرغم من كونه اسم جمع ، لا جمعاً .)

٢ – (**العدد من ١١ – ٩٩**) : لا يكون تمييز هذه الاعداد إلا مفرداً منصوباً ، نحو : « جاء أحد عشرَ رجلاً – وخمس وعشرون امرأةً – وتسعة وتسعون طالباً » .

٣ – (**العدد ١٠٠ و ١٠٠٠**) : لا يكون تمييز هذين اللفظين إلا مفرداً مجروراً بالاضافة ، نحو : « جاء مئة رجلٍ – وألف امرأةٍ » وقد شذّ تمييز المئة منصوباً في قول الشاعر :

٧٠ – إذا عاش الفتى مئتين عاماً

فقد ذهبَ المَسرَّةُ والفَتاءُ

(الاعراب : « إذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « عاش الفتى » فعل وفاعل . « مئتين » ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى ، متعلق بعاش . « عاماً » تمييز منصوب . « فقد » فاء رابطة للجواب وحرف تحقيق . « ذهب المسرة والفتاء » فعل وفاعل ومعطوف على الفاعل . « جملة : عاش الفتى »مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ذهب المسرة » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « مجموع الشرط وجوابه » ابتداء لا محل له . الشاهد : « مئتين عاماً » : شذ مجيء تمييز المئة منصوباً . وحقه الجر بالاضافة (١) .)

---

(١) قد ترى بعد العدد الصريح أو المبهم جاراً ومجروراً ، ولا يكونان ←

٤ - (**« كم » الاستفهامية**) : لا يكـــون تمييزها إلا مفـرداً منصوباً ، نحو : « كم كتاباً عندك ؟ » .

وإن سبقها حرف جر جاز جر تمييزها - على ضعف - بمن مقدرةً ، نحو : « بكم درهمٍ اشتريت الكتاب ؟ » ، أي : بكم من درهم اشتريته ؟ ونصبه أولى على كل حال . وجره ضعيف ، وأضعف منه إظهار « من » .

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والجار والمجرور ، نحـو : « كم عندك كتاباً ؟ » و « كم في الدار رجلاً ؟ » . ويقـل الفصل بينها بالخبر ، نحـــو : « كم جاءني رجلاً ؟ » أو بالعامل فيهـا ، نحو : « كم اشتريتَ كتاباً ؟ » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم مالك ؟ » أي : كم درهماً أو ديناراً هو ؟

٥ - (**« كم » الخبرية**) : وتمييزها مفرد نكرة ، نحو : « كم بلدٍ زرتُ ! » . ويجوز جمعه ، وذلك قليل ، نحو : « كم بلادٍ زرتُ ! » . أما بشأن حركته فيجوز فيه وجهان : الجر بالاضافة ، كما رأيت في المثالين السابقين ، والجر بمن ، نحو : « كم من بلدٍ زرتُ ! » .

فان فصل بينها وبين تمييزهـا بفاصل - وهذا جائز - وجب فيـه

← مع ذلك من باب جر التمييز ، نحو : « جاء خمســة من الرجال - كم من الرجال عندك ؟ - إشتريت مئةً من الكتب ... الخ » . فهــذا الجار ومجروره بيان للتمييز المقــدر ، إذ التقدير : جاء خمســة أفرادٍ من الرجال ، وكم فرداً من الرجال عندك ؟ واشتريت مئة فردٍ من الكتب ... وهكذا . ويكون الجار والمجرور في موضع النعت لهـــذا التمييز المحذوف . التقـــدير : جاء خمسة أفرادٍ كائنين من الرجال . فانتبه إلى ذلك .

النصب أو الجر بمن ، وامتنعت الاضافة ، لان الاضافة لا تكون مع وجود الفاصل بين المضاف والمضاف اليه . فمثال المنصوب قولك : « كم عندي كتاباً ! » ، ومثال المجرور قولك : « كم عندي من كتاب ! » . إلا إذا كان الفاصل فعلاً متعدياً متسلطاً على « كم » فيجب جره بمن ، نحو : « كم قرأتُ من كتابٍ ! » كيلا يلتبس بالمفعول به فيما لو قلت : « كم قرأتُ كتاباً ! (١) » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو : « كم سافرتُ ! » ، أي : كم مرةٍ سافرتُ !

٦ - (**كأيّن**) : وتكتب أحياناً بالتنوين ، هكذا « كأيٍ » . وفيها لغة أخرى ، هي « كائنْ » . وهي مثل « كم » الخبرية في المعنى ، إذ تفيد الاخبار بالكثرة .

وأكثر ما يجيء تمييزها مفرداً مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وكَأَيِّنْ من نَبِيٍّ قاتلَ معه رِبِّيُّون كثير ! » ، وقوله : « وكَأَيِّنْ من دابَّةٍ لا تحملُ رِزْقَها ، اللهُ يرزقها » .

وقد ينصب على قلةٍ كقول الشاعر :

---

(١) كلتا العبارتين جائزة من حيث التركيب ، إلا أن معنى الأولى يختلف عن معنى الثانية ، وكذا الاعراب يختلف أيضاً : فقولك : « كم قرأت من كتاب ! » إخبار عن كثرة الكتب التي قرأتها . فتكون « كم » مفعولاً به مقدماً لقرأت ، و « من كتاب » تمييزاً لها . أما قولك : « كم قرأت كتاباً ! » فاخبار عن كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً . فتكون « كم » مفعولاً مطلقاً لأنها دلت على عدد مرات حدوث الفعل ، وتكون « كتاباً » مفعولاً به لقرأت . أما تمييز « كم » فمحذوف تقديره : كم مرةٍ قرأت كتاباً .

٧١ ـ أطردِ اليأسَ بالرجا ، فَكأيِّن

آلمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

(اللغة : الآلم : المتألم . حم يسره : جاء وقت يسره . الاعراب : « اطرد اليأس » فعل وفاعل مستتر ومفعول به . « بالرجا » متعلقان بفعل الأمر . « فكأين » الفاء استئنافية . كأين : اسم كناية مبني على السكون في محل رفع مبتدأ . والمعنى : كثير من المتألمين جاء يسرهم بعد عسرهم . « آلما » تمييز لكأين . « حم يسره » ماض مجهول ونائب فاعل ومضاف اليه . « بعد » ظرف متعلق بحم . « عسر » مضاف اليه . « جملة : اطرد » ابتدائية لا محل لها . « جملة : كأين مع خبره » استئنافية لا محل لها . « جملة : حم يسره » خبر كأين محلها الرفع . الشاهد : « كأين آلما » : يجوز ـ على قلة ـ مجيء تمييز كأين منصوباً .)

٧ ـ (**كذا**) : وهي كناية عن عدد مبهم ، مثل أخواتها « كم الاستفهامية وكم الخبرية وكأين » ، إلا أنها ليست كالأخيرتين في افادة التكثير ، بل هي كالاستفهامية في صلاحيتها للكثير والقليل . والغالب فيها أن تكون مكررة بالعطف ، نحو : « جاءني كذا وكذا طالباً ، وقد تستعمل مفردة أو مكررة بغير عاطف ، نحو : « جاءني كذا طالباً ـ وجاءني كذا كذا طالباً » .

وتمييزها لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، كما رأيت من الامثلة .

٨ ـ (**المقادير وأشباهها وما جرى مجراها**) : يجوز في تمييز المقادير الطولية والمساحية والوزنية والحجمية وما أشبهها وما جرى مجراها ، أن يكون منصوباً ، نحو : « عندي رطلٌ عسلاً » ، أو مجروراً بمن ، نحو : « عندي رطلٌ من عسلٍ » ، أو مجروراً بالاضافة ، نحو : « عندي رطلُ عسلٍ » . فان أضيف المقدار إلى غير تمييزه ، وجب نصب

التمييز أو جره بمن لعدم إمكان إضافة اسم إلى اسمين اثنين ، نحو : « ما في السماء قدرُ راحةٍ سَحاباً - أو من سحابٍ » ، إذ لا يقال : « قدرُ راحةٍ سحابٍ » .

٩ - (**الذوات غامضات المادة**) : يجوز في تمييز هذه أربعة وجوه : النصب ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةً » ، والجر بمن ، نحو « عندي خاتمٌ من فضةٍ » ، والجر بالاضافة ، نحو : « عندي خاتمُ فضةٍ » ، ثم الاتباع ، نحو : « عندي خاتمٌ فضةٌ [١] » . فان أضيفت الذات غامضة المادة إلى غير تمييزها ، امتنعت الاضافة إلى التمييز ، وجاز فيه الأوجه الثلاثة الأخرى ، نحو : « عندي خاتمُ زواجٍ فضةً - وفضةٌ - ومن فضةٍ » .

١٠ - (**المبهمات واسعات الدلالة**) : ونعني بها الكلمات الصالحات لأن تكون اسماً لكل موجود ، كما رأيت في صدر البحث ، مثل : « سي [٢] - مثل - ما الشرطية - مهما الشرطية ... » .

ويجوز في تمييز هذه الكلمات أن يكونَ منصوباً ، نحو : « ولا سيما يوماً بدارة جُلْجُلِ [٣] » . والاكثر أن يأتي مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ يعْلَمْهُ اللهُ » ، وقوله : « ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بِخَيْرٍ منها أو مِثْلِها » ، وقوله : « وما تُنْفِقُوا مِنْ خيرٍ فلأنفسِكُمْ » . وقوله : « وما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ اليكم » ، وقوله : « مهما تأتِنا بِهِ مِنْ آيةٍ لِتَسْحَرَنا بِها فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمنين » ، وقول زهير :

---

(١) فيعرب بدلاً أو عطف بيان أو نعتاً .
(٢) سي : كلمة بمعنى « مثل » . وسيأتي شرحها في قسم الأدوات .
(٣) هذا عجز بيت لامرىء القيس ، وصدره : ألا رب يومٍ لك منهن صالح .

٧٢ ـ وَمَهْما تكنْ عِنْدَ امْرِىءٍ مِنْ خَلِيقةٍ ، وإنْ خالَها تخفى على الناسِ ، تُعْلَمِ

(الاعراب : « ومهما » اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ . « تكن » مضارع ناقص مجزوم ، اسمه ضمير مستتر تقديره هي يعود على « مهما » . « عند » ظرف مكان متعلق بخبر « تكن » المحذوف . « امرىء » مضاف اليه . « من خليقة » جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة لمهما (١) . « و » اعتراضية . « ان » حرف شرط جازم (٢) . « خالها » ماض مبني على الفتح في محل جزم بان . والفاعل مستتر ، والضمير المتصل في محل نصب مفعول به أول . « تخفى » مضارع مرفوع بالضمة المقدرة ، والفاعل مستتر . « على الناس » متعلقان بتخفى . « تعلم » مضارع مجهول مجزوم لأنه جواب الشرط ، وحرك بالكسر للضرورة . ونائب الفاعل مستتر تقديره هي . « جملة : مهما مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تكن عند امرىء » خبر لمهما محلها الرفع . « جملة : إن خالها مع جوابه المحذوف » اعتراض بين الشرط الأول وجوابه لا محل لها . « جملة : تخفى » مفعول به ثانٍ محلها النصب . « جملة : تعلم » جواب شرط لا محل لها . وجواب شرط « ان » محذوف دل عليه جواب شرط « مهما » (٣) . الشاهد : « ومهما ... من خليقة » : جاء تمييز مهما مجروراً بمن .)

١١ ـ **(الموصولات التي لم تعرفها صلاتها) : وتمييزها لا يكون إلا مجروراً بمن ، كقوله تعالى : « أرُوني ماذا خَلَقُوا مِنَ الأرْضِ » ، وقوله : « وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ » .**

---

(١) وعلقها ابن هشام بحال محذوفة من اسم تكن المستتر العائد على مهما . هذا وللبيت اعرابات مختلفة انظرها في حرف « مهما » من الجزء الأول من المغني .

(٢) الشرط هنا لا سببي ، لذا فبعضهم يعرب « إن » هذه بقوله وصلية . راجع مبحث الشرط .

(٣) قد يظن القارىء أن هذا التركيب من نوع توالي شرطين عاطفهما هو الواو . وعلى ذلك يكون الجواب المذكور جواباً للاثنين معاً . وهذا غير صحيح ، لأن الشرطين مختلفان ، فلا يصح العطف بينهما ، إذ الشرط الأول شبه شرط ، والشرط الثاني شرط لا سببي . (راجع مبحث الشرط) .

١٢ - (الجملة) : وتمييزها ، كما رأينا ، على ضربين : محوّل ، وغير محوّل .

فأما المحول فلا يجوز فيه إلا النصب فقط ، نحو : « تصبب زيد عرقاً » ، ونحو قوله تعالى : « وفَجَّرْنا الأرضَ عُيُوناً » ، وقوله : « أنا أكثر منك مالاً » .

وأما غير المحول فيجوز فيه النصب والجر بمن ، نحو : « لله درك فارساً - ومن فارس » .

و - أحكام متفرقة :

١ - يرى النحاة أن عامل النصب في تمييز الذات هو الاسم المبهم المميَّز ، وفي تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه .

٢ - لا يجوز تقدم التمييز على المميَّز إن كان ذاتاً ، نحو : « رطل عسلاً » ، ولا على عامله إن كان فعلاً جامداً ، نحو : « ما أحسنه رجلاً » و « نعم زيد رجلاً ، وبئس عمرو رجلاً » .

أما إذا كان عامله فعلاً متصرفاً ، فقد أجاز الكسائي والمازني والمبرد تقدمه عليه (١) . فتقول : « نفساً طاب زيدٌ » و « شيباً اشتعل رأسي » ومنه قول المخبل السعدي (٢) .

٧٣ - أَتَهْجُرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ؟
وما كانَ نفساً بالفراق تطيب

(١) ومنعه سيبويه وأكثر النحاة .
(٢) وقيل : البيت لاعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامري .

(الاعراب : « أتهجر ليلى » همزة استفهام وفعل مضارع مرفوع وفاعل . « بالفراق » متعلقان بتهجر . « حبيبها » مفعول به ومضاف اليه . « و » حالية . « ما » نافية « كان » ماض ناقص ، واسمه ضمير شأن محذوف . « نفساً » تمييز . « بالفراق » متعلقان بتطيب . « تطيب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : اتهجر ليلى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وما كان مع الخبر » حالية محلها النصب . « جملة : تطيب » خبر كان محلها النصب . الشاهد : « نفساً تطيب » : جاز تقدم التمييز على عامله لأنه فعل متصرف .)

ولا خلاف في جواز توسطه بين العامل ومرفوعه ، نحو : « طاب نفساً محمد » .

٣ ـ لا يكون التمييز إلا اسماً صريحاً ، فلا يكون جملة ولا شبهها .

٤ ـ لا يجوز تعدده ، فلا يقال : « عندي رطل عسلاً سمناً » .

٥ ـ الأصل فيه أن يكون اسماً جامداً . وقد يكون مشتقاً إن كان وصفاً ناب عن موصوفه ، نحو : « لله دره فارساً ! ، وما أحسنه عالماً ! ، ومررت بعشرين راكباً » ، إذ الأصل : « لله دره رجلاً فارساً ، وما أحسنه رجلاً عالماً ، ومررت بعشرين رجلاً راكباً » . فالتمييز ، في الحقيقة ، إنما هو الموصوف المحذوف .

٦ ـ الأصل فيه أن يكون نكرة . وقد يأتي معرفة . ومنه قوله تعالى : « إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهَ » وقوله : « وكَمْ أهْلَكْنا مِنْ قريةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَها » . ومنه قول رشيد بن شهاب اليشكري :

٧٤ ـ رَأَيْتُكَ لمّا أنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنا
صَدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيس عن عمرٍو

(المعنى : كان لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري صديق حميم يسمى عمراً . وقد قتل قوم الشاعر عمراً هذا ، فتوعدهم قيس بالأخذ بثأر صديقه إن هو لقيهم . لكنه ما كاد يلقاهم ويعرف وجوههم حتى جبن وصد بوجهه عنهم ، وكأنه طاب نفساً عن مقتل صديقه عمرو . الاعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول به . « لما » حرف وجود لوجود ، أي حرف شرط غير جازم (١) . « أن » زائدة . « عرفت » فعل وفاعل . « وجوهنا » مفعول به ومضاف اليه . « صددت » فعل وفاعل . « وطبت » فعل وفاعل . « النفس » تمييز منصوب . « يا قيس » أداة نداء ومنادى مبني على الضم في محل نصب . « عن عمرو » متعلقان بفعل طبت . « جملة : رأيتك » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرفت » جملة الشرط لا محل لها (١) . « جملة : صددت » جواب الشرط لا محل لها . « جملة : وطبت » معطوفة على جملة جواب الشرط لا محل لها . « جملة : يا قيس » معترضة بين الفعل والجار لا محل لها . الشاهد : « النفس » : جاء التمييز معرفة . وهو جائز . لكن الأصل فيه أن يكون نكرة . ومن النحاة من يرفض ذلك ، ويعتبر التعريف لفظياً ، و « ال » زائدة .)

٧ ـ قد يأتي التمييز للتوكيد ، لا لازالة الابهام ، كقوله تعالى : « إنَّ عِدَّةَ الشهورِ عندَ اللهِ اثنا عشرَ شهراً » ، فذات العدد معروفة من قوله (الشهور) ، وإنما جاءت « شهراً » للتوكيد . ومنه قول جرير يهجو الأخطل :

٧٥ ـ والتَّغلبيُّون بئسَ الفحلُ فَحلُهُمُ
فَحلاً ، وأُمُّهُمُ زَلّاءُ مِنطيقُ

(اللغة : الزلاء : الرسحاء الخفيفة الوركين . المنطيق : المرأة التي تكبر

---

(١) علمت من مبحث الشرط أن منهم من يعد « لما » ظرفية لا حرفية وانها متعلقة بجوابها . وعلى ذلك تكون الجملة التي بعدها في محل جر بالاضافة .
وأياً كان الاعراب الذي تختار ، فالمجموع الشرطي في محل نصب على الحال من الكاف في رأيتك .

عجيزتها بحشية . الاعراب : « والتغلبيون » مبتدأ . « بئس الفحل » فعل وفاعل . « فحلهم » مبتدأ مؤخر ، والضمير مضاف اليـه . « فحلاً » تمييز مؤكد لفاعل بئس . « وأمهم » مبتدأ ، والضمير مضاف اليه . « زلاء منطيق » خبران للمبتدأ الأخير . « جملة : التغلبيون مع خبره » ابتدائية لا محل لها . « جمـلة : بئس الفحل » خبر للمبتدأ المؤخر فحلهم ، محلها الرفع . « جملة : بئس الفحل فحلهم » خبر للمبتدأ الأول محلها الرفع . « جمـلة : امهم زلاء » معطوفة على جمـلة الخبر الكبرى « بئس الفحل فحلهم » محلها الرفع . الشاهد : « فحلاً » : جاء التمييز مؤكداً ، إذ ان فاعل « بئس » ظاهر ليس مضمراً ، فلا ابهام في الجملة .)

٣ ـ الاضافة

آ ـ تعريف الاضافة والمضاف اليه :

١ ـ يمكن تعريف المضاف اليه بأنه اسم تكملة لاسم آخر نكرة قبله ، يضم اليه ليفيده التعريف إن كان هو نفسه معرفة ، نحو : « قرأت كتاب سيبويه » ، أو ليفيده التخصيص إن كان هو نفسه نكرة ، نحو : « قرأت كتاب نحوٍ » ، حيث نرى « الكتاب » في المثال الأول قد عين وحدد لاضافته إلى معين وهو سيبويه ، وهذا هو التعريف ، وحيث نراه في المثال الثاني غير محدد ، ولكنه محصور في دائرة كتب النحو دون غيرها ، وهذا معنى التخصيص [١] .

٢ ـ وتعرف الاضافة بأنها نسبةٌ ، أو علاقةٌ بين اسمين توجب انجرار ثانيهما دائماً ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » . ويسمى الاسم الأول مضافاً ، ويسمى الاسم الثاني مضافاً اليه . ولا بد في الاضافة من تقدير حرف جر بين المضاف والمضاف اليه . فالحرف الممكن تقديره في مثالنا هو اللام : « هذا كتابٌ للتلميذِ [٢] » .

---

(١) كل هذا يجري في الاضافة المحضة ، أما في غير المحضة ، فلا يستفيد المضاف تعريفاً ، ولا تخصيصاً . وسنرى ذلك بعد قليل .

(٢) وهذا مخصوص أيضاً بالاضافة المحضة ، أما غير المحضة فليست على تقدير شيء .

ب ـ أنواع الإضافة من حيث العلاقة :

قلنا في التعريف ، أعلاه : إن الاضافة علاقة بين اسمين .

فالسؤال الآن : ما طبيعة هذه العلاقة ؟ وهل هي نوع واحد ، أم أنواع ؟ وهل تسمح كل العلاقات بالاضافة أم لا ؟

والاجابة عن كل ذلك فيما يأتي :

١ ـ إذا قامت بين اسمين علاقة ملكية ، بمعنى أن يكون أحدهما مالكاً للآخر ، جاز عقد إضافة بينهما ، فنجعل المملوك مضافاً إلى المالك ، نحو : « هذا كتابُ التلميذِ » ، حيث « الكتاب » مملوك ، و « التلميذ » مالك . وكذا إذا قامت بين الاسمين علاقة اختصاص ، لا علاقة ملكية (١) ، نحو : « هذا حصيرُ المسجدِ » ، حيث الحصير مختص به ، والمسجد مختص .

وتسمى هذه الاضافة القائمة على هذا النوع من العلاقة بالاضافة اللامية ، لأنها الاضافة التي يمكن دائماً تقدير اللام فيها بين المتضايفين ، فتقدير المثال الأول : هذا كتاب للتلميذ ، وتقدير المثال الثاني : هذا حصيرٌ للمسجد .

ومن هذا النوع إضافة المصدر إلى فاعله أو مفعوله ، نحو : « قراءتك جيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي لك جيدة ، ونحو : « قراءة الدرسِ مفيدة » ، إذ التقدير : القراءة التي للدرس مفيدة .

---

(١) نقول عن العلاقة إنها علاقة اختصاص ، عندما لا يكون أحد الطرفين شخصية صالحة للتملك ، نحو : « حصير المسجد » ، فالمسجد شخصية غير صالحة للتملك .

ومنه أيضاً إضافة الظروف كلها ، نحو : « سافرت زمن الحصاد » ، إذ التقدير : زمناً للحصاد .

على أنه ليس من الضروري أن تكون علاقة الملكية ، أو علاقة الاختصاص ، شيئاً حقيقياً معترفاً به ، بل يكفي أن تكون هذه العلاقة اعتبارية لدى المتكلم ، نحو قولك : « قف مكان زيدٍ » . فزيد ليس مالكاً حقيقياً للمكان الذي يقف فيه ، ولا هو مختص به في عرف الناس ، ولكن المتكلم اعتبر المكان لزيد ، لمجرد وجود زيد فيه ، فأقام بينه وبين المكان علاقة ملكية اعتبارية ، ثم أضافه اليه . ويسمى هذا النوع من الاضافة بالاضافة لأدنى ملابسة .

٢ ـ إذا قامت بين الاسمين علاقة بيانية ، بمعنى أن يكون أحدهما مبيناً لجنس الآخر ، جاز عقد إضافة بينهما ، فنجعل المفسَّر مضافاً ، والمفسِّر مضافاً اليه ، نحو : « هذا بابُ خشبٍ ، وهذا خاتمُ فضةٍ ، وهذا لوحُ زجاجٍ ... وهكذا » .

وتسمى هذه الاضافة بالاضافة البيانية ، لأن المضاف اليه يقوم فيها بمهمة البيان والتفسير والتمييز للمضاف . وضابطها دائماً أن يصح فيها تقدير « من » بين المتضايفين . فتقدير الأمثلة السابقة : باب من خشب ـ خاتم من فضة ـ لوح من زجاج .

ويدخل في هذا النوع كل إضافة يكون فيها المضاف اليه تمييزاً للمضاف (١) .

٣ ـ إذا قامت بين اسمين علاقة ظرفية ، بمعنى أن يكون أحدهما

(١) راجع مبحث التمييز .

ظرفاً مكانياً أو زمانياً للآخر ، جاز عقد إضافة بينها ، فنجعل الظرف مضافاً ، والمظروف فيه مضافاً اليه ، نحو : « سهرُ الليلِ مضنٍ - وزميلُ العملِ مقبلٌ - وقعودُ الدارِ مخيلٌ - ويا صاحبَيِ السجنِ - ... الخ » .

وضابط هذا النوع من الاضافة أن يصح تقدير « في » بين المتضايفين ، فالتقدير في الامثلة السابقة : سهر في الليل - زميل في العمل - قعود في الدار - صاحبان في السجن .

٤ - إذا قامت بين الاسمين علاقة تشبيهية ، بمعنى أن يكون أحدهما مشبهاً بالثاني ، جاز إقامة إضافة بينها ، فنجعل المشبه به مضافاً ، والمشبه مضافاً اليه ، نحو : « لجينُ الماء - ولؤلؤ الدمع - وورد الخدود - وذهب الأصيل » .

وضابط هذا النوع من الاضافة صحة تقدير الكاف بين المتضايفين . فالتقدير في الامثلة السابقة : ماء كاللجين - دمع كاللؤلؤ - خدود كالورد - أصيل كالذهب [1] .

٥ - إذا كان بين الاسمين علاقة عمل نحوية ، بمعنى أن يكون أحد الاسمين عاملاً في الثاني ، جازت الاضافة بينها ، نحو : « كاتبُ الرسالةِ » ، حيث الرسالة مفعول لكاتب ، ونحو : « حسنُ الوجه » ، حيث الوجه فاعل لحسن . وليس في هذا النوع من الاضافة تقدير حرف بين المتضايفين .

٦ - إذا كان بين الاسمين علاقة وصفية ، بمعنى أن أحدهما صفة

(١) لاحظ أننا هنا نقدم المضاف اليه على المضاف عند التقدير ، لأن المضاف اليه هو المشبه .

للثاني ، جازت إضافة الصفة إلى الموصوف بشرط أن يصح تقدير « من » بينهما ، نحو : « كرام الناسِ » . والتقدير : كرام من الناسِ . أما إذا لم يصح تقدير « من » فالاضافة ممتنعة ، فلا يقال : « فاضلُ رجلٍ ، وعظيمُ أميرٍ » . وكذا لا يصح إضافة الموصوف إلى صفته ، فلا يقال : « رجلُ فاضلٍ » . وأما قولهم : « صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وجانبُ الغربي » ، فهو على تقدير حذف المضاف اليه ، وإقامة صفته مقامه . والتقدير : صلاة الساعةِ الأولى ، ومسجد المكان الجامع ، ودار الحياةِ الآخرةِ ، وجانب المكانِ الغربي .

٧ ـ إذا كان بين الاسمين علاقة عموم وخصوص ، بمعنى أن كليهما يعني شيئاً واحداً ، إلا أن أحدهما أعم ، والآخر أخص ، جازت إضافة العام الى الخاص ، نحو : « يوم الجمعة ، وشهر رمضان » ، حيث اليوم أعم من « الجمعة » ، لأنه يصدق على كل يوم ، أما الجمعة فلا تصدق إلا على يوم معين من أيام الأسبوع ، وكذلك العلاقة بين « الشهر » و « رمضان » ، هذا ، ولا يصح العكس ، أي لا يصح إضافة الخاص إلى العام ، فلا يقال : « جمعة اليوم ، ورمضان الشهر » ، لعدم الفائدة من هذه الاضافة .

٨ ـ إذا كان بين الاسمين علاقة ترادف ، بمعنى أنهما مترادفان على معنى واحد ، فلا تصح إقامة إضافة بينهما ، فلا يقال : « ليثُ أسدٍ ، ولا غزال ظبيٍ » ، لعدم الفائدة من هذه الاضافة ، إذ وظيفة المضاف اليه أن يكمل معنى المضاف ، ولا يكمل الشيء بنفسه ، لأن المترادفين في حكم الكلمة الواحدة من حيث المعنى .

أما إن كان الاسمان علمين لشخص واحد ، فالاضافة بينهما جائزة ، فتقول : « محمدُ عليٍّ ، وأحمدُ شوقيٍ ... وهكذا » .

ج - نوعا الاضافة من حيث افادتها التعريف :

تقسم الاضافة من حيث إفادتها التعريف للمضاف ، أو عدم إفادتها إياه ، إلى قسمين :

١ - (**الاضافة المحضة**) وتسمى الاضافة المعنوية ، والاضافة الحقيقية : وهي التي يكتسب فيها المضاف تعريفاً إن كان المضاف اليه معرفة ، نحو : « كتابُ سيبويه » ، أو يكتسب فيها تخصيصاً إن كان المضاف اليه نكرة ، نحو : « كتاب نحوٍ » . إلا إذا كان المضاف متوغلاً في الابهام والتنكير ، فلا تفيده إضافته إلى المعرفة تعريفاً ، وذلك مثل : « غير - مِثل - شبيه - نظير - وما في معناها » ، نحو : « جاء رجلٌ غيرك - وجاء رجل نظير خالدٍ » . فأنت ترى أن الكلمتين ظلتا نكرتين على الرغم من إضافتها إلى معرفة ، بدليل أنها وقعتا صفتين لنكرتين قبلها ، وقد علمت أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة .

وقد أوجب النحاة في هذه الاضافة أن تكون مشتملة على حرف جر متخيَّلٍ بين متضايفيها ، سواء أصح تقديره ، مثل : « كتاب زيد ← كتاب لزيد » ، أم لم يصح ، مثل : « يوم الجمعة » ، إذ لا يمكن تقديرها بـ « يوم للجمعة ، ولا يوم في الجمعة ، ولا يوم من الجمعة ، ولا يوم كالجمعة » . فالجار هنا لا يمكن ظهوره ، ولكن يبقى منوياً أو متخيلاً (١) .

ويدخل في الاضافة المحضة كل أنواع الاضافة التي سبق سردها ، ما عدا واحداً منها ، وبشروط مخصوصة سنذكرها الآن .

---

(١) ولستُ أرى داعياً لهذا الضابط في الاضافة المحضة ، إذ يمكن الاكتفاء بالضابط السابق ، وهو أنها المفيدة تعريفاً أو تخصيصاً .

٢ - (**الاضافة غير المحضة**) وتسمى الاضافة اللفظية ، والاضافة المجازية : وهي التي لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، فيظل معها نكرة كما كان من قبل ، نحو : « جاء رجلٌ ضاربُ زيدٍ غداً » ، فأنت ترى أن « ضارب » ظلت نكرة برغم إضافتها إلى « زيد » ، بدليل وقوعها صفة للنكرة التي قبلها وهي كلمة « رجل » .

ولا تكون الاضافة غير محضة إلا إذا وقعت بين الصفة المشبهة ومعمولها ، نحو « جاء رجلٌ حسنُ الوجهِ » ، أو بين اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو مبالغة اسم الفاعل ، وبين معمولاتها ، بشرط أن تدل على حال أو استقبال ، نحو : « جاء رجل ضارب زيدٍ الآن - أو غداً (١) ، ورأيت ولداً ممزَّقَ الثوب الآن - أو غداً (١) » . وهذا الشرط ضروري ، ليكون اسم الفاعل واسم المفعول عاملين ، فعند ذلك يكونان كالفعل المضارع معنىً وعملاً ، ولشبهها بالفعل اعتبرت الاضافة لفظيةً لا حقيقية ، لأن الفعل ، كما تعلم ، لا يضاف ، وكذا ما يشبهه في المعنى والعمل . فان دل اسم الفاعل واسم المفعول على المضي ، فليسا مشبهين للمضارع ، ولا عاملين عمله ، بل هما عند ذلك اسمان عاديان ، وإذا أضيفا كانت إضافتها إضافة محضة ، نحو : « جاء الرجلُ كاتبُ الرسالةِ البارحةَ (١) » . فأنت ترى أن « كاتب » استفاد التعريف من المضاف اليه بدليل وقوعه صفة للمعرفة التي قبله .

أما الصفة المشبهة فلم يشترطوا لها الدلالة على الحال أو الاستقبال ، لأنها بطبيعتها لا تدل إلا على الدوام ، والدوام يدخل فيه الحال والاستقبال كما يدخل فيه المضي .

---

(١) إن وضعنا لكلمات « الآن - غداً - البارحة » لا يعني وجوب أن تكون هذه الكلمات مذكورة في الجمل ، فقد يعرف زمن اسم الفاعل واسم المفعول من السياق وحده . ولكننا نذكرها للتنبيه على الزمن المراد من المشتق .

د ـ ما يترتب على الاضافة :

إذا قامت إضافة بين اسمين ، ترتب عليها أمور كثيرة ، بعضها معنوي ، وبعضها لفظي ، وبعضها واجب ، وبعضها جائز . واليك ذلك مفصلاً :

١ ـ يجر المضاف اليه وجوباً ، أياً يكن نوع الاضافة .

٢ ـ إذا كانت الاضافة محضة ، اكتسب المضاف التعريف إن كان المضاف اليه معرفة ، واكتسب التخصيص إن كان المضاف اليه نكرة . أما إن كانت الاضافة غير محضة ، فلا يكتسب المضاف شيئاً . وقد بينا ذلك بما يغني عن اعادته وضرب الأمثلة له .

٣ ـ إن كان المضاف منوناً وجب حذف تنوينه عند الاضافة ، أياً كان نوعها ، نحو : « كاتبٌ ← كاتبُ الرسالةِ » .

٤ ـ إن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً ، أو ملحقاً بهما ، وجب حذف نونه ، نحو : « طالبان ← طالبا المدرسة ، معلمون ← معلمو المدرسةِ » .

٥ ـ إن كان المضاف محلى بـ « ال » ، وجب حذفها منه في الاضافة المحضة ، نحو : « الكتاب ← كتاب القراءةِ » .

أما في الاضافة غير المحضةِ فيجوز بقاؤها فيه ، ولكن باحد الشروط الآتية :

آ ـ أن يكون المضاف اليه مشتملاً على « ال » ، نحو : « جاء الكاتب الدرسِ » .

ب ـ أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى مشتمل على « ال » ، نحو : « جاء الكاتبُ درسِ النحوِ » .

ج ـ أن يكون المضاف اليه مضافاً إلى اسم مشتمل على ضمير يعود على اسم فيه « ال » ، نحو : « الودُّ أنت المستحق خالصِيهِ » .

د ـ أن يكون المضاف مثنىً أو جمع مذكر سالماً ، نحو : « جاء المكرما خالدٍ ، وجاء المكرمو خالدٍ » .

وجوّز الفراء إضافة الوصف المقترن بـ « ال » إلى كل اسم معرفة بلا قيد ولا شرط ، وتابعه الغلاييني قائلاً : إن الذوق العربي لا يأبى ذلك . وهو الحق ، فلا حاجة حينئذ إلى الشروط السالفة .

٦ ـ إذا كان المضاف مذكراً ، والمضاف اليه مؤنثاً ، فقد يكتسب المضاف التأنيث من صاحبه ، فيعامل معاملة المؤنث ، نحو : « قُطِعَتْ بعضُ أصابعِهِ » ، حيث ترى كلمة « بعض » المذكرة ، عوملت معاملة الكلمة المؤنثة فانّث فعلها « قطعت » . وذلك لأنها أضيفت إلى مؤنث ، وهو « الأصابع » . إلا أن هذا لا يجوز إلا إذا كان المضاف صالحاً للاستغناء عنه وإقامة المضاف اليه مقامه دون تبدل في المعنى ، وهذا الشرط متوفر في المثال المذكور ، إذ يمكن الحذف والقول : « قُطِعَتْ أصابِعُه » .

وربما كان المضاف مؤنثاً فاكتسب التذكير من المذكر المضاف اليه ، بالشرط الذي تقدم ، كقوله تعالى : « إن رحمةَ اللهِ قريبٌ من المحسنين » .

٧ ـ إذا كان المضاف اسماً معرباً متوغلاً في الابهام ، ككلمة « غير ـ شبه ـ مثل » ، وكان المضاف اليه مبنياً ، جاز بقاء المضاف على اعرابه ، وجاز بناؤه على الفتح ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرُكَ » رافعاً « غير » على أنه صفة للرجل ، أو تقول : « جاء رجلٌ غيرَكَ » بانياً « غير » على الفتح في محل رفع ، وذلك لأنه مضاف إلى مبني وهو الضمير « ك » .

٨ ـ إذا أضيفت أسماء الزمان المبهمة المعربة إلى مفرد مبني ، مثل كلمة « إذ » ، جاز فيها البناء على الفتح ، وجاز ابقاؤها على إعرابها ، فتقول : « طلعت الشمس فانطلقت اليك من حينِئذٍ » جاراً كلمة « حين » لسبقها بحرف الجر ، أو تقول : « فانطلقت اليك من حينَئذٍ » بانياً « حين » على الفتح في محل جر . وقد قرىء بالبناء على الفتح وبالجر قوله تعالى : « فلمّا جاءَ أمرُنا نجَّيْنا صالحاً والذين آمنوا معه برحمةٍ منا ، ومن خِزْيِ يومَئِذٍ » بجر اليوم وبنائه على الفتح ، وقوله : « يودُّ المجرمُ لو يفتدى من عذاب يومَئِذٍ ببنيه » بالجر والبناء أيضاً .

٩ ـ إذا كان المضاف مما يلازم الاضافة إلى الجمل ، فهو واجب البناء . وهذا الحكم مخصوص بست كلمات فقط ، هي : « إذْ ـ حيثُ ـ إذا ـ لمّا ـ مذْ ـ منذُ » .

١٠ ـ إذا كان المضاف جائز الاضافة إلى الجملة وإلى المفرد ، فعند إضافته إلى الجملة يجوز فيه البناء على الفتح ، ويجوز إبقاؤه على الاعراب ، تقول : « جئتك في يومِ نجحت » بالجر على الاعراب ، أو تقول : « جئتك في يومَ نجحت » بالفتح على البناء . وقد قرىء في السبعة : « هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم » بالرفع على الاعراب ، وبالفتح على البناء .

وقد اختلف النحاة في ترجيح أحد الوجهين على الآخر اختلافاً كثيراً . والجمهور على أنه يفضل الاعراب إذا كان صدر الجملة المضاف اليها معرباً ، كأن يكون صدرها فعلاً مضارعاً ، أو أن تكون جملة اسمية ، مثال الأول : « آتيك في يومِ تتفتحُ الأزهار » ، ومثال الثاني : « جئتك في وقتِ الشمسُ مشرقة » . ويفضل البناء إذا كان صدر الجملة المضاف اليها مبنياً ، كأن تكون مصدرة بفعل ماض ، نحو : « جئتك في

يومَ نجحت (١) » .

٥ ـ حذف المضاف :

لا يحذف المضاف إلا بقرينة تدل عليه ، كقوله تعالى : « واسألِ القريةَ التي كنا فيها ، والعيرَ التي أقبلنا فيها » ، إذ التقدير : واسأل أهلَ القريةِ وأصحابَ العيرِ . فاما إن حصل بحذفه إبهام والتباس فلا يجوز ، فلا يقال : « رأيت زيداً » وأنت تريد « رأيت غلامَ زيدٍ » .

ويترتب على حذف المضاف أحد أمرين :

١ ـ إذا لم يكن في الكلام غير الاضافة التي حذف مضافها ، وجب إقامة المضاف اليه مقام المضاف واعطاؤه إعرابه ، نحو : « أحب كلَّ الأطفالِ ← أحبُ الأطفالَ » و « جاء كلُّ الأطفالِ ← جاء الأطفالُ » و « مررت بكلِّ الأطفالِ ← مررت بالأطفال » .

٢ ـ إذا كان في الكلام إضافتان متعاطفتان ، ولفظ المضاف واحد في الاثنتين ، وحذف مضاف الثانية ، جاز في المضاف اليه أن يبقى على جره ، كقول أبي دواد الايادي :

٧٦ ـ أَكُلَّ امرىءٍ تحسبين امْرَأً
ونارٍ توَقَّدُ بالليلِ نارا ؟

أي : وكلَّ نارٍ .

---

(١) والبصريون لا يرون المسألة جوازية ، بل يوجبون الاعراب إن كان صدر الجملة معرباً ، والبناء إن كان صدرها مبنياً .

(الاعراب : « أكل » الهمزة للاستفهام . وكل : مفعول به أول مقدم . « امرىء » مضاف اليه . « تحسبين » مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء فاعل . « امرأ » مفعول به ثان . « ونار » الواو حرف عطف . والمعطوف محذوف تقديره « كل » ، وهو معطوف على « كل » الأولى ، وهو مضاف « نار » مضاف اليه . « توقد » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « بالليل » متعلقان بفعل توقد . « ناراً » معطوف على المفعول الثاني « امرأ » . « جملة : تحسبين » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : توقد » نعت للنار محلها الجر . الشاهد : « ونار » : جاز حذف المضاف وبقاء المضاف اليه مجروراً ، لأن المضاف معطوف على مضاف آخر مثله في اللفظ .)

وقد لا يكون المضافان متماثلين في اللفظ ، بل يكونان متقابلين في المعنى . ومع ذلك ، يجوز فيهما ما جاز في المتماثلين . ومنه قوله تعالى : « تُريدونَ عَرَضَ الدُّنيا ، واللهُ يريد الآخرةِ » فيمن قرأ بالجر . والتقدير : واللهُ يريدُ باقيَ الآخرةِ . إذ لا يمكن تقدير « عَرَض الآخرة » ، لأن ما في الآخرة ليساً عَرَضاً زائلاً ، بل هو باق خالدٌ .

و - حذف المضاف اليه :

إذا حذف المضاف اليه ترتب على حذفه أحد ثلاثة أمور :

١ - فان حذف من الكلام لفظاً ومعنى ، أي من غير أن ينوى لفظه ولا معناه ، رد إلى المضاف كل ما كان له قبل الاضافة ، ومنها التنوين ، نحو : « آتيك بعدَ الغروب ← آتيك بعداً [1] » .

---

(١) إذا ارتد التنوين إلى الاسم صار نكرة ، فاذا قلت : « آتيك بعداً » فانت تقصد أنك آت بعد أي شيء كان ، لا بعد شيء معين . أما إن قصدت الاتيان بعد شيء معين مفهوم من سياق كلامك ، أو من ملابسات الخطاب ، فتقول : « آتيك بعد » بغير تنوين ، أو : « آتيك بعدُ » بالبناء على الضم . وسيأتي شرح الحالتين في الفقرتين الثانية والثالثة .

٢ ـ إذا حذف ، ولكن المتكلم ينوي لفظه ومعناه ، بقي المضاف على حاله من غير رد التنوين اليه . ومنه القراءة الشاذة لابن مُحَيْصِن : « فلا خوفُ عليهم » ، أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم .

وأكثر ما يقع هذا إذا وجد في الكلام إضافتان متعاطفتان ، كقولهم : « قطع الله يدَ ورِجْلَ من قالها » ، والتقدير : قطع الله يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَ مَنْ قالها . ومنه قول أحد الشعراء :

٧٧ ـ سقى الأرَضينَ الغيثُ سهلَ وحَزْنَها
فَنِيْطَتْ عرا الآمالِ بالزّرعِ والضرعِ

أي : سهلها وحزنها .

(اللغة : الحزن : ما غلظ من الأرض ، والسهل عكسه . نيط : علقت . الاعراب : « سقى الأرضين الغيث » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « سهل » بدل من الأرضين . وهو مضاف والمضاف اليه محذوف . التقدير : سهلها . « وحزنها » معطوف على سهل ، والضمير مضاف اليه . « فنيطت » ماض مجهول والتاء للتأنيث . « عرا » نائب فاعل . « الآمال » مضاف اليه . « بالزرع » متعلقان بنيطت . « والضرع » معطوف على الزرع . « جملة : سقى الغيث » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فنيطت عرا » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . الشاهد : « سهل وحزنها » حذف المضاف اليه على نية لفظه ومعناه فبقي المضاف على حاله من غير أن يرد اليه التنوين .)

٣ ـ إذا حذف المضاف اليه ، ولكن المتكلم ينوي معناه دون لفظه ، وجب بناء المضاف على الضم ، كقوله تعالى : « غُلِبَتِ الرومُ في أدنى الأرضِ ، وهمْ مِنْ بعدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبونَ في بضعِ سنين ، للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ » . التقدير : لله الأمر من قبل غلبهم ومن بعده .

وهذا الحكم مخصوص بكلمات قليلة هي : غير ـ قبل ـ بعد ـ حسب ـ أول ـ دون . ثم الجهات الست : أمام ـ قدام ـ خلف ـ وراء ـ فوق ـ تحت ـ أسفل ـ يمين ـ شمال ـ يسار . ثم كلمة « عل » .

ونلخص ما مرّ بما يأتي :

١ ـ تقول : « طلعت الشمسُ فجئتُك من بعدِ [١] » : إذا أردت أن تلفظ المضاف اليه ، وهو طلوعِ الشمس ، ولكنك عدلت عن ذلك في اللحظة الأخيرة ، فكأنك كنت تريد أن تقول : فجئتك من بعد طلوعها ، ولكنك لم تفعل .

٢ ـ وتقول : « طلعت الشمس فجئتك من بعدٍ [٢] » : إذا أردت « بعداً » غير معين ، ولا علاقة له بطلوع الشمس .

٣ ـ وتقول : « طلعت الشمس فجئتك من بعدُ [٣] » : إذا أردت « بعداً » معيناً هو « بعد طلوع الشمس » .

د ـ الفصل بين المتضايفين :

الأصل في المتضايفين ألاّ يفصل بينهما شيء ، لأنهما في حكم الكلمة الواحدة . ومع ذلك فقد فصلت العرب بينهما بعدة أشياء ، اعتبر النحاة بعضها جائزاً مقيساً ، واعتبروا الآخر ضرورة لا يقاس عليها .

١ ـ فأما الجائز فهو الفصل بمعمول المضاف ، إذا كان المضاف عاملاً [٤] ، سواء أكان المعمول مفعولاً به ، أو ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً :

---

(١) بالجر من غير تنوين .
(٢) بالجر مع التنوين .
(٣) بالبناء على الضم .
(٤) كأن يكون المضاف مصدراً أو اسم فاعل .

فمثال الفصل بالمفعول به قوله تعالى : « وكذلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ - أولادَهم - شركائِهِم [١] » ، أي : قتلُ شركائِهم أولادَهم .

ومثال الفصل بالظرف ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته : « تركُ - يوماً - نفسِك وهواها ، سعيٌ لها في رداها » ، أي : ترك نفسِك يوماً ...

ومثال الفصل بشبه الظرف ، أي بالجار والمجرور ، قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء : « هل أنتم تاركو - لي - صاحبي ؟ » أي : تاركو صاحبي لي .

٢ - واعتبروا من الجائز أيضاً الفصل بالقسم . حكى الكسائي : « هذا غلامُ - والله - زيدٍ » أي : هذا غلام زيد والله .

٣ - فأما الفصل الذي عدّ من باب الضرورة ، فقد جاءت له صور كثيرة ، هذه أشهرها :

آ - فصلوا بالظرف الاجنبي عن المضاف [٢] . وقد جاء ذلك في قول أبي حية النميري يصف رسم دار :

٧٨ - كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ - يوماً -
يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ

(١) هذه قراءة ابن عامر .
(٢) أي الذي لا يتعلق بالمضاف ، بل بشيء آخر غيره . أما المتعلق بالمضاف فالفصل به جائز ، كما رأيت في الفقرة الأولى .

(اللغة : يقارب : أي يقارب ما بين الكلمات في الكتابة ، ويزيل : عكسها . وإنما خص اليهودي ، لأنهم كانوا أهل الكتابة حينذاك . المعنى : يشبه ما بقي متناثراً من رسوم الديار هنا وهناك ، بكتابة اليهودي المرصوصة الكلمات حيناً ، والمتباعدة حيناً آخر . الاعراب : « كما » الكاف حرف جر ، و « ما » مصدرية . « خط الكتاب » فعل مجهول ونائب فاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب . « بكف » متعلقان بفعل خط . « يوماً » ظرف متعلق بفعل خط . « يهودي » مضاف اليه مجرور . أما مضافه فهو كلمة « كف » . « يقارب » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أو يزيل » حرف عطف وفعل مضارع وفاعل مستتر . « جملة المبتدأ وخبره المحذوف الذي تعلق به الجار والمجرور » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خط الكتاب » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : يقارب » نعت لليهودي محلها الجر . « جملة : يزيل » معطوفة على النعتية محلها الجر أيضاً . الشاهد : « بكف يوماً يهودي » فصل بين المتضايفين بالظرف الاجنبي عن المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ب ـ وفصلوا بنعت المضاف ، كما جاء في قول الفرزدق مادحاً :

٧٩ ـ ولَئِنْ حلفتُ على يدَيْكَ لأحْلِفَنْ
بيمينِ أصدقَ من يمينِكَ مُقْسِمِ

أي : بيمينِ مقسمٍ أصدقَ من يمينك .

(المعنى : إني واثق من كرمك وعطائك ثقة تجعلني ـ إذا حلفت أنا بأنك ستعطيني ـ أصدق منك إذا حلفت أنت بأنك ستعطيني . الاعراب : « ولئن » اللام موطئة للقسم ، وان : حرف شرط جازم . « حلفت » الفعل مبني على السكون في محل جزم بان . والتاء فاعل . « على يديك » متعلقان بحلفت ، والكاف مضاف اليه . « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم . والمضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل رفع . والفاعل مستتر . « بيمين » متعلقان بأحلفن . « أصدق » صفة لليمين مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة لأنها اسم ممنوع من الصرف . « من يمينك » متعلقان بأصدق . والكاف مضاف اليه . « مقسم » مضاف اليه ، فأما مضافه فهو « بيمين » . « جملة

القسم المحذوفة » ابتدائية لا محل لها من الاعراب . « جملة : حلفت » معترضة بين جملة القسم وبين جوابه ، لا محل لها . « جملة : لأحلفن » جواب القسم المحذوف لا محل لها . وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها . الشاهد : « بيمين أصدق من يمينك مقسم » : فصل بين المتضايفين بصفة المضاف . وهذا ضرورة شعرية .)

ج ـ وفصلوا بينهما بالمنادى ، كقول أحد الشعراء :

٨٠ ـ كأنَّ بِرذَوْنَ ـ أبا عصامِ ! ـ

زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

أي : كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام .

(اللغة : البرذون : من الخيل ما ليس بعربي . المعنى : يصف برذون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان حماراً ، لصغره في عين الناظر . الاعراب : « كأن » حرف مشبه بالفعل . « برذون » اسم كأن منصوب ، وهو مضاف ، أما المضاف اليه فسيأتي بعد المنادى . « أبا » منادى بأداة نداء محذوفة ، التقدير : يا أبا عصام . « عصام » مضاف اليه . « زيدٍ » مضاف اليه ، ومضافه هو البرذون . « حمار » خبر كأن . « دق » ماض مجهول نائب فاعله مستتر . « باللجام » متعلقان بدق . « جملة : كأن واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا أبا عصام » معترضة بين المضاف والمضاف اليه لا محل لها . « جملة : دق » نعت للحمار محلها الرفع . الشاهد : « كأن برذون أبا عصام زيد » : فصل بين المضاف ، وهو « برذون » والمضاف اليه ، وهو « زيد » بالنداء وهو قوله : أبا عصام . وهذا ضرورة شعرية .)

هذا ، وقد فصلوا بينهما بفاعل المضاف ، وبالفاعل الأجنبي ، وبالمفعول الأجنبي و بـ « ما » الزائدة ، و بـ « إمّا » ، وبالتوكيد اللفظي للمضاف ، وبأشياء أخرى يطول شرحها .

ج - ترتيب المتضايفين :

الترتيب بين المتضايفين شديد الصرامة : فالمضاف أولاً ، ثم المضاف اليه ثانياً . ولا يجوز أن يتقدم المضاف اليه على المضاف حتى ولو كان من ألفاظ الصدارة ، بل إن هذه الصدارة تنتقل من المضاف اليه الى المضاف ، فنقول : كتابَ منْ قرأتَ ؟ وكتاب أيِّ شاعرٍ تقرأْ تستفدْ .

وكذلك إن كان للمضاف اليه معمول لم يجز أن يتقدم هذا المعمولُ على المضاف ، فلا تقول : « أنا زيداً مثلُ ضاربٍ » وأنت تريد : « أنا مثلُ ضاربٍ زيداً » . إلا إذا كان المضاف كلمة « غير » ، فيجوز ، تقول : « أنا زيداً غيرُ ضاربٍ » . وإنما جاز ذلك لأن كلمة « غير » وإن كانت في اللفظ مضافةً ، فهي في المعنى بمثابة حرف « لا » ، بدليل أنه يصح وضع « لا » مع المضارع في مكان « غير » مع المضاف اليه ، فتقول : « أنا زيداً لا أضرب » . وعلى ذلك يكون الكلام مع « غير » ذا تركيب اضافي في اللفظ فقط ، أما في المعنى فهو ذو تركيب فعلي ، وقد علمنا أنه يجوز في الفعل أن يتقدم مفعوله عليه وعلى ما قد يدخله من الحروف ، وكذلك الأمر ههنا لشبه الكلام بالتركيب الفعلي . ومن هذا القبيل قول أبي زبيد الطائي :

٨١ - إِنَّ امرَأً خَصَّني يوماً مَوَدَّتَهُ

على التنائي لعندي غيرُ مكفورِ

أي : لغير مكفور عندي .

(المعنى : لن أكفر جميل امرىء منحني مودته على الرغم مما بيننا من بعد الدار . الاعراب : « إن امرأ » إن واسمها . « خصني » فعل وفاعل مستتر

ونون وقاية ومفعول به أول . « يوماً » ظرف متعلق بالفعل . « مودته » مفعول به ثان ومضاف اليه . « على التنائي » متعلقان بالفعل خصني . « لعندي » اللام مزحلقة ، وعند : ظرف مكان متعلق بالمضاف اليه « مكفور » ، والضمير المتصل مضاف اليه . « غير » خبر إن . « مكفور » مضاف اليه . « جملة : ان واسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : خصني » نعت لاسم إن محلها النصب . الشاهد : « لعندي غير مكفور » : تقدم الظرف « عند » المتعلق بالمضاف اليه « مكفور » على المضاف « غير » . وهذا جائز لأن المضاف أتى بلفظ « غير » .)

ط ـ موقف الاسماء من الاضافة :

تنقسم الاسماء بحسب موقفها من الاضافة إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ اسماء لا تقبل الاضافة مطلقاً (١) ، وهي الضمائر ، وأسماء الاشارة ، والاسماء الموصولة ، واسماء الاستفهام ، وبعض أسماء الشرط ، إلا « أياً » ، فانها تقبل الاضافة ، سواء أكانت وصفية ، أم شرطية ، أم استفهامية ، أم موصولية .

٢ ـ اسماء صالحة للاضافة والافراد (**أي : عدم الاضافة**) ، وهي أكثرية الأسماء في العربية ، مثل : باب ـ بيت ـ غلام ـ رجل ...

٣ ـ اسماء لا تستعمل إلا مضافة . وهي على نوعين : نوع لا يضاف إلا إلى المفرد ، ونوع لا يضاف إلا إلى الجمل :

آ ـ (**فالملازم الاضافة إلى المفرد**) : نوعان :

١ ـ نوع لا بد من إضافته لفظاً ومعنى ، وهو الاسماء الآتية :

---

(١) أي لا تقبل أن تكون مضافة ، أما أن تكون مضافاً اليها فهذا جائز كما لا يخفى .

« عند ـ لدى ـ لدن ـ بين ـ وسْط ـ شبه ـ مثل ـ قاب [١] ـ كلا ـ كلتا ـ سوى ـ ذو ـ ذات ـ ذوا ـ ذواتا ـ ذوو ـ ذوات ـ أولو ـ أولات ـ قصارى ـ سبحان ـ معاذ ـ سائر [٢] ـ وحد ـ لبيك ـ سعديك ـ حنانيك ـ دواليك » .

٢ ـ نوع قد يقطع عن الاضافة لفظاً ، ولكنه يبقى في المعنى مضافاً ، وهو الأسماء الآتية : « أول ـ دون ـ فوق ـ تحت ـ يمين ـ شمال ـ أمام ـ قدام ـ خلف ـ وراء ـ تلقاء ـ تجاه [٣] ـ إزاء ـ حذاء ـ قبل ـ بعد ـ مع ـ كل ـ بعض ـ غير ـ جميع ـ حسب ـ أيّ » .

هذا ، وتقسم الاسماء الملازمة للاضافة إلى المفرد لفظاً (وهي النوع الأول) إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ ما يقبل الاضافة إلى الظاهر والضمير ، وهي : « كلا ـ كلتا ـ لدى ـ لدن ـ عند ـ سوى ـ بين ـ قصارى ـ وسط ـ مثل ـ شبه ـ ذوو ـ مع ـ سبحان ـ سائر » .

٢ ـ ما لا يضاف إلا إلى الظاهر ، وهي : « أولو ـ أولات ـ ذو ـ ذات ـ ذوا ـ ذواتا ـ قاب ـ معاذ » .

٣ ـ ما لا يضاف إلا إلى الضمير ، وهي : « وحد (وتقبل الاضافة إلى كل الضمائر : وحده ، وحدك ، وحدي) ـ لبيك ـ سعديك ـ حنانيك ـ دواليك (ولا تضاف إلا إلى ضمائر المخاطبة : لبيك لبيكما ، لبيكم ، لبيكن) .

---

(١) القاب : المقدار . وقاب القوس : ما بين مقبضها وسيتها . وسية القوس : طرفها المحني .

(٢) سائر : من السؤر . وهو البقية من الشراب ، وتقول : جاء زيد وعمرو وخالد ، ثم تبعهم سائر الرفاق . أي : بقية الرفاق .

(٣) تجاه : يجوز فيها تثليث التاء .

ب ـ **(والملازم الاضافة إلى الجمل)** : هـــو : « إذ ـ إذا ـ حيث ـ لمّا ـ مذ ـ منذ [1] » .

(١) سيأتي الـكلام مفصلاً على كل هذه الاسماء الملازمة للاضافة ، وذلك في القسم الرابع من الكتاب ، وهو قسم الأدوات .

٤ ـ النعت

آ ـ النعت : تعريفه ووظائفه :

النعت تكملة للاسم تذكر لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ للتفرقة بين المشتركين في الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » . فكلمة « الشاعر » وضحت زيداً ، وفرقته عن كثير من الرجال الذين يشاركونه في هذا الاسم . وهذه وظيفة تحديدية ، كما ترى .

٢ ـ للتخصيص ، ويكون ذلك إذا كان المنعوت نكرة ، نحو : « جاء رجل طويل » . فكلمة « طويل » لم تحدد الرجل الآتي بالضبط ، ولكنها ضيقت دائرة تنكيره ، فعلمنا أن الآتي هو واحد من الرجال الطوال فقط ، لا واحد من الرجال عامة . وهذه الوظيفة هي عينها وظيفة الاضافة إلى نكرة ، كما علمت من بحث الاضافة .

٣ ـ للثناء والتعظيم ، نحو : « بسم الله الرحمنِ الرحيمِ » ، فكلمة « الرحيم » لم يؤت بها لتحديد الرحمن وتعيينه وتفرقته عن رحمن آخر ليس رحيماً ، إذ ليس في الوجود غير رحمن واحد (١) . ولكن أُتِيَ بها للثناء عليه سبحانه وتعالى . ومن ذلك قولك : « جاء أبوك

(١) الرحمن اسم من أسماء الله ، وليس صفة ، وعلى هذا يكون « الرحمن » في قولنا : « بسم الله الرحمن الرحيم » بدلاً من « الله » ، ويكون « الرحيم » نعتاً للرحمن .

الفاضل » ، إذ ليست كلمة « الفاضل » للتفرقة بين أبوين لك أحـــدهما فاضل ، والآخر غير فاضل ، فليس لك إلا أب واحد . وانما أتي بالنعت هنا للثناء والمديح .

٤ ـ للذم والتحقير ، نحو : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، فكلمة « الرجيم » لم تذكر للتفرقة بين شيطانين أحدهما رجيم والآخر غير ذلك ، إذ ليس في الوجود غير شيطان واحد . ولكن النعت ذكر هنـا بقصد التحقير والذم . وهـذا الغرض هـــو مثل الغرض السابق ، وإن اختلف عنه معنىً .

٥ ـ للتوكيد ، نحو : « مضى أمس الدابر » ، فكلمة « الدابر » لم تذكر للتفريق بين أمسين ، أحدهما دابر ، والآخر غـير دابر ، إذ كل أمسٍ دابرٌ ، ولا ذكرت لتحقير أو ثناء ، إذ ليس في كلمة « دابر » ما يشعر بمدح أو ذم ، ولكنها ذكرت لتوكيد معنى الانقضاء المفهوم من كلمة « أمس » . ومن ذلك قوله تعالى : « فاذا نُفِخَ في الصورِ نفخـــةٌ واحدةٌ » ، فكلمة « واحدة » أكدت الافراد المفهوم من كلمة « نفخة » .

ب ـ النعت الحقيقي والنعت السببي :

ينقسم النعت إلى قسمين : حقيقي ، وسببي .

١ ـ **فالحقيقي** : ما يُبيّنُ صفةً من صفاتِ الاسم الذي قبـله ، نحو : « جاء زيـدٌ الطويلُ » . فالطويل هـو وصف لزيد كما ترى ذلك ظـــاهراً .

٢ ـ **والسببي** : ما يُبيّنُ صفةً من صفاتِ اسم بعده له علاقـة بالاسم الذي قبله ، نحو : « جاء زيدٌ الطويلُ أبوه » ، فالطـويل هنـا

ليست وصفاً لزيد ، إنما هي وصف للأب ، ولكن « الأب » ليس اسماً أجنبياً عن « زيد » ، بل يربط بينهما رابط ، أي : سبب ، وهو رابط الأبوة ، كما ترى ذلك ظاهراً في المثال (١) .

قد تقول : ولكنّ هذا النعت السببي ليس نعتاً إلا من حيث اللفظ ، أو من حيث الاعتبار النحوي ، وأنه من حيث المعنى شيء آخر لا يمت إلى النعت بصلة .

وهذا صحيح إلى حدٍ ما ، ولكنه ليس صحيحاً كل الصحة . فالنعت السببي ، وإن لم يكن وصفاً لمتبوعه ؛ وهو الاسم الذي قبله ، فانه يقدم له الخدمة نفسها التي يقدمها النعت الحقيقي . ألا ترى أننا حين نقول : « جاء زيد الطويل أبوه » نكون قد فرقنا زيدنا هذا وميزناه عن زيدين آخرين ليس آباؤهم طوالاً ؟

وعلى هذا تكون تسمية هذا النوع من التكملة بالنعت تسمية صحيحة لا غبار عليها .

ج - أشكال النعت :

١ - يأتي النعت مفرداً ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ » .

٢ - ويأتي جملة فعلية ، نحو : « جاء رجل يحمل معه كتباً » .

---

(١) يضاف الى ذلك أن « الأب » قد ارتبط مع « زيد » بضمير يعود على زيد ، وهو الهاء في كلمة « أبوه » . وهذا الضمير يسمى السبب ، أي الحبل ، ومن هنا أخذ هذا النعت اسمه « النعت السببي » . على أن هذا الضمير ليس ضرورياً اتصاله بالمرفوع ، فقد يستتر في النعت ، ثم يضاف النعت الى مرفوعه ، نحو : « جاء زيد الطويل الأب » .

٣ ـ ويأتي جملة اسمية ، نحو : « جاء رجل ثوبُهُ جديدٌ » .

٤ ـ ويأتي ظرفاً ، نحو : « رأيت عصفوراً فوقَ الشجرةِ » .

٥ ـ ويأتي جاراً ومجروراً ، نحو : « رأيت عصفوراً على الشجرةِ » .

فأما الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، فيشترط لمجيئها نعتاً أن يكون المنعوت نكرة ، كما رأيت في المثالين أعلاه . فان كان ما قبلها معرفة ، فهي حال منه ، لا نعت له ، ذلك أن الجملة ، من حيث التعريف والتنكير ، تُعدُّ في النكرات ، والنكرة لا تصف إلا النكرة . ومن هنا قيل : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

ثم يجب في الجملة الواقعة نعتاً أن تشتمل على ضمير يعود على المنعوت يكون كالرابط الذي يربط الجملة به (١) ، كما يجب أن تكون جملة خبرية لا انشائية ، فلا يصح أن يقال : « جاء رجل إضْرِبْه » . فان وقع في الكلام جملة طلبية ظاهرها أنها نعت لنكرة ، فليس الأمر كذلك ، وإنما هي مقولة لقول محذوف ، وهذا القول هو النعت ، وذلك كقول العجاج :

٨٢ ـ حتّى إذا جَنَّ الظلام واخْتَلَطْ

جاءوا بِمَذْقٍ : هل رَأَيْتَ الذئبَ قطّ ؟

(اللغة : المذق : هو اللبن المزوج بالماء ، فيقل بياضه ، فيشبه لون الذئب . المعنى : يصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه حتى سئم ، ثم أتوه بلبن قد أكثروا عليه الماء حتى قل بياضه ، وصار في كدرة وغبرة لون الذئب . الاعراب :

---

(١) وقد يحذف هذا الضمير للدلالة عليه ، كقول جرير :

وما أدري أغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وطولُ الدهرِ أم مالٌ أصابوا ؟

التقدير : أم مال أصابوه ؟

« حتى » حرف ابتداء . « إذا ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « جن الظلام » فعل وفاعل . « واختلط » فعل وفاعل مستتر . « جاءوا » فعل وفاعل . « بمذق » متعلقان بفعل جاءوا . « هل » حرف استفهام . « رأيت » فعل وفاعل . « الذئب » مفعول به . « قط » ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب ، متعلق بفعل « رأيت » ، وسكن للوقف . « جملة : جن الظلام » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : اختلط » معطوفة على المضاف اليها محلها الجر . « جملة : جاءوا » جواب شرط غير جازم لا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له . « جملة : هل رأيت » مقول لقول محذوف هو نعت للمذق ، فمحلها النصب . والتقدير : جاءوا بمذق مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟

الشاهد : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب » : ظاهر الجملة الاستفهامية انها نعت للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمول له ، على ما بيناه في الاعراب .)

وزعم بعضهم أنه يجوز أن تقع الجملة نعتاً للمعرف بـ « ال » الجنسية (١) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « وآيةٌ لَهُمُ الليلُ نسلخُ منه النهارَ » أي : الليلُ المنسلخُ منه النهار ، وقول الشاعر :

٨٣ ـ وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ هزَّةٌ
كما انتفضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القطرُ

التقدير : كما انتفض العصفور المبلّلُ بالقطر .

(الاعراب : « واني » ان مع اسمها . « لتعروني » لام مزحلقة ، ومضارع مرفوع ، ونون وقاية ، ومفعول به . « هزة » فاعل . « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية . « انتفض العصفور » فعل وفاعل . والمصدر المؤول في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بنعت محذوف للهزة .

---

(١) « ال » الجنسية لا تفيد مصحوبها إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، دون المعنى . ومن هنا كانت إجازة بعضهم نعت مصحوبها بالجملة . انظر الكلام على أنواع « ال » في قسم الأدوات .

التقدير : هزة كائنة كانتفاض العصفور . ويجوز اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » فيكون هو نعتاً للهزة ، ويكون مضافاً ، والمصدر المؤول مضاف اليه . والتقدير : هزة مثل انتفاضة العصفور . « بلله القطر » فعل ومفعول به مقدم وفاعل مؤخر . « جملة : إن مع اسمها وخبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : تعروني هزة » خبر إن محلها الرفع . « جملة : انتفض العصفور » صلة الحرف المصدري لا محل لها . « جملة : بلله القطر » نعت للعصفور محلها الرفع .

الشاهد : « العصفور بلله القطر » . أجازوا للمعرف بـ « ال » الجنسية أن ينعت بالجملة ، لأنه في المعنى نكرة لا معرفة .)

وأما الظرف والجار ، فلا يقعان نعتاً إلا إذا كان ما قبلهما نكرة أيضاً ، فان كان ما قبلهما معرفه ، فهما حال منه لا نعت . ثم إن قولنا : انهما نعت ، هو من باب التساهل ، إذ هما في الحقيقة متعلقان بالنعت المحذوف ، فقولنا : « رأيت عصفوراً فوق الشجرة » تقديره : رأيت عصفوراً كائناً فوق الشجرة .

هذا ، وإذا تعددت النعوت في أشكال مختلفة ، فالغالب تقديم النعت الذي هو مفرد على النعت الذي هو جملة ، كقوله تعالى : « وقالَ رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إيمانَهُ » فمؤمن نعت أول ، والجار والمجرور « من آل فرعون » متعلقان بنعت ثانٍ محذوف للرجل ، تقديره : وقال رجل كائن من آل فرعون ، وجملة « يكتم إيمانه » نعت ثالث للرجل في شكل جملة . وقد يحدث العكس ، فيقدم النعت الذي هو جملة على النعت الذي هو مفرد ، كقوله تعالى : « فسوفَ يأتي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ ويُحِبُّونَهُ ، أذِلَّةٍ على المؤمنينَ ، أعِزَّةٍ على الكافرينَ » ، فالنعت الأول للقوم هو الجملة « يحبهم » ، والنعت الثاني هو المفرد « أذِلَّةٍ » .

د - ما ينعت ، وما ينعت به من الاسماء :

ليست كل الأسماء قابلة لأن تنعت ، ولا صالحة لأن ينعت بها .

١ ـ فأما المنعوت فهو كل الأسماء ما عدا الضمير ، فلا ينعت ، ولا ينعت به .

٢ ـ وأما النعت ، فلا يصلح له في الأصل إلا الاسم المشتق الدال على الذات متصفةً بمعنى ، كاسم الفاعل ، نحو : « جاء الطالب المجتهد » ، واسم المفعول ، نحو : « جاء الطالبُ المحبوبُ » ، والصفة المشبهة ، نحو : « جاء زيدٌ الكريمُ » ، واسم التفضيل ، نحو : « زيدٌ شاعرٌ أجودُ من غيره » . أما المشتق الدال على ذات غير متصفة بمعنى ، مثل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، فلا يقع نعتاً ؛ لأنه كالجامد في المعنى ، فلا يقال : « رأيت مكاناً ملعباً » تريد وصف المكان بأنه ملعب . أما إن قلت ذلك مريداً البيان والتفسير على تقدير « رأيت مكاناً أي ملعباً » جاز ذلك ، لأن عطف البيان يكون بالجوامد ، في حين أن النعت لا يكون إلا بالمشتقات .

هذا ، وقد وصفوا بغير المشتق ، لكن على شرط أن يكون صالحاً للتأويل بالمشتق :

آ ـ (**فوصفوا بالمصدر**) : فقالوا : « هو رجلٌ ثِقَةٌ » ، والتأويل : هو رجل موثوق به ، وقالوا : « هذا رجلٌ عدلٌ » ، والتأويل : هذا رجل عادل .

ب ـ (**ووصفوا باسم الاشارة**) : فقالوا : « خذ الكتاب هذا » والتأويل : خذ الكتاب المشارَ اليه .

ج ـ (**ووصفوا بذي**) : فقالوا : « هذا رجلٌ ذو فضل » ، والتأويل : هذا رجل صاحب فضل ، وقالوا : « هذه امرأة ذاتُ فضل » ، والتأويل : هذه امرأة صاحبة فضل .

د ـ (**ووصفوا بالاسم الموصول**) : بشرط أن يكون مقترناً بـ « ال » ، فقالوا : « جاء الرجلُ الذي فاز بالجائزة » ، والتأويل : جاء الرجل الفائز ؛ أو أن يكون « ذو » الطائية ، نحو : « جاء الرجل ذو فاز » ، أي : الفائز ، أو « ال » الموصولية ، كقول أحد الشعراء :

٨٤ ـ مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ مِنْهُمْ

لهم دانَتْ رقابُ بني معدِّ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

(الاعراب : « من القوم » متعلقان بما قبلهما . « ال » اسم موصول مبني على السكون في محل جر نعتاً للقوم . « رسول » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « منهم » متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ . « لهم » متعلقان بدانت « دانت رقاب » فعل وفاعل . « بني » مضاف اليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم . « معد » مضاف اليه . « جملة : رسول الله منهم » صلة الاسم الموصول « ال » لا محل لها . « جملة : دانت رقاب » استئنافية لا محل لها . الشاهد : « من القوم الرسول الله منهم » : يجوز النعت بـ « ال » الموصولية .)

أما الموصولات « من ـ ما ـ أي » فلا ينعت بها .

هـ ـ (**ووصفوا بالعدد**) : فقالوا : « جاء رجال خمسةٌ » ، والتأويل : جاء رجال بالغون في العددِ خمسةً .

و ـ (**ووصفوا بالمنسوب**) : فقالوا : « هذا رجلٌ شاميٌ » ، والتأويل : هذا رجلٌ منسوبٌ إلى الشام .

ز ـ (**ووصفوا بالجامد الدال على تشبيه**) : فقالوا : « هذا رجلٌ أسدٌ » ، والتأويل : هذا رجل شجاع .

ح - (**ووصفوا بـ « ما » النكرة**) : فقالوا : « اقرأ كتاباً ما » ، والتأويل : اقرأ كتاباً مطلقاً ، أي غير محدد ، وقد يراد بها التهويل والتعظيم لا الابهام ، فتؤول عند ذلك بكلمة « عظيم » ، ومنه المثل المشهور : « لأمرٍ ما جدع قصير أنفه » . أي : لأمرٍ عظيمٍ .

ط - (**ووصفوا بكلمتي « كل وأي »**) الدالتين على استكمال الموصوف للصفة ، نحو : « أنت رجلٌ كلُّ الرجلِ » ، أي : أنت رجلٌ كاملٌ في الرجوليّة ، ونحو : « أنت رجلٌ أيُّ رجلٍ » ، والتأويل أيضاً : أنت رجلٌ كامل في الرجولية .

٥ - المطابقة بين النعت ومنعوته :

١ - إذا كان النعت رافعاً للضمير المستتر العائد على المنعوت فالمطابقة التامة بينه وبين منعوته واجبة في الجنس (١) والعدد والاعراب والتعريف والتنكير ، سواء أكان النعت حقيقياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل(٢) » أم كان سببياً ، نحو : « جاء الرجل الفاضل (٢) الأبِ » .

تقول في النعت الحقيقي :

- جاء رجلٌ فاضلٌ - جاء الرجلُ الفاضلُ	تطابقا في التعريف والتنكير .

(١) نقصد بالجنس : التذكير والتأنيث .

(٢) في كلمة « الفاضل » ضمير مستتر تقديره هو يعود على الرجل . وهذا الضمير هو فاعل المشتق ، لأن المشتق كالفعل ، فلا بد له من فاعل ، فاما أن يكون ظاهراً ، وإما أن يكون مستتراً .

- جاء رجلٌ فاضلٌ .
- جاءت امرأةٌ فاضلةٌ .

تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- جاء الرجلان الفاضلان
- جاء الرجالُ الفضلاءُ

تطابقا في العدد .

- جاء الرجلُ الفاضلُ
- رأيت الرجلَ الفاضلَ
- مررت بالرجلِ الفاضلِ

تطابقا في الاعراب .

وتقول في النعت السببي :

- جاء الرجلُ الفاضلُ الأبِ
- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ

تطابقا في التعريف والتنكير .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- جاءت امرأةٌ فاضلةُ الأبِ

تطابقا في التذكير والتأنيث .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- جاء رجلان فاضلا الأبِ
- جاء رجالٌ فضلاء الأبِ

تطابقا في العدد .

- جاء رجلٌ فاضلُ الأبِ
- رأيت رجلاً فاضلَ الأبِ
- مررت برجلٍ فاضلِ الأبِ

تطابقا في الاعراب .

٢ - أما إذا كان النعت سببياً رافعاً للاسم الظاهر ، نحو : « جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه » . فالمطابقة مقسومة على الشكل التالي :

١ ـ في العدد : المطابقة ممتنعة ، سواء مع الاسم المتبوع ، أم مع الاسم المرفوع ، وذلك لأنه ، وقد رفع اسماً ظاهراً ، صار كالفعل . والفعل كما نعلم لا يتطابق مع فاعله في العدد ، فتقول : « جاء الرجل ـ جاء الرجلان ـ جاء الرجال » . والفعل مفرد كما ترى .

٢ ـ في الجنس : المطابقة واجبة مع الاسم المرفوع فقط ، وذلك لأنه كالفعل ، والفعل ـ كما نعلم ـ يطابق مرفوعه في التذكير والتأنيث ، تقول : « جاء الرجل ـ جاءت المرأة » .

٣ ـ في الاعراب والتعريف والتنكير : المطابقة واجبة مع المتبوع فقط .

تقول :

الأمثلة	الحكم
ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أخوه ـ جاء الرجلانالفاضلُ أخواهما ـ جاء الرجالُ الفاضلُ أخوتهم	لا تطابق في العدد ، لا مع المتبوع ولا مع المرفوع .
ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه ـ جاء الرجلُ الفاضلةُ أمه	التطابق في الجنس مع المرفوع لا مع المتبوع .
ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه ـ رأيت الرجلَ الفاضلَ أبوه ـ مررت بالرجلِ الفاضلِ أبوه	التطابق في الاعراب مع المتبوع لا مع المرفوع .
ـ جاء رجلٌ فاضلٌ أبوه ـ جاء الرجلُ الفاضلُ أبوه	التطابق في التعريف والتنكير مع المتبوع لا مع المرفوع .

ملاحظة :

علمت مما سبق أن في اللغة أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ،

مثــل : « عجوز ، وقتيــل ، ومِمْطار ، وذِبْـح ، وجَزَر ، وعلاّمة [١] ... » ، وأن فيها أسماءً يستوي فيها المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمـع ، كالمصادر الموصوف بها ، وكالكلمات : « صـديق ـ عدو [٢] ... » . في مثل هذه الكلمات تمتنع المطابقـة اللفظية في النعت لثبات الكلمة على صيغة واحدة وصلاحيتها لكلا الجنسين ، أو لكلا الجنسين مع كل الأعداد .

فتقول ناعتاً بالمصدر « حق » :

ـ هذا أمرٌ حقٌ .

ـ هذه قضيةٌ حقٌ .

ـ هذان أمران حقٌ .

ـ هاتان قضيتان حقٌ .

ـ هذه أمور حقٌ .

ـ هذه قضايا حقٌ .

وتقول ناعتاً بكلمة « صديق » :

ـ هذا رجلٌ صديقٌ لنا .

ـ هذه امرأةٌ صديقٌ لنا .

ـ هذان رجلان صديقٌ لنا .

ـ هاتان امرأتان صديقٌ لنا .

---

(١) راجع فصل المذكر والمؤنث من باب أقسام الاسم .
(٢) راجع فصل الجموع من باب تصريف الاسم .

- هؤلاء رجالٌ صديقٌ لنا .
- هؤلاء نسوةٌ صديقٌ لنا .

وتقول فيما يستوي فيه الجنس فقط دون العدد :

- هذا رجلٌ عجوزٌ .
- هذه امرأة عجَوزٌ .
- هذان رجلان عجوزان .
- هاتان امرأتان عجوزان .
- هؤلاء رجالٌ عُجُزٌ .
- هؤلاء نسوةٌ عُجُزٌ .

و - حذف النعت والمنعوت :

يجوز حذف كل من المنعوت والنعت إذا كان في الكلام ما يدل عليهما .

١ - فأما المنعوت فيكثر حذفه إذا كان نعته غالباً عليه غلبةً جعلت العرب تستغني عن الموصوف بذكر صفته ، نحو : « أقمنا في البطحاء » ، فالبطحاء وصف وليست اسماً ، ولكن لما كان لا يوصف بها إلا المكان المتسع ، صارت كاسم الجنس في دلالتها ، وصار قولك : « أقمنا في البطحاء » يعدل قولك : « أقمنا في الأرض البطحاء » . ومن هذا القبيل قولهم : « ضربت بالأبيض » أي : بالسيف الأبيض ، و « طعنت بالاسمر » أي : بالرمح الأسمر ، و « جاءنا راكب » أي : رجل راكب ، إذ لا يركب إلا الانسان ، و « رأيت الأورق » أي : الجمل الأورق ، و « الاطلس » أي : الذئب الأطلس ، و « الورقاء » أي : الحمامة الورقاء ، إلى آخر ذلك مما لا يحصى .

فأما إذا كانت الصفة غير غالبة على موصوفها ، فلا يجوز حذف المنعوت لئلا يلتبس الكلام ، فلا تقول : « رأيت قصيراً » ، لأن صفة القصر ليست غالبة على شيء حتى يعلم بمجرد ذكرها ، فالقصر يوجد في الثوب والقلم والرجل والباب وغير ذلك من الأجناس ، فاذا قلت : « رأيت قصيراً » لم يعلم ماذا رأيت .

هذا في حذف المنعوت ، ونعته مفرد . أما المنعوت الذي نعته جملة أو شبهها ، فلم يجزه أكثر النحاة إلا بشرط : أن يكون المنعوت جزءاً من اسم قبله مجرور بـ « من » ، نحوَ قولهم : « نحن فريقان : منّا ظَعَنَ ، ومنا أقام » . والتقدير : منا فريق ظعن ، ومنا فريق أقام . فأنت ترى أن كلمة « فريق » ، وهي المنعوت المحذوف ، تدل على جزء مما يدل عليه الضمير « نا » المجرور بحرف الجر « من » ، فـ « نا » ، أي : نحن ، تعني المجموع ، و « فريق » هو جزء من المجموع . ومن هذا القبيل ما حكاه سيبويه عن العرب : « ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا » ، أي : ما منهما واحد مات ، وقوله تعالى : « وأنّا منّا الصالحونَ ، ومنّا دونَ ذلك » ، أي : ومنا ناسٌ دون ذلك [1] . وقوله : « من الذين هادوا يحرفون الكلم » ، أي : من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم [2] ، وقول تميم بن أبي مقبل :

---

(١) ههنا حذف الموصوف ، وصفته شبه جملة ، أي ظرف ، ثم إن قولنا : الظرف صفة ، هو من باب التساهل . والحقيقة ان الظرف متعلق بصفة محذوفة ، وعلى هذا تكون الصفة وموصوفها محذوفين في أمثال هذا التركيب ، والتقدير : ومنا أناس كائنون دون ذلك .

(٢) والكوفيون يقدرون في مثل ذلك اسماً موصولاً محذوفاً : من الذين هادوا من يحرفون الكلم . وعلى ذلك تكون الجملة صلة لموصول محذوف ، لا نعتاً لمنعوت محذوف . إلا أن تقدير الموصول لا يستقيم في كل ما ورد من هذه التراكيب استقامة تقدير المنعوت .

٨٥ ـ وما الدهرُ إلا تارَتان ، فمنهما

أموت ، وأخرى أبتغي العيشَ أَكدحُ

أي : فمنها تارة أموت فيها .

(الاعراب : « وما » نافية لا عمل لها . « الدهر » مبتدأ . « إلا » أداة حصر لا عمل لها . « تارتان » خبر . « فمنهما » متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . التقدير : فكائنة منهما تارة . « أموت » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وأخرى » معطوف على المبتدأ المحذوف . « ابتغي » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « العيش » مفعول به . « اكدح » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « جملة : ما الدهر إلا تارتان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فنهما مع المبتدأ المحذوف » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : أموت » نعت للمبتدأ المحذوف محلها الرفع . « جملة : ابتغي العيش » نعت لأخرى محلها الرفع . « جملة : اكدح » حالية محلها النصب . الشاهد : « فمنهما اموت » : جاز حذف المنعوت الذي نعته جملة ، لأنه جزء لاسم قبله مجرور بـ « من » .)

ومن النحاة من لا يشترط لحذف المنعوت الذي نعته جملة إلا ظهور أمره ودلالة الكلام عليه . ومن ذلك قول أحد الرجاز يصف قوساً :

٨٦ ـ تَرْمِي بِكَفَّيْ كان مِنْ أرمى البَشَرْ

أي : بكفَّيْ رامٍ كان من أرمى البشر .

(الاعراب : « ترمي » مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره « هي » يعود إلى القوس . « بكفي » جار ومجرور بالياء لأنه مثنى ، متعلقان بـترمي ، وحذفت النون من المثنى للاضافة ، أما المضاف اليه فهو المنعوت المحذوف « رامٍ » « كان » ماض ناقص اسمه مستتر يعود على المنعوت المحذوف « رام » . « من ارمى » متعلقان بخبر كان المحذوف . « البشر » مضاف اليه مجرور ، وسكن

للوقف . « جملة : ترمي » نعت للقوس الموصوفة في الأشطر السابقة (١) محلها الجر . « جملة : كان من أرمى البشر » نعت للمضاف اليه المحذوف « رام » ، محلها الجر . الشاهد : « بكفي كان من أرمى البشر » : يجوز حذف الموصوف بالجملة مطلقاً إذا ظهر أمره ودل الكلام عليه .)

واعلم أنه إذا حذف المنعوت وكان نعته مفرداً ، قام منعوته مقامه في الاعراب : تقول : « رأيت الذئبَ الأطلسَ » ، فيكون الذئب مفعولاً به ، والأطلس نعتاً له ، فاذا حذفت المنعوت فقلت : « رأيت الأطلس » ، كان الأطلس هو نفسه المفعول به ، ولا حاجة إلى تقدير المنعوت المحذوف . وليس الأمر كذلك فيما كان نعته جملة أو شبهها ، إذ لا بد في هذه الحالة من تقدير المحذوف ، واعطائه ما يستحق من الاعراب ، ثم جعل الجملة نعتاً له ، على ما بيّنّا في اعراب الشاهدين السابقين . وانما جازت إنابة النعت المفرد عن منعوته المحذوف ، مِنْ قِبَلِ أن النعت المفرد اسم ، فهو بذلك صالح لكل الوظائف النحوية والمواقع الاعرابية المختلفة ، بخلاف الجملة وشبهها ، فانها غير صالحة لأن تكون مبتدأ ، أو فاعلاً ، أو تمييزاً ، فيما لو كان منعوتها واقعاً هذه المواقع . يضاف إلى هذا أن جملة النعت تشتمل في العادة على ضمير المنعوت المحذوف ، فلو لم نقدر المنعوت لعاد الضمير على لا شيء .

٢ ـ وأما النعت فلا يحسن حذفه إلا إذا قويت دلالة الحال عليه ، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم : « سيرَ عليه ليلٌ » يريدون : ليلٌ طويلٌ . ومن ذلك قوله تعالى : « يَأخُذُ كلَّ سفينةٍ غصباً » ، والتقدير : يأخذ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ غصباً .

---

(١) الشطران السابقان هما :

ما لك عندي غير سوطٍ وحجر   وغير كبداء شديدة الوتر

ز - قطع النعت :

قطع النعت : هو جعله على خلاف متبوعه في الحركة الاعرابية ، على اعتباره طرفاً في جملة مستقلة ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرَ » ، فالشاعر لم تبق نعتاً لزيدٍ ، وانما هي مفعول به في جملة مستقلة فعلها محذوف ، تقديره في المثال : « أمدح » ، لأن الوصف يراد به هنا الثناء والتعظيم ، ويقدر الفعل بلفظ : « أذم » ، إذا كان الوصف للتحقير ، كقولك : « جاء زيدٌ الخائنَ » ، وبلفظ « أرحم » إذا كان الوصف للترحم ، نحو قولك : « جاء زيدٌ المسكينَ » ، وبلفظ « أعني » إن لم يكن الوصف مشعراً بمدح أو ذم أو ترحم ، نحو : « جاء زيدٌ العطارَ » ، التقدير : أعني العطار .

فاذا كان المنعوت منصوباً ، فيكون القطع بالرفع ، نحو : « رأيت زيداً الشاعرُ » ، و « رأيتُ زيداً الخائنُ » و « رأيت زيداً المسكينُ » و « رأيت زيداً العطارُ » ، والمقطوع ههنا خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » .

وهذا القطع لا يجوز إلا إذا كان النعت آتياً لغرضي التعظيم والتحقير ، إذ هو عندئذ فضلة في المعنى يمكن التصرف بها حسب الارادة أما إن كان آتياً لغرضي التفريق والتخصيص ، فهو عندئذ متمم لمنعوته ، ومنعوته في حاجةٍ اليه ، فلا يجوز التصرف به بالقطع .

واعلم أن قطع النعت لا يكفي فيه مجرد المخالفة الاعرابية بين النعت ومنعوته ، بل لا بد من أن يصحب ذلك شيء من حركات المتكلم وأوضاعه يشعر بالقطع ، كأن يسكت المتكلم برهة قصيرة بين المنعوت ونعته ، فيقول مثلاً : « جاء زيدٌ » ثم يسكت برهة ، ثم يستأنف قائلاً

« العطارَ » على تقدير : أعني العطار ، أو أن يعطي النعت المقطوع نغمة صوتية مخالفة لنغمة الخبر ، كنغمة الترحم ، أو نغمة الاعجاب ، أو نغمة الاحتقار ، أو غير ذلك من النغمات مما يناسب الغرض الذي جرى من أجله القطع .

هذا ، وأكثر ما يجري القطع لأغراض الترحم والتعظيم والاحتقار ، ويقل جريانه لغير ذلك من الأغراض .

ثم اعلم أن حذف المبتدأ والفعل واجب ، فلا يجوز إظهارهما ، إلا إذا كان القطع لغرض الاختصاص ، فيجوز أن تقول : « جاء زيد ، أعني العطارَ » و : « رأيت زيداً ، هو العطارُ » .

ج ـ تعدد النعت :

يجوز أن يتعدد النعت ، ومنعوته واحد ، نحو : « جاء زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » ، وأن يتعدد ومنعوته متعدد ، نحو : « جاء زيد وعمرٌو الكاتبُ والشاعرُ » .

١ ـ فان تعددت النعوت لمنعوت واحد ، فهذه أحكامه :

(آ) ـ ليس من الواجب التفريق بين النعوت بالواو ، بل هو أمر جائز ، فتقول جاء زيد الشاعرُ والفقيهُ والكاتبُ » ، كما يمكن أن تقول : « جاء زيد الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » . وعدم التفريق بالواو هو الأفصح [١] .

---

(١) إذا فرقت بالواو فليس حكم النعت سارياً على الجميع ، بل الذي يعتبر نعتاً هو الواصف الأول فقط ، أما ما بعده فيعتبر معطوفاً ، كل واحد يعطف ←

(ب) ـ إذا كان المنعوت لا يتحدد ويتعين لدى السامع إلا بذكر كل النعوت ، وجب اتباع هذه النعوت جميعاً ، فتقول : « جاء زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » برفع الجميع على الاتباع . وانما تفعل ذلك إذا كان هناك مثلاً عشرون رجلاً يدعى كل منهم « زيداً » . فاذا قلت : « جاء زيدٌ » فقط ، لم يستطع السامع تعيين الجائي من بينهم ، فاذا قلت : جاء زيد الشاعرُ » فقط ، لم يستطع السامع التعيين لوجود عشرة من الزيدين كلهم شاعر ، فاذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه » فقط ، لم يستطع السامع التعيين أيضاً لوجود خمسة من الزيدين كلهم شاعر فقيه ، فاذا قلت : « جاء زيد الشاعر الفقيه الكاتب » ، أمكن السامع أن يحدد زيدك هذا ، لأنه لا يوجد بين الزيدين العشرين إلا زيد واحد يجمع في شخصه هذه الصفات الثلاث .

(ج) ـ فان كان المنعوت متعيناً بغير نعوته ، جاز لك في نعوته جميعاً القطع والاتباع ، تقول : « جاءَ زيدٌ الشاعرُ الفقيهُ الكاتبُ » بالاتباع ، أو : « جاءَ زيدٌ الشاعرَ الفقيهَ الكاتبَ » بالقطع . وانما يجوز ذلك إذا لم يكن هناك إلا زيد واحد يكفي مجرد النطق باسمه لتحديده وتعيينه لدى السامع .

(د) ـ فان اختلفت النعوت في افادتها التعيين والتفريق ، وجب الاتباع فيما هو للتفريق ، وجاز الاتباع والقطع فيما دون ذلك .

٢ ـ وإذا تعددت النعوت ومنعوتاتها متعددة فهذه أحكامها :

← على سابقه ، في المثال أعلاه ، يعتبر « الشاعر » هو وحده النعت ، أما « الفقيه » فمعطوف على الشاعر ، وأما « الكاتب » فمعطوف على الفقيه . فاذا لم تفرق بالواو فالكل يعتبر نعتاً : « الشاعر » نعت أول ، و « الفقيه » نعت ثانٍ ، و « الشاعر » نعت ثالث .

(آ) - إذا كانت النعوت كلها بلفظ واحد ، ثُنِّيَتْ أو جمعت ، بحسب المراد ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو الشاعران » و « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ الشعراءُ » .

(ب) - إذا كانت النعوت بألفاظ مختلفة وجب التفريق بينها بالواو ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ الشاعرِ والفقيه والكاتب » . فيكون النعت الأول للمنعوت الأول ، والثاني للثاني ، والثالث للثالث .. وهكذا .

(ج) - ثم إن كانت المنعوتات معمولة لعامل واحد ، أو لعوامل متفقة في المعنى والعمل ، وجب الاتباع في النعوت رفعاً ونصباً وجراً ، تقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ العاقلون » و « رأيت زيداً وعمراً وخالداً العاقلين » و « مررت بزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ العاقلين » ، بالاتباع ، لأن العامل في المنعوتات واحدٌ ، هو « جاء » في المثال الأول ، و « رأيت » في المثال الثاني ، و « مررت » في المثال الثالث .

وكذا يجب الاتباع إذا كانت العوامل متعددة ولكنها بمعنى واحد وعمل واحد ، تقول : « جاء زيدٌ ، وقدمَ عمرٌو ، وأتى خالدٌ العاقلون » ، بالاتباع ، لأن كلاً من « جاء ، وقدم ، وأتى » بمعنى واحد ، ولأن كلاً منها قد عمل الرفع في المنعوت .

(د) - أما إذا اختلفت العوامل معنىً ، أو عملاً ، فالقطع واجب ، تقول : « جاء زيدٌ ، وذهب عمرٌو العاقلين » بالقطع ، لأن معنى « جاء » هو غير معنى « ذهب » . وكذا تقول : « حدثني زيدٌ ، وحدّثت عمراً العاقلين » بالقطع ، لأن العامل الأول أخذ المنعوت الأول فاعلاً ، بينما أخذ الثاني المنعوت الثاني مفعولاً به . فهما متحدان في المعنى ، لكنهما مختلفان في العمل بالنسبة للمنعوتات .

٥ ـ عطف البيان

آ ـ تعريفه وأغراضه :

عطف البيان هو : تكملة للاسم تلحقه لأحد الغرضين الآتيين :

١ ـ لتحديد المعرفة وتوضيحها وتعيينها إن كانت غير تامة التحديد ، نحو : « مررت بأخيك زيدٍ » ، حيث ترى أن كلمة « أخيك » معرفة ، لكن السامع لم يستطع تحديدها ، لأن له إخوة كثيرين ، فلما عطفت عليها كلمة « زيدٍ » استطاع السامع أن يعرف بأيِّ إخوته مررت .

٢ ـ لتخصيص النكرة ، أي لتضييق دائرة تنكيرها ، نحو : « عندي متاعٌ : ثوبٌ » ، حيث ترى أن كلمة « متاع » تصدق على كثير من الأشياء ، فلما عطفت عليها كلمة « ثوب » ضاقت دائرة تنكيرها ، ولم تعد تصدق إلا على جنس الأثواب فقط من بين كل الأمتعة .

وعلى هذا ، نجد أن عطف البيان مثل النعت في وظائفه وأغراضه ، فكلاهما يفرق المعرفة ويحددها ، ويخصص النكرة بتضييق دائرة تنكيرها . فما الفرق بينهما ؟

الفرق بينهما :

آ ـ أننا في « النعت » نصل إلى التحديد عن طريق ذكر صفات للذات تميزها وتفصلها عن الذوات الأخرى المشاركة لها في الاسم . فاذا كان لرجل ثلاثة إخوة ، وقلنا له : « رأينا أخاك » لم يستطع تحديد

المرئي من بينهم ، فاذا ذكرنا لهـــذا الأخ المرئي صفة يتحلى بها من دون أخويه الآخرين ، فقلنا : « رأينا أخاك الشاعرَ » اســتطاع السامع أن يحدد ويعين الأخ المرئي من بين إخوته . فهو إذن قد وصل إلى التحديد بمساعدة الوصف الذي ميز واحـــداً من ثلاثة يشتركون جميعـاً في اسم « الأخ » .

ب ـ أما في عطف البيان ، فاننا نصل إلى التحديد عن طريق أخرى ، ليست هي طريق ذكر صفـة للذات ، بل طريق ذكر اسم آخر للذات ، يكون أشهر من الاسم الأول ، وأكثر تحديداً له . نقول لرجل : « مات أبو حفص » ، فلا يفهم سامعنا من أبو حفص هذا ؟ إما لأنه لم يسمع بهذا العلم من قبل ، وإما لأنه يعرف عشرة من الرجال كلهم يكنى بأبي حفص ، فلا يدري أيهم هو الميت من بينهم . فاذا عطفنـا على اسم ميتنا « أبو حفص » اسماً آخر له ، وليكن كلـــة « عمر » ، فقلنا : « مات أبو حفصٍ عمرُ » ، استطاع السامع أن يعرف مَنِ الميت ، لأن كلمة « عمر » قد وضحت له المعنيّ باسم « أبو حفص » ، أو لأن كلمـة « عمر » قد فصلت أبا حفصنا هذا عن بقية المشاركين له في كنيته .

خذ مثالاً آخر : إن لأنثى الحمار اسمين ، هما : الأتان ، والحمارة . لكن المثقفين وحدهم هم الذين يفهمون الاسم الأول ، أما العامة فلا يعرفون انثى الحمار إلا باسمها الثاني . فاذا كان سامعنا من العامـــة ، وقلنا له : « ركبنا أتاناً » ، فلن يفهم مما قلنا شيئاً ، فيصبح من الواجب علينا أن نفسر له « الأتان » بذكر اسم آخر لها يعرفه ، فنقول له : « ركبنـــا أتاناً حمارةً » . فيكون الاسم الثاني توضيحـــاً وتفسيراً للاسم الأول ، وكلاهما يعني ذاتاً واحدة . هذا هو عطف البيان . وهـذه هي وظيفته في الكلام .

وإذن ، فالنعت صفة من صفات الذات تذكر معها لتحديدها ، أما عطف البيان فهو اسم ثانٍ من اسماء الذات يذكر مع اسمها الأول لتحديدها ويمكن أن نعبر عن الفرق بينهما بالعلاقة الآتية :

النعت : اسم للذات + صفة من صفات الذات ⟸ تحديد الذات

عطف البيان : اسم للذات + اسم آخر للذات ⟸ تحديد الذات

وينتج عن هذا أن عطف البيان لا يكون إلا اسماً جامداً ، لأن اسم الذات جامد ، وان النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق ، لأن الأوصاف لا يعبر عنها إلا بالمشتقات .

والخلاصة : أن عطف البيان هو ـ كما يشير اليه اسمه : ضم اسم للذات إلى اسم آخر يعني الذات نفسها ، من أجل توضيح الاسم الأول وبيانه وتفسيره . وهو صالح في أغلب الأحيان لأن تسبقه بكلمة « أي » التفسيرية (١) . تقول : « جاء أخوك زيدٌ ـ جاء أخوك ... أي : زيدٌ » و « ركبت أتاناً حمارةً ـ ركبت أتانـاً .. أي : حمارةً » و « مات أبو حفص عمر ـ مات أبو حفص .. أي : عمر » .

---

(١) تقول « في أغلب الأحيان » لأن النحاة اعتبروا من عطف البيان اسماء لا يمكن سبقها بحرف التفسير « أي » ، مثل المنادى الجامد المحلى بالألف واللام المسبوق بكلمة « أيها » كما في قولك : « يا أيها الرجل » إذ لا يصح هبنا أن تقول : « يا أيها .. أي : الرجل » . ولكن هذا الاستثناء لا يقدح في صحة الكاشف الذي ذكرناه لعطف البيان ، وهو صلاحيته لأن يسبق بحرف التفسير . ذلك أن اعتبار كلمة « الرجل » عطف بيان في عبارة النداء ، إنما هو اعتبار نحوي صناعي فحسب ، أما من حيث المعنى ، فليست كلمة « الرجل » عطف بيان ، وانما هي المنادى نفسه سبق بلفظ « أيها » لأن الاسلوب العربي في النداء لا يجيز دخول « يا » على المعرف بالألف واللام . وقد صرح بهذا النحاة عند شرحهم لكلمة « أيها » حيث قالوا : انها وصلة لنداء ما فيه « ال » . ←

ب ـ أحكام متفرقة :

١ ـ تجب المطابقة التامة بين عطف البيان ومتبوعه ، في الاعراب ، وفي الجنس ، وفي العدد ، وفي التعريف والتنكير . فهو من هذه الناحية كالنعت الحقيقي تماماً .

٢ ـ لا يكون عطف البيان إلا جامداً ، لأنه اسم للذات ، وليس وصفاً لها (١) . فهو بهذا يختلف عن النعت الذي لا يكون إلا وصفاً مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق .

← وإذن فهي مجرد وصلة ، أما المنادى الحقيقي فهو المحلى بـ « ال » . واما اعرابه على أنه عطف بيان فهو من قبيل الصناعة النحوية لا أكثر ولا أقل .

ثم اعلم أن حرف التفسير « أي » قد يدخل على الجمل ، نحو : « احتبيت في الدار ، أي : قعدت فيها » . ولكن لا تعتبر الجملة حينئذ عطف بيان للجملة السابقة ، لأن عطف البيان اسم يكمل اسماً ، والاسمان يعنيان ذاتاً واحدة ، ولا يتهيأ ذلك في الجمل ، إذ ليست الجملة اسماً لذات . فاذا حصل أن جملة فسرت جملة سابقة فهي تفسيرية ، ولا محل لها من الاعراب ، خلافاً لعلماء المعاني وللشلوبين والغلاييني من النحاة .

(١) قد يظن القارىء أن اسماء المكان والزمان والآلات ، مثل : « ملعب ـ مبرد ـ ميزان » لا يمكن أن تقع معطوفة للبيان ، لأنها ـ كما يعرف ـ تعد في المشتقات . وليس هذا صحيحاً ، لأن هذه الاسماء ، وإن شاركت الفعل في حروفه ، فهي مثل الجوامد في كونها لا تدل إلا على الذوات فحسب ، من غير دلالة على اتصاف الذات بصفة ، كما تفعل سائر المشتقات كاسم الفاعل ومبالغته ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل . ويمكن توضيح ذلك بما يأتي :

كلمة « ميزان » اسم آلة . وهي إذا لفظت لم يفهم منها غير هذه الآلة المعروفة المستعملة في عملية الوزن ، دون أن تشير الى اتصاف هذه الآلة بمعنى من المعاني .

أما كلمة « قاتل » فهي اسم فاعل . وهي إذا لفظت دلت على ←

٣ ـ عطف البيان كالنعت في عدم جواز تقدمه على متبوعه .

٤ ـ ليس في عطف البيان ما يسمى عطف بيان سببياً ، كما هو الشأن في النعت ، لأن عطف البيان جامد ، والجامد لا يرفع ضميراً ولا ظاهراً .

٥ ـ لا يجوز في عطف البيان القطع كما جاز في النعت .

٦ ـ يجوز التعدد في عطف البيان كما هو جائز في النعت ، ذلك أن المعطوف الأول قد لا يكفي للتحديد والتفريق فيعطف اسم ثانٍ ، نحو : « جاء أبو علي محمدٌ أخو صالح » ، فكلمة « محمد » لم تكف لتحديد « أبو علي » ، فجاءت « أخو صالح » لاتمام عملية التحديد . ونحو : « رأيت سبنتى ليثاً أسداً » ، فكلمة « السبنتى » لم يفهمها السامع ، ففسرتها له بكلمة « الليث » ، فلم يفهم أيضاً ، ففسرتها مرة أخرى بكلمة « الأسد » ، فتم التفسير .

٧ ـ لا يكون عطف البيان إلا مفرداً ، فلا يقع جملة ولا شبهها . وقد بينّا سبب ذلك في حاشية سابقة ، فارجع اليها .

٨ ـ لا يمكن حذف عطف البيان ولا متبوعه مع دلالة الكلام على المحذوف منها ، لأنه هو ومتبوعه اسمان لذات واحدة ، فذكر أحدهما لا يشعر بحذف الآخر ، بخلاف النعت ، فانه يدل على غير ما يدل عليه

← شيئين : على أن هناك ذاتاً عاقلة ، ثم على أن هذه الذات قد اتصفت بصفة القتل .

فاذا ظهر للقارىء الفرق ، علم أن اسماء المكان والزمان والآلات تعد في الجوامد ، وليس لها من الاشتقاق إلا مشاركتها للفعل في حروفه . وعلى ذلك ، تعطف هذه الاسماء عطف البيان ، فيقال : « اشتريت قباناً ميزاناً » ، كما تقول مظهراً حرف التفسير : « اشتريت قباناً ، أي : ميزاناً » .

متبوعه ، فمتبوعه يدل على الذات وحدها ، وهو يدل على الصفة القائمة بالذات ، فاذا ذكرت الصفة وحدها ، دلت على أن اسم الذات محذوف ، لأن الصفة لا يمكن أن تقوم إلا بالذات ، تقول : « جاء الراكب » ، فيفهم السامع أن الموصوف محذوف ، وهو كلمة « الرجل » ، لأن صفة الركوب لا يمكن أن تقوم بلا شيء ، بل لا بد من « رجل » يتصف بالركوب حتى يقال « راكب » . والأمر على خلاف ذلك في عطف البيان ، فلو قلت : « جاء عمر » حاذفاً « أبو حفص » ، أو : « جاء أبو حفص » حاذفاً « عمر » ، لما استطاع السامع أن يستدل على المحذوف منها ، لأن كل اسم منها لا يقتضي استدعاء الاسم الآخر في الذهن .

٩ ـ عطف البيان كالنعت في كونهما لا يصلحان إلا لخدمة الظاهر ، أما الضمير فلا يوصف ولا يعطف عليه عطف بيان .

١٠ ـ حصر بعض النحاة ـ ومنهم الزمخشري ـ عطف البيان بالمعارف . وليس بشيء ، فالبيان يأتي في النكرات كما يأتي في المعارف ، كما قد لاحظت ذلك في الأمثلة السابقة .

١١ ـ أوجب بعض النحاة أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه وأشهر ، وإلا فهو بدل ، نحو : « جاء هذا الرجل » ، فالرجل : بدل من اسم الاشارة ، وليس عطف بيان ، لأن اسم الاشارة أوضح من المعرف بأل . هكذا قالوا . وحجتهم في ذلك أن عطف البيان إنما يؤتى به للبيان والتوضيح ، والمبيِّن يجب أن يكون أوضحَ من المُبَيَّن . وليس هذا بشيء ، لأن وظيفة عطف البيان ليست هي التفسير دائماً . نعم ، هي كذلك في مثل قولنا : « ركبت أتاناً حمارةً » ، حيثُ « الاتان » غير مفهومة لدى السامع العاميّ ، فيجب أن يكون عطف البيان عليها أوضح منها في ذهن السامع ، وإلا انتفى الغرض من الاتيان بعطف

البيان . ولكننا نعلم أن من وظائف عطف البيان التفريق والتحديد ، وهذه الوظيفة تتم ولو لم يكن المعطوف أوضح من المعطوف عليه ، لأن اجتماع الاسمين للذات الواحدة يكفي للتحديد . لنعد إلى مثالنا « جاء أبو حفص عمر » ، لنرى أن كلمة « عمر » ليست أوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « أبو حفص » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يسمون بعمر . كذلك فليست كلمة « أبو حفص » بأوضح ولا أكثر تحديداً من كلمة « عمر » ، فما أكثر الآلاف من الناس الذين يكنون بأبي حفص . ولكن اجتماع الاسم مع الكنية ساعد على تحديد الذات ، لأنه لا يوجد بين الناس من يجمع بين هذا الاسم وتلك الكنية إلا شخص واحد .

كذلك نعلم أن من وظائف عطف البيان تضييق دائرة التنكير في النكرة ، أي تخصيصها ، وهذه الوظيفة قد تتم بما هو أنكر من المعطوف عليه ، تقول : « عندي خاتمٌ حديدٌ » . فاذا بخاتمك قد تخصص بعطف البيان « حديد » ، وأصبح محصوراً في دائرة الخواتم الحديدية فقط ، مع أن « الحديد » أعم من الخاتم ، إذ تصنع منه الخواتم والأساور والقيود والسيارات وغيرها .

١٢ ـ قد يأتي عطف البيان لمجرد التوكيد ، لا بقصد التحديد والتفريق ، وذلك عندما تكون الذات محددة ومعينة باسمها الأول ، فاذا قلت : « اشتريت داراً منزلاً » ، فتكون « منزلاً » عطف بيان قصد به التوكيد لا التفسير (١) ، لأن كلمة « داراً » مفهومة بنفسها لدى السامع ، وليست في حاجة إلى التفسير . ومن ذلك قول رؤبة يمدح نصر بن سيار :

(١) ومن النحاة من يعتبرها في هذه الحالة بدلاً من الدار وليست عطف بيان .

٨٧ ـ إِنِّي ـ وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا ـ

لقائلٌ : يا نصرُ نصرٌ نصرا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « واسطار » جار ومجرور متعلقان بفعل قسم محذوف . « سطرن » ماض مجهول ونائب فاعل . « سطرا » مفعول مطلق . « لقائل » لام مزحلقة وخبر لـ « إن » . « يا » أداة نداء . « نصر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « نصر » عطف بيان على المنادى مرفوع لتبعيته على اللفظ . « نصرا » عطف بيان ثانٍ منصوب لتبعيته للمنادى على المحل . « جملة : إني لقائل » ابتدائية لا محل لها . « جملة : القسم المحذوف » معترضة بين اسم إن وخبرها لا محل لها . « جملة : جواب القسم » محذوفة لدلالة ما اكتنف القسم عليها . « جملة : سطرن » نعت للاسطار محلها الجر . « جملة : يا نصر » مقول القول محلها النصب . الشاهد : « يا نصر نصر نصراً » : جاء عطف البيان للتوكيد لا للتفريق لأن ذات الممدوح معينة بكلمة « نصر » الأولى ، فليست في حاجة إلى زيادة بيان . وفي البيت شاهد آخر ، وهو جواز تعدد عطف البيان . وفيه شاهد ثالث ، وهو أن عطف البيان مثل النعت في جواز أن يتبع منعوته إما على اللفظ ، وإما على المحل ، إذا كان المتبوع ذا لفظ يخالف حكم محله (١)) .

ملاحظة :

يختلف عطف البيان عن بدل الكل من الكل في أمور أرجأنا الخوض فيها إلى حين الكلام على البدل ، لتكون الفائدة أتم وأكمل .

---

(١) هذا ، وللبيت اعرابات أخرى فما يتعلق بنصر الثانية والثالثة وروايات أخرى أيضاً فيهما . انظر كل ذلك في السيوطي ٢٧٤ ، وحاشية الأمير على المغني ٥١/٢ ، والدسوقي ٤٦/٢ ، والخزانة ٣٢٥/١ ، والشذور ٤٣٧ ، وابن يعيش ٧٢/٣ .

٦ ـ التوكيد

ينقسم التوكيد إلى قسمين : معنوي ، ولفظي .

آ ـ التوكيد المعنوي : تعريفه ، وأغراضه :

التوكيد المعنوي : تكملة للاسم تذكر بعده لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ لاقناع السامع بأن الكلام على الحقيقة ، لا على المجاز ، وأن ليس في الكلام سهو ولا نسيان ، نحو : « جاء زيد نفسُه » . حيث نجد كلمة « نفسه » قد ذكرت بعد كلمة « زيد » لافهام السامع أن زيداً هو الجائي ، وليس الجائي كتابه ، أو أمره ، أو شيئاً آخر يتعلق به .

٢ ـ لافهام السامع أن التثنية هي المقصودة حقيقة ، نحو : « جاء الطالبان كلاهما » . تقول ذلك إذا خشيت على السامع أن يظن أن أحدهما فقط هو الجائي فيما لو قلت : « جاء الطالبان » من غير توكيد .

٣ ـ لافادة التعميم الحقيقي ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل . نحو : « جاء القوم كلُّهم » ، حيث نرى « كلهم » مفيدة أن حدث المجيء قد وقع من كل فرد من أفراد القوم دون استثناء ، وأن الكلام على حقيقة الشمول ، وليس فيه نوع من أنواع المبالغة .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة لا يستعمل فيه غيرها . وقد اختص بعضها بافادة الغرض الأول ، وبعضها بالثاني ، وبعضها بالثالث . ولكل منها أحكامه المخصوصة :

ب - ألفاظ التوكيد المعنوي :

١ - (نفس - عين) : ويستعملان للغرض الأول ، أي دفع المجاز المحتمل عن الذات ، نحو : « جاء زيدٌ نفسُهُ - ورأيتُ زيداً عينَه » .

ويشترط فيها أن تضافا إلى ضمير يناسب الاسم المؤكَّد ، كما رأيت في المثالين السالفين .

وإذا أُكِّدَ بها الجمع وجب جمعها على وزن « أفعُل » ، فتقول : « جاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ أنفُسُهم - وجاء زيدٌ وعمرٌو وخالدٌ أعيُنُهم » ، ولا يجوز جمعها على وزن « فعول » ، فلا يجوز أن تقول : « جاء زيد وعمرٌو وخالدٌ نفوسهم - ولا عيونُهم » .

وإذا أُكِّد بها المثنى جازت تثنيتها ، فتقول : « جاء زيد وعمرٌو نفساهما » و « رأيت زيداً وعمراً عينيهما » . والأفصح أن تجمعا ، فتقول : « جاء زيد وعمرٌو أنفسهما » . وقل إفرادهما مع المثنى ، نحو : « جاء زيد وعمرٌو نفسُهما » .

ويجوز جرهما بالباء الزائدة ، فتقول : « جاء زيدٌ بنفسِهِ » . فيكون التوكيد مجروراً باللفظ فقط ، أما محله فهو بحسب متبوعه ، رفعاً ونصباً ، وجراً .

هذا ويصح التوكيد بالنفس والعين معاً ، ولكن بغير حرف عطف ، فتقول « جاء زيدٌ نفسُهُ عينُهُ » . فيكون ذلك من قبيل التعدد في التوكيد . وفي مثل هذه الحالة أوجب بعض النحاة تقدم كلمة النفس على كلمة العين ، كما لاحظت في المثال .

٢ - (**كلا - كلتا**) : وتستعملان للغرض الثاني ، أي دفع الاحتمال والمجاز عن التثنية ، واثبات أنها هي المقصودة حقيقةً . نحو : « جاء الرجلان كلاهما » و « مررت بالمرأتين كلتيهما » .

ويجب فيهما ان تضافا إلى ضمير يناسب المؤكَّد ، كما رأيت في المثالين . وهما - في هذه الحالة - ملحقان بالمثنى ، فرفعهما بالألف ، ونصبهما وجرهما بالياء .

٣ - (**كل - جميع - عامة**) : وتستعمل هذه الألفاظ الثلاثة في الغرض الثالث ، وهو افادة التعميم الحقيقي ، وازالة الاحتمال عن الشمول الكامل ، نحو : « جاء الطلاب كلُّهم - وجميعُهم - وعامتُهُم » .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون مضافة إلى ضمير يعود على المؤكَّد ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

ولا بد في مُؤَكَّدِ هذه الألفاظ من أن يكون جمعاً له أفراد ، كالطلاب في قولك : « جاء الطلابُ كلُّهم » ، أو مفرداً له أجزاء مستقل بعضها عن بعض ، بحيث يمكن وقوع الحدث على بعض أجزائه دون بعض ، أو وقوع الحدث من بعضها دون بعض ، نحو : « قرأت الكتاب كلَّه ، واشتريت الدار كلَّها ، ومضى الشهر كلُّه » . فالكتاب يتألف من أجزاء يمكن إيقاع فعل القراءة على بعضها دون بعض ، وكذا الدار تتألف من أجزاء يمكن وقوع فعل الشراء على بعضها دون بعض ، وكذا الشهر يمكن وقوع فعل المضي من بعضه دون بعض .

فان لم يكن المفرد على هذا الشرط لم يصح توكيده بهذه الالفاظ ، فلا يقال : « جاء زيد كلُّه » . لأن فعل المجيء لا يمكن أن يقع من بعض أجزاء زيد دون بعضها الآخر .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ على مؤكد واحد ، فالأفضل أن ترتب على هذا الشكل « جاء القوم كلُّهم جميعُهم عامتُهم » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

٤ ـ (**ألفاظ العدد**) : لما كانت « كلا وكلتا » تؤكدان التثنية ، وكانت « كل وجميع وعامة » تؤكد الشمول المطلق ، كان من الطبيعي أن تستعمل ألفاظ العدد لتأكيد الجمع المحدد بقدر معين ، فتقول : « جاء الطلاب ثلاثتُهم ـ وخمستُهم ـ وعشرتُهم ـ وخمسةَ عشرَهم ـ ومئتُهم ـ وألفُهم » .

ويشترط في هذه الألفاظ أيضاً أن تضاف إلى ضمير يعود على المؤكد ، كما رأيت في الأمثلة .

٥ ـ (**أجمع ـ جمعاء ـ أجمعون ـ جُمَع** [1]) : ويغلب على هذه الألفاظ ألاّ تستقل وحدها بعملية التأكيد ، بل تأتي رديفة للفظ « كل » ، فيقال : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ ـ حفظتُ القصيدة كلَّها جمعاءَ ـ جاء القوم كلُّهم أجمعون ـ رأيت النسوة كلَّهنَّ جُمَعَ » . ويكون ذلك من قبيل تعدد التوكيد .

ويجوز أن تستقل بعملية التوكيد فيقال : « مضى الشهرُ أجمعُ ـ حفظت القصيدة جمعاءَ ... الخ » .

وعلى كل ، يجب أن ننتبه إلى شيئين واجبين في هذه الألفاظ . أولهما : أنه لا يجوز إضافتها إلى الضمير كشأن الفاظ التوكيد الأصلية

(١) لاحظ اننا لم نذكر المثنى في هذه السلسلة ، وهو « اجمعان ـ جمعاوان » . وذلك لأن العرب استغنوا عنهما بلفظي « كلا وكلتا » .

السابقة ، فلا يقال : « جاء القوم أجموعهم ، ورأيت النسوة جُمَعَهُنَّ » .
الثاني أن ألفاظ « أجمع - جمعاء - جُمَع » ممنوعة من الصرف ، فلا يلحقها التنوين ، ولا تقبل الكسرة ، تقول : « جاءت القبيلة جمعاءُ - رأيت القبيلة جمعاءَ - مررت بالقبيلةِ جمعاءَ » .

هذا وإذا اجتمعت في التوكيد لفظة « كل » مع « أجمع » أو إحدى فروعها ، وجب تقديم « كل » . فلا يجوز أن يقال : « مضى الشهر أجمعُ كلُّه » ، بل لا بد من القول : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ » .

٦ - (**أكتع - أبصع - ابتع**) : وفروعها : « كتعاء - أكتعون - كُتَع - بصعاء - أبصعون - بُصَع - بتعاء - أبتعون - بُتَع » . وهذه الألفاظ لا تستعمل إلا رديفة للفظ « أجمع » وفروعه . نحو : « مضى الشهرُ كلُّه أجمعُ أكتع - حفظت القصيدة كلَّها جمعاءَ كتعاء - مررت بالقوم كلِّهم أجمعين أكتعين - جاءت النسوةُ كلُّهن جمعُ كتعُ » .

وحكم هذه الألفاظ كحكم سابقتها في وجوب مجيئها بعد الذي هي رديفة له ، وفي عدم جواز إضافتها إلى الضمير ، وفي كونها ممنوعة من الصرف .

هذا ، ويمكن أن تجتمع كل هذه الألفاظ في التوكيد ، وحينئذٍ يجب ترتيبها على الشكل التالي : « جاء القوم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعونَ أبتعون » . ويكون ذلك من قبيل التعدد في التوكيد ، بمعنى أن « كلهم » توكيد أول ، و « اجمعون » توكيد ثانٍ ، و « اكتمون » توكيد ثالث ... وهكذا .

ج ـ أحكام عامة في التوكيد المعنوي :

١ ـ يتبع التوكيد مؤكده في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً .

٢ ـ لا يكون التوكيد إلا بهذه الألفاظ التي عرفتها ، فلا يأتي جملة ، ولا شبهها .

٣ ـ يجب أن يتأخر التوكيد عن متبوعه .

٤ ـ لا يجوز حذف المؤكَّد وبقاء التوكيد .

٥ ـ إذا حذف التوكيد فليس في الكلام ما يدل على حذفه .

٦ ـ إذا تعدد التوكيد وجب فيه أمران : الترتيب الذي عرفناه فيما سبق ، ثم عدم التفريق بالواو .

٧ ـ لا يقع القطع في التوكيد كما هو الشأن في النعت .

٨ ـ لا يجوز توكيد النكرة ، فلا يقال : « جاء رجل نفسه » ولا : « مررت بقوم كلهم » . إلا إذا كانت النكرة محدودة المقدار معروفة الحدود ، فيجوز عندئذ توكيدها بألفاظ الشمول فقط ، نحو : « مضى شهر كلُّه ـ اشتريت داراً كلها ـ تصدقت بدينارٍ كلِّه » .

٩ ـ إذا أريد توكيد الضمير المتصل المرفوع ـ بارزاً ومستتراً ـ بكلمتي النفس والعين ، وجب توكيده أولاً بضمير مثله منفصل ، نحو : « جئتَ أنتَ [1] نفسُك ـ واذهب أنت [1] عينُك » . ليكون هذا التوكيد اللفظي قبل التوكيد المعنوي فاصلاً بين المؤكَّد والمؤكِّد . فان لم يكن الضمير مرفوعاً ، أو لم يكن التوكيد بالنفس والعين ، فالفصل

---

(١) وهذا التوكيد بالضمير هو من التوكيد اللفظي لا المعنوي . أما التوكيد المعنوي فهو الذي بعده .

بالتوكيد اللفظي جائز لا واجب ، تقول : « رأيتك أنت نفسَك – ورأيتك نفسَك » ، لأن الضمير منصوب . وتقول : « جئتم أنتم كلُّكم – وجئتم كلُّكم » ، لأن التوكيد بألفاظ الشمول .

فان كان المؤكَّد ضمير رفع منفصلاً فلا فاصل أبداً ، نحو : « أنت نفسُك جئت » .

١٠ – ألفاظ التوكيد الأساسية التي مر ذكرها ، وهي « نفس – عين – كلا – كلتا – كل – جميع – عامة » ، لا تقع موقع التوكيد إلا إذا سبقها المؤكَّد ، وأضيفت إلى ضميره . فان انتفى أحد هذين الشرطين ، فهي حينئذٍ كلمات عادية تقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتقع موقع المبتدأ ، نحو : « كلُّكم راعٍ » ، أو موقع الفاعل ، نحو : « جاء كل الطلاب » ، أو موقع المفعول ، نحو : « أحب كلَّ الفصول » ... وهكذا .

د – التوكيد اللفظي : تعريفه وأغراضه [1] :

التوكيد اللفظي هو : تكرار اللفظ السابق بنصّه ، نحو : « جاء

---

(١) كان المنهج الذي رسمناه لهذا الكتاب يقضي باخراج مبحث التوكيد اللفظي من باب تكملات الاسم ، وإلحاقه بباب الأساليب . وذلك لأمرين : أولهما : أن التوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسم وحده ، بل نراه في الاسم والحرف والفعل والجملة وشبه الجملة على حد سواء ، كما سنرى بعد قليل . والثاني : أن التوكيد اللفظي ليس تكملة بالمعنى المفهوم للتكملة ، وهو أن تكون الكلمة خادمة لكلمة أخرى في ناحية من النواحي ، وانما هو نوع من ترداد الكلمة نفسها لغرض من الأغراض التي سنراها بعد قليل . وهذا – في الواقع – أسلوب في التعبير شائع في كل اللغات ، وليس وقفاً على العربية وحدها .

ومع كل هذا فقد آثرنا بحثه هنا ، لئلا يتفتت مبحث التوكيد في بابين ، الأمر الذي يخشى منه أن يوقع القارىء الذي لم ينتبه الى منهجنا في الحيرة والبلبلة .

جاء زيد » ، أو بلفظ آخر مرادف له ، نحـو : « جاء أقبل زيـد » .
ويشترط في هـذا ألا يكون ذكر الثاني مراداً بـه تفسير اللفظ الأول ،
وإلا كان من عطف البيان ، كما علمت .

أما الأغراض التي يأتي من أجلها التوكيد اللفظي فهذه أهمها :

١ ـ تمكين السامع من تدارك لفظ فاته سماعه ، أو لم يتبيَّنه .

٢ ـ وقد يأتي للتهديد ، كقوله تعالى : « كلا ستعلمون ، ثم كلا
ستعلمون » .

٣ ـ وقد يأتي للتهويل : كقوله تعالى : « وما أدراك ما يوم الدين ؟
ثم ما أدراك ما يوم الدين ؟ » .

٤ ـ وقد يأتي للتلذذ ، نحو : « الأم ، الأم !! اعذب لفظ ينطق
به الفم » .

هذا والتوكيد اللفظي ليس مقصوراً على الاسماء ، بل يقع فيها وفي
الحروف والأفعال والجمل .

٥ ـ حكم التوكيد اللفظي في الاعراب :

ليس للتوكيد اللفظي حكم في الاعراب ، بل يكتفى بالقول : إنـه
توكيد لفظي لا محل له من الاعراب ، ففي نحو قولك : « جاء زيد زيد » ،
تقول في « زيـــد » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « زيد » الأولى ، ثم
تسكت ، دون أن تقول : إنه مرفوع ، أو غير ذلك . وفي نحو قولك :
« جاء جاء زيد » تقول في « جاء » الثانية : إنها توكيد لفظي لـ « جاء »
الأولى ، ثم تسكت ، ولا يجوز أن تقول : إنـه فعل ماض فاعله ضمـير
مستتر ... الخ .

و ـ طرق التوكيد اللفظي :

١ ـ (**توكيد الاسم الظاهر**) : يكون بتكراره فقط ، نحو : « جاء زيد زيد » .

٢ ـ (**توكيد اسم الفعل**) : يكون بتكراره فقط ، نحو : « هيهات هيهات السفر » .

٣ ـ (**توكيد الاسم الموصول**) : يكون بتكراره وتكرار صلته أيضاً ، نحو : « جاء الذي فاز الذي فاز » .

٤ ـ (**توكيد الضمير المستتر**) : يكون بضمير رفع منفصل مساوٍ له في المعنى ، نحو : « أذهبُ أنا الى المدرسة ـ يذهب هو الى البيت ـ إذهبْ أنت الى الملعب » .

٥ ـ (**توكيد الضمير البارز المتصل**) : ويكون بأحد شيئين : إما بتكراره مع تكرار ما اتصل به ، نحو : « إنك إنك ناجح » ، وإما بضمير رفع منفصل ، سواءٌ أكان المؤكَّد في محل رفع ، أم محل نصب ، أم محل جر ، نحو : « ذهبت أنا إلى المدرسة ـ إنني أنا أحب القراءة ـ عندي أنا كتب كثيرة » .

٦ ـ (**توكيد الضمير المنفصل**) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « أنت أنت ناجح ـ إياك إياك أحبُّ » .

٧ ـ (**توكيد الفعل**) : ويكون بتكرار لفظه ، نحو : « جاء جاء الحق » .

٨ ـ (**توكيد الحرف الجوابي**) : ويكون بتكرار لفظه فقط ،

نحو : « نعم نعم » جواباً لمن سأل : « هل جاء زيد ؟ » . أو : « لا لا » (١) .

٩ - (**توكيد الحرف غير الجوابي**) : ويكون بتكراره مع تكرار ما دخل عليه ، نحو : « في البيت في البيت رجل - إنّ زيداً إنّ زيداً مسافر - عندي رسالة لك لك » . وإن كان ما دخل الحرف عليه اسماً ظاهراً ، جاز استعمال ضميره عند التكرار ، نحو : « إن زيداً إنه مسافر » .

١٠ - (**توكيد الجملة**) : ويكون بتكرارها بجميع أجزائها ، بحرف العطف « ثم » ، نحو : « كلاّ ستعلمون ، ثم كلاّ ستعلمون » ، أو بغير عاطف ، نحو : « جاء زيدٌ جاء زيدٌ » . والعطف أولى ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو : « أكل زيد ثم أكل زيد » ، إذ قد يفهم أنه أكل مرة ثانية وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة .

---

(١) ويسري هذا الحكم على بعض الحروف غير الجوابية ، نحو قول جميل :

لا . لا أبوحُ بحبِّ بَثْنَةَ إنها ... أخَذَتْ عليَّ مواثقاً وعهودا

٧ - البدل

آ - تعريف وأقسام :

يحسن - قبل تعريف البدل - أن نذكر أمثلة له توضحه ، وتبيّن الغرض منه . ويحسن - أن نشير منذ الآن - إلى أن الكلمة الأخيرة في كل مثال هي البدل ، وان السابقة لها هي المبدل منه .

١ - (**قرأتُ الكتاب الجريدةَ**) : تقول ذلك إذا كنتَ تريد أن تقول لسامعك : « قرأت الجريدة » ، فسبقك لسانك إلى كلمة « الكتاب » ، فانتبهت إلى الخطأ الذي وقعتَ فيه ، فاتبعت كلمة « الكتاب » التي لم تكن تريدها بكلمة « الجريدة » التي هي مرادك من الحديث .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الخطأ . وهو قسم من أقسام ما يسمى بالبدل المباين ، لأن كلمتي « الكتاب والجريدة » متباينتان في المعنى .

٢ - (**سافر زيدٌ إلى بيروتَ دمشقَ**) : تقول ذلك إذا كنت تظن أن زيداً سافر إلى بيروت ، ولكنك بعد أن تلفظ كلمة « بيروت » تتذكر أن سفر زيد لم يكن اليها ، بل كان إلى دمشق ، وعند ذلك تتبع كلمة « بيروت » التي لم تعد صحيحة ، بكلمة « دمشق » التي أصبحت هي الكلمة الصحيحة بعد أن تذكرت الحقيقة .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل النسيان ، وهو قسم آخر من أقسام البدل المباين .

٣ - (**إقرأ ديوانَ حافظ ، ديوانَ شوقي**) : تقـول ذلك إذا كنت تريد أمر سامعك بقراءة ديوان حافظ ، ولكنك بعد أن تأمره بذلك تعدل عن رأيك هذا ، وترى أن قراءة ديوان شوقي أجدى عليه ، فتذكر « ديوان شوقي » منبهاً إلى عدولك عن رأيك الأول .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاضراب ، أو بدل البـداء ، وهو القسم الثالث الأخير من أقسام البدل المباين .

وقد أشار النحاة إلى أن البدل المباين بأقسامه الثلاثة لا يقـع في القرآن ، ولا في الشعر ، ولا في كلام البلغاء ، لأنـه في حقيقتـــه إما تصحيح خطأ ناتج عن سبق اللسان ، واما تصحيـــح خطأ ناتج عن النسيان ، واما عدول عن فكرة إلى أخرى ، وهذا دليل الحيرة والتردد ، وحاشا لله أن يخطىء في كلامـــه ، أو ينسى ، أو يـتردد ، أما الشعراء والبلغاء فكلامهم صادر عن روية لا تسمح بوقوع شيء من ذلك فيه .

٤ - (**اعجبني زيدٌ علمُه**) : تقـول ذلك إذا قلت لسامعـك : « اعجبني زيد » ، ثم خشيت على سامعك أن يفهم من ذلك أن زيـــداً أعجبك بكل ما يشتمل عليه من الصفات ، فاردت أن تبيّن له بالضبط ما أعجبك منه ، فذكرت له « علمه » ، دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الاشتمال ، لأن « العلم » هـو شيء مما يشتمل عليه « زيد » . ويشترط في هذا النوع أن يربط بضمير المبدل منه ، كما رأيت في المثال .

ومن المفيد أن ننبّه على أن هذا البـدل يتفق في وظيفتـه النحوية مع التمييز المحول . فكلاهما نوع من المجاز خيف منه اللبس على السامع ، فعدل عنه . فأما في التمييز فكان العدول باعادة المَجُوْزِ منصوبـاً ، وأما

في بدل الاشتمال فيكون المعدول باعادة المجوز تابعاً في الاعراب لما حل محله في الاسناد مع ربطه بضمير هذا الحالّ . واليك أمثلة توضح ما نقول :

(آ) ـ أمثلة تبين أن بدل الاشتمال محول عن فاعل أو مفعول به ، مثل التمييز المحول :

ـ أعجبني علمُ زيدٍ ← أعجبني زيدٌ علمُه .

ـ رأيت طلابَ المدرسة ← رأيت المدرسةَ طلابَها .

(ب) ـ أمثلة تبين أن عبارة التمييز المحول يمكن دائماً قلبها إلى عبارة من نوع بدل الاشتمال دون أن ينبدل المعنى :

ـ تصبب زيدٌ عرقاً ← تصبب زيدٌ عرقُه (واصل العبارتين تصبب عرق زيد) .

ـ فجرنا الأرض عيوناً ← فجرنا الأرضَ عيونَها (واصل العبارتين فجرنا عيون الأرض) .

إذن ، لا فرق بين التمييز المحول وبدل الاشتمال إلا في اللفظ والتصميم فقط ، أما من حيث المعنى والغرض ، فهما شيء واحد .

ومع ذلك فبينهما فرق آخر ، وهو أن أصل التمييز المحول واحد من ثلاثة : الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ . وليس بعد ذلك شيء ، أما بدل الاشتمال فيكون محولاً عن واحد من هذه الثلاثة ، وعن أشياء أخرى أيضاً . انظر اليه في المثال الآتي لترى كيف أنه محول عن مجرور : « جلست في المدرسةِ باحتِها » ، إذ الأصل في هذه العبارة « جلست في باحةِ المدرسة [1] » .

---

(١) كان منهج الكتاب يقضي باخراج هذا النوع من البدل من باب ←

٥ - (**قرأتُ الكتابَ نصفَه**) : تفعل ذلك إذا قلت لمخاطبك : « قرأت الكتابَ » ، ثم خفت أن يظن أن القراءة وقعت على الكتاب كله ، فتستدرك قائلاً : « نصفَه » دفعاً للالتباس والتوهم .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل البعض من الكل . وهـو في حقيقته مثل بدل الاشتمال ، إذ هو محول عن شيء آخر ، فأصل مثالنا : « قرأت نصف الكتاب » . ثم حـوّل الاسناد إلى الكتاب على جهـــة المفعولية ، فقيل : « قرأت الكتاب » ، فخيـــف اللبس على السامع ، فردَّ المجوز على شكل بدل ، فقيل : « قرأتُ الكتابَ نصفه » .

هو ـ اذن ـ وبدل الاشتمال شيء واحد : مجاز عدل عنه (١) . إلا أن العلاقة في هذين المجازين مختلفة . كانت العلاقة هناك علاقة اشتمالية ، والعلاقة هنا علاقة جزئية .

ثم انه يشترط في هذا النوع من البـدل ما اشترط في سابقه من وجوب إضافته إلى ضمير يعود على المبدل منه ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٦ - (**جاء ابن الوليدِ خالدٌ**) : تقـول ذلك إذا قلت لسامعـك اولاً : « جاء ابن الوليد » ، ثم خفت عليه ألا يعرف من ابن الوليـــد هذا ؟ فاتبعت كلمتك الأولى بكلمة ثانيـة تعني الشخص نفســـه ، ولكنها أكثر وضوحاً في ذهن السامع ، وهي كلمة « خالد » .

← تـكملات الاسم ، وادخاله في باب الأساليب ، لأنه في واقعه أسلوب معين في تصميم الجملة العربية ، وليس تـكملة للاسم الذي قبله . ولكننا آثرنا بحثه هنا للسبب الذي ذكرناه في الحاشية السابقة تحت مبحث التوكيد اللفظي .

(١) انظر الحاشية السابقة .

ويسمى هذا النوع من البدل ببدل الكل من الكل ، أو بالبدل المطابق ، لأن البدل والمبدل منه متساويان في المعنى ، انهما اسمان لمسمىً واحد .

ولعل القارىء لاحظ أن وظيفة هذا البدل هي وظيفة تفسير وبيان ، فهو إذن مثل عطف البيان ، لأن وظيفة هذا أيضاً هي البيان والتفسير . ولذلك قال النحاة : كل ما صح اعتباره عطف بيان ، صح اعتباره بدل كل من كل . إلا أن هذا لا يتم في كل المواقع . وسنرى ذلك مفصلاً بعد قليل .

★ ★ ★

هذا هو البدل إذن ، وهذه هي وظائفه وأغراضه : إنه الكلمة التي يؤتى بها بدلاً من كلمة سابقة عدلنا عنها ، إما لأن هذه غامضة أو قاصرة عن أداء الفكرة التي نريدها (**البدل المطابق**) ، واما لأنها مجازية يخشى منها أن تلبّس الأمر على السامع (**بدل الجزء من الكل وبدل الاشتمال**) ، واما لأنها الكلمة التي لم نردها في الأساس ، ولكن اللسان سبقنا اليها (**بدل الغلط**) ، واما لأنها الكلمة غير الصحيحة ، ولكن النسيان حملنا على نطقها (**بدل النسيان**) ، واما لأننا عدلنا عنها لأنه بدا لنا أمر آخر (**بدل الاضراب أو البداء**) .

نحن - في عبارة البدل إذن - لا نريد الكلمة الأولى ، أي المبدل منه ، لأنها ليست كلمتنا المقصودة ، إنما نطقنا بها ناسين أو مخطئين ، أو مريدين لها ولكننا رأينا العدول عنها بعد نطقها ، لأنها كلمة قاصرة عن التعبير عما نريد ، أو لأنها كلمة موقعة في اللبس والابهام .

نحن - في عبارة البدل إذن - نريد الكلمة الثانية ، أي البدل ،

فهي كلتنا المقصودة ، لأنها هي الصحيحة ، أو لأنها هي الحقيقيـــة ، أو لأنها هي القادرة على التعبير عما نريد . فاليها وحدها يتوجه اهتمامنا ، وهي وحدها محور كلامنا .

نقول كل هذا لنفهم معنى عبارات النحاة الآتية :

١ ـ البدل هو التابع المقصود بالحكم .

٢ ـ البدل على نية تكرار العامل .

٣ ـ البدل على نية استئناف جملة .

فأما العبارة الأولى فقد وضح معناها مما قلنا سابقاً ، واما العبارتان الثانية والثالثـة فتعنيان أنه لو تعرضنا لموقف كلامي كالمواقف السابقـــة المشروحة إلى جانب الأمثلة ، ثم لم نزد استعمال البدل ، لكان علينا أن نركب جملة أخرى مستأنفة ، نعبر فيها عما نريد حقيقة ، بعد أن لم تكن جملتنا الأولى كافية للتعبير . ولنشرح ذلك بالمثال الآتي :

سألني صديقي : « إلى أين سافر زيـــد ؟ » ، فاجبت : « سافر زيـد إلى بيروتَ » . ثم تـذكرت أن سفره كان إلى دمشق ، فصححت عبارتي السابقة بعبارة أخرى ، فقلت مستأنفاً : « سافر زيد إلى دمشقَ » . فهأناذا أمام عبارتين ، الثانية منها هي المقصودة ، أما الأولى فقـد صدرت مني عن سهو أو نسيان . لكن العبارتـين متماثلتان ، سوى أن في الأولى كلمة « بيروت » وفي الثانية كلمة « دمشق » . فاذا تساقطت الكلـــمات المتماثلة في العبارتين ، بقيت « دمشق » هي المقصودة ، و « بيروت » هي غير المقصودة . (فهذا معنى قولهم : هو المقصود بالحكم) .

ثم انظر إلى « دمشق » في العبارة الثانيـة تجدهـا مجرورة بحرف

جر مثل نظيرتها « بيروت » في العبارة الأولى . (وهـذا معنى قولهـم : على نية تكرار العامل) .

ثم انظر مرة أخرى إلى كلمة دمشق تجدها واقعة في جملة مستأنفة . (وهذا معنى قولهم : على نية الاستئناف) .

والآن يمكنني الاستغناء عن العبارة الثانيـة ، وذلك بأخـــذ كلمة « دمشق » منها ، وضمها إلى الجملة الأولى ، أما بقية الكلمات فلا حاجة لي بها ، لأن لكل منها مثيلاً في الجملة الأولى ، فأقول : « سافر زيـد إلى بيروتَ ، دمشق » ، فتكون كلمة « دمشق » بدلاً من كلمة « بيروت » ، وما هي في الحقيقة إلا بقية من جملة طويلة مستأنفة ، وما « دمشق » في الحقيقة إلا مجرور بحرف جر رؤي الاستغناء عن ذكره لوجود مثيل له في جملة « سافر زيد إلى بيروت » .

★ ★ ★

وبعد هذا ، فماذا نعرّف البدل ؟ أهو تكملة لما قبله ؟

لا . ليس تكملة لما قبله ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ولعل العكس هو الصحيح ، أي : ان الذي قبله هو تكملة له .

ولكن ماذا نفعل والعامل مسلط على ما قبله لا عليه ؟

سنسميه تكملة من باب المجاز ، لا الحقيقـة ، وسنعرفه على الشكل التـــالي :

« البدل : تكملة تصحيحية ، أو بيانية لما قبله » .

ب ـ أحكام متفرقة :

١ ـ البدل يطابق المبدل منه في الاعراب ، رفعاً ونصباً وجراً ، نحو : « جاء القومُ ثُلثُهم ـ رأيت القومَ ثُلثَهم ـ مررت بالقومِ ثُلثِهم » .

٢ ـ ليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئتَ من الآخر ، قال تعالى : « إلى صراط مستقيم ، صراط الله » ، فأبدل « صراط الله » ، وهو معرفة ، من « صراط مستقيم » وهو نكرة . وقال : « لَنَسْفَعَنْ بالناصيةِ ، ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ » ، فأبدل « ناصية » ، وهي نكرة ، من « الناصية » ، وهي معرفة . غير أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت موصوفة ، كما رأيت في الآية الثانية .

٣ ـ يبدل الاسم الظاهر من الاسم الظاهر مطلقاً .

٤ ـ لا يبدل المضمر من المضمر . أما قولهم : « قمت أنت » و « مررت بك أنت » ، فهو توكيد ، كما تقدم .

٥ ـ لا يأتي الضمير بدلاً من الظاهر . وأما قولهم : « رأيت زيداً إياه » ، فمن وضع النحاة ، وليس بمسموع .

٦ ـ يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير الغائب مطلقاً بدون شرط ، نحو : « أكرمْهُ خالداً ـ سلِّمْ عليه خالدٍ » .

٧ ـ لا يجوز أن يأتي الظاهر بدلاً من ضمير المتكلم أو المخاطب إلا بأحد شروط ثلاثة : أن يكون البدل بدل كل من كل دالاً على احاطة وشمول ، نحو قوله تعالى : « رَبَّنا أنْزِلْ علينا مائدةً مِنَ السماءِ

تكونُ لنا عيداً ، لِأوّلِنا وآخرِنا » ، فـ « أولنا وآخرنا » بـدل من « نا » المجرور باللام ، وهي تفيد الاحاطة والشمول .

الشرط الثاني : أن يكون البـدل بدل اشتمال ، نحو : « اعجبتني حلمُك » فحلمك بدل من التاء في « أعجبتني » . ومنـه قول عـدي بن زيد العبادي :

٨٨ ـ ذريني ، إنَّ أمْرَكِ لن يطاعا
وما أَلْفَيْتِنِي حِلمي مُضاعا

(الاعراب : « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة ، والياء الأولى فاعل ، والنون للوقاية ، والياء الثانية مفعول بـه . « إن امرك » إن واسمها ومضاف اليه . « لن يطاع » ناصب ومنصوب مجهول ، ونائب الفاعل مستتر . « وما » حرف عطف مع حرف نفي . « ألفيتني » فعل وفاعل ونون وقاية ومفعول به أول . « حلمي » بدل من المفعول به الأول الذي هو الياء في « ألفيتني » . والياء في « حلمي » مضاف اليه . « مضاعا » مفعول به ثان . « جملة : ذريني » ابتدائية لا محل لها . « جملة : إن واسمها وخبرها » استئنافية لا محل لها . « جملة : لن يطاع » خبر إن محلها الرفع . « جملة : ما الفيتني » معطوفة على الاستئنافية لا محل لها .
الشاهد : « الفيتني حلمي » : ابدل الحلم ، وهـو ظاهر ، من الياء ، وهو مضمر للمتـكلم . وصح هذا لوقوعه في بدل اشتمال .)

الشرط الثالث : أن يكون البـدل بدل بعض من كل ، نحـو : « ضربتكَ رأسَك » : فرأسك بدل من الكاف في « ضربتك » . وهو بدل بعض من كل .

٨ ـ إذا أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البـــدل بهمزة الاستفهام ، حتى يكون البدل والمبدل منه متساويين في معنى الاستفهام ، نحو : « من عندك ؟ أزيدٌ أم عمرو ؟ » .

٩ ـ إذا أبدل اسم من اسم شرط وجب اقتران البــدل بحرف الشرط « إن » ، حتى يتساوى البدل والمبدل منه في معنى الشرط ، نحو : « من يجتهد ، إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو ، ينجحْ » .

١٠ ـ لما كان البـدل هـو المقصود بالحكم ، كان من الطبيعي أن يتطابق مع الخبر في التأنيث والتذكير ، فيما إذا كان المبدل منه مبتدأ ، أو اسماً أصله المبتدأ ، لأن المقصود الحقيقي بالابتداء هو البدل لا المبدل منه ، نحو : « إن زيداً عينَه جميلةٌ ـ إن هنداً رأسَها صغيرٌ » ، فأنت ترى كيف أن « جميلة » أُنثتْ لتأنيث البدل « عين » ، رغم أنها في الاعتبار النحوي خبر عن زيد المذكر ، وترى أن « صغير » ذُكّر لتذكير البدل « رأس » ، ولم يطابق مبتدأه « هنداً » في التأنيث .

١١ ـ يجوز القطع والاتباع في البدل كما جاز في النعت ، تقول : « مررتُ بزيدٍ أخيـك » ، على الاتباع ، فيكون « اخيك » بـدلاً من « زيد » ، أو تقول : « مررت بزيد أخوك » ، على القطع ، فيكون « أخوك » خبراً لمبتدأ محـذوف تقـديره « هو » ، أو تقول : « مررت بزيد أخاك » على القطع أيضاً ، فيكون « أخاك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أعني » .

١٢ ـ لا يقع البدل إلا بين مفردين ، فيبدل الاسم من الاسم ، نحو : « جاء زيدٌ أخو علي » ، ويبدل الفعل من الفعل ، كقوله تعالى : « ومَنْ يفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثاماً ، يُضاعَفْ له العذابُ » ، فيضاعف بدلٌ من « يَلْقَ » .

١٣ ـ أما إذا كان في الكلام ما ظاهره أنه بـدل شبه جملة من شبه جملة ، كقوله تعالى : « تكون لنا عيداً لأولنا » ، فليس الأمر على ما هو ظاهر ، بل البدل هو المجرور الثاني وحده ، أما جارُّه فهو تكرار

للجار الأول على سبيل التوكيد [١] .

١٤ ـ وزعم بعض النحاة أن الجملة تقع بدلاً من المفرد ، أو من جملة أخرى ، واستشهدوا على الأول بقوله تعالى : « أفلا ينظرون إلى الابل ، كيف خلقت ؟ » ، واعتبروا جملة « كيف خلقت » بدلاً من « الابل » . واستشهدوا على الثاني بقوله تعالى : « أمَدَّكُم بما تعلمون ، أمَدَّكُمْ بأنعامٍ وبنينَ » ، فجعلوا جملة « أمدكم » الثانية بدلاً من جملة « أمدكم » الأولى .

وليس ما زعموه صحيحاً ، للأسباب الآتية :

آ ـ إن البدل يقوم على عملية اختصار جملة قبلها جملة تساويها في كل شيء ، ما عدا كلمة واحدة ، فتؤخذ منها هذه الكلمة المتفردة ، وتضم إلى الجملة الأولى ، أما سائرها فيطرح لوجود ما يماثله في الجملة الأولى ، ونمثل ذلك بالشكل الآتي :

سافر زيد إلى بيروت + سافر زيد إلى دمشقَ ← سافر زيد إلى بيروت دمشقَ .

البدل إذن هو بقية جملة مستأنفة ، ومعنى هذا أنه لا يكون هناك بدل إلا إذا كان هناك اختصار جملة ، فاذا ذكرت الجملة كلها ، كما في قوله تعالى : « أمدكم بأنعام وبنين » ، تنافى ذلك مع جوهر البدل . نعم . لو قال تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، بانعام وبنين » ، لكانت الانعام بدلاً من الاسم الموصول « ما » لانها إختصار من جملة ، أمَّا والجملة كلها مذكورة ، فلا عملية بدل .

---

(١) انظر ابن يعيش : ج ٣ ص ٦٨ .

ب - يصرح جميـع النحاة ، وفيهم القائلون بوقوع الجملة بـدلاً - يصرحون بأن البدل على نية الاستئناف ، بمعنى أنه بقية من جملة استئنافية ، فكيف يقولون باستئنافها وهي محذوفة ، ثم يقولون ببدليتها إذا ذُكِرَتْ ؟ !

ج - يقول جميـع النحاة : إن البدل على نيـَّـة تكرار العامل ، بمعنى أن العامل المسلط على المبدل منه ، جائز التسليط على البدل نفسه . ونحن نعلم أن المبدل منه قد يقع مجروراً بالحرف ، أو يقع فاعلاً ، أو يقع اسماً للحرف المشبه بالفعل ، فكيف يمكن جعل الجملة بدلاً منه ، وهي لا تقع هذه المواقع الاعرابية ؟

د - نحن لا نختلف مع هؤلاء في أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين » فيها إيضاح وبيان لجملة « أمدكم بما تعلمون » ، وأنها تقدم لها المعنى الذي يؤديه البدل . ولكن هذا شيء ، وإعراب الجملة شيء آخر ، فنحن لا نعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني ، وإلا ، كان علينا أن نقول بأن الجملة التعليلية في نحو قولنا : « ثابر على المطالعة فانها مفيدة » - ان نقول : ان جملة : « فانها مفيـدة » في محل نصب على أنهـا مفعول لأجله . وما علمت أن أحداً من النحاة قال بذلك .

نحن إذن لا نعرب الجمل بحسب معانيها ، بل بحسب مواقعهـــا . فالجملة لا محل لها من الاعراب إذا وقعت موقعاً لا تقع فيـه إلا الجمل . لماذا نقول عن الجملة الابتدائية انها لا محل لها ؟ لأن الكلام لا يبتدأ إلا بجملة . لماذا نقول عن جملة الصلة إنها لا محل لها من الاعراب ؟ لأن الاسم الموصول والحرف الموصول لا يقع بعدهما إلا جملة . لماذا نقـول عن جملة جواب القسم إنها لا محل لهـا من الاعراب ؟ لأن القسم لا يجاب إلا بجملة .

هنالك إذن مواقع في الكلام خاصة بالجملة . فاذا وقعت الجملة فيها ،

كانت في محلها الطبيعي المخصص لها . وقولنا عنها « لا محل لها من الاعراب » يعني انها « في محلها الطبيعي المخصص للجمل » .

متى إذن نقول ان الجملة في محل رفع خبر ؟ نقول ذلك إذا وقعت بعد المبتدأ ، وهذا الموقع خاص بالاسم المفرد ، فاذا احتلته الجملة ، وهو ليس لها ، بل للمفرد ، قلنا إنها ذات محل من الاعراب . وقل مثل هذا في الجملة الحالية ، والمضاف اليها ، والمفعول بها ... الخ .

وعلى هذا الأساس في اعراب الجمل ـ وهو الأساس الذي وضعه النحاة بأنفسهم ـ سنحاكم المسألة في قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » .

لننظر إلى المكان الذي تحتله جملة « أمدكم بأنعام وبنين » ، ولنتساءل : أهو مكان للجمل ؟ أم هو مكان للمفرد ؟ . فان كانت الأولى ، فالجملة لا محل لها ، وإن كانت الثانية ، فالجملة ذات محل .

ونحن نجيب عن السؤال فنقول : المحل هو محل جمل وليس محل مفردات . ودليلنا على ذلك من وجهين .

١ ـ لو كان المحل للمفرد لصح أن يقع محلها ، ولو وقع لأدى ذلك إلى أن يكون المفرد بدلاً من جملة « أمدكم بما تعلمون » . ولا أظنهم يسلمون بوقوع المفرد بدلاً من جملة .

٢ ـ يقول النحاة إن البدل المفرد هو بقية جملة ، إذن فالمحل في الأصل هو للجملة ، وليس للمفرد . وعلى هذا يكون البدل المفرد هو الذي حل محل الجملة ، وليست الجملة هي التي حلت محله . إن البدل هو نائب عن جملة ، فاذا جاءت الجملة ، فقد جاء الأصيل وحل في مكانه الطبيعي .

فاذا تقرر هذا ، علمت أن جملة « أمدكم بأنعام وبنين » جملة احتلت مكاناً خاصاً بالجمل ، لا بالمفردات . وعلى هذا ، فلا محل لها من الاعراب ، وليست تابعة لشيء ، ولتحملْ ـ بعد ذلك ـ من المعاني ما تشاء .

ج ـ بين البدل وعطف البيان :

رأينا ـ فيما سبق ـ أن بدل الكل من الكل وعطف البيان يقومان بمهمة واحدة ، هي التفسير والبيان لما قبلها . ولذلك ، ففي كثير من المواضع ، يمكن إعراب الكلمة المفسرة عطفا بيانٍ إو بدلَ كل من كل ، وذلك نحو قولك : « جاء أخوك زيدٌ » . فزيد هي عطف بيان على الأخ ، أو هي بدل منها ، ولا يمكن التفريق بينها بحال من الأحوال (١) .

---

(١) زعم بعضهم أن التفريق ممكن . فقالوا : إن كان للمخاطب إخوة غير زيد ، فتكون كلمة « زيد » قد أتت لتفريق الأخ الجائي وتعيينه من بين كل الاخوة ، وعلى ذلك تكون الكلمة عطف بيان ، وان لم يكن للمخاطب غير أخ واحد ، فيكون مجيء كلمة « زيد » لا لتعيين الجائي ، لأنه معين بتفرده ، وانما يكون مجيئها للبدلية ، لأن المتكلم قد عدل عن كلمة « الأخ » الى كلمة « زيد » .

وقال آخرون : يمكن التفريق بطريقة أخرى ، وهي أن نطلع على قصد المتكلم ، فان كان يقصد بالحكم الكلمة الأولى ، فالثانية عطف بيان ، لأن عطف البيان ليس هو المقصود بالحكم ، وان كان يقصد الثانية ، فالثانية بدل ، لأن البدل هو المقصود بالحكم .

ونحن نقول : ان كل هذا تمحل ، اذ من أين للمعرب أن يطلع على سريرة المتكلم ؟ بل لو أننا سألنا هذا المتكلم : أي الكلمتين تقصد بحكمك ؟ لما استطاع الى الاجابة سبيلاً . ثم من أين لنا ـ ونحن نعرب الكلام ـ أن نطلع على الأحوال الشخصية للمتخاطبين لنعرف ما اذا كان المخاطب أخ واحد ، أم اخوة متعددون ؟ أم ان علينا أن نؤسس في الاعراب « علم رجال » كعلم الرجال الذي عند علماء الحديث ؟ !

إلا أننا ـ في مواضع أخرى ـ نستطيع التفريق بين ما هو بدل ، وبين ما هو عطف بيان . ولا يتهيأ ذلك إلا إذا كان في الكلام ملابسات أو شروط معينة تختص بواحد من الاثنين دون الآخر . واليك ذلك موضحاً بالامثلة :

١ ـ (وما أنْسانيهِ إلا الشيطانُ أنْ أذْكُرَه) : فالمصدر المؤول من « أن اذكره » يتعين اعتباره بدلاً من الهاء في « أنسانيه » . ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون لضمير .

٢ ـ (فيه آياتٌ بيّناتٌ : مقامُ إبراهيم) : يتعين هنا اعتبار « مقام » بدلاً من « آيات » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان يطابق متبوعه في التذكير والتأنيث ، وليس في الآية مطابقة .

٣ ـ (ومَنْ يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثاماً : يضاعفْ له العذابُ) : يتعين ههنا اعتبار « يضاعف » بدلاً من « يلقَ » ، ولا يجوز اعتباره عطف بيان ، لأن عطف البيان لا يكون بين الأفعال ، بل بين الاسماء فقط .

٤ ـ (يا زيدُ الحارثُ) : يتعين هنا كون « الحارث » عطف بيان على زيد ، ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، بمعنى أنه صالح لأن يسلط عليه العامل المسلط على المبدل منه ، وهذا غير متيسر في مثالنا ، إذ لا يقال : « يا الحارث » .

٥ ـ (هند قام عمرو أخوها) : يتعين هنا أن يكون « أخوها » عطف بيان على « عمرو » ، ولا يجوز اعتباره بدلاً ، لأن البدل هو في التقدير من جملة أخرى ، أي هو اختصار لجملة مستقلة ، وعلى ذلك يصلح دائماً للطرح ، لأن الجملة قبله مستقلة عنه ، وليس هذا متيسراً في مثالنا ، إذ لو طرحناه وقلنا : « هند قام عمرٌو » ، لاختل الكلام وضاعت

الباب السابع

الأساليب

بانتهائنا من الباب السادس الذي درسنا فيه تكملات الاسم ، نكون قد أتينا على جميع العناصر التي يمكن أن تدخل في تركيب الجملة العربية . ومع ذلك ، لا يمكن القول إننا درسنا كل التراكيب العربيـة . فلا يزال أمامنا تراكيب كثيرة تحتاج إلى الدرس ، ولكن العناصر الداخلة في هـذه التراكيب لا تخرج عما درسناه في الأبواب السابقة . إنها تتألف من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر ، أو من جار ومجرور ، وقـد نرى فيها تكملات خاصة بالفعل ، وأخرى خاصة بالاسم . لكن الشيء الذي يميزهـا من غيرها من التراكيب ، هو أنها مصممة على أشكال مخصوصة ، لتؤدي – في غالبها – معاني خاصة ، كالنداء ، والاستثناء ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، والاغراء ، والتحذير ، وما إلى ذلك .

ولهذا السبب – أي لأنها تراكيب مخصوصة لمعانٍ مخصوصة – فقد سميناها بالأساليب . وأفردنا لها هذا الباب السابع لدراستها .

وشيء آخر سنبحثه في هذا الباب ، وهو تلك الأشياء التي ليست من العناصر الأساسية في الجـملة ، ولا من العناصر التكميليـة ، بل هي عناصر الحاقية – إذا صح التعبير – بمعنى أنها تدخل الجملة لتكون ملحقة بأحد عناصرها ، مشاركة له في حكمه ، سلباً أو إيجاباً ، أو مقوية لمعناه الذي يؤديـه . ونعني بكل ذلك اسلوبي عطف النسق ، وتوكيـد الفعل بالنـون .

١ ـ عطف النسق

آ ـ تعريفه :

عطف النسق [١] هو : جعل شيئين يشتركان في وظيفة نحوية واحدة ، بواسطة حرف تشريك يوضع بينهما ، يسمى بحرف العطف .

وإليك أمثلة توضح ذلك :

١ (**جاء زيدٌ وعمرٌو**) : اشترك زيد وعمرٌو في وظيفة الفاعلية [٢] .

٢ ـ (**جاء وجلس زيد**) : اشترك الفعلان في وظيفة المسند .

٣ ـ (**جاء زيد يحمل كتاباً ويقرأ فيه**) : اشتركت الجملتان الثانية والثالثة في وظيفة بيان الحال .

٤ ـ (**اقرأ الكتابَ لا الجريدةَ**) : اشترك الكتاب والجريدة في وظيفة المفعولية ، لكن الكتاب كان مشتركاً على جهة الايجاب ، بينما اشتركت الجريدة على جهة النفي .

---

(١) هذه التسمية للكوفيين ، وهي التي اشتهرت أكثر من غيرها . والبصريون يسمونه عطف الشركة .

(٢) لكننا لا نقول عن « عمرو » في الاعراب انه فاعل ، وإن كان في المعنى كذلك ، بل نقول انه معطوف على الفاعل « زيد » وكذا الأمر في كل معطوف .

ولما كان المعطوف شريك المعطوف عليه في الحكم والوظيفة ، كان من الطبيعي أن يكون مثله في الحركة الاعرابية ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً .

ب - أحرف العطف :

أحرف العطف تسعة ، هي : « و - ف - ثم - حتى - أو - أم - بل - لا - لكنْ » .

١ - (**الواو**) : وتكون للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم والاعراب جمعاً مطلقاً ، فلا تفيد ترتيباً ولا تعقيباً . فاذا قلت : « جاء زيد وعمرٌو » فالمعنى انهما اشتركا في حكم المجيء ، أي انهما اشتركا في الفاعلية ، ولكن لا يعلم أيُّهما جاء قبل الثاني ؟ كما لا يعلم أجاءا معاً ، أم جاءا متتاليين ؟

٢ - (**الفاء**) : وتكون للترتيب والتعقيب ، فاذا قلت : « جاء زيد فعمرٌو » فالمعنى أن زيداً جاء أول ، وان عمراً جاء بعده بلا مهلة بين مجيئهما .

٣ - (**ثمَّ**) : وتكون للترتيب والتراخي ، فاذا قلت : « جاء زيد ثم عمرٌو » ، فالمعنى أن زيداً جاء أول ، وان عمراً جاء بعده ، وكان بين مجيئهما مهلة .

٤ - (**حتى**) : وهذه لا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون معطوفها اسماً ظاهراً ، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزء منه ، وأن يكون غاية ونهاية للمعطوف عليه ، وأن يكون مفرداً لا جملة ، نحو : « نجحَ الطلاب حتى الكسولُ - وأكلت السمكةَ حتى رأسَها - وأعجبت بالقومِ حتى الأولادِ » .

٥ - (أو) : وتكون هذه لأحد الشيئين ، نحو : « إقرأ الكتابَ أو الجريدةَ » .

٦ - (أم) : وهذه لا تعطف إلا بشرط أن تكون بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية ، فالأول نحو : « أزيد جاء أم عمرٌو ؟ » ، والثاني نحو قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواءٌ عليهمْ أأنْذَرْتَهُمْ أم[1] لم تُنْذِرْهُمْ ، لا يُؤْمِنون » . وتسمى في هذه الحالة « أم » المتصلة . لاتصال ما بعدها بما قبلها واشتراكها في الحكم من جهة واحدة ..

وليس بضروري ظهور الهمزة ، بل يكفي أن يكون الكلامُ على تقديرها ، فمثالها وهي مقدرةٌ للتسوية ، قراءةُ ابن مُحَيْصِن : « سواءٌ عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » ، ومثالها مقدرةً للاستفهام قول عمر بن أبي ربيعة :

٨٩ - لَعَمْرُكَ ما أدري ، وإن كنتُ داريًا ،

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أَمْ بثمانِ

أي : أبسبع أم بثمانٍ ؟

(الاعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، و « عمر » مبتدأ خبره محذوف وجوباً . التقدير : عمرك قسمي ، والكاف مضاف اليه . « ما » نافية . « أدري » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « وان » الواو حالية ، وان وصلية . « كنت دارياً » كان واسمها وخبرها . « بسبع » متعلقان برمين . « رمين » فعل وفاعل . « الجمر » مفعول به . « أم » حرف عطف . « بثمان » معطوفان

(١) المعطوف هنا هو المصدر المؤول . والتقدير : انذارك وعدم انذارك سواء عليهم .

على « بسبع » . « جملة : لعمرك قسمي » ابتدائية لا محل لها . « جملة : ما أدري » جواب القسم لا محل لها . « جملة : وان كنت دارياً » حالية محلها النصب (١) . « جملة : رمين » سدت مسد مفعولي « ما أدري » ، وذلك لأن الفعل معلق عنها بهمزة الاستفهام المحذوفة .
الشاهد : « بسبع ... أم بثمان » : جاءت « ام » متصلة عاطفة لأنها بعد همزة استفهام مقدرة .)

فان لم تأت « أم » بعد إحدى الهمزتين فهي حرف استئناف لا حرف عطف ، كقوله تعالى : « لا ريبَ فيهِ مِنْ ربِّ العالمينَ ، أم يقولون افتراهُ » أي : بل يقولون افتراه . فان جاء في الكلام ما ظاهره أنه معطوف ، فليس الكلام على ما هو ظاهر ، بل لا بد من تقدير جملة مستأنفة ، وذلك كقولهم : « إنها لابِلٌ ، أم شاءٌ » ، إذ التقدير : أم هي شاءٌ . فتكون « شاءٌ » خبراً لمبتدأ محذوف ، كما هو ظاهر في التقدير ، وتكون « أم » المَنقطعة حرف استئناف لا عمل له .

٧ - (بل) : وهذه لا تعطف إلا المفردات ، فان وقعت بين الجمل ، فهي مثل « أم » المنقطعة : حرف استئناف لا عمل له .

وسواء أكانت عاطفة أم غير عاطفة ، فلها معينان : الاضراب : وهو العدول عما قبلها ، ونقل الحكم إلى ما بعدها . نحو : « جاء زيد ، بل عمرو » . فكأنك بعد أن نسبت المجيء إلى زيد ، عدلت عن ذلك ونسبته إلى عمرو ، فأصبح زيد في حكم الذي لم يجيء . وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد كلام مثبت ، كما رأيت في المثال .

---

(١) ويجوز اعتبارها اعتراضية بين الفعل « ادري » ومفعوله وهو جملة رمين . وعلى ذلك تكون الواو المقترنة بها واواً اعتراضية .
وعلى كلا الاعتبارين تكون « ان » الوصلية حرف شرط لا سببي (راجع مبحث الشرط) . وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق .

والمعنى الثاني لها هو الاستدراك . وهو : تقرير الحكم لما قبلها ، واثبات نقيضه لما بعدها ، نحو : « ما جاء زيد ، بل عمرٌو » . فأنت قد قررت عدم المجيء لزيد ، وأثبت نقيضه ، وهو المجيء ، لعمرو . وهذا المعنى لا يكون لها إلا بعد النفي أو النهي ، نحو : « لا تقرأ الجريدةَ ، بل الكتابَ » .

٨ - (**لكنْ**) : ومعناها الاستدراك . ولا تكون عاطفة إلا بشروط : أن يكون معطوفها مفرداً ، فاذا وقعت بين الجمل فما بعدها مستأنف لا معطوف ، ثم ان يسبقها نفي أو نهي ، ثم ألا تكون مسبوقة بالواو ، فان سبقت بها فما بعدها جملة مستأنفة . ومثال ما اجتمعت فيه الشروط : « لم يأتِ زيدٌ لكن عمرٌو » .

وإذا لم تكن « لكن » عاطفة بسبب فقدان أحد الشروط ، وكان ظاهر المفرد الذي بعدها يوهم أنه معطوف على ما قبلها ، وجب تقدير هذا المفرد طرفاً في جملة ، ثم جعل هذه الجملة مستأنفة ، كقوله تعالى : « ما كانَ محمدٌ أبا أحدٍ من رِجالِكُمْ ، ولكن رسولَ اللهِ » ، فظاهر « رسولَ » أنه معطوف على « أبا » ، وليس الأمر كذلك ، لأن « لكن » غير عاطفة بسبب سبقها بالواو . فتكون « رسولَ » خبراً لكان محذوفة مع اسمها ، والجملة كلها استئنافية لا محل لها . والتقدير : ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ، ولكن كان رسولَ اللهِ .

٩ - (**لا**) : وهذه أيضاً لا تعطف إلا المفردات ، ولا تأتي إلا بعد الايجاب ، وحين العطف بها تثبت الحكم لما قبلها ، وتنفيه عما بعدها ، نحو : « إقرأ الكتابَ لا الجريدةَ [1] » .

---

(١) حصرنا همنا هنا في شروط العمل لكل حرف من حروف العطف ، ولم نذكر لها من المعاني إلا الغالب عليها ، أو ما هو ضروري لفهم وظائفها النحوية ، وبيان مواقعها . أما سائر معانيها فقد أرجأنا الكلام عليه الى حين بحثها بالتفصيل في قسم الأدوات .

ج ـ أحكام متفرقة :

١ ـ يعطف الظاهر على الظاهر : « جاء زيد وعمرو » .

٢ ـ يعطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا زماناً : « قام وقعد زيـد » .

٣ ـ تعطف الجملة على الجملة : « جاء زيد وذهب عمرو » .

٤ ـ يعطف الظرف على الظـرف : « سافرتُ إلى بـيروتَ وإلى دمشقَ » .

٥ ـ يعطف الضمـير المنفصل على الضمـير المنفصل : « أنا وأنت صديقان » .

٦ ـ يعطف الضمير المنفصل على الضمير المتصل : « أكرمتهم وإياكم » .

٧ ـ يعطف الضمير المنفصل على الظاهر : « جاءني زيدٌ وأنت » .

٨ ـ يعطف الظاهر على الضمـير المنفصـل : « ما جاءني إلا أنت وزيدٌ » .

٩ ـ لا يعطف على الضمير المتصل المرفـوع ، ولا على المستتر إلا بفاصل ، فاما أن يكون الفاصل توكيداً بضمير منفصل ، نحو قوله تعالى : « اسكن أنت وزوجُك الجنةَ » ، وإما أن يكون بغيره ، كقوله تعالى : « ما أشركنـا ولا آباؤنا » ، حيث جاءت « لا » فاصـلاً بين « نا » في اشركنا ، وبين المعطوف « آباؤنا » .

١٠ ـ قال بعضهـم لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار [1] نحو قوله تعالى : « فقال لها وللأرضِ » والصحيح أنـه يجوز

---

(١) سواء أكان الجار حرفاً ، أم كان مضافاً .

بغير اعادة الجار ، وإن كان ذلك قليلاً ، ومنه قوله تعالى : « وكفرٌ بِهِ والمسجدِ الحرام » ، وقراءة بعضهم : « واتقوا اللهَ الذي تساءَلونَ بِهِ والارحامِ » بالجر عطفاً على الهاء .

١١ - يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل ، كاسم الفاعل ونحوه ، ويجوز أيضاً عكس هذا ، وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسمِ اسمٌ ، فمن الأول قوله تعالى : « فالمُغيراتِ صُبْحاً ، فأثَرْنَ به نَقْعاً » ، فعطف الفعل « أثرن » على اسم الفاعل « المغيرات » . ومن الثاني قول أحد الرجاز :

٩٠ - باتَ يُغَشّيها بِعَضْبٍ باترِ
يَقْصِدُ في أسْوُقِها وجائرِ

(اللغة : يغشيها : يعلوها بالسيف . العضب : السيف . الباتر : القاطع . يقصد : يقطع على غير تمام . الجائر : الظالم .

المعنى : يمدح رجلاً بالكرم ، وبأنه ينحر إبله لضيوفه ، فيقول : إنه بات يعلو إبله بسيف قاطع يقطع سوق ما يستحق الذبح ، ويجور الى أخرى لا تستحقه

الاعراب : « بات » ماض ناقص اسمه مستتر . « يغشيها » مضارع مرفوع فاعله مستتر ، والضمير مفعول به . « بعضب » متعلقان بيغشيها . « باتر » صفة للعضب . « يقصد » مضارع مرفوع فاعله مستتر يعود على العضب الباتر . « في أسوقها » متعلقان بيقصد . والضمير المتصل مضاف اليه . « وجائر » الواو حرف عطف . جائر : معطوف على يقصد ، مجرور لأن جملة يقصد في محل جر صفة ثانية لعضب . « جملة : بات مع خبرها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يغشيها » خبر بات محلها النصب . « جملة : يقصد » صفة ثانية للعضب محلها الجر .

الشاهد : « يقصد ... وجائر » : عطف الاسم المشتق ، وهو اسم الفاعل ، على الفعل . وهذا جائز لأن المتعاطفين متشابهان (١) .)

---

(١) واقع العطف هنا وحقيقته ، هو عطف المفرد على محل الجملة التي ←

١٢ ـ قد تحذف الفاء مع معطوفها للدلالة ، ومنه قوله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً ، أو على سَفَرٍ ، فَعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ » أي : فأَفْطَرَ فعدةٌ من أيامٍ أُخَرَ ، فحذف « أفطر » والفاء الداخلة عليه ؛ وكذلك الواو ، ومنه قولهم : « راكبُ الناقةِ طليحان » أي : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان . (أي : مُتْعَبان) ؛ وكذلك « أم » ، ومنه قول أبي ذُؤَيْبٍ : « فما أدري أرشد طلابها ؟ » والتقدير : أرشد طلابُها أم غَيٌّ ؟

١٣ ـ انفردت الواو ـ من بين حروف العطف ـ بجواز أن يحذف معطوفها بشرط بقاء معموله دالاً عليه ، كقول الراعي النميري :

٩١ ـ إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً
وَزَجّجْنَ الحواجِبَ والعيونا

أي : وكَحَّلْنَ العيون .

(الاعراب : « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « برزن » فعل وفاعل . « يوماً » ظرف متعلق ببرزن . « وزججن » فعل وفاعل . « الحواجب » مفعول به لفعل زججن « والعيون » مفعول به لفعل محذوف تقديره « كحلن » . ولا يجوز اعتباره معطوفاً على الحواجب ، لأن العطف يعني التشريك في الحكم ، والعيون لا يمكن أن تشترك مع الحواجب في التزجيج ، اذ لا ترجج

← يمثلها الفعل ، بدليل أن المعطوف مجرور ، ومحل الجملة المعطوف عليها هو الجر . ولا يتوهمن القارىء أن العطف جار على لفظ الفعل ، والا ، وجب رفع « جائر » ، لأن فعل « يقصد » مرفوع ، كما ترى . أو يمكنك أن تقول : ان العطف جرى بين المفرد ، والمفرد الذي يمكن أن تؤول الجملة اليه ، اذ التقدير : بعضبٍ ماترٍ قاصدٍ وجائرٍ . وكذا التقدير في الآية : فالمغيرات صبحاً ، فالمثيرات نقعاً .

العيون ، بل العيون تكحل . « جملة : الغانيات مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : برزن » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : وزججن » معطوفة على المفسرة لا محل لها . « جملة : والعيون مع فعله المحذوف » معطوفة على سابقتها لا محل لها . « جملة جواب الشرط » غير مذكورة في البيت ، ولا محل لها . « المجموع الشرطي » ابتداء لا محل له .

الشاهد : « وزججن الحواجب والعيون » : يجوز حذف معطوف الواو مع بقاء معموله (١) .

١٤ ـ وتختص الواو من بين أخواتها بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي به الكلام ، نحو : « اختصم زيد وعمرو » و « اشترك خالدٌ وبكر » و « جلست بين سعيد وسليم » ، فان الاختصام والاشتراك والبينيَّة من المعاني التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً . فلو قلنا : « اختصم زيد » فقط ، لما كان كلاماً . ولا يجوز أن تقع الفاء ، ولا غيرها من حروف العطف هذا الموقع ، فلا يقال : « اختصم زيد فعمرو » ولا « اشترك خالد ثم بكر » ولا « جلست بين سعيد أو سليمٍ » .

(١) هذا أحد توجيهين في هذا البيت ونحوه من قولهم : « علفتها تبناً وماءً بارداً » ، اذ يقدر فيه أيضاً : وسقيتها ماءً بارداً . وفيه توجيه آخر ، وهو أن تضمن العامل المذكور في الكلام معنى عامل يصح تسليطه على كل من المعطوف والمعطوف عليه ، فيقدر في البيت : « وجملن الحواجب والعيون » ، وفي شطر الرجز الذي ذكرناه : « أعطيتها تبناً وماءً بارداً » .

٢ ـ المنادى

آ ـ تعريفه وأقسامه :

المنادى هو : الاسم الواقع بعد حرف من أحرف النداء ، نحو : « يا عبدَ الله » .

وهو في الاعتبار النحوي مفعول به لفعل محذوف تقديره : « أنادي » ، أو « أدعو » ، أو ما في معناهما . وحرف النداء هو النائب عن هذا الفعل المحذوف .

وإنما ننادي الاسم لأحد الأغراض الآتية :

١ ـ لكي يقبل علينا بجسمه ، أو بفكره ، نحو : « يا عبدَ الله خُذِ الكتابَ » . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب النداء الحقيقي ، أو نداء الدعوة .

٢ ـ لكي يعيننا على دفع بلاء أو شدة ، نحو : « يا للرجالِ الكرام للمسكين الفقير » . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب نداء الاستغاثة .

٣ ـ لكي نظهر العجب منه ، نحو : « يا لجمالِ الربيعِ » . ويسمى هذا باسلوب نداء التعجب .

٤ ـ لكي نظهر التفجع عليه ، أو التوجع منه ، مثال الأول : « وا صديقاه » ، تقول ذلك إذا كان صديقك متوفىً ، ومثال الثاني :

« وا رأساه » ، تقول ذلك إذا كان رأسك يؤلمك . ويسمى هذا الاسلوب باسلوب نداء الندبة .

هذه هي أغراض النداء ، وهذه هي أقسامه الأربعة . ولكل قسم من هذه الأقسام أدواته الخاصة وأسلوبه الخاص ، وأحكامه الخاصة . وسيأتي بيان ذلك بعد الكلام على أحرف النداء .

ب ـ أحرف النداء :

أحرف النداء سبعة ، هي :

١ ـ (**يا**) : هي أم الباب ، تصلح لكل أنواع النداء ، بما فيها نداء الندبة . وينادى بها القريب والمتوسط والبعيد . وتختص باسم الله تعالى ، فلا ينادى إلا بها . كذلك تختص بنداء الاستغاثة والتعجب ، فلا يجريان إلا بها . وهي وحدها جائزة الحذف ، كما لا يجوز حذف المنادى إلا بعدها . وسيأتي بيان ذلك كله في مواضعه .

٢ ـ (**أ**) : ولا تستعمل إلا في نداء القريب ، نحو : « أزيدُ أقبلْ » . تقول ذلك إذا كان زيد على مقربة منك .

٣ ـ (**أي**) : وهي لنداء القريب أيضاً ، نحو : « أي عبدَ الله أقبلْ » .

٤ـ٥ـ٦ (**أيا ـ هيا ـ آ**) : وكلها لنداء البعيد ، وذلك لما فيها من مدّ الصوت ، الأمر الذي لا بد منه ليبلغ الصوت مسامع المنادى ، نحو : « أيا عبدَ الله » . تقول ذلك إذا كان عبد الله بعيداً عنك بعداً كافياً .

٧ ـ (**وا**) : ولا تستعمل إلا في نداء الندبة ، نحو : « وا رأساه » .

ج ـ نداء الدعوة : أدواته وأحكامه :

وأدواته هي كل أحرف النداء ما عدا « وا » الخاصة بنداء الندبة . ولا يخرج المنادى نداءَ دعوة عن أن يكون على أحد الأشكال الخمسة الآتية :

١ ـ (**مفرد معرفة**) : ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ، فالرجال مفرد ، والرجلان مفرد ، والهندات مفرد . ونعنى بالمعرفة ما كان علماً ، نحو « زيد ـ وعمرو ـ وخالد ـ وبكر » ، أو معرفاً بـ (ال) نحو : « الرجل » ، أو اسماً موصولاً ، نحو « من » ، أو اسم اشارة ، نحو « هذا » .

وحكم هذه الأسماء إذا نوديت أن تبنى على ما ترفع به ، ثم تكون في محل نصب على أنها مفعول به لفعل « أدعو » الذي نابت أداة النداء منابه ، نحو : « يا زيدُ ـ يا زيدان ـ يا زيدون » ، فالأول مبني على الضم ، لأنه مفرد ، ورفع المفرد يكون بالضمة ، والثاني مبني على الالف ، لأنه مثنى ، ورفع المثنى بالالف ، والثالث مبني على الواو ، لأنه جمع مذكر سالم ، ورفعه يكون بالواو . والجميع في محل نصب على النداء .

فاذا كان المنادى المعرفة المفرد مبنياً قبل ندائه ، فانه يبقى على حركة بنائه الأصلي ، ويقال فيه : إنه مبني على ضمة مقدرة ، منع من ظهورها حركة البناء الأصلي ، نحو « يا سيبويهِ ـ يا حذامِ ـ يا هذا ـ يا منْ نجح ... الخ » .

ثم إذا كان المنادى المفرد علماً موصوفاً بكلمة « ابن » ، ولا فاصل بينها ، والابن مضاف إلى علم ، جاز في المنادى وجهان : ضمه ونصبه ، نحو : « يا زيدُ بنَ خالدٍ » و « يا زيدَ بنَ خالدٍ » . والنصب أولى ،

أما ضمه فعلى القاعدة ، لأنه مفردٌ معرفة ، وأما نصبه فعلى اعتبار كلمة « ابن » زائدة ، فيكون « زيد » مضافا ، و « خالد » مضافاً اليه . والوصف بكلمة « ابنة » كالوصف بكلمة « ابن » ، نحو : « يا هندُ ابنةَ خالدٍ ، ويا هندَ ابنةَ خالدٍ » .

أما الوصف بكلمة « بنت » فلا يغير بناء المفرد العلم ، فلا يجوز معها إلا البناء على الضم ، نحو : « يا هندُ بنتَ خالدٍ » .

ويتعين ضم المنادى المفرد المعرفة في نحو : « يا رجلُ ابنَ خالدٍ » و « يا خالدُ ابنَ أخينا » ، لانتفاء علمية المنادى ، في الأول ، وعلمية المضاف إلى ابنٍ ، في الثاني ، لأن اعتبار كلمة « ابن » في هاتين الحالتين زائدةً غيرُ جائز ، لأننا لو حذفناها ، ثم أضفنا ما قبلها إلى ما بعدها ، لفقد الكلام معنى بنوة الأول للثاني ، فلو قلنا : « يا رجلَ خالدٍ » لجاز أن يفهم السامع أننا ننادي رجلاً من اتباع خالدٍ ، ولما فهم أن هذا الرجل هو ابن لخالد . وكذا الأمر إذا قلنا : « يا خالدَ أخينا » . وأما في نحو : « يا زيدُ الفاضلُ ابن خالدٍ » ، فالضم متعين أيضاً لوجود الصفة الفاصلة التي تمنع إضافة المنادى الذي قبلها إلى العلم الواقع بعد كلمة « ابن » .

ثم إذا كرر المنادى المفرد المعرفة ، وكان مكرره مضافاً ، نحو : « يا سعدُ سعدَ الأوسِ » فلك في المنادى وجهان : النصب ، نحو : « يا سعدَ سعدَ الأوسِ » على اعتبار أنه مضاف ، وما بعد التكرير مضاف اليه . أما التكرير نفسه فهو زائد للتوكيد . ثم البناء على الضم ، نحو : « يا سعدُ سعدَ الأوس » على حسب القاعدة ، وتكون « سعد » الثانية إما بدلاً من الأولى تبعتها على المحل ، واما عطف بيان .

وقد يضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة ، فيجوز له

عندئذ أن ينونه وهـو مضموم ، وأن ينونه وهـو منصوب . فمن الأول قول الأحوص الانصاري ينادي « مطراً » زوج حبيبته :

٩٢ ـ سلامُ اللهِ ـ يا مطرٌ ـ عليها

وليْسَ عليكَ ـ يا مطرُ ـ السلامُ

(الاعراب : « سلام » مبتدأ . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونون للضرورة الشعرية ، « عليها » متعلقان بخبر محذوف المبتدأ . « وليس » ماض ناقص . « عليك » متعلقان بخبر ليس المحذوف المقدم . « يا » أداة نداء . « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب . « السلام » اسم ليس المؤخر . « جملة : سلام الله عليها » ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها . « جملة : وليس عليك السلام » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا مطر » معترضة بين اسم ليس وخبرها لا محل لها .
الشاهد : « يا مطر » . اضطر الشاعر الى تنوين المنادى المفرد العلم فنونه مع ابقائه على بنائه على الضم . وهذا جائز .)

ومن الثاني قول المهلهل بن ربيعة يتغزل :

٩٣ ـ ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ وقالتْ .

يا عَدِيّاً ، لقد وَقَتْكَ الأواقي

(الاعراب : « ضربت » ماض وتاء تأنيث ، والفاعل مستتر . « صدرها » مفعول به ومضاف اليه . « إلي » متعلقان بضربت . « وقالت » حرف عطف وفعل ماض وتاء تأنيث . « يا » أداة نداء . « عدياً » منادى منصوب . « لقد » لام ابتداء وحرف تحقيق . « وقتك الأواقي » فعل ومفعول به وفاعل . « جملة : ضربت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقالت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : يا عديا » ابتداء القول لا محل لها « جملة :

وقتك الأواقي » استئنافية لا محل لها . « مجموع جملتي القول » مفول القول محله النصب .
الشاهد : « يا عديا » : نصب الشاعر المنادى المفرد العلم ونونه اضطراراً .)

٢ ـ (**نكرة مقصودة**) : ونعني بالنكرة المقصودة كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقصد تعيينه ، وبذلك يصير معرفة ، لدلالته حينئذٍ على معين ، نحو : « يا طالبُ » . تقول ذلك إذا كان أمامك عدد من الطلاب فتوجهت بندائك إلى واحد معين منهم .

وحكم هذا المنادى كحكم المفرَد المعرفة : مبني على الضم في محل نصب .

٣ ـ (**نكرة غير مقصودة**) : وهي كل نكرة لم يقصد تعيينها ، نحو : « يا طالباً اجتهد » . تقول ذلك إذا كنت تتوجه بندائك إلى كل طالب آمراً إياه بالاجتهاد . وحكم هذا المنادى النصب دائماً . ومنه قول عبد يغوث ، وقد كان أسيراً :

٩٤ ـ أَيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ
نداماي من نجرانَ أَنْ لا تلاقيا

(الاعراب : « أيا » أداة نداء . « راكبا » منادى منصوب . « اما » مؤلفة من « ان » حرف الشرط الجازم ، و « ما » الزائدة . « عرضت » فعل ماض مبني على السكون في محل جزم بان ، والتاء فاعل . « فبلغن » الفاء رابطة لجواب الشرط ، و « بلغ » فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، والفاعل مستتر ، ونون التوكيد لا محل لها . « نداماي » مفعول به ومضاف اليه . « من نجران » متعلقان بحال محذوفة من الندامى . « أن » مخففة من « أن » ، واسمها ضمير شأن محذوف . « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، والالف للاطلاق ،

والخبر محذوف . « أن » المخففة وصلتها في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به ثان لفعل « بلغن » . « جملة : أيا راكبا » ابتدائية لا محل لها . « جملة : عرضت » جملة الشرط لا محل لها . « جملة : فبلغن » جواب شرط جازم محلها الجزم . « المجموع الشرطي » استئناف لا محل له . « جملة : اسم أن وخبرها » صلة لا محل لها . « جملة : لا تلاقي » خبر أن محلها الرفع .

الشاهد : « أيا راكبا » : نصب راكباً لكونه نكرة غير مقصودة ، لأن الشاعر ينادي أي راكب يستطيع تبليغ رسالته إلى قومه .)

٤ - (**مضاف**) : وحكمه النصب دائماً ، نحو : « يا عبدَ الله » .

٥ - (**شبيه المضاف**) : وهو كل اسم اتصل به شيء من تمام معناه ، أو قل : هو كل اسم اتصل به معمول له ، كاسم الفاعل إذا تلاه مفعوله ، نحو : « يا حافظاً عهده بوركت » ، أو إذا تلاه مجرور متعلق به ، نحو : « يا جالساً في الدار اخرج » ، أو كاسم المفعول إذا تلاه نائب فاعله ، نحو : « يا مهضوماً حقُه لا تحزن » ... الخ . فكل هذه الاسماء تسمى شبيهةً بالمضاف ، أولاً : لأنها قد عُيِّنَت وحددت بما تلاها ، كما يحدد المضاف بالمضاف اليه ، وثانياً : لأنها جميعاً على تأويلها بالمضاف : يا حافظَ العهدِ - يا جالسَ الدارِ - يا مهضومَ الحقِّ .

وحكم الشبيه بالمضاف - إذا نودي - أن يكون منصوباً أيضاً ، كما رأيت في الأمثلة .

د - الاسماء من حيث النداء :

تنقسم الاسماء من حيث قبولها للنداء وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

١ - اسماء لا تقبل النداء مطلقاً . وتلك هي اسماء الأفعال ، واسماء الأصوات ، فلا يقال : « يا هيهات » ، ولا « يا غاقِ » . وسبب ذلك

واضح ، وهو أن النداء إنما يتجه إلى الذات ، فان لم يكن الاسم دالاً على ذات فلا معنى لندائه ، وقد علمنا أن « هيهات وصه ومه وآمين ... الخ » إنما اعتبرت أسماء من باب الاصطلاح ، أما في حقيقتها فهي أفعال غير متصرفة ، لأنها تدل على الاحداث ، لا على الذوات . أما أسماء الأصوات فلا تدل على أحداث ولا على ذوات ، وإنما هي مجرد تقليد لأصوات الحيوانات والأشياء ، أو مجرد أصوات يقصد بها الزجر والحث .

٢ ـ أسماء لا تكون إلا مناداةً ، وهي : « يا فُلُ ـ يا فُلَةُ (١) ـ يا لؤمان (٢) ـ يا نَوْمان ـ يا مخبثانُ (٣) ـ يا ملأمانُ ـ يا ملكعانُ ـ يا مكذبانُ ـ يا مطيبانُ ـ يا مكرمانُ » والمؤنث لكل ذلك بالتاء : يا لؤمانةُ ـ يا نومانةُ ... الخ . ثم : « يا خُبَثُ (٤) ـ يا فُسَقُ ـ يا غُدَرُ ـ يا لكعُ » والمؤنث على وزن « فعالِ » : يا خَباثِ ـ يا فَساقِ ـ يا لكاع .

وكل ما تقدم سماعي لا يقاس عليه . وقاسه بعضهم فيما كان على وزن « مفعلان » ، فأجازوا أن يقال : « يا مذهبانُ (٥) ـ يا مسفرانُ ـ يا مقرآنُ ـ يا مدرسانُ . . » .

٣ ـ أسماء تقبل النداء وعدمه . وهي كل الأسماء سوى ما ذكرنا في الفقرتين السابقتين .

---

(١) أي : يا رجل ويا امرأة .

(٢) أي : يا كثير اللؤم . فالصيغة للمبالغة ، وكذا سائر ما جاء على وزنه .

(٣) أي : يا كثير الخبث . » » » » »

(٤) هذه شتائم للذكر ، ومؤنثها يستعمل في شتم الانثى .

(٥) أي : يا كثير الذهاب . فالصيغة للمبالغة . وكذا سائر ما جاء على وزنه .

واختلفوا في الضمائر ، فقال بعضهم لا يجوز نداؤها بتَّـةً ، وقال آخرون : بل يجوز نداء ضمير المخاطب ، أما ضمير المتكلم ، وضمير الغائب فلا ، إذ لا معنى لأن ينادي الانسان نفسه ، ولا لأن ينادي ضمير الغائب عنـــه .

وإذا ناديت ضمير المخاطب ، فانت بالخيار : إن شئت أتيت به ضمير رفع ، كأنك تنظر إلى الضمة التي يستحقها الظاهر لو حل محله ، فتقول : « يا أنت » ، وإن شئت أتيت به ضمير نصبٍ ، كأنـــك تنظر إلى محل المنادى ، فتقول : « يا إياك » . وفي كلتا الحالتين ، فالضمير مبني على ضم مقدر ، وهو في محل نصب ، مثله في ذلك مثل كل مبني قبل النـداء ، مثل : « يا هذا ـ يا منْ نجح ـ يا سيبويهِ ـ يا حذامِ ... » .

قال أحد الشعراء :

٩٥ ـ يا مُرَّ ، يا ابنَ واقعٍ ، يا أنتا
أنتَ الذي طَلـَّقْتَ عامـاً جُعْتـا

(الاعراب : « يا » أداة نداء . « مر » منادى مرخم مبني على الضم الظاهر على آخره المحذوف ، إذ الأصل « يا مرة » . وهـــو في محل نصب . « يا ابن واقع » أداة نداء ومنادى منصوب ومضاف اليه . « يا » أداة نداء . « أنتا » ضمير رفع منفصل مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهـوره اشتغال المحـل بحركة البناء الأصلي ، وهو في محل نصب على النداء ، والالف فيه للاطلاق . « أنت » مبتدأ . « الذي » خبر . « طلقت » فعل وفاعـــل . « عاما » مفعول به (١) . « جعتا » فعل وفاعل ، والالف للاطلاق . « جملة : يا مر »

---

(١) هذا الاعراب على معنى أنه ودع عاماً جاع فيه . فان كان المعنى أنـــه طلق زوجه في عام جاع فيه ، فيكون الميوم مفعولاً فيه ظرف زمان متعلقاً بفعـــل طلـــق .

ابتدائية لا محل لها . « جملة : يا ابن واقع » استئنافية لا محل لها . « جملة : يا أنت » استئنافية لا محل لها . « جملة : ت الذي » استئنافية لا محل لها . « جملة : طلقت » صلة لا محل لها . « جملة : جعت » صفة لليوم محلها النصب .

الشاهد : « يا أنت » : يجوز نداء ضمير المخاطب على قلة ، وقد أتى به الشاعر ضمير رفع . وهذا جائز .)

٥ ـ نداء ما فيه « ال » :

إذا كان الاسم المراد نداؤه محلىً بالالف واللام ، لم يجز دخول أداة النداء عليه مباشرةً ، فلا يقال : « يا الرجل » . بل يتوصل إلى ذلك بأحد شيئين : بادخال اسم الاشارة بين أداة النداء والمنادى ، فتقول : « يا هذا الرجل » ، أو بادخال كلمة « أيها » بينهما ، فتقول : « يا أيها الرجل » . وحينئذ لا يكون « الرجل » هو المنادى ، وإن كان كذلك في المعنى ، بل المنادى هو هذا المتوسط بينه وبين أداة النداء . أما هو ، أي « الرجل » فيغدو تابعاً له . ويصبح الاعراب على الشكل الآتي :

(**يا**) : أداة نداء .

(**هذا**): ها للتنبيه ، « ذا » اسم اشارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي ، في محل نصب .

(**الرجل**) : عطف بيان على اسم الاشارة . ولا يجوز اعتباره بدلاً منه ، لأن البدلية على نية تكرار العامل ، ولا يجوز هنا تكرار « يا » ، إذ لا يقال : « يا الرجل [1] » .

(**يا**) : أداة نداء .

---

(١) ومن النحاة من يعرب الاسم الواقع بعد اسم الاشارة صفة له .

(**أيُّها**) : « أي » منادى مبـني على الضم في محـل نصب . و « ها » زائدة .

(**الرجل**) : عطف بيان على « أيُّ » . ولا تجوز البدلية للسبب الذي سبق [١] .

وقد تجتمع الوصلتان لنداء ما فيه « ال » ، فيقال : « يا أيهـــذا الرجلُ » ، فتكون « أيها » هي المناداة ، ويكون اسم الاشارة تابعاً لها على أنه عطف بيان ، ويكون « الرجل » تابعاً لاسم الاشارة ، إما على عطف البيان ، وإما على البدلية ، لأن البدلية ههنا جائزة ، إذ يمكنك أن تنزع اسم الاشارة وتحل محله الاسم الذي بعده .

ويستثنى مما تقدم سبعة أشياء :

١ - (**لفظ الجلالة : الله**) : إذ يمكن دخول أداة النداء عليـه مباشرة ، فتقول : « يا أَلله » و « يا اللهُ » بقطع همزته ووصلها .

والأفصح في نداء لفظ الجلالة أن تحذف معه أداة النداء ، ويعوض منها ميم مشددة مفتوحة في آخره ، كقوله تعالى : « قل : اللـهمَّ مالكَ الملكِ » . ويقال في إعرابه عندئذٍ :

(**اللهُمَّ**) : « اللهُ » لفظ الجلالة منادى بأداة نداء محذوفة مبني على الضم في محل نصب . والميم المشددة عوض من أداة النداء المحذوفة .

---

(١) إذا وقع بعد « أيها » اسم جامد ، كما في المثال ، فهو عطف بيان ، أما إن وقع وصف مشتق ، مثل : « يا أيها الراكب » ، فهو عندئذ نعت لأيها . وذلك لأن البيان اذا جاء بوصف كان نعتاً ، وان جاء بجامد كان عطف بيان .
ومن النحاة من لا يلتفت الى كل هذه الفروق ، بل يجيز في الاسم الواقع بعد « أيها » أن يعرب نعتاً أو عطف بيان أو بدلاً ، أياً كان شكل هذا الاسم .

(مالكَ) : صفة للمنادى منصوبة لتبعيتها له على المحل (١) .

(الملك) : مضاف اليه مجرور .

وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول امية بن ابي الصلت :

٩٦ ـ إني إذا ما حَدَثٌ ألمّا
أقولُ : يا اللهمَّ ، يا اللهمّا

(الاعراب : « إني » إن واسمها . « اذا » ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب . « ما » زائدة . « حدث » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده . « ألما » فعل ماض فاعله مستتر ، والالف للاطلاق . « أقول » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « يا » أداة نداء . « اللهم » منادى مبني على الضم في محل نصب ، والميم زائدة . « يا اللهما » توكيد لفظي للنداء الأول ، والالف للاطلاق . « جملة : إني مع الخبر » ابتدائية لا محل لها . « جملة : حدث مع فعله المحذوف » مضاف اليها محلها الجر . « جملة : ألم » مفسرة للفعل المحذوف لا محل لها . « جملة : أقول » جواب شرط لا محل لها . « المجموع الشرطي » خبر « إني » محله الرفع . « جملة : يا اللهم » مقول القول محلها النصب .

الشاهد : « يا اللهم » : جمع الشاعر بين أداة النداء والميم المشددة في نداء لفظ الجلالة : وهذا شاذ (٢) .)

---

(١) ومن النحاة من يمنع وقوع الصفة بعد لفظ الجلالة المنادى ، بحجة أن الاسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة الى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها . ويعرب الصفة اعراباً آخر ، فيجعلها منادى ثانياً بأداة نداء محذوفة ، والتقدير : اللهم ، يا مالك الملك .

(٢) تستعمل « اللهم » لأحد ثلاثة معان :

(الأول) : للنداء المحض ، نحو : « اللهم اغفر لي » .

(الثاني) : لتمكين الجواب في نفس السامع ، كأن يقال لك : « أزيد فعل هذا ؟ » فتقول : « اللهم نعم » ، أو : « اللهم لا » . ←

٢ - (**المنادى المشبه به**) : بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ، كقولك لمغنٍ : « يا البلبلُ ترنيماً » ، ولفقيه : « يا الشافعي فقهاً » . والحق أن المنادى هنا مضاف محذوف ناب عنه المضاف اليه ، إذ الأصل : « يا شبيه البلبل ترنيماً - ويا شبيه الشافعي فقهاً » .

٣ - (**المنادي المستغاث**) : وذلك إذا جر باللام ، نحو : « يا لَلرجال للضعيف » . فان لم يجر باللام ، فلا يجوز دخول « يا » عليه ، فلا يقال : « يا الرجالُ للضعيف » ، بل تسقط الالف واللام حينئذٍ ، فتقول : « يا رجالُ للضعيف » .

٤ - (**الموصول المبدوء بـ أل**) : وذلك إذا نقل الى العلمية مع صلته . فان سميت رجلاً بـ « الذي سافر » ، قلت في ندائه : « يا ألذي سافر » ، بقطع الهمزة وجوباً ، لأن كل اسم مبدوء بهمزة الوصل ، إذا نقل الى العلمية ، قطعت همزته .

٥ - (**العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بـ أل**) : فاذا سميت رجلاً بـ « الشمس طالعةٌ » ، قلت في ندائه : « يا ألشمس طالعةٌ » ، بقطع الهمزة أيضاً .

٦ - (**العلم المبدوء بـ أل**) : وذلك إذا كانت « ال » جزءاً منه ، بحيث يؤدي حذفها الى لبس بين العلمية والوصفية ، نحو : « يا

← (الثالث) : لبيان ندرة وقوع المذكور معها ، كقولك : « سأسافر لزيارة أخي ، اللهم اذا أبى أن يجيء » ، ذلك لأن إباءه للمجيء شيء نادر . ويكثر وقوعها قبل « إلا » ، نحو قولهم : « سأسافر اليوم ، اللهم إلا اذا حدث ما لم يكن في الحسبان » .

واعرابها في كل هذه الاستعمالات واحد . إلا أنه يشار الى خروجها عن معنى النداء الحقيقي الى المعنى الذي استعملت فيه ، اذا حدث هذا الخروج .

ألصاحب - يا ألقاضي - يا ألهادي » فيمن اسمه : الصاحب بن عباد ، والقاضي الفاضل ، والهادي الخليفة العباسي ، إذ لو أسقطت الالف واللام هنا ، فقلت : « يا صاحبُ - يا قاض » لم يُعلم : أتريد الوصفية ، أم تريد العلمية ؟

٧ - (**في الضرورة الشعرية**) : كقول أحدهم :

٩٧ - فَيَا الغلامانِ اللذانِ فرَّا
إيّاكما أنْ تُعْقِبانا شرَّا

(الاعراب : « فيا » فاء بحسب ما قبلها مع حرف نداء ، « الغلامان » منادى مبني على الألف لأنه مثنى ، في محل نصب . « اللذان » صفة للمنادى مرفوعة بالألف لأنها ملحقة بالمثنى . « فرا » فعل وفاعل . « إياكما » في محل نصب على التحذير ، أي : هو مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « احذر » . « ان » حرف مصدرية ونصب ، والمصدر المؤول منها ومما بعدها في محل جر بحرف محذوف تقديره « من » والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف . « تعقبانا » مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والألف فاعل ، و « نا » مفعول به أول . « شرا » مفعول به ثان . « جملة : فيا الغلامان » ابتدائية لا محل لها . « جملة : فرا » صلة الموصول لا محل لها . « جملة : إياكما مع فعله المحذوف » استئنافية لا محل لها . « جملة : تعقبانا » صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

الشاهد : « يا الغلامان » : جمع الشاعر بين « يا » و « ال » . وهذه ضرورة شعرية .)

و - اذا أضيف المنادى الى ياء المتكلم :

إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم ، جاز في الياء أمور عدة ؛ بحسب طبيعة الاسم المنادى :

(آ) ـ فان كان المنادى اسماً صحيح الآخر ، جاز في الياء ما يـــأتي :

١ ـ (يا رفيقيْ) : باثباتها ساكنة . وهذا قليل .

٢ ـ (يا رفيقِ) : بحذفها ، وابقاء الكسرة قبلها . وهذا هو الأكـــثر .

٣ ـ (يا رفيقا) : بقلبها ألفاً .

٤ ـ (يا رفيقَ) بحذف الألف ، وابقاء الفتحة قبلها .

٥ ـ (يا رفيقيَ) : باثبات الياء مفتوحة .

(ب) ـ وإن كان الاسم المنادى منتهياً بحرف علة ، فليس في الياء إلا وجه واحد ، هو اثباتها مفتوحة ، نحو : « فتى ← يا فتايَ ـ القاضي ← يا قاضيَّ (١) ـ معلمون ← يا معلميَّ (٢) » .

(ج) ـ وان كان المنادى لفظ « أب أو أم » جاز في الياء ما يـــأتي :

١ ـ (يا أبيْ ـ يا أُميْ) : باثباتها ساكنة .

٢ ـ (يا أبيَ ـ يا أُميَ) : باثباتها مفتوحة .

٣ ـ (يا أبِ ـ يا أمِ) : بحذفها وابقاء الكسرة .

٤ ـ (يا أبا ـ يا أمّا) : بقلبها ألفاً .

---

(١) ادغمت ياء المنقوص مع ياء المتكلم فصارتا ياء واحدة مشددة .

(٢) اجتمعت واو الجمع المذكر السالم مع ياء المتكلم ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياء وأدغمت في ياء المتكلم .

٥ ـ (يا أبَ ـ يا أمَّ) : بحذف الألف وابقاء الفتحة .

٦ ـ (يا أبتِ ـ يا أمّتِ) : بتعويض تاء مكسورة من ياء المتكلم .

٧ ـ (يا أبتَ ـ يا أمّتَ) : بتعويض تاء مفتوحة من ياء المتكلم .

٨ ـ (يا أبتُ ـ يا أمّتُ) : بتعويض تاء مضمومة من ياء المتكلم .

٩ ـ (يا أبتي ـ يا أمتي) : بزيادة التاء (١) .

١٠ ـ (يا أبتا ـ يا أمّتا) : بزيادة التاء مع قلب الياء ألفاً (٢) .

(د) ـ وإذا كان المنادى لفظ « ابن أم » أو « ابن عم » ، جاز في الياء ما يأتي :

١ ـ (يا ابن امي ـ يا ابن عمي) : باثباتها ساكنة .

٢ ـ (يا ابن أمّيَ ـ يا ابنَ عمّيَ) : باثباتها مفتوحة .

---

(١) ومنه قول الشاعر :

أيا أبتي لا زلت فينا ، فانّما   لنا أملٌ في العَيْشِ ما دمت عائشا

(٢) ومنه قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

تقول بنتي : قد أنى أناكا   يا أبتا علّكَ أو عساكا

وقول الراجز الآخر :

يا أبتا أرّقني القِذّانُ   فالنومُ لا تطعمُهُ العينانُ

٣ – (يا ابن أمِّ – يا ابن عمِّ) : بحذفها وابقاء الكسرة [١] .

٤ – (يا ابن أمَّ – يا ابن عمَّ) : بقلبها ألفاً ثم حذفها وابقاء الفتحة [١] .

٥ – (يا ابن أمّا – يا ابن عمّا) : بقلبها ألفاً [٢] .

ويجري هذا أيضاً مع « ابنة ام » و « ابنة عم [٢] » . و « بنت أم » و « بنت عم » .

واعلم أن المنادى في كل ذلك مضاف ، وان المضاف اليه هو الياء ، مذكورةً ، أو محذوفة بلا عوض ، أو محذوفة بعوض ، أو منقلبة ألفاً . أما التاء فلا يقال فيها انها مضاف اليها ، بل يقال إنها عوض من الياء المحذوفة التي هي المضاف اليها . فان ذكرت مع التاء اليـاء ، أو الالف المنقلبة عن الياء ، اعتبرت التاء حرفاً زائداً لمجرد التانيث اللفظي ، أما الياء والألف فهما المضاف اليها . ومنهم من يعتبر الياء والالف إذا اجتمعتا مع التاء « يا ابتي – يا أبتا » إشباعاً لكسرة التاء أو فتحتها ، ويعتبر ياء المتكلم التي هي المضاف اليها محذوفة .

هذا ، ويمكن – عند الوقف – أن تلحق هاء السكت آخر كل ما تقدم ، ما عدا الذي ثبتت فيه الياء ساكنة ، فتقول : « يا رَفيقيَهْ – يا فتايهْ – يا أَبَهْ – يا أُمَّهْ – يا أَبتاهْ – يا أُمَّتاهْ – ... الخ » .

---

(١) وهذا هو الأكثر ، ومنه قوله تعالى : « يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي » ، بقراءتي الفتح والكسر .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي   لا يخرقُ اللومُ حِجابَ مِسْمَعي

ز ـ حذف حرف النداء :

لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب ، نحو : « وا زيداه » ، ولا مع الضمير ، نحو : « يا أنت ـ يا إيّاك » ، ولا مع المستغاث ، نحو : « يا لَزَيدٍ » ، ولا مع المنادى البعيد .

وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازاً ، كقوله تعالى : « يوسفُ أعْرِضْ عن هذا » ، وقوله : « ربِّ أرِني أنظرُ اليك » ، وقولهم : « إفتدِ مخنوقُ [١] » و « أصْبِحْ ليلُ » .

ح ـ حذف المنادى :

قد يدخل حرف النداء على ما لا يمكن مناداته ، كقوله تعالى : « يا ليتني كنتُ مَعَهُمْ فأفوزَ فوزاً عظيماً » ، وقوله : « ألا يا اسجدوا للهِ الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ في السماواتِ والأرض » ، فقد دخلت « يا » في الآية الأولى على حرف هو « ليت » ، وفي الآية الثانية على فعل أمر هو « اسجدوا » ونحن نعلم أن الأفعال والحروف لا تنادى ، فكيف حدث ذلك ؟

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب للنحاة :

١ ـ « يا » في كل ذلك حرف للتنبيه ، لا للنداء .

٢ ـ « يا » في كل ذلك حرف للنداء ، والمنادى محذوف تقديره

(١) هو مثل يضرب لكل مشفق عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل على نفسه أن يفتديها بماله .

في الآية الأولى : يا هذا ليتني كنت معهم . وفي الثانية : يا قوم اسجدوا لله .

٣ - إن وبي « يا » دعاءٌ أو أمر ، فهي للنـــداء ، والمنادى محذوف ، وذلك لكثرة وقوع النـداء قبل الدعاء والأمر ، كقوله تعالى : « يا آدمُ اسكنْ أنتَ وزوجُكَ الجنَّةَ » ، وقوله : « يا نوحُ اهبِطْ بِسَلامٍ منا » ، وقولهِ : « يا مالكُ لِيَقْضِ علينا رَبُّـكَ » . فان لم يلها الأمر والدعاء ، فهي حرف تنبيه .

ط - أحكام توابـع المنادى :

نعني بالتوابع كلاً من النعت ، والعطف بنوعيـــه : عطف البيان وعطف النسق ، والتوكيد ، والبدل . وقد سميت بالتوابع لأنهـا تتبع ما قبلها في حركتها الاعرابية .

ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يكون المتبوع مبنيـــاً ، وأن تكون حركة بنائه تختلف عما يستحقه من الحركات فيما لو كان معربـاً . وذلك كالمنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة ، فقد رأينا أنهما يبنيان على الضم ، وان محلها هو النصب . وفي هذه الحالة يرد السؤال التالي : على أي شيء يتبع التابع متبوعه ؟ أيتبعه على اللفظ ، أم يتبعه على المحل ؟

وفيما يلي الاجابة عن هذا السؤال :

(آ) - فاذا كان المنادى معرباً منصوباً ، فتابعه أبـــداً معرب منصوب ، نحو « يا أبا زيدٍ الكريمَ - يا أبا زيدٍ أبا زيدٍ - يا أبا زيد والضيفَ » ، إلا إذا كان بدلاً ، أو معطوفاً مجرداً من « ال » ، غير مضافين ، فهما عندئذ مبنيان على الضم ، نحو : « يا أبا زيدٍ محمدُ - يا

أبا زيدٍ وخالدُ » ، وذلك لأن عطف النسق تشريك في الحكم ، كما رأينا ، والبدل على نية تكرار العامل ، وهذا يعني أنهما على تقدير « يا » قبلها ، وذلك يوجب بناءهما على الضم لأنهما من نوع المفرد المعرفة . ألا ترى أنك لو قلت : « يا أبا زيد يا محمدُ - يا أبا زيد ويا خالدُ » لكانا مبنيين على الضم ؟ فكذلك إذا كانا تابعين .

(ب) - أما إذا كان المنادى مبنياً على الضم فتابعه على أربعة أضرب :

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى ، وهو تابع « أيها وأيتها واسم الاشارة » ، نحو : « يا أيُّها الرجلُ - يا أيتُها المرأةُ - يا هذا الرجلُ - يا هذه المرأةُ » .

هذا ، ولا يكون تابع اسم الاشارة هنا إلا اسماً محلىً بـ « ال » ، لأنه - أي اسم الاشارة - إنما أُتِيَ به ليكون وُصْلَةً لنداء ما فيه « ال » . أما « أيها - وأيتها » ، فيجوز في تابعها أن يكون اسم اشارة ، نحو : « يا ايهذا الرجل » ، أو اسماً محلىً بـ « ال » ، كما رأيت في الامثلة السالفة .

٢ - ما يجب بناؤه على الضم مثل المنادى المتبوع ، وهما البدل المفرد ، نحو : « يا سعيدُ خليلُ » ، والمعطوف المفرد المجرد من « ال » نحو : « يا زيدُ وخالدُ » . وذلك للسبب نفسه الذي ذكرناه آنفاً في الفقرة (آ) .

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لمحل المنادى ، وهو كل تابع مضاف[1] ،

---

(١) بشرط أن تكون الاضافة حقيقية . أما إن كانت لفظية ، كاضافة المشتقات الى معمولاتها ، فيكون التابع كالمفرد الذي لم يضف ، وحكمه عندئذ جواز الرفع والنصب ، كما سترى في الفقرة الرابعة ، نحو : « يا خالد الحسن الخلق - الحسن الخلق » ، برفع « الحسن » ونصبها .

نحو : « يا عليُّ أبا الحسنِ ـ يا عليُّ وأبا سعيدٍ ـ يا خليلُ صاحبَ الكرمِ ـ يا تلاميذُ كلَّهم ـ يا رجلُ أبا خليلٍ » . وذلك لأن اضافة هذه التوابع تتنافى مع البناء على الضم ، فلا يبقى إلا أن تتبعه على المحل .

٤ ـ ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحله . وهو كل التوابع إذا كانت مفردة غير مضافة ما عدا البدل والمعطوف المجرد من (ال) ، نحو : « يا زيدُ الكريمُ ـ الكريمَ ، يا رجلُ خالدٌ ـ خالداً ، يا زيدُ زيدٌ ـ زيداً ، يا زيدُ والضيفُ ـ والضيفَ » .

ويدخل في هذا القسم الصفة المشتقة المعرفة بالألف واللام المضافة إضافة لفظية ، نحو : « يا خالدُ الحسنُ الخلق ـ الحسنَ الخلق » ، وذلك لأن هذه الاضافة كعدمها ، إذ هي إضافة لفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً . فالاسم معها في حكم المفرد .

ي ـ نداء الاستغاثة :

نداء الاستغاثة هو : نداءٌ يقصد منه دعوة من يعين على دفع بلاءٍ أو شدةٍ . ولا يستعمل له من أحرف النداء إلا « يا » ، ولا يجوز حذفها .

وللاستغاثة أساليب متعددة ، اليك بيانها مع اعراب كل اسلوب وتحليله :

١ ـ (يا رجلُ انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلُ) : منادى مستغاث . مبني على الضم في محل نصب على على نداء الاستغاثة .

٢ - (يا رجلا أنقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(رجلا) : منادى مستغاث ، مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الاستغاثة والمستغاث في محل نصب على نداء الاستغاثة .

٣ - (يا لَلرجلِ انقذني)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لَلرجل) : جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف الذي تقديره : أدعو . وهذا هو اعراب الأكثرين ، واختاره ابن الصّائغ وابن عصفور .

(لَلرجل) : متعلقان بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل . وهذا الاعراب لابن جني .

(لَلرجل) : اللام حرف جر زائد . والرجل : مجرور لفظاً منصوب محلاً على نداء الاستغاثة . وهذا الاعراب للمبرد وابن خروف .

(لَلرجل) : اللام بقية من كلمة « آل » ، فهي اسم منادى منصوب ، وهو مضاف ، والرجل : مضاف اليه مجرور . وهذا الاعراب للكوفيين .

٤ - (يا لَلرجالِ لِلمسكينِ)

(يا) أداة نداء للاستغاثة .

(للرجال) : انظر اعراباتها المختلفة في المثال السابق .

(للمسكين) : جار ومجرور متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف تقديره : استغيث .(١)

٥ - (يا لله من الفقرِ)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لَلهِ) : انظر اعراباتها المختلفة في المثال الثالث .

(من الفقر) : متعلقان بفعل الاستغاثة المحذوف .

٦ - (يا لي)

(يا) : أداة نداء للاستغاثة .

(لي) : جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف ، أما المستغاث فمحذوف .

ك - نداء التعجب :

نداء التعجب هو : نداءٌ يقصد منه إظهار العجب من المنادى . وأداته الوحيدة هي « يا » ، ولا يجوز حذفها .

ويأتي نداء التعجب على ثلاثة أساليب فقط ، فاذا أردت التعجب من كثرة الماء قلت : « يا ماءُ - يا ماءا - يا للماء » . واعرابها كأعراب الأساليب الثلاثة الأولى من نداء الاستغاثة . فارجع اليها .

---

(١) لاحظ أن اللام التي مع المستغاث مفتوحة ، وأن التي مع المستغاث لأجله مكسورة ولا يجوز كسر لام المستغاث إلا إذا تكررت بغير أداة نداء ، نحو : « يا للرجال وللأقوياء للضعيف » .

ل ـ نداء الندبة :

نداء الندبة هو : نداءٌ يقصد منه إظهار التفجع على ميت ، أو ما هو في حكم الميت (١) ، أو إظهار التوجع من شيء يـؤلم ، نحو : « وا زيداه ـ وا رأساه » .

وأداة نداء الندبة هي « وا » . ويمكن استعمال « يا » فيه إذا أمن التباس نداء الندبة بالنداء الحقيقي ، وذلك كأن يكون المنادى عضواً يتوجع منه ، أو أن يكون المنادى شخصاً يعرف السامع أنه ميت ، كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٩٨ ـ حُمِّلْتَ أَمراً عظيماً فاصطبرتَ له
وقُمْتَ فيه بأمرِ اللهِ يا عُمَرا

(الاعراب : « حملت » فعل مجهول ونائب فاعل . « أمرا » مفعول به ثان . « عظيماً » صفة للمفعول . « فاصطبرت » فعل وفاعل . « له » متعلقان باصطبرت . « وقمت » فعل وفاعل . « فيه » متعلقان بقمت . « بأمر » متعلقان بقمت . « الله » مضاف اليه . « يا » أداة نداء للندبة . « عمرا » منادى مندوب مبني على ضم مُقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف . والألف زائدة لتوكيد الندبة . « جملة : حملت » ابتدائية لا محل لها . « جملة : اصطبرت » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . « جملة : وقمت » معطوفة على السابقة لا محل لها . « جملة : يا عمرا » استئنافية لا محل لها .

الشاهد : « يا عمرا » : استعمل الشاعر « يا » للندبة ، وهذا جائز لعدم اللبس ، إذ معروف أن القصيدة قيلت بعد موت المنادى « عمر » .)

---

(١) وذلك كصيحة الهاشمية عندما أسرها الروم في زبطرة : « وا معتصماه » إذ قالتها تريد منها أن المعتصم ميت ، وإلا ما تجاسر الروم على الهجوم على زبطرة .

والأساليب التي تأتي عليها الندبة ثلاثة :

١ - (وا زيدُ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدُ) : منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب .

٢ - (وا زيدا)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيدا) : منادى مندوب مبني على الضم المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لمناسبة الألف ، وهو في محل نصب . والألف زائدة لتوكيد الندبة .

٣ - (وا زيداهْ)

(وا) : أداة نداء للندبة .

(زيداهْ) : اعرابها كاعراب سابقتها . أما الهاء فهي زائدة للسكت (١) .

هذا ، ولا يجوز في الندبة حذف الأداة ، ولا حذف المنادى المندوب .

ثم اعلم أن المنادى المندوب لا يكون إلا معرفة غير مبهمة ، فلا يندب الاسم النكرة ، فلا يقال : « وا رجل ! » ، ولا المعرفة المبهمة

---

(١) ويجوز في هذه الهاء أن تبقى في حالة الوصل ، وعند ذلك ، فيجوز ضمها تشبيهاً لها بهاء الضمير ، ويجوز كسرها على أصل التقاء الساكنين ، ومن الأول قول المتنبي : « وا حر قلباه ممن قلبه شبم » .

ـ كالاسماء الموصولة واسماء الاشارة ـ فلا يقال : « وا هذا الرجلُ ! » . إلا إذا كان المبهم اسماً موصولاً مشتهراً بصلته ، فيجوز ، نحو : « وا من حفر بئر زمزم ـ وا من بنى بغداد ـ ... الخ » .

ثم اعلم أن الألف الزائدة لتوكيد الندبة ، وهاء السكت ، تلحقان المنادى المندوب إذا كان مفرداً ، كما رأيت في الأمثله السالفة ، فان كان مضافاً لحقتا المضاف اليـه ، نحو : « وا أبا زيداه » ، وإن كان موصولاً لحقتا آخر الصلة ، نحو : « وا من بنى بغداداه » .

م ـ ترخيم المنادى :

الترخيم هو : حذف آخر المنادى تخفيفاً ، نحو : « يا فاطمَ » . والأصل : « يا فاطمةُ » . والمنادى الذي يحذف آخره يسمى مُرَخَّماً .

ولا يُرَخَّمُ من الاسماء إلا اثنان :

١ ـ ما كان مختوماً بتاء التأنيث ، سواء أكان علماً أو غير علم ، نحو : « يا فاطمَ ـ يا شَجَرَ ـ يا عائدَ » ، في « فاطمة ـ شجرة ـ عائدة » .

٢ ـ العلم لمذكر أو مؤنث على شرط أن يكون غير مركب تركيباً اضافياً أو إسنادياً ، وأن يكون زائداً على ثلاثـة أحرف ، نحـو : « يا جعفَ ـ يا سُعا » في « جعفرٍ وسعادَ » .

أما النكرة ، والثلاثي غير المختوم بالتاء ، والمركب ، فـلا ترخم ، فلا يقال : « يا إنسا ـ يا زي ـ يا عبد الرحما » في « انسان ـ زيد ـ عبد الرحمن [1] » .

---

(١) وشذ ترخيمهم « صاحبي » ، فقالوا : « يا صاح » .

ويجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائداً ليناً ، أي حرف لين ساكناً ، رابعاً فصاعداً ، وذلك نحو : « عثمان ـ منصور ـ مسكين » فتقول : « يا عثمَ ـ يا منصُ ـ يا مسكُ » . فان كان غير زائد ، كمختار ، أو غير لين ، كقمطر ، أو غير ساكن ، كقنوَّر ، أو غير رابع ، كمجيد ـ لم يجز حذفه ، فتقول : « يا مختا ـ يا قِمَط ـ يا قنوّ ـ يا مجي » .

وأما ترخيم المركب المزجي فيكون بحذف عجزه ، نحو : « يا معدي » في « معد يكرب » .

هذا ، ولك في المرخم لغتان ؛ احداهما : أن ينوى المحذوف منه ، والثانية : أن لا ينوى ، ويُعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف المحذوف ، وعن الثانية بلغة من لا ينتظره .

فاذا رخمت على لغة من ينتظر تركتَ الباقي بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون ، فتقول في « جعفَرٍ » : « يا جعفَ » ، وفي « حارثٍ » : « يا حارِ » ، وفي « منصُورٍ » : « يا منصُ » ، وفي « قمطْرٍ » : « يا قمطْ » .

وإذا رخمت على لغة من لا ينتظر عاملت آخر حرف بعد الحذف بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً ، فتبنيه على الضم ، وتعامله معاملة الاسم التام ، فتقول : « يا جعفُ ـ يا حارُ ـ يا منصُ ـ يا قمَطُ » .

ويجب اتباع لغة من ينتظر فيما كان مختوماً بتاء تأنيث موضوعة للتفريق بين المذكر والمؤنث ، فترخيم « مسلمة » لا يكون إلا بقولك : « يا مُسْلمَ » ، إذ لو قلت : يا مسلمُ » على لغة من لا ينتظر لالتبس المذكر بالمؤنث .

وأجازوا في الضرورة الشعرية الترخيم في غير النـداء ، بشرط أن يكون الاسم قابلاً للترخيم في حال النداء ، وذلك كقول امرىء القيس :

٩٩ ـ لَنِعْمَ الفتى تعشو إلى ضوءِ نارِهِ
طَريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصْرِ

أي : طريف بن مالكٍ .

(اللغة : تعشو : ترى ناره من بعيد . الخصر : شدة البرد .
الاعراب : « لنعم » اللام للتوكيد . نعم : فعل ماض لانشاء المـدح . « الفتى » فاعل . « تعشو » مضارع مرفوع فاعله مسـتتر . « إلى ضوء » متعلقان بتعشو . « ناره » مضاف اليه ثم مضاف اليه . « طريف » مبتدأ مؤخر . « بن » صفة للمبتدأ . « مالِ » مضاف اليه . « ليلة » ظرف متعلق بتعشو . « الجوع والخصر » مضاف اليه ومعطوف . « جملة : نعم الفتى » خبر مقـدم للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : تعشو » حال من فاعل نعم محلها النصب . « جملة : طريف مع خبره المقدم » ابتدائية لا محل لها . الشاهد : « طريف بن مالِ » : رخم الشاعر « مالكاً » في غير النـداء . وجاز هـذا للضرورة الشعرية ، ولأن الاسم صالح للترخيم لو كان في النداء .)

٣ ـ الاستثناء

آ ـ تعريفات :

١ ـ (**الاستثناء**) : هو إخراج شيء من حكم شيء آخر بواسطة إحدى أدوات الاستثناء ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً » ، حيث ترى أن حكم « القوم » هو « المجيء » ، وان « زيداً » مُخرجٌ من هذا الحكم ، غير داخل مع القوم فيه . ويسمى المخرج من الحكم مستثنى ، والمخرج منه مستثنىً منه .

وهذا الأسلوب يشبه كثيراً أسلوب العطف بكلمة « لا » ، فعندما أقول : « اقرأ الكتابَ لا الجريدةَ » أكون قد أخرجت « الجريدة » من الحكم الواقع على « الكتاب » ، وهو حكم « القراءة » ، وتكون وسيلتي في هذا الاخراج هي كلمة « لا » .

وعلى هذا ، يكون الاستثناء نوعاً أو شكلاً من أشكال عطف النسق ، أو عطف الشركة ، كما يقول البصريون . لكن الشريكين اللذين تتوسطهما « إلا » أو إحدى أخواتها ، يتناقضان في الحكم دائماً ، وهذا هو شأنها في النسق مع الأدوات « بل ـ لا ـ لكن » .

ومع كل هذا ، فبين الاستثناء وعطف النسق فروق كثيرة تجعل فتح باب خاص لدراسته أمراً بالغ الضرورة .

٢ ـ (**الاستثناء المتصل**) : هو ما كان فيه المستثنى ، والمستثنى

منه ، من جنس واحد ، نحو : « جاء الرجال إلا زيداً » . فزيد هو من جنس الرجال ، هو بعضهم ، هو واحد منهم . وهذا هو الاستثناء الحقيقي ، لأنه اخراج بعض من كل .

٣ - (**الاستثناء المنقطع**) : هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، نحو : « وصل المسافرون إلا أمتعتهم » . فالأمتعة ليست من جنس المسافرين ، ولا هي بعضهم . وهذا الاسلوب في حقيقته أسلوب استدراك لا اسلوب استثناء ، فهو رفع توهم يخشى على السامع أن يقع فيه ، وليس إخراج جزء من كل ، بدليل أنك تستطيع أن تعبر عن هذا المعنى بأداة الاستدراك « لكن » ، فتقول : « وصل المسافرون ، لكن أمتعتهم لم تصل » .

على أن الاستثناء المنقطع لا يسمح بالانقطاع التام بين المستثنى والمستثنى منه ، بل لا بد فيه من وجود علاقة غير علاقة الجزئية ، تربط بين الطرفين ، بحيث إذا حكم على أولهما بحكمٍ ما ، توهم السامع دخول الطرف الثاني فيه . وذلك كالامتعة بالنسبة المسافرين ، فاذا حكمنا على المسافرين بالوصول ، كان من السهل على السامع أن يتوهم أن هذا الحكم يشمل الامتعة أيضاً ، وذلك لشدة العلاقة بين المسافر ومتاعه . فيجيء الاستثناء ههنا ليزيل هذا الوهم المحتمل . أما إذا لم يكن بين شيئين علاقة ، أية علاقة ، فلا يجوز أن يدخلا معاً في تركيب استثنائي . فلا يقال : « جاء القوم إلا حماراً » . لأنك إن أردت الاستثناء المتصل ، وهو إخراج الجزء من الكل ، كان الكلام فاسداً ، فليس بين الحمار والقوم علاقة جزئية وكلية ، وإن أردت الاستثناء المنقطع ، وهو الذي معناه الاستدراك لرفع توهم محتمل ، كان الكلام فاسداً أيضاً ، لأن السامع إذا سمع منك جملة « جاء القوم » وحدها ، فلن يتوهم أن حماراً ما قد شارك القوم في المجيء ، إذ ما علاقة أحد الحمير بالقوم حتى يتوهم السامع

أنه كان معهم ؟ وعلى ذلك تكون عبارة « جاء القوم إلا حماراً » عبارة فاسدة ، وتمثيل النحاة بها للاستثناء المنقطع تمثيل فاسد ، لأن الاستثناء المنقطع لا يعني انقطاع العلاقة بين الطرفين انقطاعاً تاماً ، بل يعني أن هناك علاقة ، ولكنها ليست علاقة الجزئية كما هو الشأن في الاستثناء المتصل .

عبارة « جاء القوم إلا حماراً » فاسدة إذن فساد العبارات الآتية المماثلة لها : « قرأت الكتابَ إلا قلماً - رأيت القوم إلا نهراً - فتحت النوافذ إلا بساطاً ... الخ » .

٤ - (**الاستثناء المُفَرَّغ**) : وهو ما كان خالياً من المستثنى منه ، نحو : « ما جاء إلا زيد » ، فأنت ترى أن زيداً لم يخرج من أحد ، فليس قبل « إلا » أحد حكم عليه بعدم المجيء ثم أخرج زيد منه .

وقد سمي هذا الاستثناء بالمفرغ لأن العامل الذي قبل « إلا » لم يأخذ معموله قبلها ، فتفرغ لأخذه بعدها .

وليس هذا الاسلوب في واقعه أسلوب استثناء ، بل هو أسلوب حصر ، أي هو نوع من أساليب التوكيد ، ألا ترى أن قولك « ما جاء إلا زيد » يعني « جاء زيد » ؟ إلا أن العبارة الأولى أقوى من الثانية وآكد ، لأنك لم تكتف فيها بالاخبار عن زيد بالمجيء فحسب ، بل حصرت هذا المجيء فيه ، ونفيته عمن سواه .

ولا يقتضي الاستثناء المفرغ أن يكون الكلام قبل « إلا » غير مفيد ، كما توحي بذلك بعض الكتب المدرسية ، بل قد يكون مفيداً ومفرغاً في الوقت نفسه ، نحو : « ما أكل القوم إلا خبزاً » . فهذا استثناء مفرغ ، لا لأننا إذا حذفنا « إلا » وما بعدها ، اختل الكلام .

إذ يمكن أن يقال : « ما أكل القوم » ويكون كلاماً تاماً ، بل هو مفرغ لأن الذي بعد « إلا » شيء مأكول ، وهو الخبز ، وليس قبل « إلا » مأكولات حتى ينتزع الخبز من بينها . نعم . إذا كانت الكتب المدرسية تعني باختلال الكلام عند حذف « إلا » وما بعدها في الاستثناء المفرغ – إذا كانت تعني تبدل معناه ، فهذا صحيح ، لأن قولك : « ما أكل القوم » يعني أنهم لم يأكلوا شيئاً ألبتة ، لكن قولك : « ما أكل القوم إلا خبزاً » يعني أنهم أكلوا خبزاً ولم يأكلوا غيره . وبين الكلامين فرق في المعنى ، ولا شك .

ب – أدوات الاستثناء :

هي : إلا – غير – سِوى (وفيها لغتان أخريان هما ، سُوى – بضم السين – وسَواء) – خلا – عدا – حاشا – ليس – لا يكون – لمّا – بيد .

١ – (إلا) : هي أم أدوات الاستثناء ، لكثرة استعمالها فيه ، ولأنها صالحة لجميع أنواعه ، من متصل ومنقطع ومفرغ ، ولأنها لا تكاد تخرج عن الاستثناء إلا في حالة خاصة يسمونها فيها بـ « إلا » الوصفية . واليك بيان ذلك :

لا بد أنك قرأت في الصحف عبارة من هذا القبيل : « اتفقت الحكومتان السورية واللبنانية على إقامة إتصالٍ سلكيٍ بينهما » ، ولا شك أنك ستعرب كلمة « سلكي » – إذا طلب منك ذلك – على أنها صفة لكلمة « اتصال » .

والآن اسمع هذه العبارة ، ولا بد أنك قرأت مثلها أيضاً : « اتفقت

الحكومتان السورية واللبنانية على إقامةِ اتصالٍ لاسلكيٍ بينهما » . وسوف ترى أن كلمة « لاسلكي » كلمة واحدة مثل كلمة « سلكي » ، وأنها واقعة صفة لكلمة « إتصال » .

إذن لا فرق بين « السلكي » و « اللاسلكي » سوى أن الثانية تعني ضد ما تعنيه الأولى ، وأن هذه الضدية قد اكتسبتها من حرف النفي « لا » الذي انضم اليها ليكون جزءاً لا يتجزأ منها .

ونحن اليوم نستعمل هذا الاسلوب بكثرة ، فنقول : « هذا أمر أخلاقي ، وهذا فتى لا أخلاقي ـ وهذا من أدب المعقول ، وهذا من أدب اللامعقول ـ وفلان على مبدأ العودة ، وفلان على مبدأ اللاعودة ... الخ » .

ونحن إذ نفعل ذلك نعتبر كلاً من « لاسلكي ـ لا أخلاقي ـ لا معقول ـ لا عودة » كلمة واحدة لا كلمتين ، ونعتبر الحرف « لا » في هذه الكلمات مجرد لاصقة دخلت الكلمة لتؤدي معنى النفي الذي تؤديه اللاصقتان الافرنجيتان « in » و « im » ، كما في قولهم :
« Capable - incapable , possible - impossible »

أما أجدادنا العرب فلم يكونوا يستعملون لهذا الغرض حرف « لا » ، بل كانوا يستعملون بدلاً منه حرف « إلا » ، فلو اخترع اللاسلكي على عهدهم لسموه « إلا السلكي » ، ولو طلبنا منهم أن يصفوا رجلاً بقلة الأخلاق ، لما قالوا كما نقول : « جاء الرجل اللا أخلاقي » ، بل لقالوا : « جاء الرجل إلا الأخلاقيُ » .

فكما أن « لاسلكي ولا أخلاقي » وما شابهها نعتبر كل واحدة منها كلمة ، فكذلك عند العرب « إلا الأخلاقي » كلمة واحدة لا كلمتان . فاذا أردنا أن نعرب قولهم : « جاء الرجلُ إلا الأخلاقيُ » كان الاعراب على

الشكل التالي : « جاء » ماض . « الرجل » فاعل مرفوع . « إلا الأخلاقيُّ » كلمة واحدة نعت للرجل مرفوعة (١) .

فهذا معنى قول النحاة : « إلا » الوصفية . أي : هي « إلا » التي تدخل على كلمة لتؤلف معها كلمة واحدة تعد في الكلمات التي هي من نوع الصفات . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، أي : لو كان فيهما آلهة لا متألهون ، أى ليسوا هم الله لفسدتا ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « الناس هلكى إلا العالمون ، والعالمون هلكى إلا العاملون ، والعاملون هلكى إلا المخلصون » ، وترجمة هذا الحديث الى لغتنا المعاصرة : « الناس اللاعالمون هلكى ، والعالمون اللاعاملون هلكى ، والعاملون اللامخلصون هالكى (٢) » .

٢ - (غير) : ليست هذه الكلمة أداة موقوفة على الاستثناء مثل « إلا » ، بل هي اسم عادي يقع مواقع اعرابية مختلفة ، فتراه مرة مبتدأ ، نحو : « غيرُك لا يقدر على ذلك » ، ومرة أخرى خبراً ، نحو : « أنت غيرُ مهمل » ، ومرة ثالثة فاعلاً ، نحو : « لو جاءني غيرك لرددته » ، ومرة رابعة نعتاً ، نحو : « جاءنا رجلٌ غيرُ زيدٍ » ... وهكذا .

---

(١) ومن النحاة من يعتبر « إلا » الوصفية اسماً مستقلاً تقدر الحركات الاعرابية على ألفه للتعذر . وما بعده مضاف اليه . ومنهم من يقول : بل هي اسم لا يقبل الحركات فتظهر على ما بعده ، فيكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً بحسب الموصوف ، ثم هو في محل جر لأنه مضاف اليه . وفي كلا المذهبين تكلف ظاهر . وما ذكرناه لك أبسط وأسلم .

(٢) لـ « إلا » الوصفية شروط كثيرة ومختلف فيها . وقد أرجأنا الخوض فيها الى حين الكلام على « إلا » في قسم الأدوات . أما ههنا فقد حصرنا همنا في توضيح معنى كونها وصفية .

وفي بعض الأحيان تستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم غيرَ زيدٍ » . وتكون عندئذ هي الأداة في المعنى ، وهي المستثنى في اللفظ ، إذ أن المستثنى الحقيقي الذي يقع بعدها يكون دائماً مجروراً بالاضافة ، أما الحركة التي يستحقها باعتباره مستثنىً ، فلا تكون له ، بل تكون لكلمة « غير » . وسترى ذلك واضحاً عند الكلام على أساليب الاستثناء وتحليلها .

٣ - (**سوى**) : وفي هذا الاسم عدة لغات : « سِوى » بالكسر والقصر ، و « سُوى » بالضم والقصر ، و « سِواء » بالكسر والمد ، و « سَواء » بالفتح والمد .

وقد اختلفوا فيه ، فمنهم من ألزمه النصب على الظرفية مع تضمنه معنى الاستثناء ، وهؤلاء هم سيبويه والفراء وغيرهما . ومنهم من قال : إنه اسم مثل « غير » معنىً وعملاً ، فيعامل معاملته في كل استعمالاته . وهذا الرأي هو المشهور .

٤ - (**عدا**) : هو في أصله فعل متعدٍ ، تقول : « عدوت النهر » بمعنى « جزته » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء فيجمد على هيئة المضي ، ولا يظهر فاعله ، بل يكون واجب الاستتار ، وذلك نحو : « جاء القوم عدا زيداً » . وقد يجر المستثنى بعده ، فيقال : « جاء القوم عدا زيدٍ » . ويعتبر في هذه الحالة حرف جر شبيهاً بالزائد . وسنفصل ذلك فيما بعد .

٥ - (**خلا**) : هو في أصله فعل لازم ، تقول : « خلا البيت من أهله » بمعنى « صار خالياً منهم » . وقد يستعمل لمعنى الاستثناء ، فيقال : « جاء القوم خلا زيداً » . وتنطبق عليه حينئذٍ كل أحكام « عدا » .

٦ ـ (**حاشا**) : وهو في أصله فعل متعـد ، وتكتب ألفـه على صورة الياء ، هكذا : « حاشى » لوقوعها رابعة . وله استعمالات كثيرة : فان قلت : « أنت أفضل الناس .. لا أحاشي أحداً » كان معناه « لا استثني أحداً » ، وينطبق عليه حينئذ كل ما ينطبق على الأفعال ، وإن قلت : « حاشى زيداً أن يُهملَ » كان معناه « جانب » ، وكان التأويل : جانَبَ الاهمالُ زيداً . فهو فعل ماض فاعله المصدر المؤول و « زيـداً » مفعوله ، وإن قلت : « حاشى لزيدٍ أن يكذب » كان كالسابق في معناه وحكمه ، سوى أن لام التقوية دخلت على مفعوله ، وإن قلت : « أحاشي زيداً أن يـكذبَ » كان معناه : « أُنزّهُ زيداً عن الـكذب » فيكون « زيداً » مفعولاً به للفعل ، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف ، كما رأيت في التأويل .

وقد تأتي « حاشا » اسماً لمعنى التنزيه . ولها في ذلك صورٌ كثيرة هذه هي : « حاشا اللهِ ـ حاشَ اللهِ ـ حاشا للهِ ـ حاشَ للهِ ـ حاشاً للهِ » . وهي في كل ذلك على تأويل « تنزيهـاً لله » و « تنزيهَ الله » . أي هي مصدر منصوب على المفعولية المطلقة .

وقـد تستعمل « حاشا » لمعنى الاستثناء . وهي في هـذا المعنى على ثلاث لغات : حاشا ـ حاشَ ـ حشا ، نحو : « جاء القوم حاشا زيداً » . وتنطبق عليها عندئذ كل أحكام « خلا وعدا » في الاستثناء .

٦ ـ (**ليس**) : هو ـ كما نعلم ـ فعل ماض ناقص ، ويظـل كذلك إذا استعمل لمعنى الاستثناء ، كما في قولك : « جاء القوم ليس زيداً » . إلا أن اسمه يصبح في هـذه الحالة واجب الاستتار ، والمستثنى بعده هو خبر له .

٧ ـ (**لا يكون**) : وهذا الفعل الناقص يستعمل لمعنى الاستثناء

أيضاً ، فتقول : « جاء القوم لا يكون زيداً » . ويشترط فيه عندئذ أن يكون على صورة المضارع ، وأن يكون منفياً ، وأن لا يكون نافيه إلا حرف « لا » ، كما رأيت في المثال . ثم إن حكمه كحكم « ليس » في وجوب استتار الاسم ، وفي كون المستثنى بعده هو الخبر له [١] .

٨ - (بَيْدَ) : وفيه لغتان أخريان ، هما : « مَيْدَ - وبائدَ » . وهو اسم ملازم للاستثناء المنقطع ، فلا يقع في غيره ، كما أنه ملازم للاضافة إلى « أنّ » وصلتها ، نحو : « فلان كثير المال بيدَ أنه بخيل » ، وتقول في اللغتين الأخريين « مَيْدَ أنه بخيل - وبائدَ أنه بخيل » . وهو - كما ترى - مثل كلمة « غير » ، أي : هو الأداة من حيث المعنى ، وهو المستثنى من حيث اللفظ . أما المستثنى الحقيقي فهو المضاف اليه الذي بعده .

٩ - (لمَّا) : واستعمالها في الاستثناء قليل ، ومنه قوله تعالى : « إنْ كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظ » أي : ما كل نفس إلا عليها حافظ . وقولهم : « نشدتك الله لمَّا فعلتَ كذا » أي : إلا فعلت كذا . ولا يقع بعدها - في هذه الحالة - إلا الجملة الاسمية ، كما رأيت في الآية ، أو الفعل الذي هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى ، كما رأيت في المثال ، إذ معنى « إلا فعلتَ » : إلا أن تفعل في المستقبل .

ج - أحكام متفرقة :

١ - لا يجوز أن يكون المستثنى منه نكرة محضة ، فلا يقال :

---

(١) جميع هذه الأدوات الفعلية لا تستعمل إلا في الاستثناء التام المتصل . فلا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتعتهم » ، لأن هذا الاستثناء منقطع ، وكذا لا يقال : « ما جاء ... عدا زيد » ، لأن هذا الاستثناء ناقص مفرغ .

« جاء قومٌ إلا رجَلاً منهم » لعدم الفائدة . فان أفادت النكرة جاز الاستثناء منها ، وتكون افادتها بالاضافة ، نحو : « جاء طلابُ علمٍ إلا واحداً منهم » ، أو بالوصف ، نحو : « جاءني رجال كانوا عندك إلا واحداً منهم » ، أو بوقوعها في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام ، نحو : « ما جاء أحدٌ إلا زيداً » و « لا تقرأ شيئاً إلا القصة » و « هل جاءك أحد إلا زيداً ؟ » .

٢ ـ لا يجوز أيضاً أن يكون المستثنى نكرة محضة ، فلا يقال : « جاء القوم إلا رجلاً » لعدم الفائدة . فان تخصصت النكرة فصارت مفيدة جاز استثناؤها ، فتقول : « جاء القوم إلا رجلاً منهم » .

٣ ـ اختلف النحاة في عامل المستثنى ، فقال قوم هو : ما قبل « إلا » من فعل أو شبهِهِ ، وقال آخرون : هو فعل محذوف تقديره « استثني » نابت « إلا » عنه كما نابت « يا » عن فعل « أدعو » في النداء ، وقالت طائفة ثالثة : بل العامل هو « إلا » نفسها من غير نيابة عن شيء . وهذا خلاف لا فائدة منه .

٤ ـ يصح استثناء قليلٍ من كثيرٍ ، وكثيرٍ من أكثر منه ، وقد يستثنى من الشيء نصفه ، قال تعالى : « يا أيها المُزَّمِّلُ ، قُمِ الليلَ إلا قليلاً ، نصفَهُ أوِ انقُصْ منه قليلاً » . فقد أبدل « نصفه » من المستثنى « قليلاً » فصار النصف في المستثنى . وقال قوم : لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه . وهو مردود بهذه الآية .

٥ ـ يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً ـ أو : جاء إلا زيداً القوم » . كما يجوز أن يتقدم على صفة المستثنى منه ، فتقول : « جاء القوم الصالحون إلا زيداً ـ أو : جاء القوم إلا زيداً الصالحون » . ثم يجوز أيضاً أن يتقدم على العامل

وحده ، فتقول : « أكلت الفواكـهَ إلا التفاحَ ـ أو : الفواكـهَ إلا التفاح أكلت » . أما تقدمه على العامل والمستثنى منه معاً فلا يجوز ، لا تقول : « إلا التفاحَ أكلت الفواكه » ولا « إلا زيداً جاء القوم » .

٦ ـ لا يجوز لمعمول المستثنى أن يتقدم عليـه ، فلا يقال : « ما أنا علماً إلا طالبٌ » تريد : « ما أنا إلا طالبٌ علماً » .

٧ ـ يجوز أن يتعدد المستثنى بحرف العطف ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً وعمراً وبشراً » . ولا يكون المستثنى في هذه الحالة إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليـه . وقـد تتكرر « إلا » مع كل معطوف زيادة في تأكيد الاستثناء ، فتقول : « جاء القوم إلا زيداً وإلا عمراً وإلا بشراً » ، ولا يكون المستثنى أيضاً إلا الاسم الأول ، أما ما عداه فهو معطوف عليه ، وأما « إلا » المكررة فهي زائدة .

٨ ـ قد تزاد « إلا » أيضاً بقصد التوكيد بين المستثنى وبدله ، أو بينه وبين عطف بيانـه ، نحو : « ما جاء إلا أبو حفصٍ إلا عمرُ » ، إذ الأصل : « ما جاء إلا أبو حفص عمرُ » . فـ « إلا » هنا زائدة لا عمل لها .

٩ ـ ولكن إذا تعدد المستثنى بغير عاطف ـ وهـذا جائز ـ كانت « إلا » المكررة عاملة فى كل اسم دخلت عليه ، ويكون كل اسم بعـد « إلا » مستثنى ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً ، إلا خالداً ، إلا بكراً » ، فيكون « زيداً » مستثني أول ، و « خالداً » مستثني ثانياً ، و « بكراً » مستثنى ثالثاً .

د ـ أساليب الاستثناء بـ « الا » :

نذكر فيما يلي أساليب الاستثناء المختلفة المستعمل فيها كلمة « إلا » ، مع تحليل كل اسلوب وبيان حكم المستثنى فيه واعرابه :

١ ـ (جاء القومُ إلا زيداً)

الكلام في هذا الاسلوب **تام** . بمعنى أن المستثنى منه مذكور ، وهو « القوم » .

والكلام في هذا الاسلوب **مثبت** . بمعنى أنه لا يشتمل على حرف نفي ، أو كلمة تدل على النفي ، أو على ما يشبه النفي من الاستفهام والنهي .

والاستثناء هنا **متصل** ، لأن « زيداً » المستثنى هـو من جنس « القوم » المستثنى منه .

والمستثنى في موضعه الطبيعي ، أي ليس متقدماً على العامل ، ولا على المستثنى منه .

وكل ذلك أوجب عند أكثر النحاة (١) أن يكون المستثنى « زيد » منصوباً ، كما ترى في المثال .

والاعراب :

(**جاء القوم**) : فعل وفاعل .

(**إلا**) : أداة استثناء .

(**زيداً**) : مستثنى منصوب .

---

(١) نقول « عند اكثرهم » لأن بعضهم أجاز أن يكون المستثنى هنا بدلاً من المستثنى منه ، كما سترى في الاسلوب الثاني .

٢ ـ (جاء القوم إلا زيدٌ)

وهذا الأسلوب يماثل الاسلوب السابق في كل أجزائه وأوضاعه ، إلا أننا نرى أن المستثنى ليس منصوباً ، بل هو مرفوع . وهنا اختلف النحاة في أمرين : في طبيعة الكلام السابق لـ « إلا » ، ثم في إعراب الاسم الواقع بعدها :

١ ـ فقال بعضهم : الكلام ليس مثبتاً ، لأن « جاء » معناها « لم يتخلف » ، فقولك : « جاء القـــومُ إلا زيدٌ » يساوي في المعنى « لم يتخلف القومُ إلا زيدٌ » . وعلى هذا يكون رفع « زيد » أمراً طبيعياً ، لأنه عندئذ بدل من المستثنى منه ، ونحن نعلم أن إبدال المستثنى من المستثنى منه جائز إذا كان الكلام منفياً (١) .

٢ ـ وقال آخرون : بل الكلام مثبت . أما رفع المستثنى فلغة جائزة مقبولة لبعض العرب ، وعليها قرىء قوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلٌ (٢) » .

ثم اختلفوا في الاعراب . واليك إعراب كل فريق :

١ ـ (زيد) : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع مثله .

---

(١) سنرى هذا الجواز في الاسلوب الآتي .
(٢) ومنها قول أحد الشعراء :
في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبُها
برفع الكواكب
وقول الآخر :
وبالصريمةِ منهم منزلٌ خلَقٌ عافٍ تغيَّرَ إلا النُّؤْيُ والوَتِدُ
برفع النؤي

وهذا الاعراب يقتضي أن يتبع المستثنى المستثنى منه في كل حالاته ، رفعاً ونصباً وجراً ، فلا بد من أن تقول : « جاء القوم إلا زيدٌ ـ رأيت القومَ إلا زيداً ـ مررت بالقومِ إلا زيدٍ » .

٢ ـ (زيدٌ) : مبتدأ مرفوع خبره محذوف . التقدير : جاء القوم إلا زيدٌ لم يأتِ . والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء . وهذا الاعراب يقتضي أن يكون ما بعد إلا مرفوعاً دائماً على الابتداء مهما كانت حركة المستثنى منه ، لأنه ليس بدلاً منه حتى يتبعه في اعرابه . وعلى هذا فلا يجوز إلا أن تقول : « جاء القومُ إلا زيدٌ ـ رأيت القومَ إلا زيدٌ ـ مررت بالقومِ إلا زيدٌ » . وهو ما لم يسمع عن العرب .

وبهذا الاعراب أعربوا قوله تعالى : « فشربوا منه إلا قليلٌ » فجعلوا « قليل » مبتدأ خبره محذوف تقديره « إلا قليل منهم لم يشرب » ، وجعلوا الجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وكذلك قوله تعالى : « لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ إلا مَنْ تَوَلَّى وكَفَرَ فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العذابَ الاكبرَ » . فجعلوا « من » مبتدأ خبره جملة « يعذبه الله » ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء .

ويترتب على هذا الاعراب التسليم بوقوع المستثنى جملة . وهذا ما لم يتفق عليه النحاة .

٣ ـ (وصل المسافرون إلا أمتعتَهم)

الكلام هنا تام مثبت ، إلا أن الاستثناء منقطع ، لأن الأمتعة ليست من جنس المسافرين .

وقد اتفق النحاة على وجوب النصب هنا ، لكنهم اختلفوا في اعراب المنصوب بعد إلا .

فقال الأكثرون :

١ ـ إن الاستثناء المنقطع ليس استثناءً بالمعنى الحقيقي ، لأنه ليس إخراج جزء من كلٍ ، بل هو استدراك . وعليه تكون « إلا » حرف استدراك مثل « لكنّ » المشددة معنىً وعملاً ، فيكون الاعراب على الشكل التالي :

(**وصل المسافرون**) : فعل وفاعل .

(**إلا**) : حرف مشبه بالفعل تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني .

(**أمتعتهم**) : اسم « إلا » منصوب . والخبر محذوف تقديره « غيرُ واصلة » . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الاستثناء(١) .

وقال سيبويه :

٢ ـ اعراب المنقطع كاعراب المتصل . يعني :

(**الا**) : أداة استثناء .

(**أمتعتهم**) : مستثنى منصوب بالعامل الذي قبل « إلا » .

٤ ـ (ما جاء القومُ إلا زيداً)
(ما جاء القومُ إلا زيدٌ)

الاستثناء هنا متصل. والكلام تام إلا أنه منفي .

وفي هذه الحالة أجازوا نصب ما بعد « إلا » على الاستثناء ، وجعله بدلاً تابعاً لما قبلها . والاعراب :

---

(١) هذا من أعجب التناقض . إذ كيف تكون « إلا » بمعنى « لكن » وعملها ، ثم تكون الجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء ، في حين تكون جملة « لكن » مستأنفة لا محل لها من الاعراب ؟ ! !

١ - (**إلا زيداً**) : إلا : أداة استثناء . زيداً : مستثنى منصوب .

٢ - (**إلا زيدٌ**) : إلا : أداة استثناء . زيدٌ : بدل من القوم ، وبدل المرفوع مرفوع .

٥ - (ما جاء إلا زيداً القومُ)

الاستثناء هنا تام متصل إلا أنه منفي . وكان المنتظر جواز النصب والبدليه لوجود النفي . لكن بعض النحاة أوجب النصب هنا لتقدم المستثنى .

الاعراب :

(**إلا زيداً**) : مستثنى منصوب .

(**القوم**) : فاعل جاء مرفوع .

٦ - (ما جاءَ إلا زيداً القومُ)
(ما جاءَ إلا زيدٌ القومُ)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه جواز النصب والبداية . وهو رأي البغداديين . والبدلية هنا مقلوبة ، إذ صار « زيدٌ » هو المبدل منه ، و « القوم » هو البدل ، وهو بدل كل من كل ، أو قل : هو بدل كلٍ من بعض .

والاعراب :

(**ما جاء**): فعل ماض .

(**إلا**) : أداة حصر لا عمل لها .

(**زيدٌ**) : فاعل جاء .

(**القومُ**) : بدل من زيد ، وبدل المرفوع مرفوع .

٧ - (ما وصل القوم إلا أمتعتَهم)

الاستثناء هنا تام منفي منقطع ، وكان المنتظر أن يجوز فيه النصب والبدلية ، لوجود النفي . لكن اللغة الحجازية توجب نصبه بسبب انقطاعه .

وفي اعرابه اختلاف بين سيبويه الذي ينصبه بالعامل السابق لـ « إلا » ، وبين الآخرين الذين يجعلونه اسماً لـ « إلا » محذوف الخبر . (راجع اعراب الاسلوب رقم ٣) .

٨ - (ما وصل القومُ إلا أمتعتَهم)
(ما وصل القوم إلا أمتعتُهم)

هذا الاسلوب كسابقه في أجزائه وأوضاعه . إلا أننا نرى فيه جواز النصب والابدال . وهي لغة بني تميم . إلا أنهم يشترطون لهذا الجواز أن يصح تسليط ما قبل « إلا » على ما بعدها . وهذا الشرط متوفر في مثالنا ، إذ يصح أن تقول : « ما وصل إلا أمتعةُ القوم » دون أن يتغير المعنى .

وإذا جاء مرفوعاً ففي اعرابه خلاف فمنهم من يجعله بدلاً من المرفوع الذي قبل « إلا » ، ومنهم من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، ويجعل « إلا » مساوية لـ « لكنْ » الاستدراكية الساكنة النون . (راجع اعراب الاسلوب الثاني) .

٩ - (ما جاء ... إلا زيدٌ)
(ما رأيت ... إلا زيداً)
(ما مررت ... إلا بزيد)

الاستثناء هنا مفرغ ، بمعنى أنه خال من المستثنى منه . وتلاحظ أيضاً أنه منفي ، لأن التفريغ لا يقع إلا بعد نفي أو شبهه ، كالنهي

والاستفهام . وعلى ذلك لا تكون « إلا » أداة استثناء ، كما أن الاسم بعدها ليس مستثنى ولا بدلاً ، وإنما هو بحسب العوامل التي قبل إلا ، فان كان العامل قبلها يطلب فاعلاً ، كان ما بعدها فاعلاً ، وان كان يطلب مفعولاً فهو المفعول ، وان كان يطلب حالاً كان هو الحال ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » ... وهكذا .

الاعراب :

(ما جاء) : فعل ماض .
(إلا) : أداة حصر لا عمل لها .
(زيد) : فاعل جاء .

(ما رأيت) : فعل وفاعل .
(إلا) : أداة حصر .
(زيداً) مفعول به لفعل رأيت .

(ما مررت) : فعل وفاعل .
(إلا) أداة حصر .
(بزيد) : جار ومجرور متعلقان بفعل مررت .



والآن ، وبعد هذا الاسهاب في عرض الأساليب ، وفي اختلاف النحاة في وجوه اعرابها ، نخشى على الطالب أن يكون قد وقع في الحيرة . لذا نرى من المفيد أن نلخص ما تقدم مكتفين في المتن بذكر أفصح اللغات في أساليب الاستثناء ، والأحكام التي أقرها أكثر النحاة ، معلقين في الحاشية بما يخالف ذلك :

١ ـ الاستثناء المتصل ، التـــام ، المثبت : واجب النصب [١] : « جاء القوم إلا زيداً » .

٢ ـ الاستثناء المتصل ، التام ، المنـفي : جائز النصب والبدليـة : « ما جاء القوم إلا زيداً ـ وما جاء القوم إلا زيدٌ » .

٣ ـ الاستثناء المنقطع : واجب النصب مثبتـاً أو منفيـــاً [٢] : « وصل المسافرون إلا أمتعتَهم ـ وما وصل المسافرون إلا أمتعتَهم » .

٤ ـ الاستثناء المشوش الترتيب : واجب النصب ، مثبتاً أو منفياً [٣] : « جاء إلا زيداً القوم ـ وما جاء إلا زيداً القوم » .

٥ ـ الاستثناء المفرغ : بحسب العوامل : « ما جاء إلا زيد ـ ما رأيت إلا زيداً ـ ما مررت إلا بزيدٍ » .

٥ ـ تعدد المستثنى :

إذا تعدد المستثنى بغير عاطف ، وجب على واحد فقط من المستثنيات

(١) وأجازت لغة رفعه ، ومنه قوله تعالى : « فشربوا منـــه إلا قليل » بقراءة الرفع . ثم اختلف النحاة في اعرابه بين قائل إنه بدل مما قبله ، وقائل إنه مبتدأ محذوف الخبر والجملة منه ومن خبره في محل نصب على الاستثناء .

(٢) وأجازت لغة تميم البدلية في حالة النفي . ثم اختلفوا في إعراب المنقطع . فسيبويه يعربه في حالة النصب مستثنى ، وفي حالة الرفع بدلاً مما قبـــله . والآخرون يعربونه في حالة النصب اسماً لـ « إلا » على اعتبار انها مثل « لكن المشددة » معنى وعملاً ، وخبره محذوف ، والجملة في محل نصب على الاستثناء ، ويعربونـه في حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر ، فتكون « إلا » مساوية لـ « لكن المخففة » .

(٣) وأجاز البغداديون التفريغ في حالة النفي ، وجعل المستثنى منـــه المتأخر بدلاً من المستثنى المتقدم الذي أصبح بحسب العوامل .

أن يأخذ الحكم الذي يوجبه أو يجيزه تصميم الكلام ، أما الباقيات فيجب نصبها على الاستثناء . ثم لا يهم أن يكون آخذ الحكم هو الأول أو الثاني أو غيرهما .

فاذا كان الكلام يوجب نصب المستثنى ، فيجب نصب الجميع ، نحو : « جاء القوم إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكراً ـ ما جاء إلا زيداً ، إلا عمراً ، إلا بكراً ، القومُ » . وان كان الكلام يجيز النصب والبدلية ، جاز نصب الجميع ، وجاز إبدال واحدٍ منها فقط مع وجوب نصب الباقي ، نحو : « ما جاء القوم إلا زيدٌ ، إلا عمراً ، إلا بكراً » . وإن كان الكلام مفرغاً ، وجب أن يكون أحد المستثنيات بحسب العوامل ، أما الباقي فيجب فيه النصب ، نحو : « ما جاء إلا زيدٌ ، إلا عمراً ، إلا بكراً » .

و ـ أساليب الاستثناء بغير وسوى :

أساليب الاستثناء بغير وسوى لا تختلف في شيء عن أساليب الاستثناء بـ « إلا » :

١ ـ ففيها المتصل التام المثبت الواجب النصب ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ » .

٢ ـ وفيها المتصل التام المنفي الجائز النصب والبدلية ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيدٍ ـ وما جاء القومُ غيرُ زيدٍ » .

٣ ـ وفيها المتصل التام المنفي المشوش الترتيب الواجب النصب ، نحو : « ما جاء غيرَ زيدٍ أحدٌ » .

٤ ـ وفيها المنقطع الواجب النصب مهما كان الكلام وترتيبه ، نحو : « وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم ـ ما وصل المسافرون غيرَ أمتعتهم » .

٥ ـ وفيها المفرغ الذي يكون فيه المستثنى بحسب العوامل ، نحو : « ما جاء غيرُ زيدٍ ـ وما رأيت غيرَ زيدٍ ـ وما مررت بغيرِ زيدٍ ». الجديد في الموضوع أن المستثنى هنا قد جاء دائماً مضافاً اليـــه ، كما هو ملاحظ في الأمثلة ، أما حكمه من حيث الرفع أو النصب أو الجر ، فقد أخذته الأداة « غير » باعتبارها اسمـاً يصلح للاعراب . وعلى ذلك تكون « غير » هي الأداة من حيث المعنى ، وهي المستثنى من حيث الاعراب.

وكل ما ينطبق على « غير » ينطبق أيضاً على « سوى » .

ز ـ أساليب الاستثناء بخلا وعدا وحاشا :

هذه الأدوات لا تستعمل إلا في الاستثناء المتصل التام مثبتاً ، أو منفياً . أما المنقطع فلا يقع بها ، إذ لا يقال : « وصل المسافرون عدا أمتعتهم » ، وكذلك المفرغ ، فلا يقال : « ما جاء عدا زيد » .

ثم ان نفي الكلام معها أو اثباته لا أثر له في أحكام المستثنى ، إنما الأثر للأداة نفسها ، وما إذا كانت مستعملة فعلاً ، أو مستعملة حرف جر . والأمثلة التالية واعرابها يوضح ما نريد :

١ ـ (جاء القوم عدا زيداً)
(جاء القوم خلا زيداً)
(سكر القوم حاشا زيداً)(١)

الاعراب :

(١) لاحظ أننا جعلنا الفعل في مثال « حاشا » هو « سكر » لا « جاء » ، وذلك لأن « حاشا » لا تستعمل الا لتنزيه المستثنى عما هو مستنكر ، ولا معنى للاستنكار من فعل المجيء ، أما السكر فهو عمل مستنكر فيقع التنزيه عنه ،

(**جاء القوم**) : فعل وفاعل .

(**عدا**) : فعل ماض . فاعله مستتر وجوباً تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عـــدا المجيء زيداً . وقال آخرون : يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . التقدير : عدا الجائي زيداً . وقال آخرون : يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق . التقدير : عدا البعض زيداً . وقال آخرون : يعود على المستثنى منـــه . التقدير : عدا القوم زيداً .

(**زيداً**) : مفعول به لفعل عدا .

والجملة من « عدا » وفاعله المستتر في محل نصب على الحال . وقال آخرون : بل هي استئنافية لا محل لها من الاعراب .

هذا هو الاعراب المشهور لأسلوب الاستثناء بعـدا إذا كان الاسم بعده منصوباً . وكل ما ورد فيه ينطبق على « خلا وحاشا » .

غير أنهم نقلوا عن الفراء أن « حاشا » وحـدها : فعل لا فاعل له ولا مفعول ، فيكون المنصوب بعـدها منصوبـــاً على الاستثناء لا على المفعولية بها . ويعلق الاشموني على ذلك بقوله : ويمكن أن يقال مثل ذلك في « عدا وخلا » لأنها مثل « حاشا » . ويقترح بعض المحدثين ، ومنهم الشيخ الغلاييني ، أن يؤخذ بهذا الرأي لما فيـه من عدم التكلف . بل يزيد فيقترح أن تعد « خلا وعدا وحاشا » أحرفاً للاستثناء مثل « إلا » . فتكون أفعالاً منقولة من الفعلية إلى الحرفية لتضمنها معنى حرف الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض مع أساليب العربية .

٢ - (جاء القوم عدا زيدٍ)

(جاء القوم خلا زيدٍ)
(سكر القوم حاشا زيدٍ)

في هـذا الاسلوب نجد الاسم الواقع بعـد أداة الاستثناء مجروراً . وقد اتفق النحاة على اعراب هذا الاسلوب على الشكل الآتي :

(**جاء القوم**) : فعل وفاعل .

(**عدا**) : حرف جر شبيه بالزائد .

(**زيد**) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ومثل ذلك يقال في كل من « خلا وحاشا » .

٣ ـ (جاء القومُ ما عـدا زيداً)
(جاء القوم ما خـلا زيداً)
(سكر القوم ما حاشا زيداً)(١)

الاعراب :

(**جاء القوم**) : فعل وفاعل .

(**ما**) : مصدرية .

(**عدا**) : فعل ماض . فاعله ضمير مستتر يعود على ... (راجع الخلاف في عود هذا الضمير في إعراب الاسلوب الأول) .

(**زيداً**) : مفعول به منصوب .

---

(١) وقال قوم : لا تدخل « ما » على « حاشا » . وقال آخرون بل تدخل ، ولكن ذلك نادر ، بخلاف « عدا وخلا » فان دخولها عليهما كثير

والمصدر المؤول من « ما » المصدرية وصلتها ، في محـل نصب على الحال (١) بعد تأويله باسم الفاعل . التقدير : جاء القوم مجاوزين زيداً . وعلى هذا تكون جملة « عدا زيداً » صلة للحرف المصدري لا محل لهـا من الاعراب .

إلا أن الغلاييني يقترح اعتبار « ما » هنا زائدة لتوكيد الاستثناء ، بدليل أن وجودها وعدمه سواء في إفادة المعنى . وقد قال بذلك قبـله بعض العلماء ، كما في شرح الشيخ خالد الازهري على توضيح ابن هشام . وعلى هذا الاعتبار لـ « ما » ، تظل جملة « عدا زيداً » حاليـة محلها النصب ، أو استئنافية لا محل لها .

٤ ـ (جاء القومُ ما عـدا زيدٍ)
(جاء القومُ ما خـلا زيدٍ)
(سكر القومُ ما حاشا زيدٍ)

وهذا الاسلوب ـ أي جر المستثنى مع وجود « ما » ـ لم يجزه إلا الكسائي . وقد حكاه الجرمي عن بعض العرب . واعرابه كاعراب الاسلوب الثاني ، زائداً عليه أنّ « ما » تعتبر زائدة . أي :

(جاء القوم) : فعل وفاعل .

(ما) : زائدة .

---

(١) ومنهم من يعربه في محل نصب على نيابة الظرفية الزمانية . والتقدير : جاء القوم وقت مجاوزتهم زيداً . ثم حـذف المضاف وهو الظرف « وقت » فناب المضاف اليه منابه . وتلاحظ أننا لم نؤول المصدر من حروف « عـدا » نفسه ، لأنه فعل جامد لا يقبل التأويل . فاذا احتيـج الى تأويله ، كما هـو الشأن هنا ، أول مصدر من فعل آخر من معناه يكون متصرفاً ، كما رأيت .

(عدا) : حرف جر شبيه بالزائد .
(زيدٍ) : مستثنى مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

ح - اسلوب الاستثناء بليس ولا يكون :

ليس لهاتين الاداتين سوى أسلوب واحد في الاستثناء ، هو الآتي :

(جاء القوم ليس زيداً)
(جاء القوم لا يكون زيداً)

وقد اتفقوا على اعرابه الآتي :
(جاء القوم) : فعل وفاعل .
(ليس) : فعل ماض ناقص اسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره « هو » يعود على ... (خلافهم في عود الضمير هنا كخلافهم الذي ذكرناه آنفاً . فارجع اليه) .
(زيداً) : خبر ليس منصوب .

والجملة من ليس واسمها وخبرها إما حال فمحلها النصب ، وإما مستأنفة فلا محل لها .

ويقترح الغلاييني في « ليس ولا يكون » ما اقترحه في « خلا وعدا وحاشا » . أي : أن يجعلا فعلين لا اسم لهما ولا خبر ، أو حرفين منقولين عن الفعلية لتضمنها معنى « إلا » . ويكون المنصوب بعدهما - على الاقتراحين - مستثنى منصوباً على الاستثناء . وهو اقتراح جيد لا يتناقض في شيء مع الأساليب العربية الصحيحة .

ط - اسلوب الاستثناء بغير :

وليس لها إلا اسلوب واحد هو الآتي :

(زيد كثير المال بيدَ أنه بخيل)

الاعراب :

(زيد) : مبتدأ مرفوع .
(كثير) : خبر مرفوع .
(المال) : مضاف اليه .
(بيدَ) : منصوب على الاستثناء المنقطع دائماً . وهو مضاف .
(أنه بخيل) : أن واسمها وخبرها . والمصدر المؤول في محل جر بالاضافة .

(جملة : زيد كثير المال) ابتدائية لا محل لها .
(جملة : اسم أن وخبرها) : صلة الموصول الحرفي لا محل لها .

ز ـ اسلوب مشترك بين « الا » و « لمّا » :

تستعمل « إلا ولمّا » في اسلوب استثنائي غريب الشكل ، لكنه مطرد في أفصح الأساليب التي هي من نوع القسم الاستعطافي . واليك نموذجاً منه :

(سألتك بالله إلا أكرمت زيداً)
(سألتك بالله لمّا أكرمت زيداً)

في هذا الاسلوب نجد جملتين ؛ الأولى : هي جملة القسم الاستعطافي « سألتك بالله » . ويجوز أن تأتي على أشكال أخرى ، مثل : « ناشدتك اللهَ ـ نشدتك الله ـ حلفت بربي ... الخ » . والثانية : هي جواب القسم « أكرمت زيداً » . وقد توسطت أداة الاستثناء « إلا ولما » بين الجملتين .

وقد عد النحاة هذا الاسلوب من نوع الاستثناء المفرغ . لكن لما

كان التفريغ لا يقع إلا بعد النفي ، فقد اعتبروا جملة القسم الاستعطافي منفية المعنى وان كانت مثبتة اللفظ . كذلك لما كان التفريغ يقتضي وجود اسم مفرد بعد الأداة ليكون بحسب العوامل التي قبلها ، فقد اعتبروا جملة جواب القسم مسبوكة بمصدر ، ولو لم يكن في العبارة سابك . والتقدير على كل هذا هو : ما سألتك بالله إلا اكرامَ زيدٍ .

ويكون الاعراب كما يلي :

(**سألتك**) : فعل وفاعل ومفعول أول . والجملةابتدائية لا محل لها .

(**بالله**) : جار ومجرور متعلقان بالفعل السابق .

(**إلا**) : أداة حصر لا عمل لها .

(**أكرمت زيداً**) : فعل وفاعل ومفعول ، والجملة بتأويل مصدر في محل نصب على أنه مفعول ثانٍ لفعل سألتك . التقدير : ما سألتك إلا اكرامَ زيدٍ .

٤ ـ ولا سيما واخواتها

« ولا سيما » : أسلوب يستعمل لبيان أن ما بعده وما قبله مشتركان في أمر واحد ، ولكن نصيب ما بعده أكبر وأوفر من نصيب ما قبله ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فأنت ترى أن « الرياضة والسباحة » مشتركتان في وقوع حبي عليهما ، لكن نصيب السباحة من حبي أكبر من نصيب سائر أنواع الرياضة . ولهذا عد النحاة هذا الأسلوب داخلاً في الاستثناء على أنه شبيه به لا مثله تماماً ، لأن الاستثناء يقتضي أن يكون ما بعد الأداة مخالفاً في الحكم لما قبلها ، أما أسلوب « ولاسيما » فيقتضي أن ما بعده موافق لما قبله في الحكم لكنه مخالف له في المقدار والنصيب فقط من هذا الحكم .

والاسم الواقع بعد « ولا سيما » يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، سواء في ذلك أن يكون معرفة ، أو أن يكون نكرة . كما يمكن لهذا الاسلوب أن يقع بعده الظرف ، أو الحال المفردة أو الحال الجملة . كما يمكن أن تسقط الواو وحدها منه ، فنقول : « أحب الرياضة لا سيما السباحة » ، أو أن تسقط الواو مع « لا » ، فتقول : « أحب الرياضة سيما السباحة » .

وقد كان جديراً بالنحاة أن يقفوا عند هذا الحد من دراسة هذا الاسلوب ، وأن يكتفوا بالنص على جواز استعماله بهذه الشروط . لكنهم أبوا إلا أن يحللوه ، وأن يردوا كل عنصر من عناصره إلى ما هو معروف من عناصر الجملة العربية ، فكان أن اتعبوا أنفسهم واتعبونا بالاعرابات التالية :

١ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحةُ)

(**أحب الرياضة**) : فعل وفاعل مستتر ومفعول به .

(**الواو**) : قال بعضهم : حالية ، وقال آخرون : استئنافية ، وقال غيرهم : عاطفة . ويجوز أن تكون اعتراضية ، وذلك إذا ولي « لا سيما » الظرف أو الحال ، كما سنرى .

(**لا**) : نافية للجنس تعمل عمل « إنّ » .

(**سيَّ**) : اسم « لا » النافية للجنس ، منصوب مضاف . والخبر محذوف وجوباً .

(**ما**) : اسم موصول بمعنى الذي في محل جر مضاف اليه .

(**السباحةُ**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . والجملة صلة لا محل لها .

ويجوز اعتبار « ما » نكرة موصوفة في محل جر بالاضافة ، فتكون جملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل جر صفة لها .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف حالية أو استئنافية أو معطوفة بحسب الاعتبار للواو المقترنة بها .

٢ - (أحب الرياضة ولا سيما السباحةِ)

(**أحب الرياضة ولا**) : تعرب الاعراب السابق نفسه .

(**سي**) : اسم « لا » منصوب مضاف ، والخبر محذوف تقديره : موجود .

(**ما**) : زائدة .

(**السباحة**) : مضاف اليه .

وجملة « ولا سيما » مع الخبر المحذوف تصلح لها الاعرابات السابقة أيضاً .

٣ ـ (احب الرياضة ولا سيما سباحةً)

(احب الرياضة ولا) : تعرب الاعراب السابق نفسه .
(سيّ) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . والخبر محـــذوف .
(ما) : زائدة كافة لكلمة « سي » عن الاضافة .
(سباحةً) : تمييز لكامة « سي » منصوب .
ويجوز هنا اعتبار « ما » نكرة تامـة . فتكون « سي » عنـدئذ منصوبة لا مبنية على الفتح ، لأنها مضافة ، والنكرة التامة مضاف اليها ، و « سباحةً » تمييز للنكرة التامة .
أما جملة « لا سيما » فلها الاعرابات السابقة كلها .

٤ ـ (احب الرياضة ولا سيما السباحةَ)

(احب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سيّ) : اسم « لا » . منصوب . وهو مضاف . والخبر محذوف .
(ما) : نكرة تامة مبنية على السكون في محل جر بالاضافة .
(السباحةَ) : مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعنى ، أو أخص .
جملة « ولا سيما » لها كل الاعرابات السابقة .
جملة « اعني السباحة » استئنافية لا محل لها .

٥ ـ (احب الرياضة ولا سيما في الغابةِ ، او وسطَ الغابةِ)

(أحب الرياضة ولا) : كالسابق .
(سي) : اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب . ولا تحتاج « لا » هنا إلى خبر .
(ما) : زائدة كافة .
(في الغابة ، أو وسط الغابة) : المجرور والظروف متعلقان بفعل

محذوف تقديره : أخص . وتأويل الكلام : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب في الغابة .

هكـــذا قالوا . والذي أراه أن يعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل السابق للاسيما ، وتكون جملة « ولا سيما » معترضـــة بين الفعل ومعموله .

٦ – (احب الرياضة ولا سيما منفرداً ، او وانا منفرد)

(أحب الرياضة ولا سيما) كالسابق .
(منفرداً) حال منصوبة .
(وأنا منفرد) مبتدأ وخبر ، والجملة في محل نصب على الحال .
وقالوا : إن صاحب الحال ، سواء أكانت الحال مفردة أم جملة ، هـــو الفاعل من جملة « أخص » المقدرة . والتأويل : أحب الرياضة وأخصها بزيادة الحب منفرداً . أي ان صاحب الحال هو هنا الضمير المستتر في فعل « أخص » . والذي أراه أن يكون الصاحب هو فاعل « أحب » . ثم تكون جملة « ولا سيا » معترضة بين الحال وصاحبها .

٧ – (احب الرياضة ولا سيا إن كنت منفرداً)

لا يختلف هذا الاسلوب عن سابقه إلا في كون الجملة بعد « سيا » جملة شرطية . واختلفوا فيها : فمنهم من يعربها حالية لوقوعها موقع الحال ، ومنهم من يعربها جملة شرط لا محل لها من الاعراب ، أما جواب الشرط فمحذوف دل عليه الفعل المقدر « أخص » . والتأويل : إن كنت منفرداً أخص الرياضة بحبي .

هـذا ، ولاسلوب « لا سيا » أخوات يشاركنها في المعنى ولسنَ مثلها في شيوع الاستعمال ، وهنّ : «لامثلَما – لا سوى ما – لا تر ما – لو تر ما » .

فأما الأوليان فلها كل الأشكال والتصاميم التي للاسما ، فلها إذن الاعراب نفسه . وأما الأخريان فتصاميمها أقل ، وإعرابها مختلف :

١ - (قام القوم لا تر ما زيدٌ)

هذا هو التصميم الوحيد لاسلوب « لا تر ما » . وقد حللوه على الشكل التالي :

(قام القوم) : فعل وفاعل .
(لا) : ناهية جازمة . ويجوز اعتبارها نافية لا عمل لها .
(تر) : مضارع مجزوم بلا الناهية . وإذا اعتبرت « لا » نافية ، فيكون حذف آخره شذوذا ورد به السماع . والفاعل مستتر تقديره « أنت » .

(ما) : اسم موصول في محل نصب مفعول به لفعل « تر » .

(زيدٌ) : خبر لمبتدأ محذوف وجوباً . والجملة من المبتدأ وخبره صلة الموصول لا محل لها .

جملة « قام القوم » ابتدائية لا محل لها . جملة « لا تر » استئنافية لا محل لها .

ويكون تأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القوم . لا تبصرْ (أيها المخاطب) الشخص الذي هو زيدٌ . فانه في القيام أولى منهم .

٢ - (قام القوم لو تر ما زيدٌ)

وهذا هو التصميم الوحيد لأسلوب « لو تر ما » . وقد حللوه على الشكل الآتي :

(قام القوم) : فعل وفاعل . والجملة ابتدائية لا محل لها .
(لو) : حرف شرط جازم سماعاً .

(تر) : فعل الشرط مجزوم بلو . والفاعل أنت . والجملة مستأنفة لا محل لها .

(ما زيدٌ) : كالسابق .

وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة الكلام عليها .

وتأويل الكلام على هذا الاعراب : قام القـــوم ، ولو أبصرتَ الشخص الذي هو زيد لرأيتـه أولى بالقيام منهم .

٥ ـ التعجب

آ ـ أساليب التعجب :

يجري التعجب في العربية على أساليب كثيرة :

١ ـ (**التعجب بالاستفهام**) : إذ كثيراً ما يخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنى التعجب ، كقوله تعالى : « كيف تكفرونَ باللهِ وكنتم أمواتاً فأحياكم !! » .

٢ (**التعجب بالنداء**) : وقد مر ذلك معنا في مبحث المنادى ، نحو : « يا لجمَالِ الربيعِ !! » .

٣ ـ (**التعجب بفَعُلَ**) : وذلك بأن تنقل كل فعل ثلاثي ـ من أي باب كان ـ إلى باب « فَعُلَ » المضموم العين ، فيصير دالاً على التعجب ، فاذا أردت التعجب من كتابة زيد ، قلت : « كَتُبَ الرجلُ زيدٌ !! » ، وإذا أردت التعجب من عدل عمر ، قلت : « عَدُلَ الرجلُ عمرُ !! » ... الخ .

٤ ـ كما يمكن التعجب بأساليب أخرى كثيرة ، كأن تقول لمن سألك عن اسمك وهو يعرفك : « يا سبحان الله !! » . أو أن تقول متعجباً من فروسية زيد : « لله دره فارساً !! » .

إلا أن كل هذه الأساليب لا تعنينا في شيء ، إما لأنها سماعية فلا

ضابط لها ولا يمكن القياس عليها ، وإما لأنها أساليب كانت في أصل الوضع لمعانٍ أخر غير التعجب ، ثم خرجت عن معانيها إلى معنى التعجب .

إنما الذي يعنينا هنا أسلوب مخصوص بالتعجب لا يستعمل في غيره مطلقاً . وهو أسلوب قياسي يسمح بصياغة جمل تعجبية لا نهاية لها . ولهذا الأسلوب صيغتان ، هما : « ما أفْعَلَ الشيءَ – وأفْعِلْ بالشيءِ » .

فاذا جمل الربيعُ جمالاً أثار عجبك ، قلت : « ما أجْمَلَ الربيعَ !! – أو : أجْمِلْ بالربيعِ !! » ، وإذا طال يوم صيامك طولاً عجبت منه ، قلت : « ما أطْوَلَ يومَ الصيامِ !! – أو : أطْوِلْ بيومِ الصيامِ !! » ... وهكذا .

غير أن الأفعال ليست صالحة كلها لأن تصب في إحدى هاتين الصيغتين ، بل لا بد لذلك من توفر بعض الشروط . واليك بيان ذلك :

ب – شروط الفعل لاستعماله في التعجب :



١ – يجب أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً ، نحو : « طال اليوم ← ما أطول اليومَ !! – جَمُلَ الربيعُ ← ما أجملَ الربيعَ !! » . فان لم يكن كذلك ، نحو « دحرج – استخرج » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره صريحاً أو مؤولاً مسبوقاً بفعل تعجب مساعد ، مثل « ما أشد – ما أعظم – ما أكبر ... الخ » . فتقول : « ما أشد دحرجةَ الولدِ للكرةِ – أو : ما أشد ما دحرجَ الولدُ الكرة – أو : ما أشدَّ أن يدحرجَ الولدُ الكرةَ » .

٢ – يجب أن يكون معلوماً . فان كان مجهولاً ، نحو : « قرىء

الكتابُ » ، فسبيل التعجب منه هي السبيل السابقة ، فتقول : « ما أكثرَ ما قرىء الكتابُ » .

٣ ـ يجب أن يكون مثبتاً . فان كان منفياً ، نحو : « لا يزورني زيد » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره المؤول بعد فعل التعجب المساعد ، نحو : « ما أكثر أن لا يزورني زيد » ، أو بمصدره الصريح مسبوقاً بكلمة « عدم » لافادة النفي ، نحو : « ما أكثر عدمَ زيارةِ زيدٍ لي » .

٤ ـ يجب أن يكون تاماً . فان كان فعلاً ناقصاً ، نحو « كان زيد عالماً » ، فسبيل التعجب منه أن يؤتى بمصدره الصريح أو المؤول بعد الفعل المساعد ، نحو : « ما أشدَّ كونَ زيد عالماً ـ أو : ما أشدَّ ما كان زيد عالماً ـ أو : ما أشد أن يكون زيدٌ عالماً » .

٥ ـ يجب أن لا تكون الصفة المشبهة المشتقة منه على وزن « أفعل » ، فان كان كذلك ، نحو : « حمر فهو أحمر ، وعرج فهو أعرج » ، لجأنا إلى الفعل المساعد ، فقلنا : « ما أشدَّ عرجَ زيدٍ ـ أو : ما أشد ما عَرَجَ زيدٌ ـ أو : ما أشدَّ أن يعرجَ زيدٌ » .

٦ ـ يجب أن يكون متصرفاً . فان كان جامداً مثل « نعم ـ بئس ـ عسى ـ ليس » ، فلا سبيل إلى صوغ فعل تعجب منه على الاطلاق .

٧ ـ يجب أن يكون من الأفعال التي يتفاوت فيها الناس . فان كان غير ذلك ، مثل : « مات ـ فني ـ هلك » فلا سبيل إلى التعجب منه مطلقاً ، لأن هذه الأحداث لا تقع من الانسان إلا مرة واحدة ، فلا يتهيأ له أن يبالغ فيها حتى يثير العجب .

هذا ، وقد أتت العرب بصيغ تعجب من أفعال لم تستوف الشروط

السالفة ، فقالوا من « أُختُصِرَ الكتابُ » : « ما أخصرَ الكتابَ » ، وقالوا من « حمق الرجل فهو أحمق » : « ما أحمقَ الرجلَ » ... الخ . ولكن ذلك شذوذ يحفظ ولا يقاس عليه .

ج ـ تحليل صيغة « ما أفعل » :

اختلف النحاة في تحليل هذه الصيغة اختلافاً كبيراً . وسنذكر لك ـ بعد المثال ـ التحليل المشهور من بينها ، وهو تحليل عامة البصريين ، ثم نذكر لك سائرها بعده .

المثال : (**ما اجمل الربيعَ !**)

التحليل المشهور :

(**ما**) : نكرة تامة بمعنى « شيء » . مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ .

(**اجملَ**) : فعل ماض جامد لانشاء التعجب . فاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على « ما » .

(**الربيعَ**) : مفعول به منصوب .

وجملة « أجمل » مع فاعله المستتر خبر للمبتدأ « ما » محلها الرفع . وعلى هذا التحليل يكون تأويل الكلام : شيءٌ أجملَ الربيعَ . أي : شيءٌ من الأشياء جعل الربيعَ جميلاً .

وهذا التأويل ـ كما ترى ـ خبري وليس إنشائياً ، فاين معنى التعجب فيه ؟

قالوا في الجواب : نعم . كان هذا الأسلوب خبرياً في أصله ، ثم

جرى مجرى المثل ، فلزم طريقاً واحدة في التعبير ، وانتقل معناه من الخبر إلى معنى التعجب الانشائي (١) .

وذهب الأخفش إلى أنه يجوز أيضاً اعتبار « ما » اسماً موصولاً واقعاً موقع المبتدأ ، فتكون جملة « أجمل » صلة له ، أما خبره فمحذوف . والتقدير : الذي أجمل الربيعَ شيءٌ عظيم ، وعليه جماعة من الكوفيين .

كما جوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة مبتدأ ، فتكون الجملة بعدها صفة لها ، ويكون الخبر محذوفاً . والتقدير : شيءٌ أجملَ الربيعَ عظيمٌ (٢) .

وذهب آخرون إلى أن « ما » اسم استفهام واقع موقع المبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . والتقدير : أي شيءٍ أجملَ الربيعَ ؟ ! (٣) .

---

(١) يصرح ابن يعيش (١٤٩/٧) « بأن التعجب خبر محض يحسن في جوابه صدق أو كذب » . وهذا عجيب منه !!

(٢) هذا ما يقول ابن هشام في مذاهب الأخفش الثلاثة في « ما » التعجبية . (انظر المغني . الجزء الأول حرف « ما ») لكن ابن يعيش (١٤٩/٧) يزعم أن الأخفش لم يكن يقول بمذهب الخليل وسيبويه في اعتبار « ما » التعجبية نكرة تامة . ثم ينقل عن ابن درستويه أنه حكى أن الأخفش كان يقول مرة : « ما » في التعجب بمعنى الذي ، إلا أنه لم يؤت لها بصلة ، ومرة يقول : هي الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها بصفة . وعلى الوجهين تكون جملة التعجب خبراً لـ « ما » . وليست صلة لها ، ولا صفة .

(٣) لم نكن نحب الخوض في هذه التحليلات بالرد أو الموافقة أو الترجيح ، لاعتقادنا بأن كل هذه التحليلات لا لزوم لها ، فهي تسيء الى النحو العربي أكثر مما تحسن اليه . والمنهج الأسلم أن يقال في مثل هذه الأساليب المحنطة التي لا يعرف أصلها : إنها وردت عن العرب هكذا . فيقاس عليها كما هي دون الخوض في تحليلات لا جدوى منها .

هذا ، وللكوفيين ـ ما عدا الكسائي ـ رأي آخر في « أفعل » التعجب ، فهم يذهبون إلى أنه اسم لا فعل . وفي هذه المسألة جدل طويل لا نحب الخوض فيه . فمن شاء فلينظره في كتاب الانصاف (المسألة ١٥) .

د ـ تحليل صيغة « أفْعِلْ به » :

أما هذه فالخلاف فيها أقل :

المثال : (اجْمِلْ بالربيعِ)

التحليل المشهور :

(اجْمِلْ) : فعل ماض جاء على صيغة الأمر . مبني على الفتح المقدر على آخره ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لمناسبة صيغة الأمر .

← ومع ذلك ، فاننا نميل الى ترجيح الرأي الأخير الذي يعتبر « ما » استفهامية ، لعدة أسباب :

أولاً : لأنه أبسط التحليلات ، فهو لا يحوج الى تقدير خبر محذوف .

ثانياً : لأنه في تأويله لا يخرج جملة التعجب عن انشائيتها . وبالتالي ، فانه يريحنا من مزاعم النحاة في كيفية انتقال الخبر الى الانشاء ، تلك المزاعم التي لا أساس لها من الواقع .

ثالثاً : لأن العربية قد توسعت في الاستفهام توسعاً شديداً ، فأخرجته عن معناه الحقيقي الى ثمانية معانٍ من بينها معنى التعجب (انظر هذه المعاني في مغني اللبيب . حرف الالف المفردة) ، فما الذي يمنع أن يكون أصل صيغة التعجب هو الاستفهام ؟

رابعاً : إن الميل العام في جميع لغات العالم يتجه الى استعمال أساليب الاستفهام في مواقف التعجب والاستغراب ونحوهما . فما الذي يمنع أن تكون العربية أيضاً قد فعلت ذلك بهذه الصيغة ؟

(**بالربيعِ**) : الباء زائدة لازمة . والربيع اسم مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً على أنه فاعل .

ويزعم هؤلاء أن أصل الصيغة هو : « أجْملَ الربيعُ » ، أي : صار ذا جمال ، فأصل الهمزة همزة اتصاف ، كما تقول : « أورق الشجر » ، أي صار ذا ورق ، و « أغَدَّ البعير » أي صار ذا غدة ، و « أفلس الرجل » أي صار ذا فلوس ... ثم حولت هذه الصيغة الماضوية إلى صيغة الأمر لافادة التعجب ، ودخلت الباء الزائدة على الفاعل لقبح أن ترفع صيغة الأمر الفاعل الظاهر .

ويرى الزجاج والزمخشري وغيرهما أن في هذا التحليل تعسُّفاً شديداً ، فيذهبون إلى أن « أجملْ » فعل أمر لفظاً ومعنىً ، فتكون الهمزة فيه عندهم همزة تعدية ، ويكون تأويل الصيغة : إجعلِ الربيعَ جميلاً وعلى هذا فالربيع مفعول به مجرور بالباء الزائدة . أما الفاعل فقد اختلفوا فيه : فالزمخشري يقول : إنه أمر لكل أحد أن يجعل الربيع جميلاً ، أي أن يصفه بالجمال ، فيكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « أنت » يعود على كل أحد . ويقول غيره : بل الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » يعود على المصدر المفهوم من فعل التعجب . فاذا قلنا « أجمل بالربيع » فالمعنى : جمِّل ـ أيها الجمال ـ الربيعَ . وإذا قلنا « اكرم بزيدٍ » فالمعنى : كرِّم ـ أيها الكرم ـ زيداً . والله أعلم !

٥ ـ أحكام متفرقة :

١ ـ لا يكون المتعجب منه إلا معرفة ، أو نكرة مختصة ، فلا يقال : « ما أحسن رجلاً ! » لعدم الفائدة . فان قلت : « ما أحسن رجلاً يفعل الخير ! » جاز ، لحصول الفائدة .

٢ ـ يجوز حذف المتعجب منه إن كان في الكلام ما يدل عليه ، كقوله تعالى : « أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ ! » والتقدير : وابصرْ بهم ، وقول امرىء القيس :

١٠٠ ـ أرى أُمَّ عَمْرٍو دمعُها قد تَحَدَّرا

بكاءً على عمرٍو . وما كان أصبرا !!

أي : وما كان أصبرها .

(الاعراب : « أرى » مضارع مرفوع فاعله مستتر . « أم عمرو » مفعول به ومضاف اليه . « دمعها » مبتدأ ومضاف اليه . « قد » حرف تحقيق « تحدرا » فعل ماض فاعله مستتر . والالف للاطلان . « بكاء » مفعول لأجله . « على عمرو » متعلقان ببكاء . « وما » تعجبية في محل رفع مبتدأ . « كان » زائدة . « أصبرا » فعل ماض جامد لانشاء التعجب . الفاعل مستتر يعود على « ما » . « جملة : أرى » ابتدائية لا محل لها . « جملة : دمعها تحدر » في محل نصب على الحال . « جملة : تحدر » خبر للمبتدأ محلها الرفع . « جملة : وما اصبر » استئنافية لا محل لها . « جملة : اصبر » خبر « ما » محلها الرفع .
الشاهد : « وما كان اصبر » : حذف المتعجب منه لدلالة الكلام عليه . وفي البيت شاهد آخر ، وهو زيادة « كان » بين « ما » التعجبية وفعل التعجب .)

٣ ـ إذا بني فعلا التعجب من معتل العين ، وجب تصحيح عينها : « طال ← ما أطوله ، وأطوِلْ به ـ باع ← ما أبيعه ، وأبيعْ به » .

وكذلك يجب فك الادغام في « أفعِل به » : « عزّ ← أعزِزْ به ـ شدّ ← أشدِدْ به » .

٤ ـ لا تقديم ولا تأخير في أساليب التعجب .

٥ ـ لا يجوز الفصل بين أركان الجملة التعجبية إلا بما يأتي :

(آ) ـ بالظرف أو المجرور بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب ، كقول عمرو بن معد يكرب : « لله در بني سُلَيْمٍ ! ما أحسن في الهيجاء لقاءَها ! وأكرمَ في اللزبات عطاءَها ! وأثبتَ في المكرماتِ بقاءَها ! » .

(ب) ـ بالنداء ، كقول علي بن أبي طالب : « أعزِزْ عليَّ أبا اليقطان أن أراك صريعاً مجدّلاً [1] » .

٦ ـ كثيراً ما تزاد « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب . ومنه بيت امرىء القيس السابق .

(١) قالها وهو يمسح التراب عن وجه عمار بن ياسر وقد مر به فوجده قتيلاً

فهرس الجزء الثاني من كتاب المحيط

الموضوع	الصفحة
نواسخ المبتدأ والخبر	٣ ـ ٥١
الأفعال الناقصة	٤
كان وأخواتها	٩
ملاحظات وأحكام عامة	١٣
الأحرف المشبهة بليس	١٥
أفعال الشروع	١٨
أفعال المقاربة	١٩
أفعال الرجاء	٢٠
الأحرف المشبهة بالفعل	٢٢
معانيها	٢٢
خصائص لبعضها	٢٤
خبرها	٢٦
العطف على اسمها	٢٧
تخفيف بعضها	٢٩
كفها	٣٢
(لا) النافية للجنس	٣٤
شروط إعمالها	٣٤
اسمها	٣٥
خبرها	٣٧
تكرارها	٣٨
نعت اسمها والعطف عليه	٣٩
ظن وأخواتها	٤٠
أفعال القلوب	٤٠
القول بمعنى الظن	٤٦
(أعْلَمَ) وأخواتها	٤٧
أفعال التحويل	٤٩
الجملتان	٥٢ ـ ٩٠
الشرط	٥٢
معنى الشرط	٥٣
الشرط الاحتمالي	٥٣
الشرط الامتناعي	٥٩
الشرط الوجودي	٦٣
الشرط الامتناعي الوجودي	٦٤
الشرط اللاسببي	٦٥

الموضوع	الصفحة
شبه الشرط	٦٨
أحكام جملة الشرط	٧٣
أحكام جملة الجواب	٧٩
أحكام الجملتين معاً	٨١
القسم	٨٣
أحكام جملة القسم	٨٣
أحكام جملة جواب القسم	٨٤
نوعا القسم	٨٦
اجتماع الشرط والقسم	٨٧
اجتماع الشرط والشرط	٩٠
تكملات الفعل	٩١ ـ ١٥٥
المفعول المطلق	٩٢
اسمه	٩٢
وظائفه	٩٣
تعريفه	٩٥
متى ينوب المصدر عن فعله	٩٥
ما ينوب عن المصدر	٩٩
حركة آخره وترتيبه	١٠١
المفعول به	١٠٢
تعريفه	١٠٢
أشكاله	١٠٢
حركة آخره	١٠٣
ذكره وحذفه	١٠٣
ترتيبه مع الفاعل	١٠٥
ترتيبه مع الفعل والفاعل	١٠٧
ترتيب المفعولات	١٠٧
المشبه بالمفعول به	١٠٩
المفعول له	١١١
تعريفه	١١١
شروطه	١١١
حركة آخره	١١٣
ترتيبه مع الفعل	١١٤
المفعول معه	١١٥
المفعول فيه	١٢٣
تعريفه	١٢٣
أصناف الظروف	١٢٤
الظروف الصالحة للنصب	١٢٧
نائب الظرف	١٢٧
متعلق الظرف	١٢٩
المجرور بالحرف	١٣١
وظائف الجار	١٣١
تصنيف الحروف الجارة	١٣٩
معاني الحروف الجارة	١٤٥
مواطن زيادة الجار	١٤٦
حذف الجار قياساً	١٤٧

الموضوع	الصفحة
حذف الجار سماعاً	١٥١
« ما » الزائدة بعد الجار	١٥٢
متعلق الجار	١٥٥
تكملات الاسم	١٥٦ ـ ٢٨٦
الحال	١٥٧
تعريفها	١٥٧
حركة آخرها	١٦٠
شروطها	١٦٠
من يستحق الحال ؟	١٦٦
عامل الحال	١٧٢
شروط صاحب الحال	١٧٣
ترتيبها مع صاحبها	١٧٥
ترتيبها مع عاملها	١٧٧
أشكال الحال	١٧٩
أحكام واو الحال	١٨٠
ذكرها وحذفها	١٨٤
ذكر صاحبها وحذفه	١٨٥
ذكر عاملها وحذفه	١٨٦
تعدد الحال	١٨٧
أقسام الحال	١٨٩
خاتمة	١٩٢
التمييز	١٩٤
تعريفه	١٩٤
غموض المفرد وتمييزه	١٩٤
أنواع الاسم المبهم	١٩٧
غموض الجملة وتمييزها	١٩٨
حركة التمييز	٢٠١
أحكام متفرقة	٢٠٩
الاضافة	٢١٣
تعريف الاضافة والمضاف اليه	٢١٣
أنواع الاضافة من حيث العلاقة	٢١٤
نوعا الاضافة من حيث إفادتها	
التعريف	٢١٨
ما يترتب على الاضافة	٢٢٠
حذف المضاف	٢٢٣
حذف المضاف اليه	٢٢٤
الفصل بين المتضايفين	٢٢٦
ترتيب المتضايفين	٢٣٠
موقف الاسماء من الاضافة	٢٣١
النعت	٢٣٤
تعريفه ووظائفه	٢٣٤
النعت الحقيقي والنعت السببي	٢٣٥
أشكال النعت	٢٣٦
ما ينعت وما ينعت به من الاسماء	٢٣٩
المطابقة بين النعت ومنعوته	٢٤٢
حذف النعت والمنعوت	٢٤٦
قطع النعت	٢٥٠

الموضوع	الصفحة
تعدد النعت	٢٥١
عطف البيان	٢٥٤
تعريفه وأغراضه	٢٥٤
أحكام متفرقة	٢٥٧
التوكيد	٢٦٢
التوكيدالمعنوي : تعريفهوأغراضه	٢٦٢
ألفاظ التوكيد المعنوي	٢٦٣
أحكام عامة في التوكيدالمعنوي	٢٦٧
التوكيداللفظي : تعريفه وأغراضه	٢٦٨
حكم التوكيد اللفظي في الاعراب	٢٦٩
طرق التوكيد اللفظي	٢٧٠
البدل	٢٧٢
تعريفه وأقسامه	٢٧٢
أحكام متفرقة	٢٧٩
بين البدل وعطف البيان	٢٨٥
الأساليب	٢٨٧ــ٠٠٠
عطف النسق	٢٨٨
تعريفه	٢٨٨
أحرف العطف	٢٨٩
أحكام متفرقة	٢٩٣
المنادى	٢٩٧
تعريفه وأقسامه	٢٩٧
أحرف النداء	٢٩٨
نداء الدعوة : أدواتهوأحكامه	٢٩٩
الاسم من حيث النداء	٣٠٣
نداء ما فيه « ال »	٣٠٦
إذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلم	٣١٠
حذف حرف النداء	٣١٤
حذف المنادى	٣١٤
أحكام توابع المنادى	٣١٥
نداء الاستغاثة	٣١٧
نداء التعجب	٣١٩
نداء الندبة	٣٢٠
ترخيم المنادى	٣٢٢
الاستثناء	٣٢٥
تعريفات	٣٢٥
أدوات الاستثناء	٣٢٨
أحكام متفرقة	٣٣٣
أساليب الاستثناء بـ « إلا »	٣٣٦
تعدد المستثنى	٣٤٣
أساليب الاستثناء بغير وسوى	٣٤٤
أساليب الاستثناء بخلا وعدا وحاشا	٣٤٥
اسلوب الاستثناء ببيد	٣٤٩
اسلوب مشترك بين « إلا » و « لمّا »	٣٥٠

الموضوع	الصفحة
ولا سيما وأخواتها	٣٥٢
التعجب	٢٥٨
أساليب التعجب	٣٥٨
شروط الفعل لاستعماله في التعجب	٣٥٩
تحليل صيغة « ما أفْعَلَه »	٣٦١
تحليل صيغة « أفْعِلْ به »	٣٦٣
أحكام متفرقة	٣٦٤

★ ★ ★

انتهى الجزء الثاني من كتاب المحيط

ويليه الجزء الثالث

هذا الكتاب

انما بَغَّضَ النحوَ الى الناس أنّ الذين كتبوا فيه عالجوا مسائلَه كما لو أنها ظواهرُ معزولٌ بعضها عن بعض، ورتّبوا أبوابَه وفصولَه اعتماداً على مشابهَ خارجيّةٍ لفظية، لا على وَحدَةٍ داخلية وظيفية. فبهذا وبغيره بَدَتِ اللغةُ في كُتُبِ النحو القديمة والحديثة رُكاماً من الظواهرِ اللغويّة لا يسودها إلا الفوضى غيرُ المفهومة. والفوضى لا تُنفِّرُ القارىءَ وتُسئِمُهُ فقط، بل هي تُورِثُهُ الشعورَ بالخَيْبةِ والنَّقْمةِ أيضاً، وتحمِلُهُ على الاعتقادِ أنّ النحوَ يُبهِمُ اللغةَ بدلاً من أن يُوضِحَها، وذلك من حيثُ يَبغي الاحسانَ إليها.

وقد أدركَ مؤلفُ الكتابِ هذا الواقعَ إدراكاً حسناً، فتحاشى ما وقعَ فيه غيرُهُ من المؤلفين، وقدّمَ اللغةَ في كتابِهِ هذا على أنها نظامٌ متكاملٌ تعملُ أجزاؤهُ في تعاونٍ واتّساقٍ من أجلِ بلوغِ الغايةِ اللغويةِ التي هي تبليغُ السامعِ أفكارَ المتكلّم، فبدأ بتحليلِ موضوعِهِ في أدنى مستوياتِهِ، أي مستوى الأصواتِ، ثم ارتقى منه الى مستوى الكلماتِ المفرداتِ، ثم انتهى الى مستوى التراكيبِ. وكان في خلال ذلك يُرتّبُ أبوابَهُ وفصولَهُ ترتيباً يوضحُ وظيفةَ كلِّ عنصرٍ لغويّ، ويكشفُ عن دورِهِ الذي يقومُ به في هذهِ اللعبةِ الضخمةِ التي تسمّى « اللغة ».

ويمتازُ هذا الكتابُ بأشياءَ أخرى مهمّة، هي: سلاسةُ التعبيرِ، وإيثارُ الأسلوبِ العصريّ السهلِ، وتنظيمُ النتائجِ في جداولَ تزيدُ المسائلَ وضوحاً، وتساعدُ على الحفظِ والاستظهار.

الناشر